نيكولاس بولانتزاس

نظرية الدولة

ترجمة: ميشيل كيلو



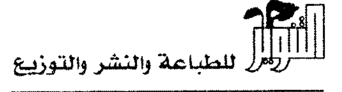


نظرية
الدولة

الكتاب: نظرية الدولة
المؤلف: نيكولاس بولانتزاس

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية / ٢٠١٠

الناشر:



بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
Email:dar_altanweer@hotmail.com
Email:dar_altanweer@yahoo.com

التنفيذ الطباعي: مؤسسة ديمو برس للتجارة والطباعة بيروت / لبنان

ISBN: 978-6589-09-970-7

نيكولاس بولانتزاس

نظرية الدولة



ترجمة
ميشيل كيلو



ملاحظة أولية

نقطة انطلاق هذا النص هي قبل كل شيء الوضع السياسي في أوروبا ، حيث تطرح قضية الاشتراكية الديموقراطية نفسها في بلدان عديدة ، وإن لم تطرح ، في كل مكان ، كمسألة في أمر اليوم . الخلفية الأخرى لهذا العمل هي الظاهرة الجديدة للنزعة الاستبدادية للدولة ، المميزة بهذا القدر أو ذاك لسائر البلدان المسماة نامية . أخيراً ، يستند هذا العمل إلى المناقشة حول الدولة والسلطة ، الجارية الآن في فرنسا وغيرها من البلدان .

وتتوفر حول هذا الموضوع أعمال عديدة تأخذ إما طابعاً نظرياً ، أو شكل تدخلات سياسية مباشرة في بنية سياسية معينة . هذه الأخيرة هي الممارسة السائدة ، ولقد حاولت تحرير نفسي منها ، لأن جدة وأهمية المسائل الراهنة تستحق بحثاً عميقاً . لا يعني ما أقوله أن على النظرية البقاء في برجها العاجي ، الذي يجب أن ترفضه اليوم أكثر مما رفضته في أي وقت مضى .

من الصعب عدم السقوط في الممارسة السائدة . ويوجد ميل دائم لدى المرء لفعل الكثير ولكن غير الكافي في الوقت نفسه . ومن الطبيعي انني لم استطع على الصعيد النظري معالجة سائر القضايا التي تطرح نفسها في هذه المجالات النظرية ، ولم استطع الغوص إلى جذور كل القضايا الملتقطة . من هنا ، فإن هذا العمل يفتقر لترتيب منهجي . وإذا كانت أقسامه المختلفة تتداخل وتترابط حقاً ، فهي لا تعدو أن تكون إيضاحات لجوانب مختلفة من القضايا المتنوعة . أما على الصعيد السياسي ، فإنني لم استطع معالجة بنية سياسية مشخصة ، وخاصة البنية الفرنسية ، في تفاصيلها وخصوصياتها .

بغض النظر عن الانطباع الذي يأخذه المرء ، فإن قوام هذا الكتاب يوضح الحجم الضئيل للإحالات البيلوغرافية . لقد قصرت عامداً هذه الإحالات على حد أدنى ، لكثرة الأدبيات حول هذه الموضوعات ، ولأنني أردت أيضاً تفادي الجمود الأكاديمي . هذا التقييد يصح أيضاً بالنسبة للمؤلفات « الكلاسيكية » للماركسية . إن سائر الإحالات إلى الماركسية موجودة في أعمالي السابقة ، لكن ذلك ليس السبب الوحيد لموقفي . ثمة سبب آخر : وهو أنه لا يمكن أن توجد ماركسية اورثوذكسية ، ولا حق لأحد بإعلان نفسه حامياً لنصوص ومعتقدات مقدسة . إنني لا أحاول الاختباء وراء هذه النصوص ، لهذا استخدم الضمير الشخصي واستشهد بأعمالي السابقة . لست أدعي الحديث باسم ماركسية اصيلة ما . بالعكس ، إن مسؤولية ما اكتبه تقع على عاتقي ، وأنا أتحدث باسمي الشخصي .

مقدمـــة

١ ـ مشكلة نظرية الدولة

ـ ١ ـ

ليس بوسع أحد اليوم تجاهل مسألة الدولة والسلطة . يقترن ذلك بالتأكيد مع الوضع السياسي الراهن ، ليس في فرنسا وحسب ، بل في أوروبا بأسرها . بيد أنه لا يكفي التحدث عن هذه المسألة ، ولا بد من أن نحاول فهم ومعرفة وإيضاح المشاكل ، أي الإمساك دون مواربة بجذورها . لهذه الغاية ، يجب علينا استخدام وسائل وأدوات معينة ، ورفض الاسلوب المريح الذي يمارس غالباً في أيامنا ، اسلوب اللغة المقارنة والمجازية ، مهما بدا مغرياً .

تطرح نفسها في مجمل النظرية السياسية لهذا القرن ، بصورة معلنة أو مقنعة ، المسألة ذاتها : مسألة العلاقة بين الدولة والسلطة والطبقات الاجتماعية . إنني اذكر هذا القرن عن عمد ، لأن لم يحدث دوماً ، ولم يحدث بهذه الصورة على الأقل . ولقد كان على الماركسية أن تشق الطريق لنفسها في هذه المسألة . إن كل نظرية سياسية هي منذ ماكس فيبر إما حوار مع الماركسية ، أو هجوم صريح عليها . ولكن من الذي يجاهر اليوم بإنكار الرابطة بين السلطة والطبقات السائدة ؟ وإذا كانت النظرية السياسية تطرح بمجموعها السؤال ذاته باستمرار فإنها تقدم في غالبيتها الساحقة ، الجواب ذاته : وإن بتلاوين مختلفة في البدء توجد الدولة ـ السلطة ، ثم تقيم الطبقات السائدة معها هذه أو تلك من روابط الجوار أو التحالف ، التي تصور بهذا القدر أو ذاك من الدقة ، إما بذكر جماعات الضغط ، أو بالإشارة إلى الاستراتيجيات المرنة والمتغيرة التي تسربت إلى نسج السلطة ، وتوضعت توضعاً مطابقاً في بناها . هذا التصور يصل باستمرار إلى ما

يلي : تتكون الدولة والسلطة من نواة أساسية وكتيمة ، ومن « بقية » تؤثر العلامات السائدة عليها ، أو تجد منفذاً إليها ، بطريقة غير مباشرة ، أي بواسطة السوق . هذه الصورة حول الدولة سبق أن سيطرت على ميكيافيلي ، وهي تكتسب في أيامنا طابعاً عصرياً وحسب : فالسلطة ليست سوى سانتور ، نصفه بشر ونصفه حيوان ، إن ما يتغير من كاتب لآخر هو ذلك الجانب من السلطة الذي يقيم علاقات مع الطبقات ، والذي يكون الجانب الإنساني أو الحيواني ؟ .

كيف نستطيع أن نفسر بتصور كهذا ما نتأكد منه يومياً (ليس كفلاسفة ، بل كمواطنين عاديين) ، ألا وهو اندماجنا اندماجاً عيانياً متزايداً في ممارسات دولة تعبر حتى أدق التفاصيل عن علاقتها مع مصالح خاصة محددة ؟

ثمة من يدعي إعطاء جواب على هذا السؤال من وجهة نظر تفسير معين للماركسية ، يرتبط مع تقليد سياسي معين : فالدولة ترجع إلى السلطة السياسية ، بقدر ما تصوغ كل طبقة سائدة دولتها حسب إرادتها ، وتستخدمها وفق مصالحها . بهذا المعنى يقال ان كل دولة هي دكتاتورية طبقة . هذا الجواب يقوم على مفهوم ادواتي للدولة ، يرجع فيه جهار الدولة إلى سلطتها .

يفتقر هذا التصور إلى اللحظة الأساسية ، « فالطابع الطبقي » للدولة ليس هو موضوع الجدال ، وإنما يدور الأمر حول مشكلة طرحت نفسها على كل النظريات السياسية للدولة ، كما طرحت نفسها على مؤسسي الماركسية أيضاً . . . اللذان يؤكدان أن الدولة هي جهاز خاص ، يمتلك بنية مادية متميزة لا تقبل الرد إلى هذا النمط أو ذاك من أنماط سلوك السلطة السياسية . هذه المشكلة يمكن صياغتها بالنسبة للدولة الرأسمالية على النحو التالي : لماذا تلجأ البرجوازية عموماً في سيطرتها إلى هذه الدولة القومية الشعبية ، هذه الدولة التمثيلية بمؤسساتها المميزة ، ولا تلجأ إلى سواها ؟ إذ ليس من المسلم به إطلاقاً ان البرجوازية كانت ستختار هذه الدولة بالذات ، لو أنها استطاعت بناء الدولة كاملة بنفسها وحسب ذوقها . ولئن كانت هذه الدولة قد ضمنت ، ولا تزال تضمن ، منافع كثيرة جداً للبرجوازية ، فإن هذه لم تكن سعيدة بوجودها دوماً ـ سواء اليوم أم في الماضي ـ

ثمة قضية ملحة أخرى تمس الظاهرة الراهنة للنزعة الاستبدادية للدولة ، حيث تمتد فعالية الدولة الى سائر مجالات الحياة اليومية . هنا أيضاً يوجد جواب واضح لماركسية معينة تقول : إن جماع هذه الفعاليات ما هو إلا تعبير عن إرادة الطبقة السائدة ، أو إرادة السياسيين المأجورين أو التابعين لها . ويقدم هذا الجواب ، رغم وجود سلسلة من وظائف الدولة (كالضمان الاجتماعي على سبيل المثال) لا يمكن ردها مطلقاً إلى السلطة السياسية لوحدها .

إن محاولة تصور الدولة كمجرد نتاج أو تابع للطبقة السائدة ، تجعلنا نجابه فوراً خطراً آخر ما يزال قائماً على كل حال في الجواب التقليدي للنظرية السياسية . ثمة ماركسية أخرى ، راهنة ، تخضع بدورها لهذا الخطر ، الذي يتجسد في مشكلة الطبيعة المزدوجة للدولة . حسب هذا التفسير للماركسية ، توجد نواة في الدولة تقوم بطريقة معينة إلى جانب الطبقات وصراعاتها . صحيح ان المرء لا يفسر هذه النواة مثلما تفسرها النظريات الأخرى حول السلطة والدولة . لكنه يستند ، بصورة خاصة ، إلى القوى المنتجة ، التي ترد إليها علاقات الانتاج ، فنجد انفسنا حيال البنية الاقتصادية الشهيرة ، حيث لم يعد ثمة وجود للطبقات ولصراعاتها . في هذه البنية ، يوجد نوع أول من الدولة ، هو الدولة « الخاصة » ـ الدولة التقنية البحتة ـ ذات الوظائف الاجتماعية البحتة . وتوجد أيضاً طبيعة أخرى ، ترتبط من جانبها بالطبقات وصراعاتها . إنها دولة ثانية ، ما فوق دولة ، أو دولة في الدولة ، تضيف نفسها عملياً إلى الدولة الأولى من وراء ظهرها ، وتربط نفسها بها . هذه هي دولة الطبقات ، وبالتحديد دولة البرجوازية والسلطة السياسية ، التي تلغي أو تدمر أو تفسد أو تغير وظائف الدولة الأولى . إنني أتحدث عن ماركسية معينة ، مع أن هذا التصور أوسع انتشاراً منها ، ويتركز في النزعة التكنوقراطية اليسارية التي تنتشر حالياً ، مثيرة الحماسة ؛ وإن لم تستند هذه النزعة إلى القوى المنتجة ، بل إلى التعقد الهائل والمتعاظم للمهام التقنية ـ الاقتصادية للدولة في ما يسمى بالمجتمعات « ما بعد الصناعية » .

هذا الجواب لا يختلف عن جواب النظرية السياسية التقليدية ، التي يتم تحديثها حسب الرغبة : أعني نظرية السلطة المنفصلة عن الدولة ، التي يزعم أن

الطبقات السائدة تستخدمها بطرق متباينة . حسب هذه النظرية ، لا ... أن نتحدث عن طبيعة طبقية بل عن استخدام طبقي للدولة . سبق أن ذكر... مفهوم الطبيعة المزدوجة للدولة . وأقول الآن : إنه مفهوم لا يعبر عن واقع هذه الأبحاث ، التي ترى في الدولة الأولى طبيعة أصلية للدولة ، وفي الدولة الاخرى مجرد عادة وكما في النظرية السياسية لهذا القرن ، نظرية دولة نصف الإنسان ـ نصف الحيوان ، فإن هذا المفهوم يرى بدوره أن سلطة الدولة الحقيقية ليست في الجانب المطل على البيت (على الطبقات) ، بل في الجانب المطل على الحديقة .

إنني أُرَسِّمُ هنا لاقترح ما يلي : إذا كانت سائر النظريات السياسية ، وسائر النظريات الاشتراكية بما فيها الماركسية ، تتمحور باستمرار حول هذه القضية ، فإننا نكون إزاء مشكلة حقيقية ربما لا تكون بالتأكيد المشكلة الوحيدة ، لكنها بالتأكيد المشكلة الأكثر أهمية . وهذه المشكلة تنصب ـ وهذا أمر مفهوم ـ أيضاً على مسألة تحويل الدولة في عملية الانتقال إلى الاشتراكية الديموقراطية . ومهما كان الأمر ، فإنه يوجد في هذا المجال طريق واحد فقط يفضي إلى الاستمرار ، وإجابة واحدة فقط تسمح بتحطيم الحلقة المفرغة ، نعرضها في الأسطر التالية : تمثل الدولة قواماً مادياً لا يمكن رده بأي حال من الأحوال إلى السيطرة السياسية . أما جهاز الدولة ، هذا الشيء الخاص والمثير للخوف ، فإنه لا يستنفذ نفسه في سلطة الدولة ، فالسيطرة السياسية ذاتها تتوضع أيضاً في المادية المؤسساتية للدولة . وإذا لم تكن الدولة ببساطة نتاجاً تاماً للطبقات السائدة ، فإن استيلاء هذه عليها لا يتم بدوره ببساطة . فسلطة الدولة (سلطة البرجوازية في الدولة الرأسمالية) تترك آثارها في هذه المادية ، لا ترجع كل أفعال الدولة الى السيطرة السياسية ، مع أن هذه تطبعها بنيوياً بطابعها .

علينا أن نبرهن الآن على صحة ما قلناه ، وهذا ليس بالأمر السهل ، فالأسئلة البسيطة ، متى كانت حقيقية ، تصبح الأسئلة الأكثر صعوبة وتعقيداً . كي لا نتوه في متاهات الجنون ، علينا أن لا نضيع طرف الخيط : وهو أنه يجب البحث عن أساس البناء المادي للدولة وللسلطة في علاقات الانتاج وفي التقسيم الاجتماعي للعمل ، ولكن ليس بالمعنى المألوف ، أو بالمعنى الذي يتبنونه في

أيامنا ، أي بوصفها بنية اقتصادية لا أثر فيها للطبقات ، ولموازين القوى والصراعات . إن دراسة هذا الأساس تعني إقامة رابطة بين الدولة وبين الطبقات وصراعاتها ، رغم أن ذلك لا يعدو كونه نقطة استناد أولى وحسب .

- ٢ -

سأبدأ بتحليلات معينة جاءت في كتبي السابقة ، وألخصها هنا باقتضاب .

تتضمن رابطة الدولة مع علاقات الانتاج ، بالضرورة ، السؤال حول رابطة الدولة مع « القاعدة الاقتصادية » . فما الذي يمكن فهمه من مقولة « القاعدة الاقتصادية » ؟ إن فهم رابطة الدولة مع علاقات الانتاج والصراع الطبقي يقترن بهذه الإشكالية دون سواها .

علينا الآن ، وأكثر من أي وقت مضى ، أن نعين الحدود التي تفصلنا عن تصور اقتصادي ـ صوري ، وتكون بموجبه الاقتصاد في أنماط الانتاج المختلفة من عناصر ثابتة ذات طبيعة شبه أرسطية ، تعيد إنتاج وتنظيم ذاتها بذاتها بمساعدة تركيبة داخلية محددة . إنني أتحدث هنا عن مشكلة وجدت على الدوام في تاريخ الماركسية ، ولا تزال موجودة في ايامنا . هذا التصور يضفي طابعاً صوفياً على قيمة الصراع الطبقي داخل علاقات الانتاج والاستغلال ، ويعتبر حقل الاقتصادي (وبصورة غير مباشرة حقل السياسي وحقل الدولة) ثابتاً لا يتغير في سائر أنماط الانتاج ، له حدود ماثلة تتعين تعيناً دائماً من خلال عملية إعادة انتاج ذاته المزعومة . وينبثق عن هذا التصور ، بالأساس ، تفسيران قديمان ومغلوطان حول الروابط بين الدولة والاقتصاد : أولهما التباس قديم يحتمه عرض وصفي ـ تصنيفي يقوم على « قاعدة » و« بناء فوقي » ، ويعتبر الدولة مجرد تابع ـ وانعكاس للاقتصادي ، بمعنى أنها ليست مجالاً متميزاً ، وإنما ترد إلى الاقتصاد فقط ، لتقتصر الرابطة بين الدولة والاقتصاد ، في أحسن الأحوال ، على « تأثير رجعي » للدولة على القاعدة الاقتصادية ، التي تعتبر مستقلة ذاتياً من حيث الجوهر . هذا هو التصور الميكانيكي ـ الاقتصادي التقليدي للدولة ، الذي صارت نتائجه وتعقيداته معروفة في أيامنا إلى درجة تغنيني عن التوقف عنده .

وينشأ الالتباس الثاني ، عندما يعرض الكل الاجتماعي في شكل هيئات أو مستويات مستقلة ذاتياً بطبيعتها ؛ وعندما يتعين الاقتصاد في أنماط الانتاج المختلفة (العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية) من خلال عدد محدد من العناصر الثابتة في مجال محايث . ثم حين يطبق هذا التصور ، فيما بعد ، من خلال عملية مشابهة على البنى الفوقية (الدولة ، الايديولوجيا) . ان الربط اللاحق لهذه الهيئات المستقلة ذاتياً بطبيعتها هو الذي ينتج أنماط الانتاج المختلفة ، علماً بأن جوهر هذه الهيئات يكون معطى بصورة سابقة لعلاقاتها المتبادلة داخل نمط انتاج معين .

يقوم هذا التصور بدوره على عرض مجال اقتصادي يعيد انتاج ذاته بذاته . إنه لا ينظر إلى هيئات البنى الفوقية كانعكاس ـ وكتابع للاقتصاد ، بل يعتبرها جوهرية بالنسبة لأنماط الانتاج المختلفة ، وذات استقلال ذاتي ثابت تجاه القاعدة الاقتصادية . هذا الاستقلال الذاتي لهيئات البنى الفوقية يستخدم لاضفاء الشرعية على الاستقلال الذاتي للاقتصاد ، وعلى تحكمه بذاته ، وإعادة انتاجه لذاته .

من السهل التعرف على القرابة النظرية لهذين التصورين ، اللذين يفهمان الروابط بين الدولة والاقتصاد مستقلة عن الأشكال التي تعرض بها ، أي كعلاقات خارجية من حيث المبدأ . هكذا تعجز الصورة الأكثر إيجابية لثنائية « القاعدة » ـ « البناء الفوقي » ، التي يراد لها أن تصف وصفاً مشخصاً بطريقة محددة الدور المقرر للاقتصادي ، عن تقديم عرض دقيق لتراتب الواقع الاجتماعي ولهذا الدور المقرر ، وتكون مدمرة على المدى البعيد من وجوه كثيرة . إن المرء سيكسب الكثير ، إن هو أقلع عن محضها ثقته ، وقد أقلعت شخصياً منذ فترة طويلة عن استعمالها في تحليلي للدولة .

هذان التصوران لهما ، في الوقت نفسه ، ذيول فيما يخص تقسيم وبناء الموضوعات التي يجب أخذها بالحسبان في دراسة نظرية . إن نظرية عامة للاقتصاد ، كموضوع قابل للتحديد معرفياً ، تبدو فيهما ممكنة ومشروعة ، بوصفها نظرية لنمط العمل التاريخي للمجال الاقتصادي ، حيث تستند تمايزات وفروق الموضوع الاقتصادي في أنماط الانتاج المختلفة على التحولات الداخلية لمجال اقتصادي ثابت الحدود ينظم ذاته بذاته . أما سر هذه التحولات والتغيرات ،

فتكشفه النظرية العامة للاقتصاد (« العلم الاقتصادي ») . ويختلف هذان التصوران فيما يخص ما يسمى بُنى البنية الفوقية ، ويفضيان كلاهما إلى نتائج مغلوطة ومتضاربة . يرفض التصور الأول أية معالجة خاصة لمجالات البناء الفوقي كمجالات لها موضوع خاص بها ، بحجة أن النظرية العامة للاقتصاد تقدم المفتاح لتفسير بنى البنية الفوقية بوصفها انعكاسات ميكانيكية للقاعدة الاقتصادية . وعلى العكس من ذلك ، تتلقى النظرية العامة للاقتصاد ، في التصور الثاني ، طابعاً مزدوجاً ، من خلال العملية التشبيهية المذكورة ، تكسبها إياه **نظرية عامة** لكل مجال من مجالات البناء الفوقي ، وهما المجال السياسي ومجال الدولة في حالتنا المعطاة . هذه النظرية العامة ، التي يفترض أنها تمتلك موضوعاً خاصاً وقابلاً للعزل والتحديد هو الدولة في أنماط الإنتاج المختلفة ، تنسب للدولة ، كموضوع معرفي ، حدوداً ثابتة خارج الحدود اللازمنية للاقتصاد . إن الحدود المحايثة لموضوع الاقتصاد ، والواقع الذي يعيد انتاج ذاته بذاته لمجاله الداخلي يقودان بفعل قوانينها الخاصة إلى الحدود المحايثة لاطارهما الخارجي ، أي للدولة كمجال ثابت ، يحيط من الخارج بالمجال الذي لا يتغير بدوره للاقتصاد .

هذه التصورات مغلوطة ، فما هي جلية الأمر ؟

١) إن مجال ومكان الاقتصاد ، مكان ومجال علاقات الانتاج والاستغلال (مجال إعادة إنتاج وتراكم رأس المال وابتزاز فائض عمل في نمط الإنتاج الرأسمالي) لم يمثلا على الاطلاق ، إن في الرأسمالية أو في أنماط الانتاج الأخرى (ما قبل الرأسمالية) صعيداً مندمجاً ومغلقاً يعيد انتاج ذاته ، ويمتلك « قوانين » خاصة بطريقة عمله الداخلي . إن الدولة / والسياسي (يصدق ذلك بنفس القدر بالنسبة للايديولوجيا) لعبا على الدوام دوراً مقرراً ، وإن بأشكال متباينة ، في علاقات الانتاج ، وفي إعادة انتاجها (يشمل ذلك المرحلة ما قبل الاحتكارية للرأسمالية) ، وذلك على عكس ما تدعيه مجموعة من الأفكار المغلوطة حول الدولة الليبرالية ، التي يزعم أنها لا تتدخل في الاقتصاد إلا لخلق « البنية التحتية المادية » للانتاج وللحفاظ عليها . لا شك أن دور الدولة في الاقتصاد تنوع في مسار أنماط الانتاج المختلفة ، وفي أطوار ومراحل الرأسمالية ، لكن هذه التنوعات

تستعصي على الوصف بمساعدة الصورة التي تستخدمها النزعة الخارجية ، التي ترى في الدولة هيئة خارجية بالنسبة للاقتصاد ، تتدخل إما في علاقات الانتاج بهدف التوغل في المجال الاقتصادي ، أو تبقى خارج الاقتصاد لتنشط على هامشه . إن دور الدولة ، في علاقتها مع الاقتصاد ، هو على الدوام نمط حضورها التكويني ضمن علاقات الانتاج وإعادة انتاجها .

٢) يترتب على ذلك أن مفهوم الدولة ومفهوم الاقتصاد لا يغطيان المدى نفسه أو الحقل نفسه أو يمتلكان الأهمية نفسها في أنماط الانتاج المختلفة . إذا كان من غير الممكن فهم أنماط الانتاج كمجرد أشكال اقتصادية فقط ، تنجم كل مرة عن تراكيب متفاوتة لعناصر ثابتة بذاتها ومتضمنة في مجال مغلق له حدود محايثة ، فإنه من غير الممكن أيضاً اعتبارها تراكيب بين هذه العناصر وبين عناصر ثابتة لهيئات أخرى ـ للدولة ـ تفهم هي ذاتها بدورها كوقائع لا تتغير . باختصار : إن نمط إنتاج ما ليس تركيباً لهيئات مختلفة ذات بنية ثابتة تكون معطاة قبل روابطه . ونمط الانتاج نفسه ، بوصفه وحدة لجماع تعيينات اقتصادية وسياسية وايديولوجية ، يقرر حدود هذه المجالات ، ويصف حقلها ويعرف عناصرها في كل حاله . هذه المجالات تتعين قبل كل شيء من خلال علاقاتها وترابطاتها . ويحدث ذلك في كل نمط انتاج بفعل الدور المقرر لعلاقات الإنتاج : علماً بأن هذا التقرير يجري فقط ، وباستمرار ، ضمن الوحدة المميزة نمط إنتاج واحد .

٣) بينما كان المنتجون المباشرون في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية مفصولين ، فيما يخص الملكية الاقتصادية عن موضوع العمل ووسائل الإنتاج ، فإنهم لم يكونوا مفصولين عن الحد البناء الثاني لعلاقات الإنتاج وهو علاقات التملك . كان المنتجون المباشرون (مثل الفلاحين والاقنان في الإقطاعية) «مربوطين» بموضوعات العمل ووسائل الإنتاج ، وقد امتلكوا سيطرة نسبية على سيرورة العمل ، وكان بوسعهم إعمالها دون تدخل من المالك . هذه البنية قادت إلى «تداخل» وثيق بين الدولة والاقتصاد ، تحدث عنه ماركس . إن ممارسة السلطة هي هنا لحظة عضوية أساسية في علاقات الإنتاج ، يتم بمساعدتها ابتزاز فائض عمل المنتجين المباشرين المالكين لموضوع العمل

ووسائل الإنتاج . إن حجم ومدى وأهمية هذه العلاقات الدقيقة بين الدولة والاقتصاد كانت من طبيعة مختلفة تماماً عن مثيلتها في الرأسمالية .

في الرأسمالية ، ينخرط المنتجون المباشرون في علاقة تقوم على انعدام تام لملكية موضوع العمل ووسائل الانتاج ، سواء فيما يخص الملكية الاقتصادية أو التملك . هكذا ينشأ « العالم الحر » ، الذي يملك قوة العمل فقط ، ولا يستطيع تحريك سيرورة العمل دون تدخل المالك ، المتجسد قانونياً في عقد حول بيع وشراء قوة العمل . هذه البنية المحددة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية تجعل من قوة العمل سلعة ، وتحول فائض العمل إلى فائض قيمة . وهي تفضي أيضاً إلى الفصل النسبي بين الدولة وبين المجال الاقتصادي (تراكم رأس المال وانتاج فائض القيمة) ؛ وهو فصل يشكل أساس البناء المؤسسي الفعلي للدولة الرأسمالية ؛ بقدر ما يعين ، في كل حالة ، حدود المجالات والحقول الجديدة للدولة وللاقتصاد . هذا الفصل هو إذاً سمة مميزة للرأسمالية وليس مجرد افراز خاص لهيئات مركبة من عناصر قائمة بذاتها وثابتة ومستقلة عن نمط الانتاج ، بل هو بالأحرى سمة أصيلة للرأسمالية التي تعين للدولة وللاقتصاد مجالات جديدة ، وتبدل مكوناتها ذاتها .

لا يجوز أن نفهم هذا الفصل كعلاقة خارجية فعلية بين الدولة والاقتصاد ، أو كتدخل خارجي للدولة في الاقتصاد . **إنه فقط الشكل المعين الذي يتخذه في الرأسمالية الحضور البنّاء للسياسي في علاقات الانتاج وفي إعادة انتاجها** . إن الفصل بين الدولة والاقتصاد ، وهذا الحضور ، وهذه الوظيفة الاقتصادية للدولة ، موجودة ، وإن بصورة أخرى ، في مجمل تاريخ الرأسمالية ، وفي مجمل مراحله وأطواره . وهي جزء من النواة الصلبة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية . بقدر ما لم توجد الدولة في المرحلة ما قبل الاحتكارية وجوداً فعلياً خارج مجال إعادة إنتاج رأس المال ، فإن فعاليتها قد أدت في المرحلة الاحتكارية ، وخاصة في الطور الراهن ، إلى إلغاء الفصل بينها وبين الاقتصاد . هذا التصور هو في الحقيقة تصور شائع ، لكنه تصور مغلوط سواء بالنسبة للمرحلة ما قبل الاحتكارية (ما يسمى بالمرحلة الليبرالية أو مرحلة المنافسة) أو بالنسبة للمرحلة الراهنة من الرأسمالية .

إن التبدلات التي أصابت خلال تاريخ الرأسمالية الروابط بين الدولة والاقتصاد ، وهي روابط تستند إلى تبدلات علاقات انتاج الرأسمالية ، ما هي سوى « أشكال محولة » وحسب لهذا الفصل ولحضور الدولة في علاقات الانتاج .

بقدر ما يظهر المجال والحقل ، وبالتالي مفاهيم السياسي ـ الدولة ومفاهيم الاقتصادي (علاقات الانتاج) ظهوراً متبايناً في أنماط الإنتاج المختلفة ، فإنه ـ على النقيض مما تقوله أية نزعة تنظيرية شكلية ـ لا يمكن أن توجد نظرية عامة للاقتصاد (بمعنى « علم اقتصاد ») ذات موضوع نظري ثابت بالنسبة لأنماط الإنتاج المتباينة ، أو « نظرية عامة » للسياسي ـ الدولة (بمعنى « علم » سياسي أو « سوسيولوجيا ») لها موضوع نظري ثابت بدوره . مثل هذا التصور سيكون مشروعاً ، لو كانت الدولة هيئة مستقلة ذاتياً بطبيعتها وذات حدود ثابتة ، أو تعينت هذه الهيئة من خلال القوانين الخاصة بإعادة انتاجها التاريخي . إن مفهوم النظرية العامة يجب أن يفهم هنا بالمعنى الدقيق للكلمة ، كقوام نظري منهجي ، تفسر فيه ، بالانطلاق من تعيينات عامة وضرورية ، أشكال الدولة في أنماط الإنتاج المختلفة بوصفها تعبيرات خاصة عن موضوع نظري واحد ، تعرض فيه أيضاً قوانين التحول التي تصف التبدل الحادث داخل هذا الموضوع بين نمط انتاج وآخر ، وتصف بذلك الانتقال من دولة إلى أخرى . على العكس من ذلك ، تعتبر نظرية حول الدولة الرأسمالية ، ذات موضوع ومفهوم متميزين ، مبررة تماماً : لأنها ممكنة بسبب فصل مجال الدولة عن الاقتصاد في الرأسمالية . وينطبق الشيء ذاته على نظرية للاقتصاد الرأسمالي ، تجد من جانبها مبرر انشائها في فصل علاقات الانتاج ـ سيرورات العمل عن الدولة .

يقيناً أن المرء يستطيع صياغة أسس نظرية عامة حول الدولة الرأسمالية ، تمتلك القوام ذاته الذي يميز المقولات الماركسية حول « الانتاج عموماً » أي أنه لا يطلب إليها أن تكون نظرية عامة للدولة . من الضروري الإشارة إلى هذه النقطة الهامة بسبب المعتقدية الشائعة ، التي لا زلنا نصادفها حتى في أيامنا متخفية تحت مصطلح « نظرية الدولة الماركسية ـ اللينينية » مع أن هذه النظرية المزعومة ليست

سوى عرض للمقولات العامة للماركسية حول الدولة . وأشير في هذا الصدد إلى المدافعين عن دكتاتورية البروليتاريا في النقاش الدائر داخل الحزب الشيوعي الفرنسي (وخاصة باليبار في كتابه : حول دكتاتورية البروليتاريا) .

مهما حاول المرء ، فإنه لن يجد بالتأكيد نظرية عامة حول الدولة لدى كلاسيكيي الماركسية ؛ ليس لأنهما لم يستطيعا تطوير مثل هذه النظرية ، بل لأنه لا يمكن وضع نظرية عامة للدولة . وكما نستدل من المناقشات في صفوف اليسار الايطالي حول الدولة ، فإن هذه المسألة هي مسألة راهنة بكل معنى الكلمة . فقد أكد بوبيو منذ وقت قصير في مقالتين جديرتين بالاهتمام أن الماركسية تفتقر إلى نظرية عامة للدولة ، فاعترض ماركسيون إيطاليون عديدون وقالوا : إنه توجد لدى كلاسيكيي الماركسية « نواة » نظرية كهذه يجب تطويرها . حتى لو كان حجاج بوبيو غير دقيق ، فإن الواقعة التي يؤكدها تبقى صحيحة ، وهي أنه لا توجد نظرية عامة للدولة ، لأنه لا يمكن إيجادها . في هذه النقطة ، لا يجوز الالتفات إلى النقاد الذين يتهمون الماركسية ، لهذا السبب أو ذاك ، بالعجز عن وضع نظرية عامة حول ما هو سياسي وحول الدولة . إنه لإنجاز كبير للماركسية أن تكون قد تحاشت ، في هذا المجال وغيره ، التحليقات الميتافيزيكية للفلسفة السياسية ، وتجنبت التنظيرات العامة والمجردة ، الفارغة والضبابية ، التي تزعم كشف الأسرار الكبرى للتاريخ ولما هو سياسي وللدولة وللسلطة . إن التنبيه إلى ذلك ضروري في وضعنا الراهن أكثر من أي وقت مضى ، لا سيما وأنه ـ في مواجهة الضرورات السياسية في أوروبا وخصوصاً في فرنسا ـ يعاد إحياء التنهيجات الكبرى وكل أشكال فلاسفة السلطة ، دون أن ينجم عن ذلك سوى اجترار مكرور للجمل المهترئة للميتافيزيك الروحاني الموروث ، حيث يلوث سوق المفاهيم بتعابير كبيرة وصوفية مثل « مستبد » و « أمير » و «سيد » وغيرها . لو شئنا لوضعنا قائمة بأسماء أصحاب هذه الطريقة من دولوز إلى الفلاسفة الجدد . وإذا كان مؤتمر الفلاسفة الفرنسيين يتسلى ، فإن القضايا التي يناقشها لا تثير المرح ، ما دامت المشاكل الواقعية صعبة ومعقدة ، وما دام يستعصي حلها بتعميمات فخيمة وساذجة لم يسبق لها أن فسرت أي شيء من قبل .

لا نريد إنكار نواقص الماركسية في أبحاثها حول الدولة والسلطة . لكن هذه النواقص ليست موجودة ، حيث يفتشون عنها . والثمن الغالي الذي دفعته الجماهير لا يرجع إلى عدم وجود نظرية عامة للدولة وللسلطة في الماركسية ، وإنما نسببت به المعتقدية النبوية لمنظومة نظرية تأخذ شكل « نظرية ماركسية ـ لينينية » للدولة . إن النواقص الفعلية والهامة للماركسية يجب أن يبحث عنها في المجال الذي لا زال يفتقر الى تكوين النظرية . ولقد أشرت في « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية »، وفي كتبي اللاحقة، إلى أن هذه النواقص ، التي حاولت إيضاح أسبابها ، تمس الأسس النظرية العامة وكذلك نظرية الدولة الرأسمالية . وما الافتقار إلى تحليل ملموس ومتطور بما فيه الكفاية للدولة في البلدان الاشتراكية سوى واحد من نتائجها الراهنة . لهذا السبب لن أبدأ بعرض وتعميق المقولات الهامة حول الدولة ، لأنتقل بعد ذلك إلى الدولة الرأسمالية ، وإنما سأطور على العكس من ذلك المقولات العامة في سياق تحليل الدولة الرأسمالية ، التي اعتبر وضع نظرية لها عملية ممكنة ومبررة . وسأتبع هذا النهج ، لأنني أرفض التصور التبسيطي الذي قُبل لفترة طويلة ، تصور النزعة التاريخية الهيجلية ـ الماركسية ، التي اعتبرت الرأسمالية انتشاراً خطياً وتدرجياً « للبذور » الموجودة في أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ؛ مثلما يستطيع المرء تفسير القرد من خلال الإنسان . لا يقدر المرء تطوير المقولات العامة حول الدولة بالانطلاق من الدولة الرأسمالية ذاتها ، وكأن هذه ليست سوى تجسيد مادي كامل لدولة أولى خام ، حققت نفسها خطوة فخطوة في الواقع التاريخي ـ هذا التصور ما زال يمسك بتلابيب عدد كبير من منظري السلطة (إن مشكلة الظروف التاريخية للرأسمالية ، التي تجعل من الممكن صياغة هذه المقولات العامة ، هي مشكلة من طابع آخر تماماً) . إن الاستقلال الذاتي النوعي للمجال السياسي في الرأسمالية ، الذي يضفي الشرعية على نظريتها ، ليس هو الاستقلال الذاتي المغلق ، المعطى بالطبيعة للدولة ، بل هو النتيجة النوعية لفصل وسائل الانتاج عن بعضها . ونظرية الدولة الرأسمالية لا يمكن استنباطها ببساطة من المقولات العامة حول الدولة . وعلى كل حال ، فإنني سأدرس المقولات العامة

والدولة الرأسمالية في هذا الكتاب ، لأن المقولات العامة يمكن أن تشخص على خير وجه من خلال الدولة الرأسمالية .

ولأنه لا يمكن أن توجد نظرية عامة للدولة ، تتضمن القوانين العامة لتحولها في أنماط الانتاج المختلفة ، فإنه لا يمكن أن توجد أيضاً نظرية مماثلة حول الانتقال من دولة إلى أخرى ، وخاصة من الدولة الرأسمالية الى الاشتراكية . لكن نظرية الدولة الرأسمالية تقدم عناصر هامة حول الدولة في طور الانتقال إلى الاشتراكية ، مع العلم بأن هذه العناصر لا تمتلك فقط قواماً مغايراً لقوام نظرية الدولة الرأسمالية ، وإنما لها أيضاً بنية تختلف تمام الاختلاف في إطار المقولات النظرية العامة حول الدولة . وهي تستطيع أن تكون فقط توصيفات نظرية - استراتيجية في وضع عملي ، وتصلح كدليل للعمل ، ولكن بمعنى الاشارات التي توضع على الطريق . لا يمكن أن يوجد « انموذج » لدولة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، أو « انموذج » صالح لكل الحالات وقابل للتعديل على ضوء الأوضاع المشخصة ، أو وصفة معصومة ومحصنة نظرياً لدولة في مرحلة الانتقال ، ولو من أجل بلد معين . إنني لا أطرح على نفسي في أبحاث هذا النص حل مهمة كهذه ، ولا أحد يستطيع أن يطلب من أية نظرية ، مهما بلغت علميتها - بما في ذلك الماركسية ، التي هي نظرية فعلية وواقعية للعمل - أن تنجز أكثر مما تستطيع إنجازه . ثمة دوماً بعد بنيوي بين النظرية والممارسة ، وبين النظرية والواقع . إنهما بعدان يمثلان في الحقيقة بعداً واحداً . وبقدر ما يعتبر فلاسفة التنوير « مسؤولين » عن الأنظمة الشمولية في الغرب ، يمكن اعتبار الماركسية مسؤولة عن تطور البلدان الاشتراكية . إن الماركسية غير مسؤولة حتى بالمعنى السوقي ، الذي يتعلل بهيمنة تفسير مغلوط للماركسية في هذه البلدان ، كي يصدر حكماً ببراءة الماركسية النقية . فوضع هذه البلدان يفسر بالفاصل ، بالبعد ، بين النظرية والواقع ، الموجود بالنسبة لأية نظرية ، بما في ذلك الماركسية . يشمل هذا البعد الهوة بين النظرية والممارسة ، وسيمكننا الغاؤه من عزو الأهمية التي نريدها لأية نظرية ، ومن فعل كل ما يروق لنا باسم النظرية .

هذا البعد ليس هوة لا يمكن ردمها . بالعكس ، على هذا الفاصل يعتاش

باستمرار « الوسطاء » المتربصون . والحال ، لا توجد أية نظرية ـ مهما كانت طاقتها التحريرية كبيرة ـ تستطيع الحؤول بـ « نقاء » خطابها ، دون استخدامها المحتمل لأهداف شمولية على يد أناس يردمون الهوة بينها (النظرية) وبين الممارسة بالاسمنت المسلح ، ويسيؤون تطبيق النصوص ويمسخون الواقع ، مدعين على الدوام امتلاكهم للنظرية في نقائها . في حالة كهذه ، ليس الغلط غلط ماركس أو افلاطون أو المسيح أو روسو أو فولتير . والفاصل بين النظرية والواقع يقوم رغم هذه « الوساطة » . ليس ستالين غلطة ماركس ، ولم يكن بونابرت غلطة روسو ، وفرانكو غلطة يسوع ، وهتلر غلطة نيتشه ، وموسوليني غلطة سوريل ، ولن استخدم نقاء مفاهيمهم بطريقة معينة لتبرير هذه الشموليات .

نوجه هذه الملاحظات إلى الفلاسفة الجدد ، الذين لم يجدوا ما يقال سوى تكرار أفكار كارل بوبر (وإن بقدر أقل من الذكاء والدقة) حول انبثاق عالم معسكرات الاعتقال من المنظومات النظرية المعتبرة نهائية ، ومن الجوانب الاستبدادية للمفكرين المعلمين . إن الفاصل بين النظرية وبين ما هو واقعي يفسر تلك المفارقة الضخمة ، وهي أن الأنظمة الاستبدادية للدولة ادعت الاستناد إلى اولئك المفكرين بالذات ، الذين كانوا في شروط عصرهم أقل من غيرهم نزوعاً نحو الدولة ، وهم يسوع وروسو ونيتشه وسوريل وأخيراً ماركس ، الذي ركز نضاله الدائم والأساسي على تلاشي الدولة .

إن تجاهل الفاصل بين النظرية وما هو واقعي ، وتقليص البعد بين النظرية والممارسة بأي ثمن ، يعني حشر كل ما هو ممكن من تفاسير في الماركسية . لذا لا يجوز أن نطلب من الماركسية ، ولتكن هذه المرة الماركسية الحقة ، وصفة معصومة محصنة حيال الانحرافات ، تصلح للانتقال إلى الاشتراكية الديمقراطية ، فهي لا تستطيع تقديم وصفة كهذه .

لا يعني ما قلناه عجز الماركسية (وهي في الحقيقة عاجزة عن تفسير كل شيء لوحدها) عن تفسير جزء هام من الدولة في بلدان « الاشتراكية الواقعية » (الاتحاد السوفياتي ، شرق أوروبا ، الصين) ، حيث جرب انتقال معين إلى

الاشتراكية وأدى إلى الوضع المعروف . من الجلي أن التحليلات التاريخية (بمعنى الظروف المشخصة لهذه البلدان) أو تحليلات الاستراتيجية السياسية لا تكفي لفهم هذه الدولة ، مع أنه لا مفر من اجرائها . هل يجب علينا ، لهذا السبب ، وضع نظرية ماركسية عامة للدولة تأخذ بالحسبان الجوانب الشمولية في هذه البلدان ، وتكون قابلة للمقارنة مع التعميمات الساذجة المختلفة التي يقدمها لنا الجانب الآخر بالأسلوب الارهابي المعروف لخبراء الجولاك ؟ . ليست هذه وجهة نظري ، مع أن ، أو بالأحرى لأن مشكلة الشمولية مرعبة في واقعيتها ، ويصعب تفسيرها بتعميمات عامة . إن صياغة أسس تحليل للشمولية المعاصرة وتظاهراتها في البلدان الاشتراكية ممكنة فقط بتعميق وتطوير المقولات النظرية العامة حول الدولة ، وبوضع نظرية الدولة الرأسمالية في روابطها مع علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي . وسأحاول القيام بهذين الأمرين معاً في بحث حول أصول الشمولية ـ . وطبيعي أن ما سينجم عن ذلك لن يتعدى صياغة الأمر وحسب ، لأن الدولة الراهنة في البلدان الاشتراكية هي ظاهرة معقدة وخاصة ، يستحيل ردها إلى الدولة في تشكيلتنا الاجتماعية ، التي هي الموضوع الأساسي لهذا النص . فالدولة الاشتراكية ليست مجرد شكل من أشكال الدولة الرأسمالية ، وأنا أميل إلى إرجاع جذور وأسرار جوانب شمولية معينة فيها إلى وجوهها الرأسمالية (علماً بأن الرأسمالية ليست مصدر كل الشرور) أو في علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، اللذين يحملانها . إنني استخدم مفهوم « الوجوه الرأسمالية » عن عمد وكتلميح وحسب ، لأنني لا أريد دراسة ما إذا كانت هذه الوجوه عناصر رأسمالية متبقية في اشتراكية شمولية خاصة ، أم هي تأثيرات للمحيط الرأسمالي على البلدان الاشتراكية ، أم اننا حيال رأسمالية دولة فعلية في شكل جديد . هذه المسألة هامة إلى درجة تحتم دراستها كموضوع مستقل وقائم بذاته .

إن بعض تحليلاتي التي تنصب على دراسة الدولة عموماً ، وعلى دراسة الدولة الرأسمالية في علاقاتها مع علاقات الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، تنطبق على الدولة في البلدان الاشتراكية ، بعد مراعاة خصوصيتها .

أعود إلى الدولة الرأسمالية . إن نظريتها لن تمتلك قواماً علمياً بالفعل ، ما

لم تحط بإعادة الإنتاج التاريخي ، وبتحولات موضوعها في المجالات التي تحدث ضمنها في التشكيلات الاجتماعية المختلفة ، وهي مجالات الصراع الطبقي المتجلية في أشكال الدولة حسب مراحل وأطوار الرأسمالية (دولة ليبرالية ، دولة تدخلية . . . الخ) ، وفي التمييز بين هذه الأشكال وبين الدول الشمولية (الفاشية ، الدكتاتورية ، البونابرتية . . . الخ) ، وفي أشكال الأنظمة المشخصة في البلدان المختلفة . إن نظرية الدولة الرأسمالية لا يمكن أن تنفصل عن تاريخ تأسيسها وإعادة إنتاجها .

في هذا السياق ، لا يجوز لنا السقوط في التجريبية والوضعية ، أو تركيب الموضوع النظري للدولة الرأسمالية وفق انموذج أو نمط مثالي ، من خلال عملية استنتاج أو إضافة لسمات الدول الرأسمالية المشخصة المختلفة . هذا يعني أنه لا يجوز ـ رغم الإبقاء على التمييز بين نمط الإنتاج (وهو موضوع ـ تجريدي ـ صوري في تعييناته الاقتصادية والايديولوجية والسياسية) وبين التشكيلات الاجتماعية المشخصة (ربط أنماط الإنتاج المختلفة في لحظة تاريخية معطاة) ـ النظر إلى هذه التشكيلات الاجتماعية كتنضيد وكتجسيد قابل للتحديد مكانياً لأنماط الإنتاج المعاد إنتاجها في التجريد ، وإعتبار الدولة المشخصة ، بالتالي ، محض تحقق بسيط للدولة في نمط الإنتاج الرأسمالي . إن التشكيلات الاجتماعية هي المجالات الفعلية لوجود وإعادة إنتاج أنماط الإنتاج ، وبالتالي للدولة في صيغها المختلفة ، التي لا يمكن استنتاجها ببساطة من نمط الدولة الرأسمالية كموضوع تجريدي ـ صوري . لا نستطيع بناء الموضوع النظري للدولة الرأسمالية ، بوضعه أولاً في رابطه مع علاقات الانتاج ، ثم بجعله مشخصاً وإبراز خصائصه ، فيما بعد ، بالتطابق مع الصراع الطبقي في التشكيلة المعنية . إن صياغة نظرية للدولة الرأسمالية ممكنة فقط ، إذا ما ربطناها مع تاريخ الصراعات السياسية في الرأسمالية .

ـ ٣ ـ

ألخص ما قلته : حتى عندما يكون حقل الدولة محدداً من خلال علاقات

الإنتاج ، فإن ذلك لا ينتقص من دوره الخاص في صياغة هذه العلاقات . إن رابطة الدولة مع علاقات الإنتاج هي في الغالب رابطة مع الطبقات الاجتماعية ومع الصراع الطبقي ، والانفصال النسبي للدولة الرأسمالية عن علاقات الإنتاج ، الذي تتسبب به هذه العلاقات ، هو أساس بناء الدولة التنظيمي ، وهو يشير إلى روابطها مع الطبقات ومع الصراع الطبقي في الرأسمالية .

تقوم سيرورة الإنتاج على وحدة سيرورة العمل وعلاقات الإنتاج (المكونة من الرابطة المزدوجة للملكية الاقتصادية وللتملك) . هذه الوحدة تتحقق عبر أولية علاقات الإنتاج حيال سيرورة العمل ، التي توصف غالباً « كقوى منتجة » ، وتتضمن السيرورة التقنية والتكنولوجيا . على عكس مفهوم النزعة الاقتصادية التقليدية ، الذي يصب مباشرة في نزعة تقنية تعتبر فيها علاقات الإنتاج مجرد عاكس بسيط يبلور ويغلف سيرورة تقنية للقوى المنتجة (مطبقاً بذلك تصوراً محدداً حول الروابط بين القاعدة وبين انعكاس البنية الفوقية على سيرورة الإنتاج ذاتها) ، تعزو هذه الأولية لعلاقات الإنتاج تجاه القوى المنتجة ، ولترابطهما ، شكل سيرورة تمثيل وإنتاج . ومع أن القوى المنتجة تمتلك مادية نوعية خاصة لا يجوز تجاهلها ، فإن هذه تنظم باستمرار ضمن علاقات إنتاج معطاة (ذلك لا يلغي التناقض فيما بينهما ولا التطور المتفاوت ضمن سيرورة ما بوصفه أثراً من آثار هذه الأولية) . وهكذا فإن الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية لا يفسر بالانتقال من طاحونة الهواء إلى الآلة البخارية : ولقد برهن ماركس على ذلك في مجمل كتاباته ، وإن تضمنت التباسات نجدها أيضاً في مؤلفاته المتأخرة ، وترجع إلى نفوذ إيديولوجية التقدم التقني لفلسفة عصر الأنوار .

من هذه الأولية ، يمكن اشتقاق حضور الرابطة السياسية (والايديولوجية) ضمن علاقات الإنتاج . إن علاقات الإنتاج والروابط التي تتكون منها (الملكية الاقتصادية والتملك) تتمظهر في شكل روابط سلطوية للطبقات ، تقترن بالروابط السياسية والايديولوجية ، وتترسخ وتكتسب شرعيتها بفعلها . هذه الروابط لا تضاف ببساطة إلى علاقات الإنتاج القائمة ، ولا تؤثر فيها بطريقة رجعية بسيطة داخل رابطة خارجية من حيث المبدأ ، كما لا تؤثر بصورة لاحقة فقط ، بل تؤثر

في تكوينها بطريقة تختلف من نمط إنتاج لآخر . من هنا لا تتدخل الروابط السياسية (والإيديولوجية) تدخلاً بسيطاً في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج ـ حسب فهم دارج لإعادة الإنتاج ، يرى أن هذه تشوه تكوين علاقات الإنتاج بأن تدخل إليها من الخارج الروابط السياسية ـ الإيديولوجية ، تاركة لعلاقات الإنتاج نقاءها الأصلي في إنتاج ذاتها . وبما أن الروابط السياسية ـ الإيديولوجية حاضرة منذ البداية في تكوين علاقات الإنتاج ، وتلعب دوراً أساسياً في إعادة إنتاجها ، فإن سيرورة إعادة الإنتاج والاستغلال هي في الوقت نفسه سيرورة إعادة إنتاج روابط السيطرة والإخضاع السياسي والإيديولوجي . من هذه الحقيقة الأساسية يمكن اشتقاق الحضور النوعي الخاص للدولة في أنماط الإنتاج المختلفة ، بوصفه تركيزاً وتكثيفاً وتجسيداً مادياً للروابط السياسية ـ الايديولوجية في علاقات الإنتاج ، وفي إعادة إنتاجها . ويستند أخيراً على هذه الحقيقة توطد الدولة أثناء تكوين وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية ، أي في الصراع الطبقي . إن علاقات الإنتاج تشير في روابطها مع علاقات السلطة والإخضاع السياسية ـ الايديولوجية إلى مواقع موضوعية (الطبقات الاجتماعية) ليست من جانبها سوى تمايزات في مجمل تقسيم العمل الاجتماعي (علاقات إنتاج مقررة ، علاقات سياسية وايديولوجية) . هذا الترابط الناجم عن أولية علاقات الإنتاج تجاه القوى المنتجة له ، فضلاً عن ذلك ، نتائج بالنسبة لموقع الطبقات الاجتماعية داخل علاقات الإنتاج ، في حين يكون لتقسيم العمل الاجتماعي ، بالطريقة التي يتمظهر بها في حضور الروابط السياسية ـ الايديولوجية داخل سيرورة الإنتاج ، الأولية حيال تقسيم العمل التقني . لا ينتج عن ذلك أن تقسيم العمل التقني قابل للرد إلى التقسيم الاجتماعي ، وإن كان يوجد ويعيد إنتاج ذاته داخل تقسيم العمل الاجتماعي فقط .

لهذا السبب ، تتكون مواقع الطبقات ، التي تتمظهر في علاقات سلطة ، من ممارسات وصراعات طبقية حتى داخل علاقات الإنتاج . هذه العلاقات ، وكذلك ، تقسيم العمل الاجتماعي ، ليسا جزءاً من حقل موجود خارج السلطة والصراعات ، كما لا يشكلان بنية اقتصادية تقع خارج الطبقات الاجتماعية

وسابقة لها . إذ لا توجد طبقات معطاة بصورة تسبق نقيضها ، أي صراعاتها . إن الطبقات ليست موجودة « بذاتها » في علاقات الإنتاج ، كي تنخرط فيها بعد أو في مكان آخر في الصراع (وتصبح طبقات « لذاتها ») . وإن تعيين مكان الدولة في روابطها مع علاقات الإنتاج ، يعني تحديد الملامح الأولى لحضورها في الصراع الطبقي .

٢ ـ الأجهزة الايديولوجية:
الدولة = القمع والايديولوجيا؟

تلعب الدولة دوراً مؤسساً في علاقات الانتاج ، وفي تحديد وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية ، لأن نشاطها لا يقتصر على القمع الفيزيائي المنظم . وتمتلك الدولة وظيفة نوعية خاصة في تنظيم الروابط الايديولوجية ، وفي الايديولوجيا السائدة . ومن ذلك ، فان دورها الايجابي لا يقتصر على القمع والايديولوجيا . هذه النقطة سأدرسها الآن عن كثب .

لا تتكون الايديولوجيا من منظومة من الأفكار والتصورات فحسب ، بل تنصب أيضاً على سلسلة من الممارسات المادية والأعراف والعادات وأسلوب الحياة ، وتختلط ، كالاسمنت ، مع بنية مجموع الممارسات الاجتماعية ، بما فيها الممارسات السياسية والاقتصادية . وتلعب الروابط الايديولوجية دوراً جوهرياً في تأسيس روابط الملكية الاقتصادية والتملك ، وفي تقسيم العمل الاجتماعي داخل علاقات الانتاج . كما لا تستطيع الدولة إعادة انتاج وتوطيد السيطرة السياسية بالقمع والعنف العاري لوحدهما ، وإنما تستعين بالايديولوجيا لاضفاء الشرعية على العنف ، ولتنظيم توافق بين طبقات وأقسام اجتماعية معينة خاضعة وبين السلطة السياسية . إن الايديولوجيا ليست شيئاً ما محايداً في المجتمع ، بل دوماً ايديولوجية طبقية ، وهذه هي ، قبل كل شيء ، قوة جوهرية للطبقة السائدة .

تتجسد الايديولوجيا السائدة في أجهزة دولة من وظائفها إعادة انتاج ومذهبة وصياغة الايديولوجية المطلوبة . هذه المسألة هامة بالنسبة لتكوين وإعادة إنتاج تقسيم العمل الاجتماعي ، وبالنسبة للطبقات وللسيطرة الطبقية . وتتكفل بهذا

الـدور أجهزة معينـة تعتبر جـزءاً من مجال عمـل الدولـة ، وتوصف بـأنها أجهـزة ايديولوجية للدولة ، سواء اعتبرت شكلياً جزءاً منها ، أو احتفظت قانـونياً بـطابع « خـاص » ، كالكنيسـة (الجهاز المـذهبي) والجهاز المـدرسي ، وجهـاز الاعـلام الـرسمي (الراديـو والتلفزيـون) والجهـاز الثقـافي . . . الـخ . ومن الـطبيعي أن الايديولوجيا تتدخل أيضاً في تنظيم الأجهزة (جيش ، شرطة ، قضاء ، سجـون ، ادارة) المكلفة أساساً بممارسة العنف الفيزيائي الشرعي .

ثمة على كل حال حـدود جد واضحـة للتفريق بـين الاجهزة القمعيـة وبين الأحهزة الايديولوجية . لكنني ، قبل أن أتطرق لهذه المسـألة ، سـأعرج عـلى دور الدولة القمعي ، الذي يعتبر أحيـاناً أمـراً مسلماً به وطبيعياً إلى درجة أننـا بالكـاد نتحدث عنه . ان التأكيد على دور الدولة في العلاقـات الايديـولوجيـة لا يجوز أن يقودنا ، كما يحدث غالباً ، إلى الانتقاص من جانبها القمعي .

يجب أن نفهم تحت كلمـة قمـع ، بـالـدرجـة الاولى ، العنف الفيـزيـائي المنظم ، بأكثر معاني هذه الكلمة مادية ، أي كعنف ضـد الجسد . أن واحـداً من الوجوه الأساسية للسلطة ، وشرط توطدها واستمرارها ، هـو على الـدوام الاكراه والتهديد المذل للجسد . وطبيعي أن الجسـد ليس مجرد عنصر طبيعي بيـولوجي ، بل هو مؤسسة سياسية : إذ أن علاقة الدولة والسلطة بالجسد هي بطريقـة أخرى تماماً ، أكثر تعقيداً وشمولاً من علاقة القمع به . ومع ذلـك ، فان تـوطد الـدولة هو دوماً ، وفي الوقت نفسه ، تـأثير عـلى الجسد بـواسطة اكـراه يستخدم وسـائل فيزيائية ، وهو ايضاً تحويل للجسد إلى أداة ، والاستيلاء عليه بمعنى مـزدوج : من خـلال مؤسسات تمثـل الاكراه الجسـدي والتهديـد الدائم بـالتشويـه (سجـون ، جيش ، بوليس . . . الخ) ، ومن خلال فرض نظام جسدي بـواسطة الـدولة ؛ يُضفى فيـه على الأجسـاد طابـع مؤسسي ، فتدار ، وتصـاغ ، وتقـولب ، وتقـوّم وتحشر في المؤسسات والأجهزة . إن الدولة في ماديتها هي في آن معاً إحتقار وإبعـاد واستهلاك لاجساد المـواطنين . وهي بـاختصار تجسيـد للعنف في المواطنـين الذين صاروا موضوعات لـه . وإذا كنا لا نستـطيع التحـدث عن قتل للجسـد ، الذي كـان في البدايـة حراً بـالطبيعـة ، ثم صيغ فيـما بعد صيـاغة سيـاسيـة من خـلال

الدولة ، لأنه لا توجد أصلاً إلا أجساد سياسية فقط ، فانه يحدث في هـذا النظام الجسـدي مع ذلـك إكراه حقيقي وتكننـة للجسد بمسـاعدة تجهيـزات ومؤسسـات فيزيائية مناسبة . وتمتلك الدولة الرأسمالية في هـذا الخصوص ، خصـائص معينة سنراها عنـد دراسة وظيفـة القانـون ، حيث سنعالـج مسألـة القمع بصـورة أوفى وأشمل .

يجب أن ننظر بتحفظات جدية إلى ذلك التصور الذي يميز بين أجهزة الدولة القمعيـة وبين اجهـزتها الايـديولـوجية ، مـع أننا لا ننكـر قيمته الـوصفية . هـذا التصور الذي يستند إلى تحليلات جرامشي ، له الفضل على كل حال في مـد مجال الدولة إلى المؤسسات الايديولوجية ، وفي إيضاح حضورها في عـلاقات الانتـاج ، محمـولاً عبر دورهـا في الروابط الايـديـولـوجيـة . غـير أن قـابليتـه للتـطبيق تبقى محدودة . ويقوم هذا التصور ، الذي نَهَجه لـويس التوسر ، عـلى فرضيـة تقول : إن الدولة تنشط وتعمل فقط بمساعدة القمع والمذهبية الايديولوجية ؛ تؤثر بقدر ما تمنع وتَحَوْل وتعيق وتثنل ، أو بقدر ما تكذب وتزور وتكتم وتحجب . إن افتراض وجود نمط عمل إيديولوجي متضمن في ممارسات مادية ، لا يغير شيئاً من التحليل الضيق لدور الدولـة المترتب عـلى هذا التصـور ، والذي يفهم الاقتصـادي كهيئة قادرة على إعادة إنتاج وإحكام ذاتها ، ويستخدم الدولة ، بالتـالي ، فقط لتحديـد النـواظم السلبية « للعبـة » الاقتصاديـة . إن السلطة السياسيـة لا تكـون في هـذا التصور حاضرة في الاقتصاد ، وهي لا تستـطيع شيئـاً سوى تعيـين إطاره بصـورة مسبقة . ولا تلعب أي دور إيجابي فيه ، لأنها تقصر دورها حياله على الحيلولة دون تعرضه لتـدخلات تثير الاضطراب بـداخله (تفعل الـدولة ذلـك بواسـطة القمع والايديولوجيا) . هذه الصورة هي صورة قديمـة للدولة ، متـأثرة بـالايديـولوجيـا الحقـوقية . وهي صـورة فلسفية ـ حقـوقية ـ سيـاسية نشـأت مع بـدايات الـدولة البرجوازية ، ولم تتطابق مع واقعها في أي وقت .

من الجـلي أننا نعجـز ، بمساعـدة مفهـوم كهـذا للدولـة ، عن فهم دورهـا النـوعي في تكـوين عـلاقـات الانتـاج ، ودورهـا في الانتقـال من الاقـطاعيـة إلى الرأسمالية ، وفي مرحلة رأسمالية المنافسة . كما أنه لا يسـاعدنـا على فهم الـدولة

الراهنة ، التي تتدخل في إعادة إنتاج رأس المال تدخلاً جوهرياً ، والتي تلعب باختصار دوراً إيجابياً ، لانها تخلق وتغيّر وتنتج ما هو واقعي . وإذا كنا لا نريد التلاعب بالكلمات فاننا لا نستطيع حصر دور الدولة الراهنة بالقمع والمذهبية الايديولوجية ، مع العلم بأن هذه الوظائف موجودة ومسجلة في مادية المهام الراهنة للدولة .

أكثر من ذلك : من المستحيل فهم توطد الدولة في الجماهير الخاضعة والمضطهدة بمساعدة ثنائية القمع ـ الايديولوجية ، دون الخضوع لمفهوم مثالي لسلطة البوليس ، تسيطر الدولة وفقه على الجماهير إما بالارهاب البوليسي او بالقمع ، الذي يمارسه المواطنون على أنفسهم بأنفسهم (وكلاهما يستهدف الشيء ذاته) ، أي إما بالخداع أو بالوهم ، لأن الدولة تمنع وتحجب أو تخدع . مع أن الايديولوجيا والوعي المغلوط لا يوضعان هنا في الموقع ذاته ، مفهوم الايديولوجيا سيفتقر دوماً لأي مدلول ، ما لم نوافق على فكرة أن الآليات الايديولوجية تتجسد من خلال بنية تقوم على الخداع ـ القلب .

ان الاعتقاد بأن الدولة تعمل بهذه الطريقة هو اعتقاد خاطىء إذ أن لارتباط الجماهير بالسلطة وخاصة في ما يسمى بالاجماع ،أساساً مادياً ، متعدد الأسباب ، منها أن الدولة تنشط وسط حقل من توازنات حلول وسط قلقة بين الطبقات السائدة والمسودة بقصد الحفاظ على الهيمنة الطبقية . وتتخذ ، لهذا السبب ، سلسلة من الاجراءات المادية الايجابية بالنسبة للجماهير الشعبية ، تمثل تنازلات يفرضها نضال الطبقات المسودة . هذه الحقيقة تضعنا في مواجهة واقعة أساسية : فنحن لن نحسب حساباً كافياً لمادية الرابطة بين الدولة وبين الجماهير الشعبية ، إذا ما قلصناها إلى ثنائية القمع ـ الايديولوجيا . وبالمناسبة فان هذا هو أيضاً أساس مصفوفة من المفاهيم الراهنة للسلطة ، عرضت اثناء مناقشة الظاهرة الفاشية . ها هنا تتم محاولة لتفسير القاعدة الجماهيرية للفاشية من خلال تفسير دولتها بواسطة ثنائية القمع ـ الايديولوجيا . فيقال : لقد « ارادت » الجماهير القمع ، أو : أنها خُدعت بالايديولوجية الفاشية . إن تفسير الدولة بمقولات القمع ـ المنع والايديولوجيا ـ الخداع لوحدها سيقود بالضرورة إلى نقل أسباب الموافقة إلى

الصعيد الذاتي (لماذا وافق الناس على المنع) ، وحصرها إما بالايديولوجيا (بمعنى الخداع : لقد خدعت الفاشية الجماهير) ، أو بالرغبة الذاتية في القمع ، أو بحب القائد (الفوهرر) . هذا الفهم يتجاهل أن الفاشية بالذات وجدت نفسها مكرهة على اتخاذ سلسلة من التدابير الايجابية لصالح الجماهير (تخفيض البطالة ، الحفاظ على ، وأحياناً تحسين القدرة الشرائية الفعلية لاقسام معينة من الجماهير ، بالتشريعات الاجتماعية) ، لكن هذه التدابير لم تمنع تفاقم استغلال الشعب (بواسطة فائض القيمة النسبي) . ان وجود الجانب التضليلي ـ الايديولوجي لا يغير شيئاً من حقيقة أن الدولة تعمل باستمرار لإنتاج أساس مادي للاجماع الجماهيري حول السلطة ، أساس لا يقبل الرد الى مجرد دعاية بسيطة ، حتى عندما يميز نفسه عن العرض الايديولوجي في خطاب الدولة .

هذه الحالات التي ذكرناها ليست بالتأكيد الحالات الوحيدة لنشاط الدولة الايجابي . لكن الامثلة التي سقناها تكفي لتبيان أن نشاط الدولة يتجاوز كثيراً القمع أو الايديولوجيا .

يرتبط بتقليص الدولة إلى ثنائية القمع ـ الايديولوجيا سوء تفاهم عنيد يعتبر إعادة إنتاج الايديولوجيا مساوية للخداع بمعناه البسيط ، أو مساوية لتقنيع نوايا وأهداف الدولة ، التي يزعم أنها تنتج فقط ، بصورة مستمرة ، خطاباً واحداً خادعاً ، وتعمل فقط باسرار مغلفة ومقنّعة على الدوام .

هذا التصور مغلوط من وجوه متعددة : لأن إحدى وظائف الدولة التي تتجاوز كثيراً آلية الخداع ـ القلب اللصيقة بالايديولوجيا ، هي دورها التنظيمي النوعي فيما يتعلق بالطبقات السائدة ذاتها ؛ وهو دور يكمن بين أشياء أخرى ، في تاكتيك صياغة وإعلان إعادة إنتاج سلطتها بصورة مكشوفة . وهكذا فان الدولة لا تنتج خطاباً موحداً ، بل خطابات متعددة للطبقات المختلفة ، تتجسد تجسداً متبايناً في أجهزتها المختلفة ، بحسب الطبقات التي توجه اليها ؛ أو أنها تنتج خطاباً يتوزع ويتقسم وفق الخطوط المختلفة لاستراتيجية السلطة . أما الخطاب الموجه الى الطبقة السائدة وأقسامها (يوجه هذا الخطاب أحياناً

إلى الطبقات المساندة) فهو في الواقع خطاب معترف به علناً للتنظيم . إن الدولة وتاكتيكاتها لا يخفيان نفسيهما بصورة كاملة ، ليس لان سرهما يفتضح من وراء ظهرهما ، بل لان اعلان التاكتيك هو ، إلى درجة معينة ، جزء متكامل من نوايا وخطط الدولة حول تنظيم الطبقة السائدة : إنه جزء من مجال الدولة في دورها كممثل لهذه الطبقات (أنظر خطبة دوغول الشهيرة في أيار ١٩٦٨ ، التي لم تكن ايديولوجية بما يساوي قرشين) . هذه الواقعة تبدو مفارقة للوهلة الاولى : إذ أن كل ، أو تقريباً كل ما فعلته البرجوازية وسلطتها قيل أو أعلن أو صنف على الدوام بصورة علنية في أحد خطابات الدولة ، وإن لم يفهم دوماً بهذه الصفة . وهتلر على سبيل المثال لم يخف يوماً برنامجه . وتعلن الدولة على صعيد محدد ليس فقط حقيقة سلطتها ، وإنما تقدم أيضاً الوسائل لوضع وصياغة التاكتيك السياسي ، وهي تنتج معرفة وتقنيات معرفة تتجاوز كثيراً الايديولوجيا ، وإن تشابكت في الوقت نفسه معها . وعلى سبيل المثال، فان الاحصاءات « البرجوازية » والمعهد القومي للاحصاء ، وهما عناصر تزود الدولة بالمعرفة لاهداف سياسية ، ليسا مجرد خداع فقط .

لا جدال في أن خطاب الدولة ليس خطاباً دون هوية . هناك طبعاً سر البيروقراطية والسلطة ، وهو سر لا يستند إلى الصمت ، بل إلى إنشاء أقنية محددة للاعلام داخل الدولة ، تحبذ ، بالانطلاق من مواقع ، معينة ، سياسة إعلامية محددة . وصمت البيروقراطية حيال الطبقات السائدة ، ليس في الغالب سوى تنظيم للقول ؛ فالدولة لا تصوغ استراتيجيتها لصالح الطبقات المهيمنة بصورة علنية دوماً ، خشية كشف أهدافها حيال الطبقات المسودة . كما لا يتضح تاكتيكها إلا نتيجة لاصطدام التناقضات بين التاكتيكات المختلفة وبين أقنية وشبكات وأجهزة الاعلام التي تجسدها . ولا تعرف الدولة تاكتيكها غالباً بصورة مسبقة ، وهو لا يكون دوماً قابلاً للصياغة كخطاب . لهذا السبب تتسم درجة أدلجة الخطاب السياسي والممارسات المادية للدولة بالمرونة والتباين . فهما يوجهان إلى طبقات وأقسام طبقية متباينة ، ويريدان التأثير فيها جميعاً . وإذا كانت الجماهير الشعبية لا تعرف غالباً الحقيقة حول السلطة ، فليس لان الدولة تغلفها عن عمد

بالاسرار ، بل لأن خطاب الدولة الموجه إلى الطبقات السائدة لا يصل إليها ، لاسباب كثيرة ومعقدة .

أخيراً فان رد سلوك الدولة إلى ثنائية القمع الايديولوجيا يؤدي ، فيما يخص أجهزة الدولة ، إلى :

١ ـ توزيع ممارسة السلطة على نوعين من الاجهزة : الاجهزة القمعية والاجهزة الايديولوجية . هكذا تذوب خصوصية الجهاز الاقتصادي للدولة في أجهزة قمعية وإيديولوجية ، ويصبح مستحيلاً تحديد موقع تلك الشبكة من الدولة ، التي تتركز فيها بالضرورة سلطة القسم المهيمن من البرجوازية . وأخيراً ، تبقى الشروط المطلوبة لتحويل الجهاز الاقتصادي ، في علاقتها مع شروط تحويل الاجهزة القمعية والايديولوجية ، غامضة خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية .

٢ ـ التمييز بطريقة شبه أسمية وشبه منطقية بين أجهزة قمعية (تعمل أساساً بواسطة القمع) وبين أجهزة إيديولوجية (تعمل أساساً بواسطة الايدبولوجيا) . حسب اشكال الدولة والنظام ومراحل إعادة إنتاج الرأسمالية ، تستطيع أجهزة معينة الانتقال من مجال لآخر ، والاستيلاء على وظائف غيرها أو تغييرها . المثال الواضح على حالات كهذه هو الجيش ، الذي يصبح في أشكال محددة من الدكتاتورية العسكرية جهازاً إيديولوجياً ـ تنظيمياً مباشراً ، ويبرز أساساً كحزب سياسي للبرجوازية . لا أرى داعياً للاشارة إلى الدور الايديولوجي الدائم لسلسلة من الاجهزة القمعية (القضاء ، السجون ، الشرطة . . . الخ) . ان التصنيف الغائم ، المنطلق من كلمة « أساساً » (أساساً قمعي ، أو أساساً إيديولوجي) يبدو وكأنه يلغي ذاته بذاته .

باختصار : إن عرض مجال الدولة بمفاهيم حول الاجهزة القمعية والايديولوجية يمكن أن يفيد ، مع مراعاة التحفظات التي أبديناها ، لغايات وصفية بحتة . ونحن مدينون له بتوسيع مجال الدولة ، فقد التفت إلى سلسلة من

أجهزة الهيمنة ذات الطابع « الخاص » ، وأبرز الدور الايديولوجي للدولة . غير أنه يقع في أساس المفهوم تصور محدود للدولة ولحقل فعاليتها .

٣ - روابط وصراعات السلطة

تلعب الدولة إذاً دوراً حاسماً في علاقات الانتاج وفي الصراع الطبقي ، بقدر ما تكون حاضرة منذ البداية في تكوينها وإعادة انتاجها .

بينما اتسم التاريخ النظري للماركسية بين أشياء أخرى ، باهمال خصوصية المجال السياسي ، المميزة للدولة ولدورها الحاسم (إذ فهم البناء الفوقي كمجرد تاريخ بسيط للقاعدة) ، فإن النقد الراهن للماركسية يتركز على نزعتها الاستبدادية المزعومة . طوال الفترة التي أهملت الماركسية فيها الدولة ، كانوا ينتقدون نزعتها الاقتصادية . وحين صارت تتحدث الآن عن الدولة ، فانهم ينسبون إليها نزعة استبدادية . هذا النقد لا ينصب على الممارسة السياسية للستالينية ، وعلى الواقع السوسيولوجي - السياسي للبلدان الاشتراكية وحسب ، وإنما يستهدف النظرية الماركسية ذاتها . لقد سبق أن عينا عن كثب حدود الدولة ، واتضح لنا - على عكس ما تدعيه التفاسير التي كثيراً ما نصطدم بها - أن الماركسية لا تساوي بين السلطة والدولة ولا تجعل السلطة قابلة للارجاع الى الدولة .

تؤدي مراعاة أولية علاقات الانتاج حيال القوى المنتجة في سيرورة الانتاج إلى مفهوم يجعل علاقات الانتاج والروابط التي تتكون منها (الملكية الاقتصادية + التملك) يتجليان في صلاحيات سلطوية ، تنجم عن مواقع تحددها هذه الروابط . وينصب الأمر في الحالة المعطاة على صلاحيات سلطوية طبقية تشير إلى علاقة الاستغلال الاساسية : وما يفهم تحت تعبير الملكية الاقتصادية هو بشكل خاص السلطة المنصبة على إخضاع وسائل الانتاج لاهداف محددة ، وعلى الاستيلاء على المنتجات . ويفهم تحت تعبير التملك السلطة لتشغيل وسائل الانتاج والسيطرة على سيرورة العمل . هذه الصلاحيات السلطوية تندمج من جهتها في شبكة من الروابط بين المستغلين والمستغلين ، وفي التناقضات بين ممارسات طبقات مختلفة

أي في الصراع الطبقي ؛ كما تندرج في منظومة من الروابط الطبقية . فإذا ما نظرنا إلى السيرورة الاقتصادية وإلى علاقات الانتاج كشبكة من الصلاحيات السلطوية ، فبدا لنا جلياً أن علاقات الانتاج ترتبط إرتباطاً بنيوياً بالروابط السياسية والايديولوجية ، التي توطدها وتضفي عليها الشرعية ، وتجعلها حاضرة في العلاقات الاقتصادية . إننا نرى إذاً :

١ ـ ان علاقات السلطة ليست بالنسبة للماركسية ، كما يدعي مثلاً فوكو ودولوز «خارجية» بالنسبة لانواع العلاقات الأخرى (العلاقات الاقتصادية . . الخ) ، فالسيرورة الاقتصادية هي صراع طبقي وهي تتضمن ، بذلك ، علاقات سلطوية (وليس فقط علاقات سلطة اقتصادية) . وهذه العلاقات السلطوية هي من طبيعة خاصة ، بقدر ما ترتبط بالاستغلال (الذي نادراً ما يتحدث عنه فوكو ودولوز) . تشير السلطة في المجتمعات الطبقية إلى مواقع موضوعية مندمجة في تقسيم العمل ، وتصف قدرة كل طبقة على تحقيق مصالحها الخاصة في مواجهة مصالح الطبقات الأخرى ، وهي تمتد أيضاً إلى العلاقات الاقتصادية . هذه الروابط السلطوية ، المسجلة في إنتاج فائض القيمة وفي علاقته مع البنى السياسية ـ الايديولوجية ، تتجسد مادياً في أجهزة ومؤسسات خاصة هي المصانع (وحدات الانتاج) كأماكن لابتزاز فائض القيمة ولممارسة هذه العلاقات السلطوية .

٢ ـ لا يمكن بأي حال رد السلطة إلى الدولة أو مطابقتها معها . ينسب فوكو ودولوز زوراً إلى الماركسية فكرة أن « السلطة هي باستمرار سلطة دولة ، محلها في جهاز الدولة ، وتتطابق مع الدولة » . في حين ترى الماركسية أن علاقات السلطة تتجاوز الدولة تجاوزاً كبيراً ، شأنها في ذلك شأن تقسيم العمل الاجتماعي والصراع الطبقي . يصدق هذا ، حتى لو تخلينا عن المفهوم القانوني والضيق للدولة الذي هو لدهشتنا ، المفهوم الأساسي لدى فوكو ودولوز . إن جماع أجهزة الهيمنة وإن كانت ذات طبيعة خاصة بالمنظار القانوني ، هي جزء من الدولة (أجهزة إيديولوجية ، ثقافية ، مذهبية . . . الخ) ، وبينما تبقى الدولة لدى فوكو ودولوز مقتصرة على جانبها

العام (الجيش ، الشرطة ، السجون ، المحاكم . . . الخ) . لهذا السبب توجد السلطة بالنسبة لهما خارج الدولة كما يفهمانها . والحقيقة أن سلسلة من المجالات التي يفترض قيامها خارج مجال الدولة (الجهاز الصحي ، وجهاز الضمان الاجتماعي ، والمشافي، وجهاز الاهتمام بالرياضة الخ) والتي هي رغم ذلك مجالات للسلطة ، هي بصورة متزايدة نقاط بلورة للسلطة أكثر مما هي جزء من المجال الاستراتيجي للدولة . أقول بصورة متزايدة ، لأن السلطة تتجاوز من مناح مختلفة الدولة ، حتى إن فهمنا هذه بأوسع المعاني .

بادىء بدء ، لا ترد الصلاحيات السلطوية المنصبة على الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي إلى الدولة . يصدق هذا بصورة خاصة بالنسبة للصلاحيات السلطوية داخل علاقات الانتاج ، رغم تقاطعاتها مع السلطة السياسية ، ورغم أنها لا تملك رابطة خارجية مع الدولة . ثمة وجهات نظر أخرى حول هذه المسألة . فالدولة في شكلها الراهن ، وحسب مفهومها الواسع ، تصبح بالتأكيد أكثر فأكثر مركزاً للاشكال المختلفة للسلطة . فهي تتوغل ، من خلال تدخلها المتزايد في سائر مجالات الواقع الاجتماعي ، ومن خلال انحلال بنائها التقليدي الخاص ، في أكثر الشبكات دقة ، وتبدي ميلاً للاستيلاء على سائر مجالات السلطة ، وعلى كل سلطة طبقية (نعنيها هنا) . وتتجلى العلاقة الوثيقة بين السلطة الطبقية والدولة في الشكل الراهن ، الضيق ، للانفصال بين العمل الذهني واليدوي ، القائم على علاقة بين الدولة وبين خطابها المباشر ، الذي يمثل معرفة مكرسة لتكنيك سياسي ، كما تتجلى في تدخل الدولة في مجالات ما يسمى بالاستهلاك الجماعي (النقل ، الصحة ، بناء المساكن ، الضمان الاجتماعي ، مؤسسات تمضية أوقات الفراغ) ، التي تظهر فيها الصلاحيات السلطوية الايديولوجية ـ الرمزية المتجسدة في بناء المساكن والمراكز الثقافية . . . الخ ، والتي تتوضح كاستمرار لروابط الدولة .

بنفس القدر ، تتجاوز الروابط السلطوية للطبقات ـ وليس فقط الروابط الاقتصادية ـ الدولة باستمرار . وعلى سبيل المثال فان خطاب الدولة لا يشمل ، حتى عندما ندخل فيه الاجهزة الايديولوجية كل خطاب سياسي ، مع أن سلطة

طبقية معينة تتجلى في بنيته . بهذه الطريقة ذاتها تتجاوز السلطة الايديولوجية الدولة وأجهزتها الايديولوجية ، التي لا تمثل عناصر ذات أولية تستنفذ إعادة انتاج علاقات السيطرة والاخضاع الايديولوجية ، ولا تخلق الايديولوجيا السائدة . إن الاجهزة الايديولوجية تصوغ وتنشر فقط الايديولوجيا السائدة ، فالدين لا تخلقه وتعيد إنتاجه الكنيسة ، كما يقول ماكس فيبر، بل بالعكس . باختصار : تمتلك الروابط الايديولوجية باستمرار توطداً يتجاوز الأجهزة الايديولوجية ، ويتكون من روابط سلطوية .

يجب أن نضيف عند هذه النقطة مقولة تكميلية : ليست العلاقات السلطوية للطبقات قابلة للرد إلى الدولة . وهي تتجاوز أجهزتها ، لان ارتباطها بتقسيم العمل الاجتماعي وبالاستغلال يمنحها أولية على الاجهزة التي تجسدها وخاصة على الدولة . بصياغة أخرى : في العلاقة المعقدة بين الصراع الطبقي وبين الاجهزة يجب أن نعزو الدور الأول والأساسي للصراعات؛ علماً بأن حقل هذه الصراعات يمثل ، على صعيد الاستغلال وعلاقات الانتاج ، حقلاً لعلاقات السلطة .

هل نستنتج من ذلك أن الدولة تلعب دوراً ثانوياً يجب إهماله في تكوين الوجود المادي للسلطة ؟ وهل يجب السقوط في التصور الوهمي حول الدولة كمجرد تابع للمجتمع ، لمجرد أننا نريد الهرب من الصورة الخادعة لدولة تفرش شموليتها فوق كل شيء ؟ . لا يجوز أن ننساق وراء موقف كهذا بأي حال من الاحوال . فالدولة تلعب دوراً تكوينياً في وجود واعادة انتاج علاقات الطبقات السلطوية ، وبصورة أعم في الصراع الطبقي . وهذا ما يشير اليه حضورها في علاقات الإنتاج . هذه المقولة حول الدور التكويني للدولة صحيحة بالمعنى الدقيق للكلمة ، وهي تتناقض مع التصور الشائع ، الذي يصل من تأكيد سيطرة « الاجتماعي » ، بالمعنى الغائم للكلمة ، إلى تفسير الدولة كمجرد تابع له فقط . ولقد غدا هذا التصور معروفاً في فرنسا اليوم من خلال تحليلات كتاب نشروا مؤلفاتهم في الخمسينات في مجلة الاشتراكية والبربرية (لوفور ، كاستورياديس . . . الخ) . في نقدهم للنزعة الاستبدادية الذي وجهوه إلى

الماركسية ، يعبر هؤلاء عن الخطأ ذاته الذي ارتكبته فيما بعد الماركسية الادواتية : فهم يفهمون الدولة كمجرد تابع وحسب للصراعات وللسلطة . هذا التصور لا يستمد أهميته من تحليلاته ، بل من قرابته مع تقاليد الفوضوية في الحركة العمالية الفرنسية ، التي نصادفها خاصة في أوساط معينة من « النقابة الفرنسية للشغل » ، وحركة « القواعد الوطنية للاشتراكية » داخل الحزب الاشتراكي . تسيطر فوضى كبيرة لدى أنصار الادارة الذاتية هؤلاء ؛ فهم يريدون تطوير سياسة للادارة الذاتية تجد مبررها أساساً في الديمقراطية القاعدية المباشرة ، على أساس نظرية تهمل الدور الفعال للدولة . وينصب الأمر هنا على حالة تتعامل مع رغباتها وكأنها غدت الواقع ، حالة تريد استخلاص سياستها المضادة للدولة من تصور يخفيها بصورة شبه تامة ويتجاهل دورها النوعي الخاص . إن الدور الواقعي المخيف للدولة هو بالذات ما يتطلب انتقالاً إلى الاشتراكية يقوم على الديمقراطية المباشرة ؛ لهذا السبب تصبح الحاجة ملحة لمعرفة الدولة ودورها الراهن معرفة دقيقة . ولا يخفى أن ثمة تقليداً معيناً لاشتراكية الدولة اليعقوبية ، مؤسساً على التصور الادواتي للدولة بوصفها مجرد تابع وحسب . إن الامتداد غير المحدود لدولة كهذه ستكون له نتائج سلبية جداً ، في دولة عمالية تعتبر مجرد تابع فقط للطبقة العاملة .

لتحديد الدور التكويني للدولة في علاقات الانتاج وفي الصراع الطبقي (أي في علاقات السلطة) تحديداً دقيقاً ، يجب أن نميز ، مرة واحدة وإلى الأبد ، بين هذا الطرح في نصه النظري ، وبين السؤال عن اصله الزمني وعن نشوئه (من وجد أولاً : الدجاجة أم البيضة ، الدولة أم الصراع الطبقي أي علاقات الانتاج)، وأن نقطع جذرياً مع الفهم الوضعي - التجريبي وحتى التاريخي - داخل الماركسية أيضاً - ونحن نرى أن لا معنى في التوضيح النظري للحديث عن حقل اجتماعي لتقسيم العمل الاجتماعي إلى طبقات وسلطة طبقية يوجدان قبل الدولة ، كما أنه لا معنى للحديث عن بنية تحتية أصلية (بمعنى التعاقب الزمني والسلالي) تنتج الدولة فيما بعد ، لتتدخل هذه من جانبها تدخلاً فعالاً في هذه البنية . حيث يوجد تقسيم طبقي ، أي صراع طبقي وسلطة طبقية توجد الدولة

بدورها دوماً ، أي توجد السلطة السياسية ذات الطابع المؤسساتي . لا وجود لصراع طبقي أو لسلطة طبقية قبل الدولة وبدونها ، ولا وجود لأي «وضع طبيعي» أو «وضع اجتماعي» يسبق الدولة . أما التصور الشائع ، فهو يعكس بتقاليده الطويلة الفلسفة السياسية لعصر الأنوار (فلسفة الميثاق الاجتماعي السابق للدولة) . والحال ، ان الدولة تحدد منذ البداية حقل الصراع ، بما في ذلك حقل علاقات الانتاج ، وتنظم السوق وعلاقات الملكية ، وتوطد السيطرة السياسية والطبقية السائدة ، وتعين وتقونن سائر أشكال تقسيم العمل الاجتماعي ، والواقع الاجتماعي بأسره في إطار روابط مجتمع طبقي .

بهذا المعنى المحدد ، من الصعب اعتبار أي واقع اجتماعي (معرفة ، سلطة ، لغة ، كتابة) وضعاً سابقاً للدولة ، لأن الواقع يرتبط دوماً بالدولة وبتقسيم العمل . هذا لا يعني أنه لم يوجد في أي وقت واقع اجتماعي أو سلطة دون وجود الدولة ودون تقسيم العمل أو قبلهما زمنياً . وإنما يعني أنه لا يمكن التفكير بهذا الواقع في إطار روابط مجتمع طبقي ، أو في إطار روابط دولة ما ، ما بقيت هذه الأخيرة خارج منظوراتنا . وحتى لو أقرينا بوجود الحقيقة التاريخية لواقع اجتماعي سابق للدولة ، فإن علينا أن نضعها في رابطة تكوينية مع الدولة ، متى افترضنا وجودها .

إذا كان تاريخ ما ، لهذا السبب ، هو تاريخ الصراع الطبقي ، وكانت المجتمعات «البدائية» التي لم تعرف الدولة مجتمعات تفتقر إلى هذا التاريخ ، فذلك لان هذا التاريخ لا يوجد دون دولة . والحقيقة أنه لا يوجد تاريخ للصراعات الطبقية تنتج عنه ، عند نقطة زمنية معينة ، الدولة ، إذ من المستحيل التفكير بتاريخ كهذا دون الدولة . ليس من الصحيح أيضاً أن التاريخ يبدأ مع ظهور الدولة أي أن هذه توجد ما أن يوجد البشر . عند ماركس ، تعني نهاية الانقسام إلى طبقات نهاية الدولة ، أي نهاية زمن معين وليس نهاية الزمن بما هو زمن . إنها نهاية تاريخ معين اعتبره ماركس ما قبل تاريخ الانسانية .

ليس الانقسام الطبقي والصراع الطبقي إذاً أصل الدولة ، إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية نشوئية . فهل يترتب على ذلك الشك بالمقولة الأساسية التي تعلل

الدولة بالصراعات الاجتماعية ، أي بالدور الحاسم لعلاقات الانتاج وبأولية الصراعات وعلاقات السلطة تجاه الدولة ؟ . وهل يعني طرح السؤال بهذه الصيغة السقوط في النزعة الدولتية ؟

إنني أطرح السؤال بهذه الصيغة الدقيقة لأبيّن الفوضى الضاربة في الاتجاهات المختلفة الراهنة ، التي تشكك جميعها بالفهم الذي يعلل الدولة والسلطة بالصراعات الطبقية ، وإن كانت تتباين في جوانب أخرى . سأرجىء ، لهذا السبب ، معالجة الاشكالية التي يطرحها فوكو، عندما يربط ، من حيث الجوهر ، الدولة وعلاقات الانتاج وصلاحيات السلطة الاقتصادية والسياسية مع مبدأ ثالث ، هو مخطط بياني للسلطة تتقاطع فيه عند نقطة زمنية معينة صلاحيات السلطة المختلفة . إن نظرية فوكو هذه تتحاشى على الاقل مغامرة وضع نظرية عامة للسلطة منذ بدء التاريخ ، كما لا ترى في الدولة أساساً لكل واقع اجتماعي .

يسير الاتجاه الراهن « للفلسفة الجديدة » نحو هذا الهدف بالذات » . وهو يرتبط ، من ليفي إلى جلوكسمان ، بميتافيزيقية للدولة وللسلطة ، مدعيةٍ بقدر ما هي جوفاء ، تتصل بتقليد مؤسساتي قديم ، يفهم الدولة كأصل لكل العلاقات الاجتماعية ، وكشكل سابق لاي واقع اجتماعي ممكن ، أي كدولة أثرية أصلية تنعكس الصراعات الاجتماعية فيها وحسب ، وتوجد من خلالها فقط . في هذا المفهوم بالذات وليس في الماركسية ، ترد كل سلطة الى الدولة ، وتفسر كنتيجة لذلك الواقع الاول ، واقع سلطة الدولة . إن كل شيء يفهم كانعكاس « للمعلم » ، أي للدولة وللقانون (هذا ما تلزم به نظرية التحليل النفسي للوكان) ، لأن الواقع الاجتماعي والسلطة واللغة والمعرفة والخطاب والكتابة والرغبات توجد فقط بفعل الدولة ، التي هي شر متأصل وعميق الجذور ، ولا سبيل للحد منه بأي صراع ، مهما أخذ من أشكال ما دام أي صراع يمثل فقط انعكاساً للمبدأ ، ويندمج في الشبكات الاصلية لدولة ـ وهذه تتجسد في سلطة خالدة تستمد استمراريتها غير المحدودة من شمولية وضرورة ميتافيزيقيتين . إن الدولة هي أساس وأصل كل شيء وهي أساس لانها اصل والعكس صحيح . أما

النـزعة الاستبـدادية للدولـة ، فهي أصيلة وخـالدة ، لأن الـدولـة هي ذات كـل تاريخ : هكذا يتخفى هيجل وراء كانت مرة أخرى .

في هذا التصور ، إن الدولة هي ، في النتيجة ، كل شيء . ويـرد عليه اتجـاه آخر سبق أن ذكرناه ، يقوم على الاشكالية ذاتها ، وجوهره أن العامل الاجتمـاعي هو كل شيء ، وان الدولة ليست سوى تابعه المؤسساتي فقط . لقد تغير وزن كـل من القطبين ، لكن الاشكالية بقيت واحدة : إنها اشكالية سببية ميكانيكية وخطية لها مبدأ بسيط يمثـل تقليداً مـزوراً لميتافيـزيك الاصـول ، الذي تعـرفنا عليـه قبل أسطر قليلة .

سنذكر، لهذا السبب ، بتحليـلات معينة سبق أن قـام بها غيـرنا منـذ وقت طـويـل ، وجـوهـرهـا أنـه لا يمكن أن يفهم الـدور المقـرر لعـلاقـات الانتـاج ، ولا يمكن أن تفهم أوليـة الصـراع الـطبقي عـلى الـدولـة من خـلال سببيـة ميكـانيكيـة وبـدرجـة أقـل من خـلال سببيـة خـطيـة تقـوم عـلى التسلسـل الـزمني . لقـد اسمينـا هـذا المفهـوم تـاريخـاني ، لان التقـريـر والاوليـة لا يعبران بالضرورة عن اسبقية الوجود التاريخي للدولة . وإنني لن أناقش هنا هـذه المسألة ، التي تنصب على الروابط بين الدولة وعلاقـات الانتاج ، وتمس الانتقـال من نمط إنتـاج لآخر . فهم مـاركس أنماط إنتـاج معينة «كشـرط أولي» ، أو «كقبلية منطقية » لدولة معينـة ، بمعنى التعاقب التـاريخي ـ الكرونـولوجي . هـذا يعني أن تعيين الدولة من خلال عـلاقات الانتـاج ، وأولية الصـراع الطبقي حيـال الدولـة يجب أن يفهما في أزمان مختلفة وفي تاريخيات نوعيـة خاصـة ذات تطور متفـاوت : عندئذ يستطيـع شكل معـين للدولة أن يـظهر في تعـاقب النشـوء التـاريخي ، قبـل علاقات الانتاج التي يتطابق معهـا . ثمة أمثلة عـديدة تثبت ذلـك ، وقد بـرهنت شخصياً على صحـة هذه الفكـرة بالنسبـة للدولة المـطلقة في أوروبـا ، وهي لدى ماركس دولة ذات صفة رأسمالية راجحة ، وعلاقات انتاج ما يزال طابعها الغالب إقطاعياً .

هـذه الأمثلة عن الروابط بـين شكل معـين للدولـة وبـين عـلاقـات انتـاج معينة ، تشير إلى أصل الدولة ، وهذا ما يضفي عليها أهميـة خاصـة . إن مسألـة

الاصل التاريخي ، مسألة تعاقب النشوء التاريخي بين الدولة من جهة وبين علاقات الانتاج والروابط السلطوية للطبقات من جهة أخرى ، لا تتماثل نظرياً مع مسألة تعليل الدولة بعلاقات الانتاج والصراعات الطبقية وعلاقات السلطة .

هناك سوء فهم تجاه هذه المسألة يعود إلى انجلز ، الذي حاول ـ وخضع لاشكالية تاريخانية ذات رابطة سببية خطية ـ تعليل أولية الانقسام الطبقي والصراعات الطبقية حيال الدولة ، بأن عالج المسألة من منظور أصل الدولة أي بالسقوط في وهم الاصول. في كتاب « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » ، حاول انجلز تبيان أن الانقسام الطبقي قد ظهر لاول مرة من الناحية التاريخية في علاقات إنتاج ما يسمى بالمجتمعات البدائية التي ادت إلى نشوء الدولة فيما بعد . ذلك هو بالنسبة لانجلز « البرهان » على تعيين الدولة من قبل علاقات الانتاج . إذا افترضنا أن الدراسة التاريخية لانجلز صحيحة فان هذا البرهان لا يكون برهاناً ما لم نفهم الماركسية كنزعة تاريخانية كاملة .

من المسلم به أن تعاقباً معكوساً للنشوء التاريخي لا يستطيع أن يثبت العكس إلا إذا كان المرء نصيراً للتاريخانية . أقول ذلك بصدد كتابات بيير كلاستر ، ومؤداها أن الانتقال من مجتمعات بلا دولة إلى مجتمعات لها دولة يتحقق من خلال تكون سلطة سياسية تسبق الانقسام إلى طبقات في علاقات الانتاج . وهو يخلص من ذلك إلى أطروحة تقول بالدور الأساسي والحاسم للدولة في ما يخص تقسيم العمل . يعتبر كلاستر رأيه هذا نقداً مدمراً للماركسية ويقول : « لهذا يعتبر الانبثاق السياسي ، وليس التغير الاقتصادي هو العامل الحاسم . . . إذا ما ابقينا على المفاهيم الماركسية حول القاعدة والبناء الفوقي لكان علينا الاعتراف بأن القاعدة هي السياسي وبأن البناء الفوقي هو الاقتصاد . . . تسبق الرابطة السياسية للسلطة رابطة الاستغلال الاقتصادي وتعللها . أما الاغتراب فيكون في البدء من طبيعة سياسية ثم يصبح اقتصادياً . . وتوجد السلطة قبل العمل ، ويشتق الاقتصادي من السياسي ، كما يعين ظهور الدولة تشكل الطبقات »[1] . هذا مثال صارخ على نمط الحجاج التاريخاني المنبثق من سببية

(١) ب . كلاستر : المجتمع ضد الدولة . باريس ١٩٧٤ ، ص ١٦٩ وما يليها .

خطية تـرجع إلى الاشكـالية ذاتهـا التي نجدهـا لدى انجلز . لـو سلمنا جـدلاً أن أبحاث كلاستر تصمد أمـام البينات التـاريخية ، فـإننا نجـد أن هذه الابحـاث لا تتناقض مع الماركسية ، لأن « تفسير » الدولة بعلاقـات الانتاج والانقسـام الطبقي لا يتماثل مع « أصل » هذا الانقسام الـذي يسبق الدولـة بالضـرورة . وعلى كـل حـال ، فـان هـذه الابحـاث لا تنكـر الـدور المقـرر لعـلاقـات الانتـاج ولاولـيـة الصراعات الطبقية حيال الدولة . نحن نحذر منها، لأنها قد تستخدم كبرهان على صحة إشكالية وضعية ، تجريبية ، بل تاريخانية ، تخلط بين الأصل والتفسير . إننا لنجد هذا التصور لدى ليفي الـذي يستشهد بـأبحاث كلاستر لـدعم أطروحتـه حول الوجود الخالد للدولة ، متذرعاً بأن الأصل يوجد قبل أي شيء اخر[١] .

تمتلك الصراعات الطبقية أولية حيال الدولة وتتجـاوزها ، وتمتلك عـلاقات السلطة الصفة ذاتها ، وإن بمعنى آخر ، فهي لا تغطي فقط العـلاقات الـطبقية ، بل تستطيـع أيضاً تجـاوزها . ذلـك لا يعني أن علاقـات السلطة تفتقر لايـة صفة طبقية ، أو أنه لا شأن لها بالسلطة السياسيـة ، بل يعني أن الأسـاس الذي تقـوم عليه ليس هو نفسـه أساس تقسيم العمـل الاجتماعي إلى طبقـات ، وأنها ليست لهـذا السبب مجرد نتيجـة له ، تتـطابق معه وتمتلك طبيعـة مماثلة لـطبيعته . نؤكـد مجدداً : ان الانقسام إلى طبقات ليس المجال الوحيد لتكوين السلطة ، مع أن كل سلطة في المجتمع الطبقي تحمل طابعاً طبقياً بالضرورة . وأود الاشـارة هنا إلى أن التحـويل الجـذري لاجهزة الـدولة، خـلال مرحلة الانتقـال الى الاشتراكيـة ، لا يكفي لالغـاء أو تحـويـل سـائـر روابط السلطة . وحتى عنـدمـا تتجـاوز الـروابط السلطوية الروابط الطبقية ، فانها ترتبط باستمرار باجهزة ومؤسسات نوعية خاصـة تجسدها وتعيد انتاجها (الزوجـان ، الأسرة) ؛ وتـرتبط أجهزة الـدولة ذاتهـا بهذه المؤسسات . تتدخل الدولة بأفعالها وتأثيراتها في سائر روابط السلطة وتحدد موقعها القيمي ضمن الـروابط الطبقيـة . هكذا تمـركز الـدولـة في ذاتهـا روابط سلطويـة متنـوعة ، تـطورها إلى نقـاط استناد ومـرتكزات للسلطة (الاقتصـادية والسيـاسية والايديولوجية) للطبقة السائدة . إن الروابط السلطوية في العلاقات الجنسية بـين

---

(١) ب . هـ . ليفي : البربرية بوجه انساني . باريس ١٩٧٧ . ص ٧١ .

الرجل والمرأة ، التي لا نشك في اختلافها عن الروابط الطبقية ، تتوطد بفعل الدولة ، أو بفعل عوامل أخرى (مثل المصنع) . ويعاد انتاجها كروابط طبقية ، لان السلطة الطبقية ، تخترقها وتستخدمها وتهذبها ؛ انها ، باختصار تمنحها موقعها القيمي السياسي . ليست الدولة دولة طبقية لمجرد أنها تركز في ذاتها سلطة ترتكز إلى روابط طبقية ، وإنما هي كذلك بقدر ما تظهر ميلاً للتأثير على كل سلطة ، من خلال الاستيلاء على أدواتها ، رغم أن هذه تتجاوز الدولة باستمرار .

بعد هذه الايضاحات ، يجب أن نشير إلى مقولات معينة للماركسية :

١ ـ السلطة الطبقية هي قاعدة السلطة في كل تشكيلة اجتماعية مقسمة إلى طبقات ومحركها الصراع الطبقي .

٢ ـ تحتل السلطة السياسية ، برغم قيامها على السلطة الاقتصادية وعلاقات الاستغلال ، أهمية أولى ، بقدر ما يكون لتغيرها أولية في تحديد كل تبدل جوهري لحقوق السلطة الاخرى .

٣ ـ تحتل السلطة السياسية في نمط الانتاج الرأسمالي ، ورغم التداخلات الموجودة باستمرار ، مكاناً نوعياً خاصاً بالقياس إلى حقول السلطة الأخرى .

٤ ـ تتركز السلطة أكثر ما تتركز وتتجسد مادياً في الدولة ، أي في المحل المركزي لممارسة السلطة السياسية .

هذه المقولات يرفضها بصورة خاصة فوكو ودولوز . تنحل السلطة في تصور هذين إلى أوضاع صغيرة لا حصر لها ، وتَخفُّضُ أهمية الطبقات والصراع الطبقي ، وأهمية الدور المركزي للدولة . لن أقف مطولاً عند هذا التصور ، بل أكتفي بالقول : ان فوكو ودولوز يواصلان في كافة النقاط التي يعرضانها تقليداً قديماً للسوسيولوجيا وعلم السياسة الانجلوساكسونيين ، يُحل محل تحليل الدولة « تعددية سلطات صغيرة » . هذه القضايا ، المميزة للنزعة الوظيفية والمؤسساتية ، سبق أن درست باستفاضة على يد بيرسون وميرتون ودال ولازويل وايتسيوني . إن التقليد الانجلوساكسوني مجهول نسبياً في فرنسا ، حيث تركزت التحليلات السياسية باستمرار على الدولة « الحقوقية » . هذا الجهل الفرنسي ، المقترن مع

النـزعة الاقليميـة الضيقة لمنـاقشات المثقفـين الفرنسيـين ، يسمح بتقـديم أبحاث فوكوودولوز وكأنها جديدة ، مع أن الدهـر أكل عليهـا وشرب . تكمن انجـازات فوكو ، التي لا سبيـل إلى الشك بهـا ، في مكان آخـر ، وإن كان يلفت النـظر أن تصور هذه المدرسة حول سلطة غير مرئية ، مفتتة إلى شبكات مذررة صغيرة ، قد لقي نجاحاً ، في وقت أخذ فيه وزن الدولة مدى لم يصل اليه من قبل .

ألخص مجدداً : توجـد كل سلطة (وليس فقط السلطة الـطبقية) متجسـدة تجسداً مادياً في أجهزة (وليس فقط في أجهزة الدولة) . هذه الأجهزة ليست توابع بسيـطة للدولة ، وإنمـا تؤثر فيهـا بطريقـة تكوينيـة : وتلعب الدولـة نفسهـا دوراً عضوياً في نشوء روابط سلطة الطبقات . لكن في العـلاقة بـين السلطة والاجهزة وخاصة في العلاقة بين الصراع الطبقي والاجهزة ، يلعب الصراع الطبقي الـدور الحـاسم ، علماً بأن حقله هـو حقل عـلاقات السلطة ، حقـل روابط الاستغـلال الاقتصادي والسيطرة السيـاسية الايـديولـوجية والاخضـاع . إن للصراعـات على الدوام أولية تجاه الأجهزة والمؤسسات وهي تتجاوزها باستمرار .

بعكس ما يدعيه كل مفهوم يتظاهر بنصرة الحرية ويقوم على الـوهم فقط ، فان للدولة نفوذاً تكوينياً على علاقات الانتـاج وصلاحيـات السلطة التي تحققها ، وعلى مجمل الروابط السلطوية في كـل الاصعدة . وبعكس أي مفهـوم دولتي لدى ماكس فيبر ، الذي تمثل الأجهزة والمؤسسات بالنسبة له المحل الاصـلي والحقل ذا الاوليـة لتكـوين روابط السلطة ، فـان الصـراعـات تمتلك ، كمحـل لـروابط السلطة ، الاوليـة تجاه الـدولة ، ولا نعني بـالصراعـات الصراعـات الاقتصـاديـة فقط ، بل الصراعات السياسية والايديولوجية أيضاً . صحيح أن علاقات الانتاج تلعب الـدور الحاسم في هـذه الصراعـات ، لكن أولية الصـراعات تجـاه الـدولـة تتجـاوز علاقـات الانتاج ، لأن المسـألة لا تنصب هنـا على بنيـة اقتصـادية تعلل الصراعات ، ما دامت علاقات الانتاج ذاتها علاقات سلطة وصراع . بسبب هذا الدور الحاسم بالذات توجد الصراعات وتمتلك بمجملها أولية تجـاه الدولـة . فإذا أنكـرنا أسـاس الصراعـات هذا ، فـاننا لا نـرفض فقط الـدور الحـاسم للعـامـل الاقتصادي ، وإنما نرفض كذلك أولية أي صـراع تجاه الـدولة . وفي حـين يعتقد

المرء أنه يرفض عبودية العامل الاقتصادي ، فانه يسقط في عبودية القدرة الكلية لسلطة الدولة ، التي تلتهم كل شيء .

ليس ثمة ، بين الانتقادات السيئة للماركسية (هناك بالتأكيد انتقادات جيدة) ، ما هو أكثر عمى وتجاهلاً من النقد الذي يتهمها بالنزعة الدولتية ، حتى وإن اقترن بنوايا سياسية مشروعة (سياسة مناهضة هذه النزعة) واستند في أسسه إلى الجوانب الشمولية للدولة في بلدان ما يسمى بالاشتراكية الواقعية . هذا النقد لماركس لم يسبق لأحد أن صاغه بهذا القدر من انعدام الشرف ، الذي نجده لدى الفلاسفة الجدد ، وخاصة لدى جلوكسمان . إنني لن اضيع وقتي بالرد عليه ، وساستشهد برانسيير، الذي لم يعرف في أي وقت بموقفه الودي تجاه ماركس يقول رانسيير: « إن جلوكسمان يصبح أكثر راديكالية عندما يبرهن في معارضة جميع الوقائع على أن ماركس يرفع من قيمة الدولة بوصفها نقيضاً للمجتمع الخاص . إن استحالة الاتيان باقل البراهين قيمة على هذه الاطروحة موجودة في برهان جلوكسمان نفسه ، الذي يقول : إن الفصل حول الدولة غير موجود في رأس المال مع أن ماركس كان قد قرر كتابته . هذا المنطق هو منطق ستاليني معروف جيداً : إن أفضل برهان على أن الناس مذنبون هو عدم وجود برهان على ذلك لأنه عندما لا توجد براهين ما ، فان الناس يكونون قد اخفوها ويصبحون مذنبين لهذا السبب »[1] .

(١) ج . رانسيير : النوفيل اوبسرفاتور ، ٢٥ ، ٧ ، ١٩٧٧ .

القسم الأول

مادية الدولة ومؤسساتها

نستطيع الآن العودة إلى المسألة التي انطلقنا منها : مسألة المادية المؤسساتية للدولة كجهاز « خاص » ، التي لا يمكن أن ترد إلى وظيفة الدولة في السيطرة السياسية فقط ، بل يجب البحث عنها قبل كل شيء في رابطة الدولة مع علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، الذي يتضمنها . هذه الرابطة هي ، إلى ذلك ، ذات ترتيب معرفي مباين للترتيب الناجم عن رابطة الدولة مع الطبقات والصراع الطبقي . إن إقامة رابطة للدولة مع علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي هي فقط الخطوة الأولى ، ولكن المنفصلة ، لطريقة عمل واحدة تكمن في إقامة رابطة بين الدولة وبين مجمل الصراعات . وسأوضح ذلك بشكل خاص بالنسبة للدولة الرأسمالية ، دون العودة إلى أبحاثي السابقة ، وسأكتفي بتعميق بعض النقاط وباستكمالها ، وبتصحيح بعضها الآخر على ضوء الأبحاث التي استطيع القيام بها اليوم .

إن السؤال الذي حاولت الإجابة عليه في كتابي « **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية** » كان التالي : لماذا تستخدم البرجوازية في سيطرتها السياسية ، هذا الجهاز النوعي الخاص جداً للدولة ، الذي هو الدولة الرأسمالية ، الدولة التمثيلية المعاصرة ، الدولة الشعبية القومية ذات الطابع الطبقي ؟ . ومن أين ينحدر هذا القوام المادي للدولة ؟ . وقد أخذت تحليلاتي الاتجاه التالي : هذه المادية تقوم على الفصل النسبي للدولة عن علاقات الانتاج في الرأسمالية . أما أساس الفصل ، والمبدأ المنظم للمؤسسات المميزة للدولة الرأسمالية وأجهزتها (القضاء ، الجيش ، الإدارة ، الشرطة . . . الخ) ،

ولمركزيتها وبيروقراطيتها ومؤسساتها التمثيلية (حق الاقتراع العام ، البرلمان .. الخ) ولنظامها الحقوقي ، فيجب البحث عنه في الخصوصية النوعية لعلاقات الانتاج الرأسمالية ولتقسيم العمل الاجتماعي : أي في الفصل الجذري للمنتج المباشر عن وسيلة وموضوع عمله ، فيما يخص علاقة التملك ضمن سيرورة العمل .

ثمة عنصر ثابت في نظرية الدولة الماركسية بدا لي آنذاك ، ولا زال يبدو لي حتى يومنا هذا، مميزاً، وهو عنصر يرتبط بالتباس عميق في تفكير ماركس نفسه في هذا المجال . إن غالبية الكتاب الماركسيين ، الذين لم يردوا الدولة إلى السلطة السياسية فقط (إلى دكتاتورية برجوازية ما كذات) وطرحوا بالتالي السؤال الصائب حول تطابق هذه الدولة بالذات ، وليس أية دولة أخرى ، مع السلطة السياسية للبرجوازية، حاولوا البحث عن أساس هذه الدولة في مجال دورة رأس المال ، وفي « تعميم » الروابط والعلاقات السلعية . إن الخط العام لهذه التحليلات معروف بما فيه الكفاية : التبادل بين ملاك سلع « فرديين » ، شراء وبيع قوة العمل ، معادل عام وقيمة تبادلية مجردة . . . الخ بوصفها حقلاً تتظاهر فيه العدالة والحرية «الصوريتان »و « المجردتان» للأفراد المعزولين داخل المجتمع التبادلي ـ للأفراد النوعيين ـ الذين يتحولون إلى أفراد ـ أشخاص حقوقيين ـ سياسيين ، وبوصفها حقل تظاهر للقانون وللنواظم الحقوقية المجردة والصورية ، كمنظومة تخلق تلاحماً بين الأطراف المشاركة في التبادل . ويفهم هؤلاء الكتاب الفصل النسبي للدولة عن الاقتصاد كفصل للدولة عن « المجتمع البرجوازي » الشهير ، الذي يصور نفسه كشراكة منظمة تعاقدياً لذوات قانونية أضفي عليها طابع فردي . وهم يقلصون الفصل بين المجتمع البرجوازي وبين الدولة إلى ميكانيكية إيديولوجية لصيقة بالروابط السلعية ، وإلى صنمية وتشيوء للدولة ينطلقان من صنمية السلعة الشهيرة . ثمة تنوعات كثيرة لهذا التصور ، لكن بنيته الأساسية تبقى على كل حال واحدة . وقد جعلته المدرسة الماركسية الإيطالية موضوعها الأساسي (ديلا فولبه ، شيروني وسواهما) ، وهو لا يزال واسع الانتشار حتى في أيامنا (أذكر في هذا السياق بآخر أعمال هنري لوفيفر حول الدولة) .

هذا التصور غير كاف (ناقص) ومغلوط جزئياً ، فهو يبحث عن أساس الدولة في علاقات الدورة وفي الروابط السلعية (وهذا ، بشكل معين ، موقف سابق للماركسية) وليس في علاقات الانتاج ، التي تحتل موقعاً مقرراً في مجمل دورة إعادة الانتاج الموسع لرأس المال . وقد ترتب عليه تقييد كبير للأبحاث حول الدولة ، بل إنه تسبب بما هو أكثر من ذلك ، إذ على الرغم من طرحه لقضية الخصوصية المؤسساتية للدولة الرأسمالية ، فإنه يجعل من المستحيل الربط بين ثنائية الدولة ـ المجتمع البرجوازي ، وبين ثنائية الدولة ـ الصراع الطبقي ، ما دام أساس الطبقات كامناً في علاقات الانتاج . لا جدال في أن هذا التصور قد فهم آليات مؤسساتية هامة للدولة ، لان لمجال دورة رأس المال بدوره تأثيرات نوعية خاصة عليها ، لكن الشيء الأساسي يبقى مع ذلك خارجه . هناك نتيجة أخرى تترتب على ما قلناه :

إذا كانت الروابط السلعية في البلدان الاشتراكية قد تعرضت لتغيرات هامة ، وهذا أمر ثابت ، فكيف يفسر هذا التصور القرابة بين معالم معينة للدولة في البلدان الاشتراكية ، وبين سمات معينة للدولة في البلدان الرأسمالية ؟ ـ إن سبب هذه القرابة هو ، بين أشياء أخرى ، الجوانب الرأسمالية للدولة في البلدان الاشتراكية ، التي تميز أيضاً علاقات الانتاج وتقسيم العمل . فالكادحون لا يملكون الرقابة أو السيطرة على سيرورات العمل (علاقات التملك) ، كما لا يمتلكون السلطة الاقتصادية الفعلية على وسائل العمل (رابطة الملكية الاقتصادية التي يجب التمييز بينها وبين الملكية الحقوقية) . إن ما جرى هناك هو الحاق للإنتاج بالدولة وليس بالمجتمع . أما على الصعيد السياسي ، فإن الدولة الاشتراكية ليست دكتاتورية للبروليتاريا ، بل هي دكتاتورية على البروليتاريا .

حققت المناقشة ، كما حققت الدراسات حول الدولة والسلطة في فرنسا وغيرها من البلدان ، تقدماً ملحوظاً منذ ذلك الوقت ، فتغير من خلالها ، وإن بصورة جزئية ، الظرف النظري ـ الإيديولوجي ، رغم أن بعض التحليلات الحديثة تعيد إنتاج المشاكل والأخطاء ذاتها التي انتقدتها في حينه . ولقد اتهمت أبحاثي في الغالب بالنزعة السياسية ، وقيل أن انطلاقي « الأحادي الجانب » من

علاقات الانتاج لتعيين المجال الخاص للدولة والسلطة في الرأسمالية ، قد أدى إلى عدم إيلاء ما يكفي من الاهتمام للروابط بين الدولة وبين الاقتصاد . ولهذا أهملتُ وضع الدولة في رابطة مع ما يسمى منطق رأس المال ، أي مع تراكمه وإعادة انتاجه الموسع . هذه الإشكالية تم تنظيرها في ألمانيا الاتحادية تحت مفهوم الاشتقاق ، وفي بريطانيا وأميركا تحت مفهوم الاستخلاص ، ويدور الأمر فيها حول اشتقاق (استخلاص) المؤسسات الخاصة للدولة الرأسمالية من « المقولات الاقتصادية » لتراكم رأس المال . لكن هذه الإشكالية تمثل عودة إلى مفهوم تقليدي نسبياً حول رأس المال ، بوصفه وحدة مجردة ذات منطق محايث ـ هو منطق المقولات الاقتصادية ـ ؛ وهو مفهوم يصب في اتجاهين للبحث يعجزان كلاهما عن الإحاطة بالخصوصية المادية النوعية لهذه الدولة ، فاما أن يسقط المرء ـ كما أظهر هيرش ـ في مجال التبادل ودورة رأس المال (تبادل متعادلات ، قيمة مجردة ، نقد . . . الخ) ويستخلص هذه الخصائص من هذه « المقولات » ، أو أن يحاول اشتقاق الخصائص النوعية والتبدلات التاريخية للدولة من وظائفها الاقتصادية بالنسبة للتراكم الموسع لرأس المال . هذا التصور نجده في فرنسا أيضاً ، حيث يستخلص مجمل التحول الذي يصيب مؤسسات الدولة الراهنة من دورها الجديد في خلق فائض تراكم أو من انخفاض قيمة رأس المال .

يهمل هذا الاتجاه في البحث بدوره القضية الجوهرية . كان قد سبق لي ، في نقدي السابق للنزعة الاقتصادية أن قلبت الأمور في الاتجاه الآخر وقلت ، إن للوظائف الاقتصادية (يجب تحديد المعنى الدقيق لهذا التعبير) ضمن سيرورة تراكم رأس المال ، بدءاً من التراكم البدئي ، مروراً برأسمالية المنافسة ، وحتى الرأسمالية الاحتكارية الراهنة تأثيرات هامة على بنية الدولة . في القسم الثالث من هذا الكتاب ، وسأظهر بالتفصيل أهمية هذه الوظائف في تفسير الشكل الراهن للدولة ، أي نزعتها الاستبدادية ـ الشمولية .

تكفي الآن الإشارة إلى أن هذه الوظائف ليست هي الوظائف الأساسية ، وأنها تعجز عن تقديم تفسير وافٍ تماماً للمؤسسات السياسية ، لا سيما وأنها لا تجيب على السؤال الرئيسي ؛ لماذا يحققها هذا الشكل الخاص التمثيلي ، الحديث ،

والوطني الشعبي من الدولة ، ولا يحققها سواه ؟ وسأطرح الآن سؤالاً يبدو للوهلة الأولى مفارقاً : لماذا لم تعد هذه الدولة إنتاج ذاتها في شكل ملكية مطلقة ؟

ليس باستطاعتنا الإجابة على سؤال كهذا ، بالإشارة فقط إلى السيطرة السياسية (بالإشارة إلى طبيعة البرجوازية أو إلى الصراع السياسي بين البرجوازية وبين الطبقة العاملة) ، كما لا نستطيع الإجابة عليه بالإشارة إلى الوظائف الاقتصادية للدولة ، أو إلى الارتباط بين الوظائف الاقتصادية وبين الصراع السياسي ، لان هذه الوظائف مسجلة ومؤسسة في علاقات الانتاج ، وفي شكلها الرأسمالي الخاص ؛ وعلاقات الانتاج هي أساساً مادية مؤسسات الدولة ، وأساس فصلها النسبي عن الاقتصاد ، الذي يقرر بنيتها كجهاز . إن علاقات الانتاج هي قاعدة الانطلاق الوحيدة الممكنة لدراسة روابط الدولة مع الطبقات والصراع الطبقي ؛ وتشير تحولات الدولة قبل كل شيء إلى تحولات علاقات الانتاج الرأسمالية ، التي تترتب عليها ، من جانبها تحولات هذا الفصل ، التي تشير بدورها إلى الصراعات الطبقية . ويجب تنضيد تنوعات الفعاليات الاقتصادية للدولة ضمن هذا الترابط ، حتى وان كان لها تأثيرات نوعية خاصة عليها .

هذا التوجه يميز كتابي : « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » . ومع ذلك ، فإنني أريد الإشارة إلى حدوده . صحيح أنني أكدت في نصي ذاك ، الذي وضعته قبل أيار ١٩٦٨ ، دور تقسيم العمل الرأسمالي ، بقدر ما اعتبرت علاقات الانتاج نقطة انطلاق . لكنني لم أكن قد استوعبت بعد الأهمية الكبرى لتقسيم العمل . إن أحداث أيار ، والخصائص التي ظهرت بنتيجتها في الحركة العمالية ، قد حطها سلسلة كاملة من العقبات . وفي كتابي : « الطبقات الاجتماعية في الرأسمالية اليوم » ، استنتجت العبر حول أهمية تقسيم العمل في تكوين الطبقات . في هذا الكتاب سأقوم بالمحاولة ذاتها بالنسبة للدولة من خلال دراسة حالات نموذجية معينة كاملة ، تعينني على طرح القضايا النظرية الأساسية . إن توجيه أفق البحث نحو تقسيم العمل يطرح قضايا جديدة ، وبلورة الرابطة بين الدولة وبين تقسيم العمل ليس مسألة سهلة ، كما اعتقد غالباً في السابق .

١ ـ العمل الذهني واليدوي

المعرفة والسلطة

لنبدأ بدراسة نشوء وطريقة عمل الدولة البرجوازية في ماديتها كجهاز ممركز ومتخصص من طبيعة نوعية خاصة ، يتكون من دمج وظائف مغفلة وغير شخصية ومتباينة شكلياً عن السلطة الاقتصادية ، ويقوم ترابطها على جعل القوانين والنواظم والصلاحيات المنصبة على مجالات النشاط المختلفة مسألة بدهية ، ويرتكز إلى شرعية مؤسسة على مفهوم الشعب ـ الأمة . تتجسد هذه العناصر في تنظيم أجهزة الدولة المعاصرة ، التي تختلف عن أجهزة الدولة الاقطاعية ، التي كانت تقوم على روابط شخصية ، وعلى استخلاص كل سلطة من السلطة الاقتصادية (إذ يمارس الاقطاعي بوصفه مالكاً عقارياً دور القاضي والاداري ورئيس الجيش) ، وعلى تراتب وظائف سلطوية مفصولة عن بعضها بأحكام (الهرم الاقطاعي) تنجم شرعيتها عن سيادة الزعيم (الملك ـ الاقطاعي) داخل جسم المجتمع .

تقوم خصوصية الدولة المعاصرة ، من جهتها ، على الفصل النسبي للعامل السياسي عن العامل الاقتصادي ، وعلى إعادة تنظيم مجالاتها وحقولها بالانطلاق من تجريد المنتج المباشر تجريداً تاماً من الملكية ضمن علاقات الانتاج الرأسمالية ، التي تشكل قاعدة لتنظيم جديد هائل لتقسيم العمل الاجتماعي ، وتكوِّن في الوقت نفسه قوامه الثابت . هذا التقسيم الرأسمالي النوعي للعمل يعتبر ، بجميع أشكاله ، شرط إمكانية قيام الدولة المعاصرة ، التي تظهر في أصالتها التاريخية ، وتمثل قطيعة فعلية مع سائر أشكال الدولة ما قبل الرأسمالية (الآسيوية ، الإقطاعية ، والقائمة على العبودية) . هذا الترابط لا يمكن استيعابه من خلال التصورات التي تعلل الدولة بالروابط السلعية (التي وجدت بالمناسبة دوما) .

سآخذ هنا حالة تقسيم العمل إلى يدوي وذهني . وهي حالة لا يمكن أن تستوعب بأي حال استيعاباً تجريبياً ـ طبيعوياً ، أي كتقسيم البشر إلى صنفين :

الذين يعملون بأيديهم ، والذين يعملون بأدمغتهم ، بل هي تشير بالأحرى إشارة مباشرة إلى الروابط الإيديولوجية ـ السياسية داخل علاقات انتاج معينة . وقد عرض ماركس خصوصية تقسيم العمل هذا في الرأسمالية . وقال انه ينجم عن تجريد المنتج المباشر تجريداً كاملاً من وسائل عمله . هذا الواقع تترتب عليه المعطيات التالية :

١) الفصل النوعي للعناصر الذهنية عن العمل الذي يؤديه المنتجون المباشرون ، ويتخذ بفصله عن العمل الذهني (المعرفة) الشكل الرأسمالي للعمل اليدوي .

٢) فصل العلم عن العمل اليدوي ، الذي يتطور إلى قوة منتجة مباشرة ، وإن في « خدمة رأس المال » .

٣) تكون روابط نوعية خاصة بين العلم ـ المعرفة وبين العلاقات الإيديولوجية أو الايديولوجيا السائدة ، وذلك ليس بمعنى نشوء ايديولوجية مشبعة بالعلم أكثر مما كانته في السابق ، وليس أيضاً بمعنى استخدام سياسي ـ ايديولوجي للمعرفة على يد السلطة (هذا ما كان عليه الحال دائماً) ، بل يعني إضفاء شرعية ايديولوجية معينة على السلطة في التقنية العلمية ، أي إضفاء شرعية على سلطة هي نتاج لممارسة علمية عقلانية .

٤) الروابط العضوية بين العمل الذهني المفصول عن العمل اليدوي وبين السلطة السياسية ، بين **المعرفة** الرأسمالية **والسلطة** الرأسمالية . لقد كشف ماركس هذا كله لدى دراسته لاستبدادية المصنع ولدور العلم في سيرورة الانتاج الرأسمالي ، حين درس الروابط العضوية بين المعرفة والسلطة ، بين العمل الذهني (العلم ـ المعرفة كعنصر من عناصر الايديولوجيا) وبين روابط السيطرة السياسية التي تعيد انتاج ذاتها في سيرورة ابتزاز فائض العمل .

هذا الفصل الرأسمالي النوعي بين العمل اليدوي والذهني هو جانب واحد فقط من التقسيم الاجتماعي الأعم للعمل ، لكن أهميته حاسمة بالنسبة للدولة . يعتبر تقسيم العمل إلى يدوي وذهني واحداً من المقولات الأساسية بالنسبة

لكلاسيكي الماركسية ، وهو الجانب الأكثر أهمية من جوانب تقسيم العمل الاجتماعي ، فيما يخص تكون الدولة كجهاز « خاص » . **تجسد الدولة في مجموع اجهزتها** . (ليس فقط في أجهزتها الايديولوجية ، وإنما في أجهزتها القمعية والاقتصادية أيضاً) **العمل الذهني في انفصاله عن العمل اليدوي** . إن التمييز الوضعي ـ الطبيعي بين هذين الوجهين للعمل هو الذي يطمس هذا الترابط . والدولة الرأسمالية ، دون غيرها ، هي التي تعطي الرابطة العضوية بين العمل الذهني والسلطة السياسية ، بين العلم والسلطة شكلها الأكمل . هذه الدولة ، المفصولة عن علاقات الانتاج ، تجد نفسها إلى جانب العمل الذهني ، المفصول بدوره عن العمل اليدوي . والدولة هي نتاج لهذا التقسيم ، حتى وإن لعبت دوراً نوعياً خاصاً في تكوينه وإعادة انتاجه .

يتجلى هذا الترابط في مادية الدولة نفسها ، ويظهر بادىء ذي بدء في تخصص وانفصال اجهزة الدولة حيال سيرورة الانتاج ، ويتحقق الفصل أساساً من خلال تبلور العمل الذهني . هذه الأجهزة في شكلها الرأسمالي (جيش قضاء ، إدارة ، شرطة . . . الخ) وبشكل خاص الأجهزة الايديولوجية ـ تفترض وتتضمن السيطرة على معرفة وخطاب (هما القسم المباشر من الايديولوجية السائدة ، أي نتاج ايديولوجية سائدة) تُستثنى منهما الجماهير الشعبية ، التي هي جزء من العمل اليدوي ، والتي تخضع لهما بفعل خضوعها للدولة . إن جهود الدولة وأجهزتها ووكلائها لجعل المعرفة حكراً عليهم يعين أيضاً وظائف تنظيم وإدارة الدولة في انفصالها النوعي الخاص عن الجماهير ، فيتجسد العمل الذهني (معرفة ـ سلطة) في أجهزة ، ويتعارض مع العمل اليدوي ، الذي يتركز أساساً في الجماهير الشعبية ، المستثناة من الوظائف التنظيمية ، والمفصولة عنها . من الواضح أن مصفوفة من مؤسسات ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية غير المباشرة (الأحزاب السياسية ، البرلمان . . الخ) ، أي من رابطة الدولة ـ الجماهير ، تقوم على الآلية ذاتها . ولقد تنبأ جرامشي بذلك ، عندما رأى في الوظيفة التنظيمية العامة للدولة الرأسمالية التطبيق المميز لعمل ذهني مفصول بطريقة نوعيه عن العمل اليدوي ، وحين اعتبر وكلاء أجهزة الدولة ، بما في ذلك الأجهزة

القمعية (الشرطة ، الدرك ، الجيش . . . الخ) **مثقفين عضويين وتقليديين بالمعنى الواسع للكلمة** .

لا تمس هذه الرابطة بين المعرفة والسلطة الإيديولوجيا لوحدها . وليس لها فقط وظيفة إضفاء الشرعية على الدولة ، وإن كان يعزا لها مثل هذه الأهمية ، وخاصة في الفكر السياسي الرسمي . حتى في الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية ، وكذلك في طور رأسمالية المنافسة ، المطبوعان بطابع تكوين الدولة البرجوازية وغلبة المجال السياسي ـ الحقوقي داخل الايديولوجية البرجوازية ، اكتسب ميدان السياسة ـ الحقوق (من ميكافيلي عبر توماس مور إلى التهيجات اللاحقة) منقولاً من خلال التكنيك العلمي وانموذج المعارف البدهية ، شرعيته كمجال للمعرفة يتعارض مع اليوتوبيا . وبالمناسبة ، فإن هذه الشرعية تتجاوز مجرد الخطاب الرسمي ، وتشمل الأشكال الايديولوجية الأولى التي انتجتها الدولة ، والتي تضمن الروابط الداخلية ضمن الأجهزة (الشرعية الداخلية الذاتية) ، كما تضمن شرعية ممارساتها ضمن وسطها الخارجي ، أي شرعية ممارسات الدولة ووكلائها كحملة لمعرفة خاصة ، لعقلانية دائمة . والحال ، أن أهمية هذا الاتجاه لا زالت تتزايد في وقتنا الراهن ، لا سيما في الأشكال الخاصة لرابطة الايديولوجيا ـ العلم ، التي تنشأ مع تحول الايديولوجيا الحقوقية ـ السياسية إلى إيديولوجيا تكنوقراطية .

أؤكد بتعبير صريح أن الرابطة بين المعرفة والسلطة ليست فقط مسألة شرعية إيديولوجية . فالفصل الرأسمالي للعمل إلى يدوي وذهني يصيب أيضاً العلم نفسه ويشمله . والحال ، ان امتلاك رأس المال يتحقق في المصنع ، لكنه يحدث أيضاً بواسطة الدولة ، التي تكمن احدى خصائصها في سعيها لدمج العلم نفسه في تنظيم خطابها ، الأمر الذي نراه حالياً بوضوح . لا يدور الأمر هنا حول تحويل بسيط للعلم إلى أداة ، وحول وضعه في خدمة رأس المال ، فالدولة تستولي على انتاج العلم ، الذي يتحول بنيوياً الى **علم دولة** مندمج في آليات السلطة . ولا ينطبق هذا التحول على ما يسمى « بالعلوم الانسانية » فقط . بكلمات أعم : تصوغ الدولة العمل الذهني عبر سلسلة كاملة من الأقنية والشبكات ، التي تحل

محل وظيفة الكنيسة ، وتُخضع هيئة المثقفين والعلماء التي كانت في القرون الوسطى مبعثرة جداً وغير موحدة . ولقد تكون المثقفون ، كهيئة متخصصة ومحترفة ، بفعل توظيفهم من قبل الدولة المعاصرة ، وصاروا ، كحملة للعلم ـ المعرفة ، موظفين في الدولة (في الجامعات والمعاهد والأكاديميات والجمعيات العلمية المختلفة) بفعل الآليات ذاتها التي جعلت موظفي الدولة مثقفين .

ليست رابطة المعرفة ـ السلطة مسألة شرعية وحسب ، لان خطاب الدولة يبلور هذه الرابطة ذاتها ، وإن بطريقة نوعية . ولا ينصب الأمر هنا كما كان في الدول ما قبل الرأسمالية ، على خطاب هدفه الكشف ، ويقوم (فعلياً أو بصورة مفترضة) على خطبة الأمير ، ويصف فقط موقع الحاكم المطلق في الهيئة الاجتماعية : هذا الخطاب هو خطاب مجازي بالمعنى الأصلي للكلمة ، تلغى فيه على الدوام وعبر التقرير الوصفي ـ التاريخي ، الهوة بين بدايات السلطة السيدة وأصول العالم . ليست شرعية الدولة الرأسمالية مستمدة من أصلها ، وإنما هي تؤسس سلسلة من التعليلات المتتابعة لسيادة يعاد انتاجها باستمرار للأمة ـ الشعب . هذه الدولة تدعي ، بذلك ، امتلاكها لدور تنظيمي خاص تجاه الطبقات السائدة ، ووظيفة ناظمة حيال مجمل التشكيلة الاجتماعية . إن خطابها هو خطاب للعمل ، وللاستراتيجية والتاكتيك ، ينضح حقاً بالايديولوجية السائدة ، ولكنه يتدعم أيضاً بمعرفة (بعلم) وضعت الدولة يدها عليها (كالمعارف التاريخية والسياسية والاقتصادية) .

يفتقر الخطاب الرأسمالي ، حتى يقيم الرابطة بين السلطة والمعرفة بالمعنى الأصلي للكلمة ، لأية وحدة نوعية محايثة . انه خطاب ناقص ومفكك تمليه الخطط الاستراتيجية للسلطة وللطبقات المختلفة ، التي يوجه اليها . وتتضمن حتى اللغة الشمولية « في حدها الأعلى ، التي تتجسد في الخطاب الفاشي ، سلسلة من التزويرات والتلفيقات التي تنصب على صياغات بعينها (مفهوم النزعة الحرفية ـ الاصتنافية ـ مثلاً) ، وذلك حسب الأهداف المختلفة ، وحسب الطبقات المقصودة بالخطاب ، الذي يجب أن يفهم ويسمع باستمرار ، وإن بطريقة تتباين بتباين من يوجه اليهم . لكن هذا الخطاب لا يفعل فعله ، إذا ما كتب بصياغات

غامضة وسرية ، لذا لا بد في الرموز الخطابية المختلفة من ترميز خاص بالدولة ، يستخدم كاطار لخلق تجانس بين الأجزاء المختلفة للخطاب ، وبين الأجهزة الداعمة لها ، بوصفها الأرضية التي يقوم عليها عملها المتنوع . ويلقن هذا الترميز لمجموع المواطنين بدقة بواسطة آلية تنقية وتصفية خاصة . وترسخ الدولة الرأسمالية عملية توحيد اللغة عن طريق خلق لغة قومية وتدمير اللغات الأخرى ، لأن اللغة القومية ضرورية لخلق اقتصاد قومي وسوق قومية ، وضرورية بدرجة أكبر لتأمين الوظيفة السياسية للدولة . وبالنتيجة ، فإن مهمة الدولة القومية هي تنظيم الاجراءات الخطابية الضرورية لصياغة الوجود المادي للشعب ـ الأمة ، وخلق اللغة الذي يتحقق ضمن تشكيلات ايديولوجية ، لكنه ليس قابلاً للرد الى عملية ايديولوجية بسيطة .

تتجسد هذه الرابطة بين المعرفة والسلطة ، المستندة إلى العمل الذهني الذي تبلوره الدولة ، والذي هو مفصول عن العمل اليدوي ، في القوام التنظيمي للدولة . تعيد الدولة في بنيتها انتاج تقسيم العمل الاجتماعي . لهذا فهي انعكاس للروابط بين المعرفة وبين السلطة ، مثلما يعيدان انتاج ذاتهما داخل العمل الذهني . وإن بناء الدولة الرأسمالية بدءاً من الروابط التراتبية والمركزية والانضباطية ، حتى مراحل وعُقَدِ القرار والتنفيذ ، ومن أصعدة التفويض بالسلطة الى أشكال توزيع واخفاء المعرفة حسب الصعيد المختار (السر البيروقراطي) وأشكال تأهيل وتجنيد عناصر الدولة (التأهيل المدرسي والتجنيد بواسطة الاختبارات) يجسد حتى أكثر التفاصيل دقة إعادة انتاج التقسيم الرأسمالي بين عمل يدوي وذهني ، وهي إعادة انتاج تنضوي ضمن العمل الذهني . ولو أخذنا مثالاً على هذه التفاصيل ، لوجدنا أن هذه البنية تعيد انتاج ذاتها في الطقوسية المادية للدولة ، بل وحتى في الكتابة نفسها .

لا شك أنه وجدت دوما رابطة وثيقة بين الدولة والكتابة ، لأن الدولة تمثل شكلاً معيناً للتقسيم بين العمل اليدوي والذهني . إن لدور الكتابة طبيعة خاصة جداً في الدولة الرأسمالية ؛ إذ يعيد الترابط والانقسام بين المعرفة والسلطة إنتاج ذاتهما فيها أكثر مما في الخطاب ـ الحديث، إذ يعيد كل شيء

تتم كتابته ، من الإشارة إلى الملاحظة إلى محتويات الأرشيف ، كما أن كل ما يحدث في الدولة يسجل باستمرار كتابياً في مكان ما. تتصف الكتابة هنا بطابع يختلف اختلافاً جذرياً عن طابعها في الدول ما قبل الرأسمالية . فهي لم تعد تنصب على إعادة كتابة ، أو على مجرد صورة (نسخة) تعكس (بصورة فعلية أو متخيلة) حديث الحاكم السيد ، بل هي كتابة مغفلة لا تكرر ببساطة خطاباً ، وإنما تشق طريقاً ، وتشير إلى المواقع وإلى الأماكن البيروقراطية ، وتخترق وتصوغ المجال الممركز والمتراتب للدولة . إنها كتابة تخلق وتحدد ميدان الفواصل الخطية ، القابلة للعكس ، في متوالية مجزأة وتالية للبقرطة . وليس طوفان الورق الصادر عن الدولة العصرية تفصيلاً مستهجناً فقط ، بل هو سمة مادية جوهرية من سمات وجودها وطريقة عملها ، والرابطة الداخلية لموظفيها المثقفين ، الذين يجسدون العلاقة بين الدولة وبين العمل الذهني . هذه الدولة لا تحتكر الكتابة ولا تحتفظ بها لنفسها ، كما كان الحال في الدول ما قبل الرأسمالية وفي الكنيسة ، بل تنشرها (في (المدارس) بسبب الحاجات الملموسة لتأهيل قوة العمل . خلال ذلك ، تضاعف الدولة الكتابة وتطبعها لأسباب بينها ضرورة أن يسمع خطابها ويقرأ ويفهم . إن كل شيء يحدث وكأن الحديث المفتوح واللغة القومية الموحدة ينقلان سر الدولة وتبلور رابطة المعرفة ـ السلطة إلى مجال كتابة الدولة ، المنغلقة تجاه الجماهير ، التي لا تجد إليها منفذاً . والحال ، إن الدولة لم تتهجّ ، ولم تكشف قواعد وأصول الكتابة ، ولم تحولها إلى شبكة من روابط السلطة ، إلا لإبعاد الجماهير عن كتابتها الخاصة .

وأخيراً ، تتجلى رابطة المعرفة ـ السلطة في تقنيات خاصة لممارسة السلطة ، وفي أجهزة معينة تكفل الإبعاد الدائم للجمهور الشعبي عن مراكز اتخاذ القرارات . ويتم ذلك من خلال سلسلة من الطقوس وأشكال الخطاب وأنماط بنينة الموضوعات ، وصياغة ومعالجة القضايا بواسطة الأجهزة الرسمية ، التي يُقصي تكوينها ذاته الجماهير الشعبية (العمل اليدوي) عنها .

ليس قصدي بالتأكيد رد الرابطة بين الدولة وبين علاقات الإنتاج إلى تقسيم العمل بين يدوي وذهني. لقد أردت فقط تصوير اتجاه البحث، الذي يجب أن

يبعدنا عن تعليل الدولة الرأسمالية من خلال ميدان الروابط السلعية (في هذه الحالة من خلال البيروقراطية كهيئة تكون مركزيةبالضرورة ، نظراً للفوضى التنافسية في المجتمع الرأسمالي). في هذه الحالة أيضاً، ليست الدولة مجرد نتاج فقط لتقسيم العمل القائم في علاقات الإنتاج بين عمل يدوي وعمل ذهني. فالدولة تؤثر بطريقة فعالة على إعادة انتاج هذاالتقسيم داخل سيرورة الانتاج ، وتؤثر بما يتجاوزها إلى المجتمع بكامله . وهي تفعل ذلك من خلال أجهزة معينة مختصة بتدريب ـ تأهيل القوة العاملة (المدرسة ، الاسرة ، المؤسسات المختلفة للتكوين الوظيفي) ،ومن خلال جملة أجهزتها (الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، النظام البرلماني الاجهزة الثقافية ،الصحافة ووسائل الاعلام) . والدولة حاضرة منذالبداية في تكوين هذاالتقسيم داخل علاقات الانتاج : إن تقسيم العمل إلى يدوي وذهني ، المتجسد في استبدادية المصنع ، يشير إلى الروابط السياسية للسلطة وللاخضاع في علاقات الاستغلال ، وإلى حضور الدولة في هذه العلاقات .

يتضح الآن أن هذه الرابطة الرأسمالية النوعية بين المعرفة والسلطة تمس ، في جوانب معينة الدولة في بلدان ما يسمى بالاشتراكية الواقعية ، رغم التحول الذي حدث هناك في الروابط السلعية . إن تقسيم العمل إلىيدوي وذهني ، القائم في «الجوانب الرأسمالية» لعلاقات إنتاج هذه الدولة، يعيد إنتاج ذاته في شكل جديد. وإذا كنت سأكتفي بالتلميح فقط إلى هذه الترابطات فلأن أشكال هذا التقسيم ذات طابع نوعي، وتختلف عن مثيلاتها في مجتمعاتنا الرأسمالية ، لأسباب بينها خصائص الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي في هذه البلدان .

ليس تحديد رابطة الدولة مع تقسيم العمل الى يدوي وذهني سوى الخطوة الاولى لتحديد رابطة الدولة مع الطبقات والصراع الطبقي في الرأسمالية . إن الدولة ، التي تمثل سلطة البرجوازية ، تشير إلى خصائص تركيب هذه الطبقة كطبقة سائدة، تكون ذاتها على أساس تخصص نوعي للوظائف وللعمل الذهني. وهي أول طبقة في التاريخ تحتاج الى هيئة مثقفين مندمجين بها اندماجاً عضوياً ، كي تصبح طبقة سائدة . هؤلاء المثقفون يختلفون شكلياً عن البرجوازية ، لكن

الـدولـة تشـدهم إليهـا وتضمهم إلى صفوفها . ولهـذا فـانهم لا يلعبـون دوراً أدواتياً(كرجال الدين في الاقطاعية) ، بل يقومـون بدور تنـظيم هيمنتها . وليس من قبيل المصادفة أن الشكل الأول للثورة البرجوازية كان ثورة ايديولوجية قبل كل شيء : لنفكر بدور فلسفة التنوير، وبدور الجهـاز الثقافي ـ الايـديولـوجي للطباعـة والصحافة في تنظيم البرجوازية .

أكثر من ذلك : مع أن كل دولة رأسمالية تمتلك القوام المادي نفسه ، فـان هـذا يتخذ أشكـالاًخاصـة حسب خصـائص الصـراع الـطبقي ، وحسب تـنظيم البرجوازية وحالة المثقفين في كل دولة وبلد رأسمالي . إن أحسن مثال عـلى ذلك هو فرنسا ، فقد نجحت البرجوازيةالفرنسية اثناء تطور الدولة المـطلقة ، ونمـو أشكال ثورة ١٧٧٩ نجاحاً خاصاً في ترسيخ هيمنتها وفي خلق الوحدة القومية تحت لوائها، بأن أقامت روابط وثيقة مع المثقفين البارزين . ولقد حولت البرجوازية المثقفين إلى خدم مطيعين لها من خلال دمجهم القوي في البنى الـدستوريـة للدولة اليعقـوبية ، وبـواسطة الـدفع السخي لهم . هـذه السيرورة لم تطبع فقط المؤسسـات الثقـافيـة والاجهزة الايديولوجية للدولة بـطابعها ، بـل كذلـك الخصائص الجليـة للمثقفين الفرنسيين . بارتباطهم الوثيق مع مؤسسات الدولة الجمهورية ، التي هي شبكات السلطة التي سلمتهم البرجوازية إياها ، ما زال المثقفون الفرنسيون حتى يومنا هذا معارضين لاشكال وايديولوجيـة الدولة الفاشية ، لكنهم في الوقت نفسـه يعزلـون أنفسهم عن النضالات الشعبية ، عندما تتخذ اشكالاً راديكـاليةقـد تهدد سلطتهم الخاصة . لذا فقد تذبذبوا باستمـرار بين عـداء راديكالي ـ جمهوري للفاشية، وبين الاعراض الفرسايية[1] . والحال ، إنه لا يوجد بلد تتجسـد استيهامـات مثقفيه في أجهـزة الدولـة ، كما تتجسـد في فرنسا . فهم يبرزون امـا كمستشـارين لـلامـير، أو يريدون ـ في الـوقت نفسه ـ التـأثير عـلى الجماهـير من فوق ، بـواسطة منـظماتهم الخـاصة وأجهـزة الدولـة (صحافـة ، مؤسسات ثقـافية ،وسـائل اعـلام) . إنـه باختصار ميلهم المعروف نحو النزعة الشعبوية النخبوية . والجواب على هذا الجوع

---

(١) نسبة الى فرساي . وجماعة فرساي هو لقب اطلق عـلى المعسكر المعـادي للكومـونة خـلال انتفاضـة عمال باريس .

نحو السلطة لدى المثقفين الذي يتدعم بالمكانة الممنوحة لهم في الدولة الفرنسية ، هو نزعة العداء المعروفة تجاههم ـ التي يكاد المرء يقول انها محققة ـ لدى الطبقة العاملة الفرنسية ومنظماتها ، وهي نزعة تطبع من جانبها الدولة بطابعها ، وتعبر عن الشك العميق لدى الجماهير الشعبية حيال الاجهزة الايديولوجية .

٢ ـ التفريد

قوام الدولة وتقنيات السلطة

يتضمن تخصص وتمركز الدولة الرأسمالية ، ونمط عملها التراتبي ـ البيروقراطي ، ومؤسساتها القائمة على حق الاقتراع العام تذرير وتفتيت الجسم السياسي إلى ما يسمى « افراد » ، أي الى أشخاص حقوقيين ـ سياسيين ، والى ذوات حرة . وتشترط هذه الدولة تنظيماً خاصاً للمجال السياسي ، الذي تتحقق فيه ممارسة السلطة السياسية . وترسخ الدولة (المركزة والمبقرطة . . . الخ) هذا التذرير ، وتمثل (الدولة التمثيلية) وحدة هذا الجسم (الأمة ، والشعب) ، المقسم شكلياً الى جواهر حقيقية متساوية في الحقوق (السيادة القومية ، الادارة الشعبية) . وتؤثر مادية الدولة واجهزتها على جسم اجتماعي مقسم ،لكنه متجانس رغم انقسامه ، وموحد رغم عزلة عناصره وتذررها . ويستطيع المرء وضع قائمة طويلة بهذه العناصر تمتد من الجيش الحديث ، الى الادارة والقضاء والسجن والمدرسة ووسائل الاعلام . في هذه الحالة أيضاً لا تنشأ هذه التقسيمات ، في البدء ، من الروابط بين مالكي السلع في المجتمع البرجوازي ، أي من الروابط التعاقدية للأفراد ـ الذوات . صحيح أن آلية التفريد موجودة في الروابط السلعية المعممة ، لكنه يجب البحث عن أساسه في مكان آخر . ويجب علينا أن نحمي أنفسنا أيضاً سن تصور آخر مغلوط ، يستند الى المنطلقات ذاتها التي يقوم عليها التصور الأول ؛ وان أدى الى نتائج معاكسة . وتستند حسب هذا التصور هذه السيرورة بدورها الى الروابط السلعية وحدها ، وليس الى علاقات الانتاج والطبقات. ولئن كانت الدولة تعلل في هذا التصور بعلاقات الانتاج، فإن دور التفريد في تنظيم الدولة الرأسمالية لا يقدر بكل ابعاده ، لأنه يفهم كظاهرة مخاتلة ترجع فقط إلى صنمنة السلعة . ان التفريد هو بالمناسبة قضية جد واقعية ، لأن

أساس تحول الجواهر الاجتماعية الى افراد / ذوات في ميدان الدورة السلعية ، وأساس رابطة الدولة مع هذه التقسيمات هو علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ؛ إذ يؤدي الفصل التام للمنتج المباشر عن ادوات عمله الى ظهور العامل « الحر » ، « الذي لا يملك شيئاً » ، ويُفصل عن شبكة روابطه الشخصية والمحلية والاجتماعية في المجتمع ما قبل الرأسمالي . هذا التجريد التام من الملكية يضفي على سيرورة العمل بنية محددة : . . . إذ تتواجه منتجات الأعمال الفردية فقط ، القائمة بذاتها والمستقلة عن بعضها بوصفها سلعاً[1]. إن الموضوع الأساسي هو هنا بالضبط مسألة ارتباط معين لسيرورات العمل ، يفرض حدوداً بنيوية على التبعية الواقعية للمنتجين أثناء اضفاء الطابع الاجتماعي على العمل ، فتتم الأعمال ضمن علاقات الانتاج مستقلة عن بعضها ـ كأعمال فردية ـ أي دون تنظيم مسبق للتعاون . في علاقات كهذه يسود قانون القيمة .

هذه البنية لعلاقات الانتاج ولسيروة العمل لا تعين تعييناً مباشراً الاشكال الفعلية لهذه الأقسام (التفريد) ، بل تقدم ، في مرحلة الآلات والصناعة الكبرى ، إطاراً مادياً يتخذ شكل قوالب مكانية وزمانية ، تعد الشروط الأولى لتقسيم العمل في سيرورة الانتاج . هذا الاطار المادي الأول هو انموذج التذرير والتجزيء الاجتماعي ، وهو يتجسد في ممارسات معينة لسيروة العمل . بوصفه شرطاً أولياً لعلاقات الانتاج ، وتجسيداً لتقسيم العمل ، يقوم هذا الاطار في تنظيم مكان وزمان مستمر ، متجانس ، مقسم ومجزأ ، يشكل أساس النزعة التايلورية ، التي ليست سوى مجال محدد بدقة وموزع الى اقسام واجزاء يحتل كل جزء (كل فرد) مكانه فيه ، ويتطابق فيه كل مكان مع جزء معين ، يجب أن يظهر في الوقت نفسه بمظهر متجانس وموحد . أما زمنها فهو زمن خطي ومتجانس ، متتابع، ومتكرر ومتراكم . تتكامل فيه العناصر مع بعضها ، وتفضي الى منتج جاهز . هذا ـ المكان ـ الزمان ينعكس بأوضح صورة في انتاج الشريط الناقل . باختصار : ان الفرد ، وهو اكثر بكثير من مجرد مخلوق للايديولوجية الحقوقية ـ السياسية النابعة من روابط السلعة ، يبدو الآن كنقطة تبلور مادية

---

(١) كارل ماركس : رأس المال، الجزء الأول، ص ٥٧ .

متمركزة في الجسم الانساني ذاته لسلسلة من ممارسات التقسيم الاجتماعي للعمل . ان التنظيم الاجتماعي المتباين تمام التباين بين القرون الوسطى وبين (التفريد) يتوافق مع جسديات مختلفة تمام الاختلاف بينهما . والحال أن فصل العامل عن أدوات الإنتاج في الرأسمالية ، الذي يجعل قوة العمل أساس فائض القيمة ، تترتب عليه سيرورة يصبح الجسد ـ كما أظهر ماركس ـ مجرد «تابع للآلة» ، يجزأ إلى بضعة أشكال أساسية تتحقق فيها سائر الحركات الإنتاجية للجسد الانساني ، رغم الفروق بين الأدوات التي يستخدمها .

تقوم المادية المؤسساتية للدولة الرأسمالية على هذا التفريد حيث تتوضع في بنائها (الدولة القومية التمثيلية) وحدة وتنظيم وضبط (المركزية البيروقراطية التراتبية) الاجزاء التي تكون الأمة من الشعب . وفي الوقت نفسه تتبنين أجهزة هذه الدولة بما يتوافق مع وظيفة ممارسة السلطة على مجموع هذه الروابط ، لتعيد بذلك إنتاج الاطار المادي نفسه والقالب المكاني ـ الزماني نفسه ، المتضمنين أيضاً في علاقات الانتاج . ويشترط التنظيم الداخلي لشبكات واجهزة البيروقراطية وتداخلاتها وجود هذا الاطار ، وان اتخذ اشكالا مشخصة متباينة في الادارة والبيروقراطية ، وفي استبدادية المصنع ، وفي التايلورية وانتاج الشريط الناقل . ان القضية التي نشير إليها هنا تتعلق بإعادة بنينة المجال السياسي ، وباستبدال المواقع الوظيفية والامتيازات وسواها من الارتباطات الشخصية بمنظمة مقفلة ذات ارتباطات متجانسة ، دائمة ، خطية ، مفصولة ، وبعيدة بنفس القدر عن بعضها .

ليست الدولة مجرد انعكاس بسيط لهذا الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ، بل هي عامل مكون في تنظيم تقسيم العمل الاجتماعي ، بقدر ما تنتج بين ما تنتج تقسيماً إجتماعياً دائماً وتفريداً . وهيَ ترسخ هذا التفريد وتضفي عليه طابعاً مؤسساتياً ، بتحويل الجواهر الاجتماعية ـ الاقتصادية إلى افراد ـ أشخاص ـ ذوات حقوقية ـ سياسية . انني لا اتحدث هنا عن الخطاب الرسمي للفلسفة السياسية ، ولا أتحدث أيضاً عن منظومة القضاء فقط ، بل أقصد مجموع الممارسات المادية الايديولوجية ـ والايديولوجيا لم توجد مطلقاً في الأفكار لوحدها ـ وتأثيراتها في

المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي . ان مهمة ايديولوجية التفريد ليست إخفاء العلاقات الطبقية فقط ـ لا تظهر الدولة الرأسمالية مطلقاً كدولة طبقية ـ وإنما الاسهام بفعالية أيضاً في تقسيم وفردنة الجماهير الشعبية . لا نعني بكلامنا الايديولوجية التي يضعها وينهجها ويصوغها المثقفون العضويون للبرجوازية ، التي هي دوماً ايديولوجية من الدرجة الثانية ، بل نعني بالدرجة الأولى الأشكال الأولى ، « العفوية » ، للايديولوجيا ، التي ينتجها التقسيم الاجتماعي للعمل ، والتي تتجسد في أجهزة الدولة وممارسات السلطة السائدة .

لا تقوم وظيفة الدولة فقط في مذهبة الايديولوجية السائدة ، التي تضفي الممارسات التطبيقية عليها طبيعة مادية . ولا تقوم أيضاً في اضفاء طابع مشخص على الحقوق والالتزامات ، وعلى التفريق بين الفردي والعام . . . الخ في الحياة اليومية . وإنما تسهم الدولة في إنتاج هذه الفردية من خلال جماع من تقنيات المعرفة (العلم) ، وممارسات السلطة السائدة ، التي يسميها فوكو الضوابط (التي يستطيع المرء اعتبارها نمطاً للسلطة يعتبر الفارق الفردي هاماً بالنسبة له) ، ويجمعها تحت مفهوم التطبيع : « الى جانب الرقابة ، يتحول التطبيع في نهاية القرون الوسطى إلى واحد من الأدوات الكبيرة للسلطة . فتحل شيئاً فشيئاً في مكان العلامات التي تبرز بوضوح الانتماء الفئوي والامتيازات ، منظومة من درجات التطبيع ، التي تشي بالانتماء الى هيئة اجتماعية متجانسة ، وتصنف وتراتب وتعين ، في الوقت نفسه الدرجة الاجتماعية .

ان سلطة التطبيع تفرض التجانس من جهة وتفرض التفرد من جهة أخرى ، لأنها تعين الفواصل وتحدد المستويات وتثبت الخصائص وتطابق الفوارق مع بعضها بطريقة مفيدة . هذا التطبيع يتضمن ويفترض « تكنولوجية جديدة للسلطة وتشريحاً سياسياً آخر للجسد » ، ويتبلور في ذاك الشكل من أشكال السلطة المعاصرة ، الذي اطلق عليه فوكو مصطلح بانوبتيم . وتتدخل في هذه الصيرورة الأشكال الأولى للايديولوجية السائدة، التي سبق لها أن تجسدت مادياً في ممارسات الدولة ـ وذلك على العكس من تصور فوكو ، الذي يميز تمييزاً جذرياً بين المذهبة الايديولوجية والتطبيع ، لأن الايديولوجيا توجد بالنسبة له في الأفكار

فقط ، ولان الممارسات والتقنيات ليست ايديولوجيا بأي حال من الأحوال .

تتجاوز الميكانيكية التي نتأملها هنا المذهبة الايديولوجية ، كما تتجاوز أيضاً القمع الفيزيائي البحت . فالرابطة بين سلطة الدولة والجسد تعبر عن فردنة الجسد الاجتماعي . أما الروابط بين سلطة الدولة والجسد كمؤسسة سياسية تخلقها السلطة السياسية ، فتغطي في الحقيقة حقلاً أكثر اتساعاً . لكن الروابط التكوينية بين الدولة وبين الاشكال الخاصة للجسدية الرأسمالية لا تقوم في البدء ـ كما تأكد آلاف المرات في الدراسات حول الروابط السلعية ـ على القوام السلعي للمجتمع الاستهلاكي ، أي على تصوير للجسد يحدده التبادل ، أي على صنمية السلعة . إن اساس التكنولوجيا السياسية للجسد معطى في إطار روابط علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي . بهذه الطريقة يستطيع المرء حل المسألة الأساسية لنظرية الدولة ، وهي قضية فردنة الجسد الاجتماعي ، وقضية القاعدة الأصلية للطبقات في خصوصيتها الرأسمالية . هذه الفردنة لا ترتد الى « فرد مشخص » يكوِّن ذاته عبر تعميم الروابط السلعية في المجتمع البرجوازي ، لتقوم على الأرضية التي يكونها أفرادٌ كهؤلاء الدولة الوطنية للشعب ، التي تتحول فيما بعد إلى دولة طبقية . بنفس القدر لا تقوم الفردنة على فرد بيولوجي يشكل نقطة تقاطع طبيعية لحاجات تغترب فيما بعد ، وتتشيأ في الدولة . فهذه الفردنة هي الصورة المادية ـ لعلاقات الانتاج ولتقسيم العمل الاجتماعي في الهيئة الاجتماعية البرجوازية ، وهي كذلك النتيجة المادية لممارسات السلطة ولتقنيات الدولة ، التي تنتج هذا الجسد السياسي وتخضعه لها .

من وجهة النظر هذه ، تكتسب ابحاث فوكو بعض الأهمية . انها تمثل تحليلاً مادياً لمؤسسات معينة للسلطة . وهي لا تتشابه أحياناً مع التحليلات الماركسية وحسب ـ وهو ما لا يراه فوكو أو يُقِرّ به ـ بل وتستطيع اغناءها في نقاط كثيرة .

يرفض فوكو تأسيس مادية السلطة ، وبالتالي الدولة ، في علاقات الانتاج وفي تقسيم العمل الاجتماعي . ولقد قام دولوز قبل سواه بابراز الفروق بين فكر فوكو وبين الماركسية . ان اطار روابط السلطة هو في رأيه شرط مسبق لاي حقل

خاص يجعلها مشخصة وملموسة . وهو يضع مخططاً بيانياً (هو البانوبتيسم في هذه الحالة) أو « آنة مجردة » لصيقة بكل حقل على حده . هذا الدياجرام لا يجب البحث عنه في العامل الاقتصادي ، لأن « كل اقتصاد ، يمثل الورشة أو المصنع ، مشروط بوجود اليات السلطة هذه » . لقد التقط فوكو هذه الملاحظات وثمنها في كتابه **الحقيقة والجنس** .

لا يجوز بالطبع ايلاء هذا الجانب من تفكير فوكو أهمية كبيرة ، لأن ذلك يعني النظر اليه كمثالي . ان من السهولة بمكان القول : ان هذه الدياجرامات أو الآلات (من أين وكيف تنشأ ؟) متشابهة الى حد كبير مع البنى الفكرية المختلفة أو المقولات الأخرى القريبة منها ، لكن هذا « السبب المشترك الماثل » ، هذا الدياجرام ، هذا الاكتشاف الذي يزعمون انه سيطيح بكل شيء ، ليس شيئاً سوى التطابق البنياني القديم للنزعة البنيوية ، بغض النظر عما يقال عنه ، ورغم تباين الحقول المدروسة . ولقد سبق لديريد أن أشار الى ذلك منذ وقت طويل . نستطيع إذاً اتهام فوكو بتركيز عمله على تحليلات وصفية بحتة ، إن لم نقل انه ينصب على نزعة وظيفية جديدة على أرضية الشروط المعرفية لأكثر النزعات الوظيفية تقليدية : « ان جهاز البانوبتيسم ليس ببساطة مفصل أو ناظم تبادل بين ميكانيكية سلطة وبين وظيفة ما . فهو يجعل الروابط السلعية داخل وظيفة ما فعالة ، ويصعّد بذلك هذه الوظيفة » ـ وقد سبق ان أشرت الى ان مالينوفسكي وبيرسون يقولان الشيء ذاته .

لا أرى ايلاء الخطاب المعرفي من الدرجة الثانية الذي يقدمه فوكو أية اهمية خاصة . ان بعض ابحاثه قابلة للتوفيق مع الماركسية ، بل انها لا يمكن ان تفهم إلا بالانطلاق من الماركسية ، اذا ما توفر شرطان :

الأول : وجود تصور ملموس « للعامل الاقتصادي » يمكن أن تفسر به خصوصية مؤسسات السلطة المعاصرة . هذا التصور يتعارض مع ما يقدمه فوكو ، الذي يقيم أحياناً رابطة بين هذه الخصوصية وبين الاقتصاد ، ولكنه يرفض في الغالب الماركسية والتفسير المادي للاقتصاد بالمؤسسات ؛ دون أن ينصب الأمر في الحالتين ، بالنسبة لفوكو ، على علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي . في

الحالة الأولى (عندما يستخدم الاقتصاد لتفسير المؤسسات) ، يشير فوكو بصورة أساسية الى نمو السكان في القرن الثامن عشر ، أو الى متطلبات « الانتاج الحديث » نحو «تنهيج المردود » . في الحالة الثانية (عندما يستخدم الاقتصاد لدحض الماركسية) ، يشير بطريقة تثير الاهتمام الى روابط التبادل السلعي والى الدورة السلعية . . . « كثيراً ما يقال : ان انموذج المجتمع المكون أساساً من أفراد مقتبس من الاشكال الحقوقية المجردة للتعاقد وللتبادل . وقد فهم المجتمع السلعي نفسه كاتحاد تعاقدي لذوات قانونية معزولة . وربما كان الأمر كذلك » . لكنه لا يجوز نسيان انه كان ثمة في هذا العصر تقنية انتج الافراد بمساعدتها كعناصر فعلية للمعرفة وللسلطة . « من الواضح مع ذلك أننا لا نستطيع في أي حال اقامة رابطة بين مادية اجهزة الدولة وبين « العامل الاقتصادي » ، إذا ما فهمنا هذا العامل كمجرد تطور للسكان أو كثورة صناعية وحسب ، أي كتكنيك منتج . ومن الخطأ بنفس القدر ـ وفوكو على حق هنا تماماً ـ ان نقصر مفهوم ما هو اقتصادي على مجال الدورة أو التبادل السلعي فقط ، كما حاول اتجاه معين في الماركسية ان يفعل خلال فترة طويلة .

الثاني : بلورة رابطة الدولة مع علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي في تعقدها الكامل ، أي من خلال القوالب المكانية والزمانية التي سأحللها عندما أصل الى الحديث عن الأمة . ان هذه القوالب الأولى للتنظيم المادي ولتقنيات السلطة تُفسر هكذا بطريقة مغايرة تماماً لطريقة المصور البياني (الدياجرام) الغامض وشبه الميتافيزيكي ، الذي وضعه فوكو ، وخاصة في الصيغة التي قدمه بها دولوز وجواتاري ، أي بالتقليد الكلاسيكي الروحاني كآلة اصلية ، كدولة أولى ، كدولة ـ مستبد ، مثالية ـ مجردة ، تتابع تاريخ الدول والقوى المختلفة في طموحها للتحقق تحققاً كاملاً وتاماً .

جذور الشمولية

كيفما كان الأمر ، فان فردنة الجسم الاجتماعي ، الذي تمارس سلطة الدولة عليه ، يشير الى علاقات الانتاج الرأسمالية والى تقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي . وتلعب الدولة هنا دوراً حاسماً ، سبق أن أسميته في « السلطة

السياسية والطبقات الاجتماعية » **فعل فردنة** . ومع أنني أشرت الى أن هذا الفعل « واقعي بصورة مفزعة » ، فقد نزعت إلى قصره جوهرياً على آليات الايديولوجية الحقوقية ـ السياسية ، وعلى الدور الايديولوجي للدولة . لكن المرء يستطيع أن يرى اليوم (وهذا هو في تقديري الاسهام الأصلي لفوكو) ، ان دور الدولة يعبر عن نفسه في مادية التقنيات المستخدمة لممارسة السلطة ، التي يماثل جوهرها جوهر بنيتها الخاصة ، وتصوغ الذوات ، التي تمارس السلطة عليها ، علماً بأن هذه الصياغة تشمل حتى بنيتها الجسدية .

ساستغل هذه الفرصة ، لأطرح بسرعة هذه المشكلة الجديدة كل الجدة **للشمولية الحديثة** ، التي تعتبر الفاشية شكلاً واحداً فقط من أشكالها . هذه المشكلة يمكن ان تتوضح فقط من خلال سلسلة من المقاربات المتتالية . ولقد سبق أن طرحتها في « السلطة السياسية » على شكل مفاهيم تبدو لي صحيحة حتى الآن ، لكنها ضيقة . فقد ادركت أنذاك بصورة صحيحة انه في الحركة المزدوجة (التي تخلق الدولة من خلالها الفردنة والخصوصية ، وتكوِّنُ نفسها في الوقت ذاته بوصفها وحدتها وانسجامها) لخلق فرديات (يتركب منها الشعب والأمة) ولتمثيل وحدتها (الدولة القومية الشعبية الحديثة) **تسقط لأول مرة في التاريخ العوائق الحقوقية والمبدئية أمام نشاط وتجاوزات المجال الفردي ـ الخاص** : ان الفردي ـ الخاص هو مخلوق من مخلوقات الدولة ، يتكون خلال فصله النسبي عن المجتمع بوصفه مجالاً عاماً . هذا الفصل يشير إلى شكل نوعي خاص لحضور الدولة في العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وإلى حضور شامل للدولة لا مثيل له من قبل في هذه العلاقات . لكنني رأيت في هذا فعلاً ـ مادياً مخيفاً ولا شك للآليات الايديولوجية لوحدها . أود أن استشهد الآن بمقطعين لهما دلالة خاصة ، لأنهما يظهران كم كان طرحي للمشكلة ضيقاً .

انني اضع في الاستشهاد الأول الظاهرة الشمولية في رابطة مع مبدأ شرعية الدولة الحديثة وأقول : . . . تستخلص الدولة الرأسمالية ، بوجه خاص ، مبدأ شرعيتها من تقديم ذاتها كوحدة للشعب بوصفه أمة موحدة هي جماع اجزاء تكوينية منسجمة ، متماثلة ، ومنفصلة تثبتها الدولة بوصفها أفراداً ـ ذواتٍ

سياسية . في هذا بالذات . . . تفترق الدولة افتراقاً جذرياً عن الأشكال الأخرى « للاستبداد » مثل شكل السلطة « المطلقة » ، التي تتشابه معها تشابهاً شكلياً وحسب » ، وتتم ممارستها في أشكال للطغيان قائمة على شرعية إلاهية ـ مقدسة . في هذه الأشكال التي تظهر في مجتمع ملاك العبيد والاقطاعية ؛ لم يهمل مع ذلك تقييد السلطة بحدود معينة بدقة . بكلمات أخرى : هذا النمط بالذات من شرعية الدولة الرأسمالية ، الممثلة لوحدة الشعب كأمة ، هو الذي يمكّن الدولة من اتباع طريقة العمل التي نصفها بالشمولية .

أما في الاستشهاد الثاني ، فإنني أضع الظاهرة الشمولية في رابطة مع الايديولوجية السياسية البرجوازية ، وأقول : « تؤدي الوظيفة الخاصة للايديولوجية السياسية للبرجوازية ، بوصفها عامل فردنة وتلاحم في تشكيلة اجتماعية الى تناقض داخلي لافت للنظر إلى ابعد حد ، درس موضوعه حتى الآن في النظريات حول العقد الاجتماعي عن طريق تبيان الفارق والرابطة بين العقد الاجتماعي ، وبين عقد السيطرة السياسية . هذه الايديولوجية تعطي للوكلاء قوام اشخاص أو ذوات فرديين أحرار ومتساوين ، وهي تتصورهم بطريقة ما في وضع ما قبل اجتماعي يحدد التفريد النوعي من خلال الروابط الاجتماعية . هذا الجانب الذي اعتبر « نزعة فردية برجوازية » معروف بما فيه الكفاية . لكن المهم هنا هو الاشارة الى الوجه الآخر من الميدالية : فهؤلاء الاشخاص المتفردون لا يستطيعون ، داخل هذا السياق الفكري النظري ذاته ، الاتحاد في الدولة أو بلوغ وجودهم الاجتماعي ، إلا من خلال وجودهم السياسي . وفي النتيجة النهائية ، تتبخر الحرية السياسية للاشخاص ـ الذوات أمام سلطة الدولة ، المجسدة للسلطة العامة . ويجوز القول انه لا توجد بالنسبة للايديولوجية السياسية البرجوازية أية عقبة جدية أمام نشاط الدولة وتجاوزاتها على ما يسمى بالمجال الفردي . ويبدو أن هذا المجال لا يؤدي في النهاية أية وظيفة سوى وظيفة نقطة الارتباط ، التي هي في الوقت ذاته نقطة الهرب من الحضور الكلي والمعرفة الكلية للهيئة السياسية . بهذا المعنى يبدو هوبز وكأنه يمثل الحقيقة المسلم بها لنظريات العقد الاجتماعي ،ويغدو هيجل تحققها .

هذه بالتأكيد حالة معقدة ، لكن سائر المشاكل النظرية معقدة . لنتذكر ، كحالة مميزة ، روسو « الذي قال باستقلال الانسان قدر الامكان عن سائر البشر ، وارتباطه قدر الامكان بالدولة » [1] هذه الاشكالية يطرحها بوضوح اكبر المثال الكلاسيكي للفيزيوقراطيين ، الذين كانوا انصاراً متحمسين لمبدأ دعه يمر في الاقتصاد ، وللشمولية في السياسة . ان هؤلاء بالذات هم من طالب بالملك المطلق كمجسد للمصلحة وللارادة العامتين . تتميز الايديولوجية السياسية الليبرالية بهذا كله ، اما المثال النموذجي على ذلك فهو التأثير الجلي ، والمساء تفسيره في الغالب لهوبز على لوك وعلى « النزعة النفعية » كتيار كلاسيكي لليبرالية السياسية في انجلترا ، أي على بنتهام وميلزوجون ستيوارت ميل قبل كل شيء » [1] .

لئن كانت المفاهيم التي طرحت المشكلة لا تزال صالحة حتى الآن ، فإنه يبدو لي أن جذور حل هذه المشكلة كامنة في مكان آخر . ان جعل الهيئة الاجتماعية فردية وخاصة يقوم على ممارسات وعلى تقنيات ممارسة لسلطة الدولة ، تضفي طابعاً شمولياً على هذه الجواهر المعزولة ، المنتمية الى حركة واحدة ، وتدمج وحدتها ضمن بناء مؤسساتها . هكذا يصبح ما هو شخصي نسخة وحسب ، عن ما هو علني (عام) ، ما دامت الدولة هي التي ترسم حدود هذه الازدواجية ؛ المسجلة فيها ، والحاضرة في علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي . ان الفردي ـ الخاص ليس عقبة داخلية بالنسبة لعمل الدولة الحديثة ، بل هو مجال لخلقه ، بأن تضمِّن ذاتها فيه ؛ وهو جزء رئيس من الحقل الاستراتيجي الذي تمثله الدولة ، والهدف الذي تضعه ليكون محور تأثير سلطتها . باختصار ، انه يوجد فقط من خلال هذه الدولة . ذلك ما يراه المرء بوضوح في هذه النقطة الثابتة غير القابلة للفهم بذاتها ، التي هي الفرد الخاص ، الذي يعتقد أنه ذات لحريات ولحقوق انسانية لا تقبل التخلي عنها ، وذات لحرية جسدية . مع ان الدولة ومجموع مراكز التفريد ، يصوغان في الواقع جسده صياغة تامة . أما المجال الخاص بدوره ، الذي اسمه « الأسرة الحديثة » ، فهو يتكون فقط في تبعية

---

(١) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، فرانكفورت ١٩٧٥ ، ص ٢٨٨ وما يليها .

كاملة لنشوء العمومية التي تجسدها الدولة المعاصرة ، لكنه لا يتكون كخارج يعكس ما هو داخلي في مجال عام ذي حدود معينة ، بل كمجموع ممارسات مادية للدولة ، التي تصوغ رب الاسرة (كعامل ، أو مرب أو جندي أو موظف) وطفل المدرسة بالمعنى العصري للكلمة ، والام بصورة خاصة . ان الدولة والاسرة ليسا مجالين مختلفين بعيدين بنفس القدر عن بعضهما (الفردي والعام) يعين كل منهما حدود الاخر ، ويشكل ، حسب التحليلات التي صارت كلاسيكية لمدرسة فرانكفورت (ادورنو ، ماركوز . . . الخ) أساساً للاخر (الأسرة للدولة) . ولئن كانت هاتان المؤسستان غير متماثلتين في الشك ، وتفتقران لروابط تجانس بسيطة مع بعضهما ، فانهما تشكلان رغم ذلك جزءاً من التركيبة ذاتها ، لأنه ليس المجال « الخارجي » للاسرة المعاصرة هو ما يغلق ذاته حيال الدولة ، بل ان الدولة هي التي تعين في الوقت ذاته ، وبقدر ما هي عامة ، المكان الذي تمنحه للاسرة ، وهو مكان ذو جدران بينية متحركة تتحكم الدولة بفتحها واغلاقها على هواها . ليس في الدولة المعاصرة اذن عائق مبدئي أو حقوقي يحول دون تعدياتها على ما هو فردي وشخصي ، وبقدر ما يبدو الأمر مفارقاً فإن الفصل الذي احدثته الدولة بين العام والفردي ، هو الذي فتح أمامها آفاقاً سلطوية لا حدود لها . هنا تكمن المقدمات المنطقية للظاهرة الشمولية بالمعنى المعاصر ، المميزة للمجتمعات الغربية والشرقية على السواء . وإذا كانت الدولة لا تظهر هناك الأشكال المعروفة عندنا ، فليس ذلك ، كما يزعمون ، بسبب الغاء الفرد كعقبة أخيرة أمام السلطة . ان عامل الفردية والخصوصية يفعل فعله هناك أيضاً على أرضية الجوانب الرأسمالية لعلاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، حتى ان كان لا يأخذ الأشكال نفسها (وخاصة الاشكال الحقوقية ـ السياسية) ، ولا يلجأ الى العمليات والأساليب نفسها التي نعرفها في المجتمعات الرأسمالية . ان التمييز الناشىء بفعل الدولة بين الفردي والعام (العمال هم ضمن الفردي ، بسبب انفصالهم عن المجال العام ومجال السلطة السياسية) هو تمييز فَعَّال هناك تماماً ، حتى عندما يتعاظم النزوع الشمولي للدولة تعاظماً هائلاً .

ليست هذه بالطبع سوى ملاحظات أولية . عندما لا يكون الفردي ـ

الخاص حداً للدولة المعاصرة بل قناة لسلطتها ، فان ذلك لا يعني أنه ليس لهذه السلطة حدود واقعية ، بل يعني أن هذه الحدود ليست تابعة لاية طبيعة نابعة من الفردي ـ الخاص ، وأنها تتكىء بالاحرى إلى الصراعات الشعبية وعلاقات القوى بين الطبقات ، لان الدولة هي التكثيف المادي والنوعي لميزان قوى هو الميزان الطبقي . أما الفردي ـ الخاص ، فهو ينشأ كنتاج لميزان القوى هذا ولتوضعه في الدولة . ولئن افتقر (الفردي ـ الخاص) الى جوهر داخلي يضع عقبات خارجية مطلقة أمام سلطة الدولة بما هي سلطة دولة ، فإنه يحد مع ذلك من هذه السلطة بوصفها سلطة لأشكال الروابط الطبقية في الدولة ، المتمتعة بامتيازات طبقية في المجتمع . هذا الحد معروف بما فيه الكفاية : انه الديمقراطية التمثيلية ، التي مهما بلغ تشويه الطبقات السائدة وتشويه مادية الدولة لها ، فإنها تسجل في هذه المادية نضالات ومقاومة الشعب ؛ ومع انها ليست في الحقيقة الحد الوحيد أمام سلطة الدولة ، فإنها حد مقرر من المحتمل أن لا يكون له أهمية مطلقة بسبب نشوئه فوق الأرضية الرأسمالية ، إلا أنه يبقى مع ذلك عقبة تحسب السلطة حسابها ، ما وجدت الدولة والطبقات . ينطبق الشيء نفسه على حقوق المواطن والانسان ، التي ليست انجازات للفرد تجاه الدولة وحسب ، بل هي أيضاً انجازات للطبقات المضطهدة . والحال ، ان الفردي ـ الخاص يعبر في تقلصه وتقشفه وتوسعه عن تقدم وتراجع نضالات هذه الطبقات ومقاومتها ، ليس لأن هذه النضالات تخلق منطقة خارج الدولة (الفردي ـ الخاص) ، بل لأنها تحدث فوق الأرضية الاستراتيجية للدولة ذاتها ، التي توجد في شكلها المعاصر كمجال عام ـ فردي . هذه الحقوق تستطيع أن تكون هنا ، كما في الشرق ، عقبات في وجه سلطة تكمن جذورها الشمولية في سيرورة الفردنة ذاتها ، وفي الفصل الذي تحدثه الدولة المعاصرة بين الفردي والعام . ثمة نتائج أخرى تترتب على ذلك :

١) ليست الشمولية المعاصرة في شكلها الفاشي أو سواه من الأشكال « ظاهرة » بسيطة ترتبط فقط بهذا القوام المادي أو ذاك من قوامات الصراع الطبقي . مثل هذا القوام يمكن أن يؤدي فقط إلى اشكال الدولة الشمولية المعاصرة ، أما جذور هذه الدولة فهي تقع في علاقات الانتاج ، تقسيم العمل الاجتماعي وفي البناء المادي للدولة .

٢) ان الظهور الفعلي لاشكال الدولة الشمولية ليس ، بعكس سائر الايديولوجيات القديمة والجديدة للشمولية ، نمواً بسيطاً لهذه البذور الكامنة في الدولة ، ولا يمكن أن يفسر بهذه الطريقة ، لأنه يرتبط بالصراع الطبقي بكل تعقيداته . لقد حاولت تبيان ذلك في « **الفاشية والدكتاتورية** » وفي « **ازمة الدكتاتوريات** » ، وأظهرت الى أي مدى تمثل هذه الأشكال الشمولية ـ سواء كانت فاشية أم دكتاتورية عسكرية أم بونابرتية ـ صيغاً نوعية في المجتمعات الغربية ، جمعتها تحت مفهوم اشكال الدولة الاستثنائية ، التي تختلف اختلافاً كبيراً عن أشكال الدولة الديمقراطية ـ البرلمانية .

٣ ـ القانون

القانون والارهاب

المثال الثالث ، الذي سأعالجه هنا ، يمس دور القانون . هذا المثال يهمنا من وجوه متعددة ، منها أنه يتيح لنا طرح مسألة القمع الذي يطبق لدى ممارسة السلطة بدقة أكبر . تمثل الدولة الرأسمالية ، في هذه النقطة أيضاً ، قطيعة فعلية مع الدول ما قبل الرأسمالية .

إنها قطيعة ، لان القانون قدم نفسه في مرحلة متأخرة جداً ـ مع الدولة الرأسمالية وتكونها التاريخي ـ كحد أمام عسف الدولة وكعقبة في وجه شكل محدد من ممارسة العنف . ولقد فُهمت « دولة القانون » هذه كنقيض للسلطة غير المقيدة ، فخلقت بذلك وهم ثنائية متناقضة هي ثنائية القانون / الارهاب . وجد القانون والقاعدة الناظمة وجوداً دائماً لدى تكوين السلطة : فالدولة الآسيوية أو الاستبدادية ، ودولة ملاك العبيد (روما واثينا) ، والدولة الاقطاعية تأسست جميعها على الحق والقانون ـ من القانون البابلي والأشوري إلى القانون اليوناني والروماني إلى الاشكال القانونية في العصور الوسطى ـ إن كل اشكال للدولة ، بما في ذلك الدول الأكثر تعطشاً للدماء ، قد تكون دوماً بوصفها ، تنظيماً قانونياً ، وقدمت نفسها في قانون، وعملت من خلال صيغ قانونية . وكما نعرف جيداً، فان هذا كان هو الحال أيضاً لدى ستالين ودستوره الصادر عام ١٩٣٧ ، الذي

اعتبر « أكثر دساتير العالم ديمقراطية » . ليس ثمة إذن ما هو أكثر شططاً من افتراض وجود موضوع يربط بين عسف وتجاوزات ورضى الامير ، وبين سيادة القانون . إن افتراض هذا الوجود يتطابق مع تصور حقوقي ـ شرعي للدولة ، هو تصور الفلسفة السياسية للدولة البرجوازية القائمة ، وقد عارضه ماركس كما عارضه ماكس فيبر ، ولم ينخدع به منظرو فترة النشوء الدموي لهذه الدولة ـ ميكافيلي وهوبز . فالقبول إذاً بفصل القانون عن العنف هو خطأ من كل الوجوه ،حتى ، بل وخاصة بالنسبة للدولة المعاصرة ، لان هذه الدولة القائمة على القانون ، أي دولة القانون من كل لون ، تمتلك ، بعكس الدول ما قبل الرأسمالية ، أكبر وأعلى احتكار للعنف وللارهاب ، ألا وهو احتكار الحرب .

ليس القانون سوى جزء عضوي من النظام القمعي ومن تنظيم العنف الذي تمارسه كل دولة . تصدر الدولة النواظم وتعلن القوانين، لتصنع حقلاً أول من الأوامر والنواهي والرقابة ، ولتخلق مجالاً تطبيقياً للعنف وموضوعاً له . يضاف إلى ذلك أن القانون ينظم الشروط الضرورية لأعمال القمع الجسدي ويحدد ويصف أنواعه، ويمنح الأجهزة التي تمارسه الاطار الضروري لعملها . بهذا المعنى، يعد القانون هو مدونة العنف العام المنظم . ورغم ذلك ، فانه كثيراً ما يهمل دور القانون في تنظيم السلطة لدى من لا يولون انتباهاً كافياً لدور القمع الجسدي في عمل الدولة . يصدق هذا بصورة خاصة بالنسبة لفوكو ، كما يتضح من كتابه الاخير « الجنس والحقيقة » ، وذلك نتيجة منطقية لضلالاته في **الرقابة والعقوبات** .

نستطيع عرض سلسلة الحجاج لدى فوكو على الصورة التالية :

١ ـ إن ثنائية الشرعية / الارهاب مغلوطة ، لان القانون صاحبته باستمرار ممارسة للعنف وللقمع الجسدي .

٢ ـ لا تقوم ممارسة العنف في المجتمعات المعاصرة على العنف العام والقمع ، بقدر ما تقوم على الآليات الدقيقة والذكية لضوابط تعتبر « غريبة » عن العنف : « وإذا كان صحيحاً ان ما هو قانوني يمكن أن يمثل ، وإن بطريقة غير شاملة ، سلطة ما موجهة في جوهرها نحو الاستنفاذ والموت ، فانه يبقى

مع ذلك بعيداً كل البعد عن الاجراءات الجديدة للسلطة التي لا تعمل بالحق بل بالتكنيك ولا بالقانون بل بالتطبيع ولا بالعقوبة ، بل بالرقابة ، والتي تتحقق على اصعدة ، وفي أشكال تتجاوز الدولة وأجهزتها »[1] . هذه الممارسة للسلطة تتضمن كما قال كاستيل بعد فوكو ، الانتقال من التسلط والاكراه الى الاقناع ـ المخادعة ، أي جعل القمع جوانياً بالنسبة للجماهير المسودة . ينتقص فوكو من دور القانون على الاقل لدى ممارسة العنف في المجتمعات الحديثة ، ومن دور الدولة ، لانه يخطىء في تحديد الموقع الذي تحتله الاجهزة القمعية (الجيش) الشرطة القضاء) في الدولة المعاصرة ، بوصفها أجهزة لممارسة العنف الجسدي . ولهذا فهو يعتبر الاجهزة القمعية أجزاء وحسب من أجهزة الضبط ، تصوغ تقنين القمع من خلال التطبيع .

إذا كانت الحجة الاولى حول العلاقة التكوينية بين القانون وبين ممارسة العنف صحيحة ، فان الحجة الثانية مغلوطة إلى حد بعيد . إنها ، بالمناسبة ، ليست من اختراع فوكو بل هي تميز تياراً فكرياً أعرض ، يفترق في النقاط الأخرى افتراقاً قوياً عن فوكو . هذه الحجة تتجلى في ثنائية العنف / الاجماع والقمع / الايديولوجيا ، التي طبعت تحليلات السلطة لفترة طويلة بطابعها . والموضوع الذي تقوم عليه (هذه الحجة) هو موضوع بسيط : ليست السلطة المعاصرة مؤسسة على العنف الجسدي المنظم بل على المخادعة الرمزية ـ الايديولوجية ، وعلى تنظيم الاجماع وجعل القمع جوانياً وداخلياً . إننا نجد أصول هذا التصور في التحليلات الاولى للفلسفة البرجوازية السياسية ـ الحقوقية ، التي كانت تضع العنف في مقابل القانون ، لانها كانت ترى في دولة الحق وسيادة القانون تقييداً داخلياً للعنف . إن هذا التصور اخلاف راهنون بأشكال مختلفة : فمن تحليلات مدرسة فرانكفورت ـ التحليلات الشهيرة التي أحلت الاسرة، كهيئة سلطوية ، محل الشرطة ـ ومركوز إلى تحليلات بورديو حول ما يسمى بالعنف الرمزي ، غدا موضوع تحويل العنف إلى عنف جواني وداخلي، أو بتعبير أعم ، غدا « تقليل » العنف الجسدي لدى ممارسة السلطة هو الموضوع

(١) الجنس والحقيقة . ارادة المعرفة . ص ١١٠ .

المشترك . وتشترك هذه التحليلات في شيء جوهري هو الانتقاص من دور العنف بالمعنى الأقوى ، أي كاكراه مميت ومسلح يقع على الاجساد ؛ وهي تتصور السلطة كـاسم مـزدوج للقمـع : الايـديـولـوجيـا ، علماً بـأن القيمــة المـطلقــة لهـذين العنصرين . . . تعادل الصفر . حسب هذه الحجـة ، ينجم عن تقليل أو تـراجع العنف الجسدي في عمل السلطة وفي الحفـاظ عليها ، تـزايد أو تعـاظم للمذهبـة الايديولوجية (عنف رمزي وجعل القمع جوانياً وداخلياً) .

لا يختلف هـذا التصـور حـول السلطة إلا قليـلاً من حيث الجـوهـر ، عن التحليلات الراهنة الرائجة جداً ، التي ترى أساس الاجماع اما في رغبـة الجماهـير (الجماهير أرادت الفـاشية) أو في حب السيـد . فهو يشتـرك مع التيـار الاول في إهمال دور العنف الجسدي المنظم ، ويرد السلطة إلى القمـع والمنع ؛ ليتـرتـب على ذلـك إضفاء طـابع ذاتي عـلى ممارسـة السلطة ، يتخـذ شكـل دراسـة « لاسبـاب الطاعة » ، التي يعتقـد أنه يجـدها في الـرغبة أو في حب السلطة ، فتحتـل هاتـان موقع الدور المزعوم للايديولوجيا بـوصفها عـاملاً يجعـل العنف جوانيـاً وداخلياً . وعنـدما يتـدخل القـانون هنـا ، فإنـه لا يتدخـل مطلقـاً في شكله كـرامـز للعنف الجسدي ، بل كتجسيد للسيد ، الذي يحرك من خلال حصوره ومقولاته وخـطابه رغبات ومشاعر الرعايا. عندئذ تحل ثنائية القانـون/ الحب أو المنع/ الـرغبة محـل ثنائية القمـع / الإيديـولوجيـا . وفي الحالتـين يبقى العنف في إقامـة السلطة دون موقعه الفعلي ، **كما لا تقال أية كلمة حول أسباب الاجماع** .

إن مـا يقلق في هذه التحليـلات ليس سؤالها حـول العـلاقـة بـين الاجمـاع والسلطة ، بل هو العكس من ذلك تماماً ؛ إهمالها لدور العنف الجسدي المنظم في القمع ، وردها السلطة إلى القمع الرمـزي والداخـلي وإلى المنع . إنها لا تستـطيع فهم الأسباب المادية الايجابية (ومنها تنـازلات السلطة أمام الجمـاهير) الضـرورية من أجل الاجماع ، الذي تفتش عن أساسه في حب القمع أو في الـرغبة بـه ، مع أن هذه الأسباب تلعب ـ على الأقل خارج الايديولوجيا السائـدة ـ دوراً حاسـماً . عنـدما يصر المـرء على إيجـابية السلطة، فـان ذلك لا يجـوز أن يعني من جهة أخـرى حجب مسألة القمع أو تجاهل دور الايديولوجيا، التي تتدخـل حتى في الاجماع. لكن

ذلك هو بالضبط ما يحدث لدى فوكو عندما يميز نفسه عن التيارات التي سبق ذكرها من خلال كشف أحد جوانب تقنيات السلطة التي تنظم تنظيماً مادياً خضوع المسودين (ضوابط التطبيع) ، ومع ذلك فان تحليلاته تتصف بدورها بالانتقاص الدائم من دور العنف الجسدي المفتوح . والانتقاص من دور القانون (ليس بوصفه تعميماً للحب أو للرغبة ، بل كرامز للعنف) هو عرض يدل على ذلك .

تحل الوظيفة الشاملة لتقنيات السلطة لدى فوكو بضربة واحدة مسألة العنف الجسدي ، وكذلك مسألة الاجماع ، التي تقلع عن كونها مشكلة ، وتصبح مسألة غير قابلة للدراسة النظرية ، أو ترتد إلى تحليلات من نمط « جعل القمع جوانياً وداخلياً » . ما هي « أسباب » هذا الاجماع ، التي تتجاوز من جهة ضوابط التطبيع ، ولا تعيق من جهة أخرى وجود الصراعات وتجددها ؟ . إذا كان صحيحاً أن هذه الضوابط كافية لتفسير الاخضاع والقسر ، فلماذا لا تحول إذاً دون وجود الصراعات ؟ . إننا نصل هنا إلى عقدة صعبة غير قابلة للحل لدى فوكو ، هي عقدة افتقار تحليلاته لأساس تقوم عليه «المقاومات » الشهيرة ضد السلطة ، التي يكثر من الحديث عنها . إذا كان يجب أن يوجد العنف الجسدي المنظم ، فانه يوجد لنفس السبب الذي يجب أن يوجد بفعله الاجماع ، أي لان الصراعات تكون موجودة دوماً في البداية ، ولأن جذرها كامن أساساً في الاستغلال . وإذا كنا سننسى هذا الواقع الاول ، الذي لا يمكن تجاهله ، والذي يجعل الصراعات أساساً دائماً للسلطة وسنتبنى طريقة في النظر تجعل من السلطة (القانون السيد) أو من علاقة بين مفاهيم متطابقة (سلطة ، مقاومات) أساساً للصراعات ، فاننا سننساق اما إلى استخلاص الاجماع من حب السلطة ، أو من الرغبة بها ، أو سننتهي إلى حجبه كمشكلة . وفي الحالتين يسقط دور العنف خارج حقل رؤيتنا .

ما هي جلية الأمر في الواقع ؟ . استأثرت الدولة الرأسمالية ، بعكس الدولة التي سبقتها ، باحتكار العنف الجسدي الشرعي في ذاتها . يعود الفضل في إيضاح هذه النقطة إلى ماكس فيبر ، الذي أظهر أن شرعية هذه الدولة التي تمركز السلطة المنظمة هي شرعية « عقلانية ـ حقوقية » قائمة على القانون : فالتجميع

غير المألوف لوسائل الاكراه الجسدي في يد الدولة الرأسمالية يسير جنباً إلى جنب مع طابعها كدولة قانون . هذا الوضع الواضح ينتج ذيولاً تستحق الملاحظة إلى أبعد حد . فدرجة العنف الجسدي المفتوح ، التي تمارس خارج الدولة (من المصنع إلى الاوضاع الجزئية الشهيرة للسلطة) تتضاءل بمقدار ما تحتفظ الدولة لنفسها باحتكار العنف الجسدي الشرعي . لقد تكونت الدول الرأسمالية الاوروبية قبل كل شيء من تهدئة الاقاليم التي كانت الحروب الاقطاعية قد مزقتها . بعد ذلك صارت السلطة السياسية المشكلة في مؤسسات ذات علاقات سيادية منظمة تلجأ إلى قدر من العنف أقل مما كانت تستخدمه الدول ما قبل الرأسمالية ، رغم أنها استأثرت باحتكار هذا العنف . يجب علينا التفريق هنا بين أشياء عديدة :

١ ـ رغم الذاكرة الضعيفة ، ورغم التمحور على الذات الاوروبية لدى منظرينا ، فانه لا يجوز نسيان اشكال الدولة الرأسمالية الاستثنائية (الفاشية ، الدكتاتورية العسكرية . . . الخ) التي يبتلى بها العالم اليوم (رغم خطر أن لا يتذكروا ، لدى دراسة العنف ، سوى الأنظمة في بلدان الشرق) .
٢ ـ حالات الارهاب القصوى للحرب (الحرب العالمية الاولى والثانية وسواهما من الحروب ، وخطر الحرب النووية الراهن : ترى من الذي خطرت له فكرة أن السلطة المعاصرة لم تعد تعمل « على أساس الموت » ؟ .
٣ ـ حالات الصراعات الطبقية المتفاقمة . إن الاستخدام الفعلي للعنف المفتوح يبقى محدوداً بالقياس إلى الماضي ، لكن كل شيء يحدث ، وكأن هذه الدولة الرأسمالية تحتاج إلى قدر أقل من استخدام العنف ، بقدر ما يتزايد احتكارها له .

ثمة وهم شائع يقوم على الاستنتاج بأن السلطة والسيادة المعاصرتين ليستا متأسستين في العنف الجسدي . هذا الوهم لا يوجد ما يبرره ، فحتى عندما لا يستخدم العنف في الممارسة اليومية للسلطة ، بالطريقة التي كان يستخدم بها في الماضي ، فانه لا يزال مقرراً ، وهو اليوم مقرر أكثر مما كان في الماضي بكثير . ويعمم احتكاره من قبل الدولة اشكال سيطرة تلعب فيها الدور الأساسي

الاجـراءات المتنـوعـة لانتـاج الاجمـاع . لادراك ذلـك ، يجب عـلينـا تجـاوز التعـابير المجـازيـة المتشـابهة حـول العـلاقـة التكـامليـة البسيـطة بـين العنف والاجمـاع ، التي تقلد صـورة السـانتـور (نصف انسـان ، نـصف حيـوان) التي رسمهـا مكيافيللي . ان العنف الجسدي لا يـوجـد فقط جنبـاً إلى جنب مـع الاجماع ، بوصفهـما كميتين منسجمتين وقابلتين للقياس ، تـربـطهـما عـلاقـات متعارضة الاتجاه ببعضهما ، بحيث يتطابق قدر أكبر من الاجماع مـع قدر أقـل من العنف وبالعكس . وإذا كان الارهاب والعنف يحتلان على الدوام مكاناً مقـرراً ، فليس ذلك بسبب بقائهما في طور الكمـون وبروزهمـا في الأوقات العصيبة فقط . **فـالعنف الجسـدي الـذي تحتكـره الـدولـة يشمـل دومـاً تقنيـات السلطة وآليـات الاجماع ، وهو مسجل في شبكة الاجهزة الانضباطيـة والايديـولوجيـة ، ويصوغ مادية الجسد الاجتماعي الـذي تؤثر به السلطة ، حتى عنـدما لا يمـارس ممارسـة مباشرة .**

كما أن القضية ليست ، من جهة أخرى ، قضيـة استبدال ثـنائية القمـع / الايـديولـوجيا والقـانـون / الارهـاب بثـلاثيـة القمـع / التـطبيـع / الضـوابط / الايديولوجيا ، حيث يُكفـل ، ضمن علاقـة تستمر في أداء وظيفتهـا دون تغيير ، مكان لتعبير ثالث عن الحجوم المتعددة والمتجانسة لسلطة قابلة للقياس الكمي ، أو لطرائق ممارسة السلطة بوصفها جوهراً . إن المسألة التي تواجهنا هي بالأحرى فهم التنـظيم المادي للسلطة كعـلاقة طبقيـة ، يمثل العنف الجسـدي المنظم فيهـا شرط وجـود وضامن إعـادة الانتاج . ويشتـرط استخدام تقنيـات السلطة الـرأسمـاليـة وتكوين الأجهزة ـ الضوابط (« الاحتواء » الكبير) ، ونشوء المؤسسـات الثقافيـة ـ الايديولوجية (من البرلمان إلى حق الاقتراع العام وحتى المدرسة) احتكـار الدولـة لهذا العنف ، الذي يقنّع من خلال تحول الشرعية إلى القانونية ومن خـلال سيادة القانون . وهي لا تشتـرطه في نشـوئه التـاريخي وحسب ، بل وفي وجـوده وإعادة انتـاجه أيضـاً . ولو شئنـا تقديم مثـال على ذلـك ، لقلنا : إن القـوات المسلحـة الوطنية متماثلة في الجوهر مع البرلمان والمدرسة الرأسمالية . هذا التماثل الجوهري لا يتكىء فقط إلى مادية مؤسسـاتية مشتـركة تنجم عن تقسيم العمـل الاجتماعي

المتجسد في هذه الأجهزة ، بل هو يستند أيضاً إلى مادية تنجم عن احتواء القوات المسلحة الوطنية ، بوصفها أجزاء من احتكار الدولة للعنف الجسدي الشرعي ، لوجود وأشكال عمل المؤسسات (البرلمان ، المدرسة) ، التي لا يحتاج العنف ، بما هو عنف لأن يتجلى فيها باستمرار . إن الوجود المنظم ، بل وتشكيل البرلمان كسلطة تشريعية ، ليسا ممكني التصور دون مؤسسة القوات المسلحة الوطنية الحديثة .

لنعرج في النهاية مرة أخرى على الموت . كيف يجوز أن نفصل تحولات الطريقة التي يموت بها المرء في أيامنا وهو راقد في سريره (وهذه هي اللعنة الحقيقية التي تصيب الموت في المجتمعات المعاصرة) ، وتأميم الموت الخاص لدى المواطنين الأفراد ، عن احتكار الدولة للارهاب العام الشرعي ؟ . هل أقلعت الدولة عن القيام بوظيفتها على أساس الموت ؟ . إن الدولة المعاصرة تدير الموت ، حتى عندما لا تعدم (أي عندما تلغي عقوبة الاعدام) ولا تقتل ولا تهدد بالقتل أيضاً بل وحتى عندما تحول دونه ، لا سيما وأن السلطة الطبية مسجلة بدورها في القانون المعاصر .

يبقى إحتكار الدولة للعنف المشروع العنصر المقرر للسلطة إذاً ، حتى عندما لا يمارس مباشرة وبصورة مفتوحة وصريحة . هذا الاحتكار يقع في أساس اشكال الصراع الجديدة في الرأسمالية التي يتطابق معها دور الاجهزة في تنظيم الاجماع ؛ فيصير حقيقياً أن السلطة والصراعات تشترط وتتطلب بعضها بصورة متبادلة . ويسهم تمركز السلطة المسلحة في الدولة ، ونزع سلاح ومنع عسكرة القطاعات الخاصة كشرط يسبق الاخذ بالاستغلال الرأسمالي ، في نقل الصراع الطبقي من حالة حرب أهلية دائمة تتخذ شكل نزاعات مسلحة دورية ومنتظمة إلى أشكال جديدة مثل التنظيم السياسي والنقابي للجماهير ، يُحدث العنف الجسدي المفتوح ضدها تأثيراً نسبياً وحسب . إن الشعب الذي « يسلب سلطته العامة » ، هو شعب لم يعد يعيش في الحقيقة السيطرة السياسية التي تتخذ شكل جبرية طبيعية ومقدسة ، بل هو شعب يعد احتكار الدولة للعنف شرعياً بالنسبة له ، بقدر ما يجعل التنظيم الحقوقي وتجعل القانونية الامل بهذه الشرعية ممكناً ، وبقدر ما يمكنانه من الناحيتين الشكلية والمبدئية من الوصول إلى السلطة . هكذا تمركز

الدولة إذا في هيئاتها المتخصصة العنف ، بينما تتناقص قدرته باضطراد على إعادة انتاج السيطرة . فيعقب الحروب الخاصة والصراعات المسلحة ، التي تأخذ شكل تبريرات الاهية متكررة تطرح نفسها بصورة متواصلة في أمر اليوم ، ويعقب الحروبَ التي تهدأ من خلال تمركز السلطة المسلحة في الدولة ، وضع مصير السلطة ، موضع تساؤل ، ينجم بدوره عن احتكار الدولة للعنف الجسدي. تتوضع آليات تنظيم الاجماع في المخافر الامامية للسلطة ، وتحدد سيطرة القانون الرأسمالي موقع آليات الاجماع هذه، بما في ذلك موقع آليات المذهبة الايديولوجية ، تحديداً ترتبط دقته بقدرتها على تقنيع احتكار الدولة للعنف الجسدي .

عندما نؤكد دور القانون (لا استطيع على هذا الصعيد العام الذي اتحدث به التفريق بين القانون والحق) كمنظم للقمع وللعنف الجسدي المنظم ،ونعتبره أساسياً في ممارسة السلطة ، فاننا لا نعني أن منطق القانون هو المنطق السلبي البحت المميز للرفض ، ومنطق العائق أو منطق الالتزام بعدم التصريح وبالصمت. ولذا إن السلطة لم تكن في أي وقت شيئاً سلبياً فقط، لأنها شيء يختلف عن القانون . ويتضمن الجانب القمعي بالذات للقانون إيجابية رفيعة ، **لأن القمع لا يمكن أن يتساوى مع السلبية المحضة** . وعلى كل حال ، فانه منذ الحق اليوناني ـ الروماني ، كان القانون بالذات هو الذي يسمح بالقرارات الايجابية : فهو لا يمنع فقط وفق القاعدة القائلة : إن كل شيء مسموح به ، ما لم يكن ممنوعاً بقانون ؛ بل يطرح مهاماً ويكره على أفعال إيجابية حيال السلطة ويلزم ، بخطابات موجهة إليها . وهو لا يجبر فقط على الصمت ، ويحتمل ما يقال ، بل هو يلزم غالباً بالقول (بقسم اليمين أو بتقديم شكوى . . . الخ) . وبتعبير أعم : ان القانون مذ غدا مؤسسة ، لم يكن مطلقاً دعوة بحتة للتحفظ أو رقابة محضة ، بحيث يكون تنظيم الدولة قانوناً من جهة ، ورقابة من جهة أخرى ، أو سلبية من جهة « وشيئاً آخر » هو الفعل والايجابية » من جهة أخرى . هذا التناقض مغلوط جزئياً ، لان القانون لا ينظم المجال القمعي عندما يقمع أفعالاً تتم ممارستها رغم أنها محظورة ، وإنما أيضاً عندما يقمع ما يحظر فعله ، مع أنه يسمح به . وإذا كان القانون يوجد دوماً منذ البداية في التنظيم الاجتماعي ، أي

أنه لا يُضفي فقط بصورة لاحقة نظاماً على وضع طبيعي كان موجوداً من قبل ، فلأنه يمتلك دوراً تكوينياً بالنسبة للحقل السياسي ـ الاجتماعي ، بوصفه ترميزاً تتزامن فيه الأوامر الايجابية والنواهي . لم يكن القمع إذن سلبية محضة في أي وقت، وهو لا يستنفذ ذاته لا في الممارسة الفعلية للعنف الجسدي ، ولا في جعل هذا العنف جوانياً وداخلياً . ثمة شيء آخر في القمع ، نادراً ما نتحدث عنه : انه تقنيات الخوف . وهي تقنيات مادية ليست ذات طابع ذاتي بسيط بأي حال ، سبق أن اسميتها مسرحة الدولة المعاصرة ، التي هي قصر كافكاوي حقيقي . تتسجل هذه المسرحة في القانون المعاصر في حدائق وأدغال الجنون التي يتجسد القانون بها تجسداً مادياً ملموساً . حتى عندما يرتكز القانون على احتكار العنف الشرعي فانه يجب علينا من أجل فهمه ان نفتش عن معناه في مستعمرة العقوبات ، ولدى كافكا .

لئن كان القانون يحتل موقعاً هاماً (إيجابياً أو سلبياً) في تنظيم القمع ، فان دوره لا يقتصر على ذلك فقط ما دام يؤثر بنفس القدر في أجهزة انتاج الاجماع . وهو يجسد تجسيداً مادياً الايديولوجية السائدة التي تتدخل في الاجماع ، حتى عندما لا تستنفذ هذه أسباب الاجماع استنفاذاً تاماً : يحجب القانون والقاعدة من خلال بنيتهما وخطابهما ، الوقائع السياسية ـ الاقتصادية . كما أن لهما ثغرات وفراغات بنيوية ، لانهما ينقلان الى الصعيد السياسي عبر آلية خاصة من التقنيع والتزوير . يضاف إلى ذلك ، أنهما يعبران عن التصور الخيالي للطبقة السائدة حول المجتمع والسلطة . بهذا المنظور يعتبر القانون ، بالتوازي مع موقعه في الجهاز القمعي ، واحداً من أكثر العوامل أهمية في تنظيم إجماع الطبقات المسودة ، حتى حين لا تكون الشرعية (الاجماع) متماثلة مع القانونية أو مقصورة عليها . فالطبقات المسودة لا تصطدم بالقانون كعقبة تحول بينها وبين الاسهام في وضعه وحسب ، لكنها تصطدم به أيضاً كشيء يضعها في موقع يجب عليها التقيد والالتزام به ، مع أنه دمجها في الوقت نفسه ، في الشبكة الاجتماعية ـ السياسية ، خالقاً لها واجبات والتزامات وحقوقاً أيضاً . هذا الاحتلال الخيالي للموقع ، يرتب التزامات وتأثيرات فعلية على الطبقات المسودة . كما أن عديداً من أفعال الدولة التي تتجاوز

دورها القمعي والايديولوجي (مثل تدخلاتها الاقتصادية والحلول الوسط المادية التي يفرضها نضال الطبقات المسودة على الطبقات السائدة) تسجل في نص القانون وتصبح بالاحرى جزءاً من بنيته الداخلية . إن القانون لا يخادع ، ويحجب ويضطهد عن طريق الاوامر والنواهي فقط ، بل هو ينظم ويرسخ الحقوق الواقعية للطبقات المسودة (المتضمنة طبعاً في الايديولوجيا السائدة دون أن يتطابق تطبيقها مع شكلها الحقوقي) ويتضمن الحلول الوسط المادية المسجلة فيه ، التي تفرضها النضالات على الطبقات السائدة . وعلى عكس ما يقوله التصور الحقوقي - القانوني البحت ، وما يقوله تصور التحليل النفسي ، كما يتجلى في أعمال هامة مثل كتابات ليجندر ، يبقى واضحاً أن فعل ودور وموقع الدولة يتجاوز كثيراً القانون والتنظيم الحقوقي :

١ - لا يتخذ فعل الدولة وعملها المشخص ، دوماً وفي كل الحالات ، شكل القانون والقاعدة القانونية . وهناك على الدوام مجموعة من ممارسات الدولة وتقنيات عملها ، التي لا تخضع للتنظيم والتنهيج الحقوقي . إنها ليست «فوضوية» أو تعسفية بالمعنى الصارم للكلمة ، بل هي تخضع لمنطق يختلف نسبياً عن النظام الحقوقي هو منطق ميزان القوى بين الطبقات المتصارعة ، الذي يستخدم القانون بصورة ثانوية وفي مجال نوعي خاص فقط .

٢ - غالباً ما تنتهك أعمال الدولة القانون والقاعدة القانونية اللتين اصدرتهما الدولة بالذات . يحدث ذلك حين تقوم الدولة بأعمال خارجة على القانون ، وحين تقوم بأفعال مضادة له أيضاً . إن كل منظومة حقوقية تفرض في خطابيتها، التي تعتبر عاملاً متغيراً لقواعد السجال التي تنظمها هي بالذات ، بعدم احترام قانونها الخاص من قبل سلطة الدولة . وهذا ما يسمى عادة بمقتضيات المصلحة العليا ، وهو لا يعني أن الشرعية تتم موازنتها دوماً بأعمال هامشية غير شرعية بل يعني أن لا شرعية الدولة مسجلة على الدوام في الشرعية التي تأخذ بها . إن الستالينية والجوانب الشمولية للسلطة في بلدان الشرق لا يمكن أن تعزيا من حيث الجوهر إلى « خرق الشرعية القانونية الاشتراكية » ، لان كل منظومة قانونية تتضمن اللاقانونية كجزء عضوي من خطابها ، الذي

يحتوي فراغات و « ثغرات قانونية » . إننا لا نواجه هنا سهواً أو تعامياً تتسبب بهما أعمال الحجب الايديولوجية المخصصة لصيانة القانون بل نواجه أوضاعاً مقررة سلفاً وعن عمد وثغرات هدفها السماح بالخروج على القانون . تضاف إلى ذلك أعمال الخرق البسيطة للقانون من قبل الدولة ـ وإن بدت كحالات غير منتظمة بما أنها غير مقررة سلفاً في القانون ـ التي هي بنفس القدر جزء من العمل البنيوي للدولة ذاتها . إن كل دولة منظمة في بنائها المؤسساتي بطريقة تمكنها من العمل وفق قانونها الخاص وضده في الوقت ذاته (هذا التنظيم ضروري لعمل الطبقات السائدة) . وما كان عدد كبير من القوانين ليوجد في شكله المحدد ، لو لم تؤخذ بالحسبان سلفاً نسبة معينة من الانتهاكات التي تفرضها لها الطبقة السائدة ، بدعم من مجموع أجهزة الدولة ، أي لو لم تكن متأصلة في أجهزة الدولة ذاتها . ليست اللاقانونية إذا جزءا من القانون وحسب ، بل حتى عندما تفترق اللاقانونية والقانونية ، فانهما لا تغطيان تنظيمين منفصلين ، أي دولة موازية (لاقانونية) ودولة قانونية ، أو دولة فوضوية ، لا دولة (لاقانونية) ودولة (قانونية) . إن اللاقانونية والقانونية هما جزء مكون للبنية المؤسساتية ذاتها .

بهذا المعنى يجب أن نفهم جملة ماركس القائلة : إن كل دولة هي « دكتاتورية » طبقية . وليس بالمعنى الذي يفهم به عادة ، أي بمعنى سلطة فوق كل قانون ، حيث يفهم تعبير قانون بالمعنى المألوف كنقيض للعنف وللسلطة ، رغم أنه لم يوجد دولة دون قانون مهما كانت دكتاتوريتها ورغم أن وجود قانون ما وقانونية ما لم يعيقا في أي وقت مضى بربرية أو استبداداً . هذه الجملة يجب أن تفهم بحيث تصف الدكتاتورية تنظيم أيه دولة بوصفه نظاماً وظيفياً موحداً للقانونية واللاقانونية لقانونية مشبعة باللاقانونية .

٣ ـ يتجاوز عمل الدولة دوماً ما دامت تستطيع تنويع قانونها الخاص ضمن حدود معينة . ليست الدولة صيغة قانون ما سرمدي ، والأولية المفترضة للقانون حيال الدولة هي أساس المفهوم الحقوقي للدولة . ولكن عندما تكون الدولة متماثلة في الجوهر مع قانون ما أي عندما لا يكون القانون بالمعنى الاصلي

عملاً مفيداً لدولة ما كانت قبله ، فانه تكون للدولة في مجتمع مقسم إلى طبقات وبالذات من منظور العنف الشرعي أولية دائمة حيال القانون . وإذا كان صحيحاً أن القانون ينظم العنف فانه لن يوجد في المجتمع قانون أو حق دون أجهزة تفرض تنفيذه وتضمن فعاليته أي تؤمن وجوده الاجتماعي . إن فعالية قانون ما ليست مطلقاً فعالية خطاب بحت أو كلمة أو قاعدة . إذا كان لا يوجد عنف دون قانون فان القانون يضع العنف المنظم دوماً في خدمة (السلطة الدنيوية) أو بتعبير مجازي : ان العنف يبقى لصيقاً بالقانون .

القانون الحديث

مع أن كل قانون ، وكل حق يظهر علامات عامة مشتركة ، فان من الخصائص النوعية للحق الرأسمالي أنه يشكل **منظومة اعطيت طابعاً بدهياً** ، تتكون من مجموعة من المعايير المجردة والعامة والشكلية ، **المنظمة بصرامة ودقة** .

هذه الخصوصية النوعية للمنظومة الحقوقية الرأسمالية عللتها ماركسية معينة بمجال دورة رأس المال وتبادل السلع : ثمة « ذوات حقوقية مجردة » تتكون كمتبادلين احرار لسلع ، من أفراد متساوين وأحرار « صورياً » وثمة تبادل قيم متكافئة عقيمة تبادلية « مجردة » . . . الخ[1] . لكن خصوصية النوعية للقانون وللحق الرأسماليين لا يمكن فهمها ضمن هذا المجال . هذه الخصوصية (التجريدية ، العمومية والصورية) التي تقنع احتكار العنف الشرعي من قبل الدولة ، والمتعارضة مع النزعة الجزئية الحقوقية ، التي تحجب توزع العنف بين حملة عديدين ، يجب البحث عنها في تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقات الانتاج ، اللذين يعينان مكان ودور العنف في الرأسمالية ـ حيث لا يوجد العنف بما هو عنف أي كعنصر يقع خارج مجال الاقتصادي ، وجوداً مباشراً في سيرورة الانتاج ، ما دام المنتجون المباشرون قد سلبوا وسائل عملهم ـ . تشكل المنظومة الحقوقية الرأسمالية إطار الدمج الصوري لوكلاء نزعت وسائل انتاجهم نزعاً تاماً ، وتعين حدود مجال خاص بالدولة مفصول نسبياً من علاقات الانتاج .

---

(١) هذا ما قلته في نصي الأول : طبيعة الأشياء والحق ١٩٦٦ (المؤلف).

ويرتبط ما هو صوري ومجرد في القانون برابطة وثيقة مع الاقسام الواقعية للهيئة الاجتماعية ضمن تقسيم العمل الاجتماعي ، ومع فردنة الوكلاء ، التي تنجز خلال سيرورة العمل الرأسمالية . بهذه الطريقة يجسد القانون المكان والزمان والاطار المادي لسيرورة العمل ، حيث يكون المكان والزمان متسلسلين ، تراكميين ، مستمرين ومنسجمين . يستخدم القانون الأفراد كذوات وكأشخاص حقوقيين ـ سياسيين بأن يمثل وحدتهم كشعب وكلمة ، وهو يساهم أيضاً في التقسيمات المختلفة للوكلاء (الفردنة) ويرسخها ، بأن يعين سلفاً المدونة القانونية التي تتسجل هذه التقسيمات فيها وتوجد بالانطلاق منها دون تهديد الوحدة السياسية للتشكيلة الاجتماعية . وعندما يقال : إن سائر الذوات متساوون أمام القانون وأحرار ، فان هذا يعني حتى في خطاب القانون (الذي لا يكتم ذلك) أنهم مختلفون في الواقع (كذوات وكأفراد) ، ولكن فقط بالقدر الذي يمكن معه تسجيل هذا الاختلاف في إطار منسجم . إن القانون الرأسمالي لا يقنع فقط ، كما يقال غالباً ، الفوارق الواقعية عبر نزعة صورية شاملة ، بل هو يسهم بالاحرى في إدخال وترسيخ الفارق الفردي والطبقي في بنيته ذاتها بحيث يرتقي بذاته الى منظومة للتماسك ، والى منظم لوحدة وترابط هذه الفوارق . هنا يكمن السبب في اتصاف البداهة القانونية بالنزعة العمومية والصورية والتجريدية ، وهي صفات تفترض وجود وكلاء « احرار » من « الروابط » الشخصية ـ الاقليمية التي سادت المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وخاصة مجتمع الرق ، حيث تتداخل تداخلاً وثيقاً العوامل السياسية والاقتصادية ، ويكمن في أساس هذه المجتمعات حق يتكون جوهرياً من تشريع وامتيازات وعادات تحابي فئات وزمراً محددة . ومع ذلك فان القانون ليس هو الذي يحرر هؤلاء الوكلاء . إنه يتدخل فقط في سيرورة إنفكاك وفصل الوكلاء عن الروابط التي تجعل منهم فئات وزمراً وطبقات مغلقة ، احتجزوا فيها بوصفها أصل علامات ورموز ومعان مكتسبة بالولادة . ومن هنا يتكفل القانون بوظيفة الفردنة التي يأخذها على عاتقه ويرسخها بوصفها الفارق الكبير الجديد . ويعمل القانون الحديث لهذه الفردنة اما بالتوازي (او بالتناقض النسبي) مع تقنيات وممارسات أخرى للدولة (ضوابط التطبيع) أو عن طريق تقنيعها وتقليدها .

يظهر القانون والحق الرأسماليين ، من منظور أن الايديولوجية السائدة تكتسب فيهما وجوداً مادياً، بعض الخصائص النوعية الأخرى، ومنها أن الشرعية تنتقل إلى القانونية، فتختلف بذلك عن الشرعية المنظمة بواسطة الحق المقدس. ويصبح القانون ، الذي يجسد الشعب والامة من الآن فصاعداً ، المقولة الأساسية لسيادة الدولة وتصبح الايديولوجيا السياسية ـ الحقوقية القطاع المهيمن في الايديولوجيا ، مزيحة بذلك الايديولوجيا الدينية . إذا كانت هذه التبدلات تحجب احتكار العنف الشرعي من قبل الدولة ، فان جذورها تكون في العادة أعمق من ذلك بكثير . صحيح أن عمل الشرعية ينتقل إلى القانون ، الذي هو هيئة غير شخصية ومجردة ، لكن الوكلاء ينفكون في الوقت نفسه ، وضمن علاقات الإنتاج ، عن روابطهم الشخصية ـ الاقليمية و« يحررون انفسهم » . إن كل شيء يحدث ، وكأن القانون يصبح بفعل تجريديته وشموليته وصوريته الجهاز الذي يرسخ الوظيفة الأساسية لكل ايديولوجية سائدة (وحدة تشكيلة اجتماعية ما تحت هيمنة الطبقة السائدة) ، أو يقوم بتحقيق هذه الوحدة على خير وجه . إلى جانب اطار الدمج الشكلي ، الذي يفرضه على الوكلاء، ويستطيع القانون ، في شكله الرأسمالي بالذات ، تمثيل وحدتهم بأن يتيح لهم الدخول إلى عالم اجتماعي وهمي يرسخ عملية فردنتهم . ويحدث كل شيء ، وكأن القانون ، المنظم بطريقة إشارية بحتة (التجريدية ، الشمولية ، الصورية) ، سيأخذ من هذه اللحظة موقعاً امتيازياً في الآلية الايديولوجية للتمثيل التخيلي ، التي يتذرر الوكلاء بدءاً منها ، ويقطعون عن وسائل عملهم الطبيعية . في التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، كان على العكس من ذلك ، نمط الترميز الديني النوعي (الديني يربط) هو الذي يجعل بالامكان ترسيخ روابط الوكلاء المندمجة بالاصل في البلد والاسرة والشرائح الطبقية . هذه الروابط انجبت بواسطة الحق المقدس سلسلة متدرجة من الترميزات الاصلية ، وطدتها الدولة فيما بعد ، لتضع شرعيتها الخاصة على قمة الهرم العلامي بوصفها تجسيداً لكلمة وجسد العاهل . وتطابقت هذه الأنماط الانتاجية ، كما قال ماركس مع الدور المهيمن للايديولوجيا ، في حين لعب العامل الاقتصادي في نمط الانتاج الرأسمالي وعلى أرضية علاقات انتاجه النوعية الخاصة ، الدور المقرر والمهيمن في آن معاً . ان القانون في شكله الرأسمالي يصير

تجسيداً للآلية الايديولوجية ـ السياسية منذ اللحظة التي تؤدي بها دورة إعادة انتاج رأس المال (وليس لاسباب واقعة خارج المجال الاقتصادي) إلى ابتزاز فائض العمل (فائض القيمة) أي منذ اللحظة التي تختفي فيها الترميزات الدنيا ، التي ترسخ الروابط الاقليمية ـ الشخصية للوكلاء . تؤسس سيطرة القانون الرأسمالي في فراغ ذي معنى (له معنى) داخل محيطه .

هذه الخصوصية النوعية للقانون وللمنظومة الحقوقية تكون معطاة في البناء المؤسساتي النوعي للدولة الرأسمالية . فالبناء المركز ـ البيروقراطي ـ التراتبي لهذه الدولة يغدو ممكناً ، لأنه يؤقلم داخل منظومة معايير عامة وصورية ذات طابع بدهي ، تنظم وتضبط الروابط بين الصعد غير الشخصية لممارسة السلطة وبين أجهزة هذه الممارسة . وما يصفه المرء بتعبير «حق الادارة» يتوافق تمام التوافق مع هذا القانون في مؤثراته البنيوية على الدولة . فالقانون والتوجيهات القانونية هما الأساس في تجنيد وكلاء للدولة (اختبارات ومسابقات غير شخصية) وفي عمل النص المكتوب ، وفي معتقدية الخطاب ضمن الدولة . هذا الخطاب لا يكشف أو « يجسد » أو يفسر كلمة الرب (أو الملك ،الاقطاعي) من خلال الرابطة الصوفية ، المباشرة والمشخصة بهذا القدر وذاك ، التي يقيمها كل واحد من خدم الله مع ربه ، وإنما تكمن وظيفتها بالاحرى في جعل القانون المجرد والصوري يكتسب ، في كل فقراته ومقاطعه ، طابعاً ملموساً ، وهو ينحو نحو التطبيق المشخص في تتابع منطقي ـ تعميمي (هو تتابع « المنطق الحقوقي ») . علماً بأن هذا التتابع يتجسد في اشاعة نظام مكون من السيطرة والخضوع ، ومن اسلوب التقرير والتنفيذ داخل الدولة .

إذا ما تذكرنا الآن أن بناء الدولة هذا يرتبط بالتقسيم الرأسمالي للعمل إلى عمل يدوي ذهني ، وأنه يعيد إنتاج العمل الذهني ، فإننا نفهم الرابطة بين تقسيم العمل وبين القانون الرأسماليين . في شرعية الحق المقدس ، يعتقد أن كل رعبة من رعايا السلطة يحمل في ذاته جزءاً من الحقيقة (الإلهية) ، وأن ثمة حداً داخلياً (الروح) بالنسبة للسلطة وهو نقش لجسد الملك (الإلهي) ، حد لا يختفي في أي

وقت اختفاء تاماً . هكذا تنبثق الشرائح والامتيازات من الحق الطبيعي

أما القانون الحديث ، فهو يحقق على العكس من ذلك ، الرابطة الرأسمالية بين السلطة والمعرفة كما تنعكس في العمل الذهني الرأسمالي ، حيث لا توجد في الافراد أو الذوات معرفة أو حقيقة خارج القانون . هكذا يصبح القانون تجسيداً للعقل ، ويتم خوض الصراع ضد الدين بواسطة اشكال وصيغ الحق والايديولوجيا الحقوقية ، كما يتم التفكير بالعلوم الطبيعية في عصر الانوار من خلال مقولات حقوقية . إن القانون المجرد والصوري والشمولي هو حقيقة الذوات ، في حين تكوِّن المعرفة (الموضوعة في خدمة رأس المال) الذوات الحقوقية ـ السياسية ، وتؤسس الفارق بين ما هو شخصي وعام . بهذه الطريقة يعبر القانون الرأسمالي عن واقع تجريد وكلاء الإنتاج من طاقتهم الفكرية « تجريداً » تاماً لمصلحة الطبقات السائدة ودولتها .

تتجلى حقيقة ما نقوله أيضاً في الرابطة بين القانون وبين التنهيج والتخصص الحقوقي لاجهزة الدولة . وما نشوء هيئة متخصصة من الحقوقيين سوى تعبير عن هذه الرابطة . هؤلاء الحقوقيون بأوسع معاني الكلمة يمثلون ، « كشبكة مفصولة » عن المجتمع أحسن تمثيل العمل الذهني المتجسد ربما على خير وجه في الدولة . إن كل ممثل للدولة بالمعنى الواسع للكلمة (برلماني ، سياسي ، شرطي ، ضابط ، قاضي ، محامي ، كاتب عدل موظف ، عامل بالشؤون الاجتماعية . . . الخ) هو مثقف بقدر ما يكون رجل قانون أو بقدر ما يصنع القوانين ، أو يعرف القوانين واللوائح أو يجعلها ملموسة ويطبقها . « كل واحد يعرف القانون » هذه هي البدهية الأساسية لمنظومة حقوقية معاصرة ، يعجز أي كان ، من غير ممثلي الدولة ، عن معرفتها معرفة حقة . هذه المعرفة ، المطلوبة من كل مواطن من مواطني الدولة ، ليست حتى موضوعاً لمادة خاصة تدرس في المدارس. وبينما يزعم أن المواطنين يعرفون القانون ، فان الامور تبدو وكأن الجهود تبذل كي يبقى مجهولاً . والحال أن هذا الواقع يعبر عن خضوع الجماهير الشعبية لموظفي الدولة اي لصانعي وحماة ومطبقي القانون . وعدم معرفة (سرية) القانون من قبل الجماهير هو إحدى علامات القانون ، وعلامة من علامات اللغة الحقوقية ذاتها .

إن القانون المعاصر هو سر من أسرار الدولة وهو يؤسس معرفة تصادرها دواعي المصلحة العليا .

نجد الخصوصية النوعية للقانون الرأسمالي وللمنظومة الحقوقية الرأسمالية أساسها إذاً في علاقات الانتاج وفي تقسيم العمل الرأسمالي ، وترتبط بالطبقات الاجتماعية وبالصراع الطبقي ، كما يوجدان في الرأسمالية . لقد غدت الطبقات في هذا المجتمع مفتوحة ولم تعد شرائح مغلقة مما يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لاعادة انتاجها ، التي هي في الوقت نفسه ، إعادة انتاج موقعها (توسعها، تقلصها، اختفائها) وإعادة إنتاج وكلائها (التأهيل والإخضاع الخاص للوكلاء، كي يستطيعوا احتلال هذا الموقع الطبقي أو ذاك) . من الواضح أن المنظومة الحقوقية المجردة والصورية والشاملة للرأسمالية هي منظومة تستطيع أن تضبط قانونياً الرابطة بين مواقع الطبقات الاجتماعية (العمل المأجور ورأس المال) وبين الوكلاء الذين لا يرتبطون بهذه المواقع شكلياً . وهي تستطيع في الوقت نفسه ضبط التوزيع المتواصل لوكلاء الطبقات المسودة على مواقع هذه الطبقات (فلاحون ، طبقة عاملة ، برجوازية صغيرة) ـ وهذا ليس شيئاً آخر سوى دور القانون في إخضاع العمل إخضاعاً واقعياً ملموساً لرأس المال ، وفي الفصل النسبي لهذه المواقع ولوكلائها ضمن الرابطة القائمة بين الطبقة السائدة وبين الطبقات المسودة . أما بالنسبة للبدهية الحقوقية البرجوازية التي هي في الواقع حق طبيعي للامة وللشعب ، فيعتبر الجميع متساوين أمام القانون وأحراراً شريطة أن يكونوا جمعياً أو يصبحوا جميعاً مواطنين وهو أمر يسمح به القانون ويحظره في آن معاً .

لكن المنظومة الحقوقية تتطابق بنفس القدر مع الانساق الخاصة للصراعات السياسية في الرأسمالية ، إذ :

١ ـ يقوم التنهيج البدهي للحق بوظيفة استراتيجية ، لأن الرأسمالية تقوم على اعادة الانتاج الموسع . بينما تقوم المجتمعات ما قبل الرأسمالية على إعادة انتاج بسيطة ، تكرارية ، وكما يقال ، عمياء وحسب ، فان إعادة الانتاج الموسع تتضمن حتى على صعيد سيرورة الانتاج حساباً استراتيجياً من جانب

الاقسام المختلفة لرأسمال المال . هذا الحساب يتطلب من جانبه امكانية تنبوء معين أساسها حد أدنى من استقرار قواعد اللعبة الرأسمالية ، لأن ذلك هو شرط اضفاء طابع بدهي على القانون ، ما دام طابعه المنهج يقوم ، بين ما يقوم عليه ، على قاعدة معايير عامة صورية ومجردة شديدة التنظيم ، تتضمن فيها تتضمنه ضوابط تحوله الخاصة . هكذا تصير التغيرات التي تصيب القانون تحولات تضبط داخل منظومته (ذلك هو قبل كل شيء دور الدستور) .

٢ - ينظم القانون ممارسة السلطة من قبل أجهزة الدولة ، ويحدد المدخل إليها عبر هذه المنظومة بالذات من المعايير العامة والمجردة والصورية . أما في حالات الاشكال الخاصة للسيطرة ، مثل سيطرة كتلة ما على السلطة ، (كتلة تتكون من أجزاء متعددة للبرجوازية) فان القانون يراقب توزيعاً محدداً للسلطة فيما بينها ، وينظم روابطها داخل الدولة ، خالقاً بذلك امكانية للتعبير عن تنوع موازين القوى داخل الحلف الممسك بالسلطة ، دون أن يتسبب في أية هزات . إن القانون الرأسمالي يخفف ويمتص بمعنى معين الازمات السياسية ، بحيث لا تجر وراءها أزمة فعلية للدولة ذاتها . بتعبير أعم : يبدو القانون الرأسمالي كشكل ضروري لدولة يجب أن تكون مستقلة ذاتياً حيال هذا الجزء أو ذاك من أجزاء الكتلة الممسكة بالسلطة ، لتستطيع تنظيم وحدتها تحت هيمنة طبقة أو جزء من طبقة . وترتبط هذه الحاجة بالفصل النسبي للدولة عن علاقات الانتاج ، اي مع واقع أن وكلاء الطبقة السائدة اقتصادياً (البرجوازية) ليسوا هم أنفسهم الملاك المباشرون لسلطة الدولة أو وكلاؤها .

وبالمناسبة فان القانون الحديث قد تكون تاريخياً بالطريقة التالية : ترجع أصول القانون الحديث إلى الدولة المطلقة ، أي إلى الملكيات الاوروبية بدءاً من القرن السابع عشر . هذه الدولة المطلقة تمثل دولة ذات صفة رأسمالية غالبة ، وهي دولة انتقال حقيقي إلى الرأسمالية ، إذ وجدت الدولة المطلقة نفسها مجابهة بمشاكل تنظيم نوعية متعلقة بالرابطة بين نبلاء الأرض والبرجوازية . في هذه الدولة يتكافأ احتكار الحرب مع التهدئة التي قامت بفرضها على القوى الاجتماعية المتصارعة والمتجابهة بدءاً من القرن السادس عشر ، والتي أهلتها

لخوض الحرب الأولى الكبيرة بنجاح ، بعد ان قادتها عقب انطلاقتها الاولى ، ألا وهي حرب السيرورة الدامية للتراكم البدئي لرأس المال ، التي كسبتها لصالح البرجوازية .

ينظم القانون الرأسمالي أيضاً ممارسة السلطة حيال الطبقات المسودة . ففي مقابل النضال السياسي للطبقة العاملة ، ينظم هذا القانون الاطار الضروري لإقامة توازن دائم من الحلول الوسط ،تفرضه الطبقات المسودة على الطبقات السائدة ، وتنظم أيضاً الاشكال التي يمارس ضمنها القمع الجسدي . هل يجب أن نؤكد أن هذه المنظومة القانونية هذه الحريات « الصورية » و« المجردة » هي أيضاً من الانجازات التي انتزعتها الجماهير الشعبية ؟ . بهذا المعنى ، وبهذا المعنى فقط ، يضع القانون الحديث لممارسة السلطة ولتدخلات اجهزة الدولة حدوداً . ويرتبط دور القانون هذا بموازين القوى في الحالات التي الغي فيها دور القانون في أشكال الدولة الرأسمالية الاستثنائية (الفاشية الدكتاتوريات العسكرية) أن القانون الحديث لم يتدخل ضد سلطة الدولة (القانون ضد الارهاب) بل نظم في نصه ممارسة السلطة مع مراعاة مقاومة الجماهير الشعبية . سبق وقلت ان البدهية القانونية تمكن الطبقات السائدة من التنبوء السياسي، لانها تعبر تعبيراً حقيقياً عن موازين القوى بين الطبقات . لكنها تمثل أيضاً حامل حساب استراتيجي ، لأنها تحسب ، في تبدلات منظومتها حساباً لمقاومة ونضالات الطبقات المسودة . يعبر القانون من منظور الطبقات والاقسام السائدة ، عن ميزان للقوى داخل الكتلة الحاكمة وهو يكسب ذاته طابعاً مشخصاً من خلال تعيين حقول صلاحيات وتدخلات الاجهزة المختلفة التي تهيمن فيها طبقات وأقسام مختلفة من هذه الكتلة .

٤ ـ الأمة

سأعرج اخيراً على مشكلة الأمة ، وهي مشكلة معقدة أشد التعقيد ، وتنطوي إلى حد ما على سائر المصاعب التي تواجه ماركسية تقليدية معينة. على المرء أن يألف ببساطة واقعة جلية ، وهي أنه لا توجد نظرية ماركسية للامة . فإذا ما

قال المرء ،وبرغم المناقشات العاصفة داخل الحركة العمالية ، أن الماركسية قد قصَّرت في إيلاء الواقع القومي ما يستحقه من اهتمام ، فان ذلك لا يعدو أن يكون تعبيراً جد ضعيف عن واقع الحال .

١ ـ تقدم التأملات الماركسية والمناقشات داخل الحركة العمالية حول الامة اشارة أولى بصدد المسألة المطروحة : ليست الامة متماثلة مع الامة المعاصرة ، ومع الدولة القومية كما نصادفها لدى نشوء الرأسمالية في الغرب . ثمة « شيء » نصفه بتعبير « أمة » أي وحدة خاصة لاعادة انتاج مجموع الروابط الاجتماعية ، وجد قبل الرأسمالية بوقت طويل ، يحدث تكونه مع الانتقال من المجتمعات اللاطبقية (الخطية) إلى المجتمعات الطبقية ، بقدر ما يعين حدوداً أو أماكن وأزمنة جديدة لاعادة الانتاج الاجتماعي .

ان السؤال عن الاصول هو في هذه الحالة ايضاً السؤال الاقل أهمية . الأمر الأكثر دلالة هو أن كلاسيكيي الماركسية قد انطلقا رغم اصرارهما الدائم على الترابط بين الطبقات الاجتماعية والامة ، بوضوح وجلاء من استمرار بقاء الامة حتى بعد تلاشي الدولة في مجتمع « شيوعي » بلا طبقات . هنا تنصب الامور على مشكلة مركزية وجوهرية : فالامة لدى ماركس وانجلز هي واقع يدرس كموضوع اقتصادي ـ سياسي ـ ثقافي في رابطته مع الطبقات الاجتماعية ، وواقع يشير على الدوام الى مسألة سياسية ـ استراتيجية جوهرية للأممية البروليتارية . لكن ماركس وانجلز ينطلقان في الوقت نفسه من أن هذا الواقع سيستمر أيضاً بعد تلاشي الدولة ونهاية الانقسام الطبقي . بذلك تزداد المشكلة صعوبة ، لا سيما وأنه تستخدم لتعليلها الحجة ذاتها التي تستخدم لتعليل الدولة حول قابلية الاحداث للتكرار تاريخياً (*) . إذ لم توجد في المجتمعات غير الطبقية أمة أو دولة ، ولكن نتجنب بخصوص الامة ما نقوله حول الدولة : فالأمة تستمر بعد انتهاء الانقسام الطبقي . من الطبيعي أن الامر لن يتعلق عندئذ بالامة عينها التي توجد حالياً ، ومع ذلك فانه لا يوجد في موضوع الامة ما يمكن مقارنته بالتحليلات الموجودة

(*) ولكن فليحاذر المرء من استخدام هذه الحجّة.

حول اختفاء الدولة ، لان الاممية البروليتارية لن تستطيع بعد انتهاء الانقسام الطبقي ، والاسهام في اختفاء الامة بالطريقة التي تدفع بها « ادارة الاشياء التي ستحل محل ادارة الاشخاص » نحو تلاشي الدولة . كيف يجب علينا إذن أن نفهم هذا الموضوع النظري والواقعي الذي هو « الامة » ، الذي نقبل بعدم قابليته للتكرار عبر التاريخ ؟ . هذا السؤال تجب معالجته ، على كل حال ، عبر تحليل الامة الحديثة .

٢ ـ ترتبط الاشارة الثانية بالاولى ، وتنصب على الفصل بين الدولة والامة داخل إطار الرأسمالية ذاتها . إن الفكرة التي فرضت بصورة متزايدة بفضل المناقشات حول تحليلات الماركسية النمسوية (باور ، رينر . . . الخ) هي أن الدولة ذاتها لا تتطابق دوماً تطابقاً تاماً مع الامة في إطار الدولة القومية ، لان هذه يمكن أن تشمل أمماً متعددة (كما كان الحال في دولة متعددة الشعوب كدولة النمسا ـ المجر) . على العكس من ذلك فان أمة لم تنجح بعد في خلق دولتها الخاصة (في الرأسمالية) هي أمة مثل غيرها من الامم ، ولها حق تقرير المصير كسواها من الامم . هنا تكمن اصالة وراديكالية مبدأ لينين حول حق الامم والشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . هذا الحق لم يعد يُرَد لدى لينين كما عند الماركسيين النمساويين ، إلى حق بسيط في « الاستقلال الذاتي الثقافي » وإنما يمتد الى حق هذه الامم في إقامة دولتها الخاصة . إن الدولة الخاصة ليست ضرورية لتكون أمة ما وللاعتراف بها كأمة، لكن وجود الامة يعطيها الحق في اقامة دولتها الخاصة (تقرير المصير) . وعلى كل حال ، فان المشاكل بدأت عندما الحق تطبيق هذا المبدأ ـ عند لينين ، وبصورة خاصة بعده ـ الحاقاً صارماً « بمصالح الثورة العالمية » ، اي من اللحظة التي أقلع فيها » حق أمة من الامم في الانفصال عن الدولة التي تنضوي تحتها » عن أن يعني « إلزاماً بالانفصال » وسمح بالنضال من أجل الحق المعترف به في هذا المبدأ ، متى توافق مع مصالح الطبقة العاملة و « البروليتاريا العالمية » .

إننا نعرف السياسة الستالينية في هذه المسألة ، وقد غدت قبل وفاة لينين

بفترة وجيزة (١٩٢٣) سبباً للقطيعة الدراماتيكية بين الرجلين . المهم هنا بالنسبة لنا هو الاقرار بالمبدأ وبالفصل النسبي بين الدولة والامة ، الذي يتبناه .

٣ ـ تتعلق الاشارة الثالثة بتحليل الامة الحديثة . ثمة اعتراف عام بالخصوصية النوعية للامة في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، وبالرابطة الوثيقة بينها وبين الدولة . حتى عندما لا تتطابق الامة تماماً مع الدولة فان الدولة الرأسمالية تظهر خصوصية نوعية ، لكونها دولة قومية ، ويصبح نمط الوجود القومي هاماً لاول مرة بالنسبة لمادية الدولة . وعلى كل حال ، فان الدولة الرأسمالية تظهر ميلاً تاريخياً للتطابق مع أمة واحدة بالمعنى الحديث للتعبير وتعمل بفعالية لاقامة الوحدة القومية . كما تظهر القوميات الحديثة ذاتها الميل التاريخي لتكوين دولها الخاصة . أما أماكن وعقد اعادة الانتاج الموسع للعلاقات الاجتماعية ، أي التشكيلات الاجتماعية ، فتظهر بدورها الميل للتوافق مع حدود الدولة والامة وتصير تشكيلات اجتماعية قومية ، في حين يترسخ التطور المتفاوت المميز منذ البداية للرأسمالية ، في الدول والامم ويؤسس روابطها وعلاقاتها .

هذه السلسلة من الاشارات التي اكدت صحتها كما هو معروف سائر الابحاث الفكرية على صعيد الاقتصاد والسياسة والتاريخ ، ستكون محل اهتمامي بالدرجة الاولى . إن تفسير هذا الميل (التطابق بين الدولة والامة) يشير إلى السؤال حول الخصوصية النوعية للامة بالمعنى الحديث ، حيث تتضح العيوب اللصيقة بالدراسات الماركسية التي اجريت حتى الآن . بادىء بدء ، تظهر هذه العيوب جلية فيما يسمى بالاسس الاقتصادية للوقائع التاريخية . فالتفسير الأساسي الذي قدم ولا زال يقدم يشير دوماً إلى المجال الشهير لدورة رأس المال وتبادل السلع . أما الوحدة الاقتصادية التي تمثل عاملاً جوهرياً في تكوين الامة الحديثة فيقال : انها يجب أن تمتد من حيث الجوهر الى توحيد ما يسمى بالسوق الداخلية ، في حين يطلب تعميم التبادل السلعي والقيمة التبادلية ؛ كما تتحقق في مجال دورة النقد ازاحة عقبات داخلية ـ كالرسوم الجمركية ـ من وجه التبادل السلعي والوحدة النقدية . وتعمل الدولة ذاتها على تكوين الامة الحديثة بأن توحد مجال دورة السلع والرساميل تحت هيمنة رأس المال التجاري ، وهنا يكمن

اسهامها الاول في خلق الوحدة القومية . وتدرس في الاتجاه ذاته ، وان بصورة أذكى ، الروابط بين الامة الحديثة والدولة ، وخصائص الدولة القومية ، فيقال : ان المادية الخاصة للدولة تكمن في استخدامها لمتبادلي السلع ومالكي رأس المال كذوات وكأفراد سياسيين أحرار ومتساوين صورياً، وفي تمثيلها وبلورتها لوحدتهم . ويزعم ان الامة الحديثة تقوم من حيث الجوهر - في بعدها الاقتصادي على الاقل - على دمج المجال الذي يتحرك بداخله هؤلاء الافراد كمتنافسين وكمتبادلي سلع : هذا المجال المندمج هو « الشعب كأمة » . أما التحليل الطبقي المصاحب لتفسير الامة هذا ، فهو يأخذ المنحى التالي : ان الامة مثلها مثل الدولة هي من خلق رأس المال التجاري ، وهي ترجع إلى البرجوازية التجارية في بدايات الرأسمالية .

صحيح أنني أعمم ولكن بقدر قليل ، لان المسألة تنصب هنا على تقليد سائد وشديد العناد في الماركسية . وهذا التفسير الاخير ليس جزئياً وحسب ، بل هو عقبة حقيقية أمام تحليل علمي للامة الحديثة ، كما تترتب عليه سلسلة من النتائج الخطيرة :

١ - يعجز تعميم التبادل السلعي عن تفسير نشوء الامة الحديثة . صحيح أنه يوضح ضرورة توحيد ما يسمى بالسوق « الداخلية » ، وإلغاء العقبات أمام دورة السلع والرساميل ، **لكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا يحدث هذا التوحيد على صعيد الامة بالذات** . يقولون : لا بد من توحيد السوق الداخلي ، وهذا صحيح ، ولكن بماذا يعرف تعبير « داخلي » وما الذي يتيح نشوء مجال خاص تتعين حدوده بداخل وخارج ؟ . ولماذا تترتب هذه الحدود على هذا التقسيم بالذات (الامة) ولا تترتب على تقسيم آخر ؟ بل لماذا وكيف يحدث هذا التعيين للحدود هذا التحديد لحقل معين ، بحيث تطرح نفسها بداخله من الآن فصاعداً مشكلة التوحيد ؟. هذه الاسئلة تطرح نفسها بقوة أكبر ، لأن دمج السوق الداخلي يفترض تهدئة مجال معين يراد توحيده هو بالذات .

٢ - هذا الربط مع ،والهرب إلى انساق التبادل السلعي هما بقول اعم ، تعبير عن تصور تجريبي ووضعي إلى أبعد حد لمجموع العناصر التي يفترض أنها تكوّن

الامة مثل : الاقليم المشترك، اللغة المشتركة والتقليد التاريخي والثقافي المشترك . لا أريد الاشتراك في العراك الدائر حول العناصر المكونة أكثر من غيرها للامة. صحيح أن هذا العراك قد ادى إلى زعزعة الحركة العمالية لكن ، ما يهمني هنا قبل كل شيء هو توضيح التصور الذي يقع عموماً في أساس مجموع العناصر المذكورة ، والذي يعتبر الاقليم والتقليد واللغة جوهريات ثابتة إلى حد ما عبر التاريخ ؛ ولهذا فهو يفهم نشوء الامة الحديثة ورابطتها الخاصة مع الدولة كنتاج لمبدأ (تعميم التبادل السلعي) ، ينجم عنه جمع وتراكم هذه العناصر المتنوعة ذات الجوهر الداخلي الخاص بها (اقليم ، لغة ، تقليد) . هذا التراكم تحتويه فيما بعد الدولة القومية التي تعد نتاجاً له . جانب هذا التفسير طبعاً القضية الجوهرية ، التي سبق أن طرحت نفسها في مشكلة السوق الداخلية : لماذا وكيف يمثل الاقليم واللغة والتقليد ، بوساطة الدولة وعبرها،هذا التجسيد الجديد الذي هو « الامة الحديثة » ؟ . وما الذي يجعل العناصر التي يزعم أنها ثابتة تاريخياً تتمفصل وتتراكب في « الأمة الحديثة » ؟ . ولماذا تعمل هذه العناصر بطريقة مغايرة ، حين تصبح علامات حدود لهذه التهدئة التي نسميها « الامة الحديثة » ؟ . عندما نحجم عن طرح هذه الاسئلة فاننا نصل حتماً إلى الحط من القيمة الراهنة للامة . فاذا كان الاقليم والتقليد وكانت اللغة ما تزال تظهر الجوهر الذي امتلكته في الماضي عندما كان دور الامة أقل اهمية ، وإذا كان يلازم الرأسمالية ميل نحو تدويل السوق ورأس المال ، فانه يصبح من السهل استنتاج تراجع أهمية الامة في المرحلة الراهنة للرأسمالية (يصدق هذا على عديد من المؤلفين المعاصرين) ، والى التقليل من وزنها الخاص في الانتقال الى الاشتراكية(يصدق هذا بالنسبة للتيار السائد في الماركسية) .

لا يقلل التدويل الراهن للسوق ولرأس المال من أهمية الوزن الخاص للامة، لان للعناصر الفاعلة في تكوين الامة الحديثة أهمية مغايرة تماماً لاهميتها في الماضي . نشير في هذا السياق ، إلى أن الاقليم والتقليد التاريخي ـ الثقافي ـ وهما عنصران « طبيعيان » جدا كما يتراءى لنا ـ قد اكتسبا في الرأسمالية معنى مغايراً تماماً لمعناهما في الماضي . هذا الفارق بالذات هو الذي يجعل قضية السوق مشكلة من مشاكل

وحدة السوق « الداخلية » ، وهو الذي ينتج التطور المتفاوت للرأسمالية بوصفه تفاوتاً بين اللحظات التاريخية وبين مجالات متباينة مشتقة ومتباينة، هي مجالات الامم والتشيكلات الاجتماعية القومية . إنه يغدو بذلك شرطاً أولياً للتطور الرأسمالي .

أود الآن تطوير أطروحة تقول : إن هذه العناصر (الاقليم والتقليد) تكتسب معنى مغايراً تمام المغايرة لمعناها في الماضي ، لانها مسجلة في تبدلات أكثر جذرية بكثير مما كانته في الماضي ، هي قوالب المكان والزمان التي تشكل أساسها . ان الزمان والمكان الرأسماليين ليسا بأي حال ما كاناه في الماضي وهذا يدخل تبدلات جوهرية على واقع ومعنى الاقليم ، وواقع ومعنى التاريخية ، اللذين يجعلان تكوين الامة المعاصرة ممكناً ، ويتضمنانه في آن معاً . هذه التبدلات تصوغ تنظيماً جديداً للغة وعلاقة جديدة للدولة بالاقليم والتاريخية ، وتؤدي هكذا الى الامة الحديثة والدولة القومية .

ساستند في هذا البحث على بعض المؤشرات المحددة ، التي يستطيع المرء ايجادها لدى المؤرخين الفرنسيين من مدرسة الحوليات ، اي لدى فيفر ، فبدال ـ ناكيه ، فيرنان ، ليفيك ، بروديل ، هاندرو وجوف . وتنسحب هذه المؤشرات بصورة جوهرية على المكان، وبصورة خاصة على الزمان في العصر القديم وفي العصور الوسطى الاقطاعية ، ولا توسع كي تشمل الرأسمالية ، كما لا تقام الصلة بينها وبين الامة . إلى ذلك فانها ، تتيح الفرصة لمواقف أكثر عمومية وحسب . تفتش غالبية هؤلاء المؤرخين بدورها عن إنتاج الزمان والمكان اما في وضع التبادل السلعي (الاكتفاء الذاتي في العصر الوسيط والمجتمعات « المغلقة ») أو في الحالة التقنية (حالة التقنيات والاكتشافات والادوات الحرفية) أو في المعطيات الديموغرافية . وإذا كانت تذكر علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي (باستثناء أكثر أشكاله بساطة ، التقسيم بين المدينة والريف) فانها تذكرهما على الهامش فقط .

تقع تحليلات هؤلاء المؤرخين في إطار ما يسمى بالتاريخ الفكري ؛ ويفهم الانتاج الاجتماعي للمكان والزمان لديهم كمجرد تحول بسيط « للاطار الفكري »

و « للنظرة حيال العالم » و « للبنى الفكرية » ويوضع على الصعيد نفسه مع المعطيات الثقافية كالدين على سبيل المثال . وتنضم بعض تحليلات هذه المدرسة الى تحليلات التيار الثقافي ، وإلى تحليلات ماكس فيبر الشهيرة حول الرأسمالية والاخلاق البروتستانتية . وبالمناسبة ، فان البحث الماركسي قد تبنى حتى اللحظة رأياً يقول : إن تحولات الزمان والمكان تنصب من حيث الجوهر على ما هو فكري ، متذرعاً بأن هذه التحولات ليست سوى جزء من المجال الايديولوجي ـ الثقافي ، أي من الطريقة التي تتصور بها المجتمعات والطبقات المكان والزمان . هكذا تركت الماركسية بدورها لهذا المجال دوراً هامشياً وحسب ، في حين أن المسألة الأساسية في تحولات قوالب المكان والزمان هي ، في الواقع مسألة مادية تقسيم العمل الاجتماعي وبناء الدولة وتقنيات السلطة الاقتصادية ـ السياسية والايديولوجية للرأسمالية ، لان هذه التحولات هي الجوهر الواقعي للتصورات الخرافية والدينية والفلسفية ، أو للتصورات « المعاشة » حول الزمان والمكان . وبقدر ما لا يمكن ارجاع هذه التبدلات إلى التصورات التي تثيرها ، فانها لا تتطابق أيضاً مع المفاهيم العلمية حول المكان والزمان ، التي تمكننا من ادراكهما .

من جهة أخرى ، تختلف هذه القوالب المكانية والزمانية ، بوصفها أهم إطار مادي لمؤسسات وممارسات السلطة ، عن دياجرام فوكو ، الذي ينضم إلى مفهوم البنية كما تستخدمه البنيوية في وظيفته المعرفية (هذا الدياجرام (المصور البياني) محايث لكل مؤسسة سلطوية) . انما تختلف عنه بمقدار ما يقع أساسها في تقسيم العمل الاجتماعي وفي علاقات الانتاج ، على أن لا يفهم هذا الأساس كسببية ميكانيكية تصف علاقات انتاج معطاة بصورة مسبقة تؤدي فيما بعد إلى هذه القوالب المكانية ـ الزمانية ، المتضمنة في علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، والتي تنشأ في الوقت نفسه مع شروطها بالمعنى الذي رمى إليه ماركس من مفهوم الشرط ، والمختلف عن المعنى الذي اعطاه « للظروف التاريخية » . ترسخ تحولات هذه القوالب تحولات انماط الانتاج المختلفة ، وتصبح ماثلة من خلال ذلك في بناء الدولة (هذه الدولة أو تلك) ، لتضفي شكلاً على طرائق ممارستها للسلطة . إن المسألة الاساسية لحضور القوالب المكانية والزمانية

في الدولة ليست هي إذاً مسألة تشاكل بنيوي بسيط بين الدولة وبين علاقات الانتاج . يضاف إلى ذلك خاصة نوعية مميزة للدولة الرأسمالية ، وهي أنها تستأثر لنفسها بالزمان والمكان الاجتماعيين ، وتتدخل لدى اعداد هذين القالبين من خلال احتكارها لعملية تنظيم المكان والزمان ، اللذين يصبحان من خلالها ، جزءاً من شبكة الهيمنة والسلطة . هكذا تبدو الامة الحديثة أيضاً كنتاج للدولة ، لا سيما وان العناصر المكونة للامة (الوحدة الاقتصادية الاقليم-والتقليد) تتبدل بفعل التدخل المباشر للدولة في التنظيم المادي للمكان والزمان . إن الامة الحديثة تتطابق ، من حيث الميل ، مع الدولة ، بمعنى أن الدولة تلحق بها الامة ، التي تكتسب صيغتها في أجهزة دولة ، تتوطد سلطتها في المجتمع وتتعين حدودها بفعل الامة . إن الامة هي الأساس الذي تعمل فوقه الدولة الرأسمالية .

قالب المكان : الاقليم

أريد أن ابدأ بالمكان . بغض النظر عن الزاوية التي نعالج منها المشكلة ، فاننا نلاحظ بسرعة وجود قوالب مكانية مختلفة باختلاف نمط الانتاج تتعين مسبقاً بالاشكال التاريخية - الاجتماعية لتملك واستخدام المجال . ولا يمكن أن يقلص الكشف عن هذه القوالب الى مجرد تبيان لاحق لتتابع أشكال التملك التاريخية للمجال الاجتماعي . إن المدن والمدينة ، والحدود ، والاقاليم ، ونظام الاتصال والنقل ، والجهاز العسكري والاستراتيجية العسكرية هي كلها أجهزة لتنظيم المجال الاجتماعي . وفي كل مرة يحاول فيها المرء كتابة تاريخ هذه الاجهزة وتحولاتها ، فانه يصطدم بالمشكلة ذاتها وهي أنها تفتقر إلى جوهر داخلي ، وإن تحولاتها التاريخية ليست تبدلات بسيطة لجوهر كهذا . تمثل الانقطاعات قضية بالغة الأهمية هنا: فالمدن والحدود والإقليم ليس لها في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية وفي الرأسمالية الواقع ذاته والمعنى ذاته . وحتى لو تجنبنا الطريقة الخطية والتجريبية في كتابة التاريخ التي تتابع من الحاضر الى الماضي تطور هذه الاجهزة على صعيدها الخاص في كل حالة (تطور المدن والحدود والاقاليم) فان السؤال حول تفسير هذه الانقطاعات يبقى مطروحاً .

نحن نعرف الميل الراهن للابحاث الاكثر تطوراً في هذا المجال ، وهو يكمن في إقامة رابطة مباشرة بين اجهزة تملك واستخدام المجال الاجتماعي ، وبين خصائص أنماط الانتاج المختلفة . بيد أن المشكلة تقع في مكان آخر ، لأن تحول هذه الاجهزة مسجل في نسيج أكثر عمقاً . وما نعالجه ليس ببساطة أنماط تنظيم وتملك واستخدام مختلفة لشيء (المكان) يمتلك جوهراً داخلياً، كما أننا لسنا أيضاً في مواجهة مجرى زمني مختلف ، واحاطات معرفية مختلفة بمجال واحد . ان التمييز الحاسم بين المدينة والريف يختلف باختلاف انماط الانتاج المختلفة ، ليس فقط لان المعطيات التاريخية تبدل حدي العلاقة (تبدلات المدن : قديم ، عصر وسيط ، حديث . تبدلات الريف : قديم اقطاعي ، مشترك ، حديث) بل لسبب أكثر جوهرية هو أن علاقتهما نفسها مسجلة ضمن أنماط الانتاج المختلفة في مجال آخر . فإذا كانت هذه الاجهزة تنتج المكان ، فليس لانها تنتج المكان ذاته الذي تستخدمه اجتماعياً وتحيط به بطرق مختلفة ، وإنما لأنها تضفي قواماً مادياً على هذه القوالب المكانية الاولية والمتباينة ، المعطاة سلفاً في بنائها . ان تاريخ أصول انتاج المكان يسبق تاريخ تملكه .

لئن كان ثمة تمايزات هامة بين القوالب المكانية لمجتمعات العصر القديم وبين القوالب المكانية للمجتمعات الاقطاعية ، فان هذه تُظهر على صعيد عام (اتحدث هنا عنه) قواسم مشتركة في علاقتها مع القالب المكاني للرأسمالية . إنني لا أتحدث بعد عن خاصة علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية وتقسيم العمل ما قبل الرأسمالي، حيث لم ينفصل المنتج المباشر في علاقات الملكية بعد عن أدوات انتاجه ، ولم يؤد تقسيم العمل بعد الى التفكك المميز لتقسيم العمل الرأسمالي . وسأقلع هنا عن معالجة خصائص السلطة السياسية ما قبل الرأسمالية وإن كانت هذه تتضمن مجالاً نوعياً خاصاً متصلاً ، وموحداً، ومسطحاً وقابلاً للتكرار ومفتوحاً . إن مجال العصر القديم في الغرب هو مكان مركزه المدن (وهذه لها بدورها مركز هو السوق العامة) ، لكن هذا المجال لا يمتلك حدوداً بالمعنى المعاصر . فهو مكان متمحور حول مركز ، لكنه مفتوح ، يفتقر الى خارج بالمعنى الصارم للكلمة . هذا المركز (المدينة ونقطتها الوسيطة) متضمن في مكان علاماته الجوهرية

الانسجام والتسطح ، وليس التباين والتراتب . وهذه البنية الهندسية يعاد انتاجها فيما بعد في التنظيم السياسي للمدينة ، وفي العزلة بين المواطنين .

ليست هذه النقاط المبعثرة في المكان (أي المدن) منفصلة عن بعضها لانغلاقها حيال الخارج ، بل لتوجهها نحو مركزها الخاص . وهي ليست حلقات في سلسلة وإنما تتناثر في مكان واحد . كتب ل . جيرنيه : « يرتب البشر هذا المركز ، هذه النقطة الوسيطة حسب هواهم ، وفي حين يمكن أن يتخذ التقسيم الهندسي لاقليم ما أية صيغة ، فان المركز يكون إما تعسفياً أو نظرياً » . في هذا المكان (الذي يصور لدى اقليدس والفيثاغورسيين) لا يغير المرء الموقع ، بل يدور فيه . إنه يذهب دوماً في المكان نفسه ، حيث كل نقطة تكرار يطابق ما قبلها. ولا يشيد المرء المَوَاطِنْ، كي يقيم نسخاً من أثينا أو روما ، بل يقوم برحلات هي على الدوام عودة إلى المركز الاصلي . هكذا لا يغادر المرء مكانه بالفعل . أما المدن ، فهي « مفتوحة على الريف ، وليس ثمة من اقليم يمكن أن توسع حدوده أو تضيق على حساب الاقاليم الاخرى . إن اليونانيين والرومان لا يتوسعون بدفع حدودهم إلى خارج مجالها ، وباحتواء أقسام وأجزاء من مجالات أخرى بداخلها ، لأنهم لا يهتمون بتمثل أجزاء متباينة ، بل هم يتوسعون بالاحرى في حقل موحد ومنسجم . هذا الترتيب الطبوغرافي يتطابق حتى أصغر تفاصيله مع اماكن استغلال وأشكال السيطرة السياسية : والمكان موحد وليس متمايزاً ، لان مكان العبد هو في الوقت نفسه مكان السيد أيضاً،ولان نقاط ممارسة السلطة هي اقتطاعات من جسد العاهل الذي يوحد المجال ويجلب الانسان العام إلى داخل الانسان الخاص . هذا الجسد نفسه لا يعرف موقعاً أو حدوداً ، وكل الطرق تقود إلى روما بمعنى أن روما تكون حاضرة في كل مكان يكون العاهل حاضراً فيه : في المدن ، في الريف، في الاساطيل وفي الجيوش . إذا كان هذا المكان يفتقر لخارج ، فان له مع ذلك مناطق على حدوده هي نقيضه المطلق : إنهم البرابرة . لكن هؤلاء هم بالتحديد لا مكان ، وهم ليسوا جزءاً يختلف عن مجال موحد بل النهاية الجذرية لكل مكان ممكن. كما أنهم ليسوا جزءاً من المكان ، بل يوجدون بالاحرى خارجه وليسوا بلاد لا أحد بل لا بلاد .

لننتقل إلى العصور الاقطاعية . رغم الفروق الكبيرة بين القوالب المكانية للعصر القديم وللاقطاعية ، فان ثمة سمات مشتركة بينها . وإذا ما توخينا الحذر تجاه الثنائية المتناقضة : جعل الأرض اقليماً ـ نزع صفة الاقليم عن الأرض ، القائمة على تبسيط مبالغ به ، والمحبوبة أشد الحب في وقتنا لدى مدرسة دولوز ـ جواروتي ، فانه يمكننا تأكيد ما يلي : حسب هذه الثنائية ، تتسبب الروابط الشخصية الاقطاعية و« ارتباط » الفلاح بالأرض في اضفاء طابع اقليمي على المكان وعلى العلاقات الاجتماعية . على العكس من ذلك ، فان « تحرير » المنتجين المباشرين من هذه الروابط ، سيلغي اقليمية المكان في الرأسمالية . هذه المفاهيم لا تستطيع أن تكون نقاط ارتباط ثابتة للتحولات ، لانها تغير معناها حسب القوالب المكانية المختلفة . يصدق هذا القول بالنسبة للارض ايضاً ، فهي لا تمتلك جوهراً داخلياً ، شأنها شأن غيرها من أدوات وموضوعات الانتاج . صحيح أن الروابط الشخصية السياسية ـ الاقتصادية في الريف ، والامتيازات والحريات في المدن تغلق في الاقطاعية هذه الاماكن حيال الخارج ؛ وصحيح أيضاً أن مدن العصور الوسطى (مدن مغلقة ، كما يقول بروديل) تحد من الحريات كما أن الروابط الاقطاعية في الريف تقيد الفلاح ، لكن الامر المطروح هنا ينصب على حدود متضمنة في قالب مكاني لا يمكن تعديلها إلا بصورة قليلة نسبياً ، في رابطتها مع علاقات الانتاج وتقسيم العمل البسيط في الاقطاعية .

هنا أيضاً يتعلق الأمر بمجال منسجم ومستمر وقابل للتكرار ومفتوح ، وفي الحقيقة أن البشر لم يرتحلوا مطلقاً كما ارتحلوا في العصر الوسيط،والهجرة الجماعية والفردية للفلاحين هي واحدة من الظواهر الديموغرافية الكبرى لهذا العصر . فقد التقى في الشوارع والطرق فرسان وفلاحون خلال الفترات الفاصلة بين فترتين زراعيتين ، وتجار ورهبان في رحلة دينية أو بعد حل دير ما ، وطلاب وحجاج من كل الأنواع وفرسان صليبيون ، في ذلك العصر الذي كان عصر ترحال لا راحة فيه . وقد كانت المدن والمراكز والاملاك الاقطاعية مفتوحة وموجهة عبر سلسلة من المراكز الصغيرة نحو القدس بوصفها مركز العالم . قال ماركس : إن علاقات الانتاج الاقطاعية تؤدي الى احتلال الدين للمركز المهيمن في التشكيلة الاجتماعية

الاقطاعية . وبما أن الدين حاضر حضوراً مباشراً في أشكال ممارسة السلطة ، فانه يستطيع صياغة المكان وختمه بخاتم المسيحية . إلا أن المسألة تنصب هنا من البداية على قالب مكان منسجم ومستمر، حيث لا يغير المرء مكانه ، وليس ثمة انقطاع ، أو فاصل أو مسافة . بين الاقطاعية والسوق والمدن والقدس بتجسيداتها الدنيوية المختلفة ، وبين الخطيئة والخلاص الروحي . إن الحدود والمواضع البيئية الفاصلة ،والاسوار والغابات والصحاري ليست فتحات ينفذ المرء من خلالها ليصل من قطاع إلى آخر (من مدينة الى أخرى) ، بل هي تقاطعات في طريق واحد . والحاج أو المسافر الصليبي (كل الرحالة كانوا ، بطريقتهم الخاصة ، حجاجاً أو مسافرين صليبيين) لا يرتحل إلى الاماكن المقدسة أو القدس ، لأن هذه منقوشة على جسده (هذا هو الحال في الاسلام أيضاً) . إن الجسد السياسي للعاهل يجسد وحدة هذا المكان بوصفه جسد يسوع ـ الملك ، أما المكان فهو محدد ومعلم من خلال درب السيد ـ المسيح . في حين أن تحديداته تتقاطع وتتراكب وتتلوى وتتحرك دون انقطاع . كما يغير الرعايا أماكنهم مع تغيير السادة والملوك ، الذين يرتبطون شخصياً بهم . ومع ذلك فإن هؤلاء الرعايا يبقون في الموضع ذاته . يقوم هرم السلطة السياسية القروسطية على أرضية تتحرك ككرة ضوئية تنبعث من مصدر يتحرك ذاتياً ، مع العلم بأن هذه الحركات تحدث على سطح ذي وجهين . وبالمناسبة ، فإن رسم الخرائط لا يختلف في العصر القديم اختلافاً جوهرياً عنه في العصر الوسيط . هنا أيضاً يعرف ما يحتله موقع اقليم ما من خلال « لا مكان » ، مع أن معناه ، لم يعد ما كانه في العصر القديم : إذ يحل الكفار وغير المؤمنين محل البرابرة .

عندما نصل إلى الرأسمالية ، نجد فروقاً واضحة عما سبقها . إننا لن نركز اهتمامنا على تتبع التكون التاريخي للمجال الاجتماعي الرأسمالي ، فالمشكلة التي تواجهنا ما تزال مشكلة الروابط بين قالب المكان الرأسمالي الخاص من جهة ، وبين علاقات الانتاج « الرأسمالية الخاصة » ، وتقسيم العمل « الرأسمالي الخاص » من جهة أخرى . بتعبير آخر : إن القضية التي سنعالجها هنا هي دور الاقليم في تكوين الامة المعاصرة .

يقع في اساس تفسيم العمل الاجتماعي إلى آلات وصناعة كبرى الفصل

الكامل للمنتج المباشر، للعامل، عن وسائل العمل . هذا التقسيم الاجتماعي للعمل يفترض قالباً مكانياً مختلفاً تمام الاختلاف عن ما سبقه ، ويبدو شرطاً أولياً لتقسيم العمل. إن الأمر ينصب هنا على مكان متسلسل، مجزأ، متقطع، مقسم، ذي شكل خلوي وغير قابل للاعادة ، مكان يتجلى في التقسيم التايلوري لعمل الشريط الناقل في المصنع. وإذا كان هذا المكان يصبح منسجماً في النهاية، فان هذا الانسجام لا يعدو كونه انسجاماً من الدرجة الثانية ، لانه اشكالي ويتحقق فقط بالانطلاق من اجزائه وأبعاده المختلفة . ويكون للقالب المكاني بعدان : حتى على هذا الصعيد فهو يتكون من مصفوفة من المسافات والفجوات والتجزئات ، ومن تهدئات وحدود . لكنه أيضاً مكان بلا نهاية ، لأن سيرورة العمل الرأسمالي يمكن أن تمتد لتشمل العالم بأسره (تنسيق موسع) . ونستطيع القول : أن فصل المنتج المباشر عن وسيلة عمله وتحريره من ارتباطاته الشخصية التي كانت تقيده الى الأرض ، يفككان الروابط الاقليمية . هذه السيرورة مسجلة في مكان جديد يتضمن التجزيئات المتسلسلة والتهدئة . بذلك ولد المجال الجديد الذي يتغير موقع المرء فيه بمجرد أن يتجاوز خطوط الفصل ، ويعرف كل موقع فيه بالفاصل بينه وبين غيره من المواقع . إنه مجال يتوسع من خلال دمج اجزاء جديدة تتوحد معه بفعل تغيير حدودها .

ليس التغيير في الحدود هو الأمر المهم بحد ذاته . إن المسألة الهامة هي نشوء الحدود بالمعنى المعاصر، التي يمكن توسيعها فوق نسيج متسلسل ومتقطع يعين في كل مكان داخلاً وخارجاً . ضمن هذا المجال تقوم حركات رأس المال وإعادة انتاجه الموسع، وتعميم التبادل والدفوقات النقدية . فإذا ما توسعت هذه منذ البداية نحو الخارج ، وجب عليها تجاوز حدود مجال متسلسل ومتقطع، مسجل في التقسيم الاجتماعي لسيرورات العمل . وتتضمن علاقات الانتاج الرأسمالية والملكية الاقتصادية ، وامتلاك رأس المال لوسائل الانتاج هذا المجال بوصفه مجال تجزيء سيرورة العمل الى وحدات انتاج وإعادة إنتاج رأسمالية . ويتجانس التطور المتفاوت للرأسمالية في بعده المكاني من حيث الجوهر ، مع هذه المورفولوجية، في حين يتجانس توسع رأس المال تجانساً جوهرياً مع طوبولوجيا موجهة نحو عدم

التكرار . **إن بدايات الاقليم كعنصر مكون للامة الحديثة متضمنة في هذا القالب المكاني الرأسمالي** .

هذا الاقليم القومي لا شأن له بالصفة الطبيعية للأرض ، فهو سياسي في جوهره ، لأن الدولة تتطلع إلى احتكار تنظيم المجال . تجسد الدولة الحديثة تجسيداً مادياً هذا القالب المكاني في اجهزتها (الجيش ، المدرسة ، البيروقراطية المركزة ، السجون) . وهي تصوغ من جانبها الذوات الذين تمارس سلطتها عليهم ، لان تفريد الجسد السياسي إلى جواهر متماثلة ، لكنها مفصولة عن بعضها حيال الدولة ، يكمن في بناء الدولة المتوضع ، في قالب مكاني تتضمنه سيرورة العمل . إن الافراد المعاصرين هم الاجزاء المكونة للدول المعاصرة وللامم . أما شعب وأمة الدولة الرأسمالية فانهما يمثلان هدفاً لمجال تشكل حدوده الأطر الخارجية المناسبة للفتوحات المادية ولترسيخ السلطة . وتضم السلسلة المجزأة لهذه المواضع المفردنة القسم الداخلي من الاقليم القومي بوصفه الجزء الذي تمارس سلطة الدولة عليه . إن الاقليم القومي ليس سوى الشكل السياسي للتهدئة كما تبدو على صعيد الدولة الشمولية ، في حين تغدو المدن مدناً تراقبها وتضبطها الدولة بالمعنى الذي عناه بروديل . ويحرر المنتجون المباشرون من ارتباطهم بالأرض ، كي يتكيسوا في النسيج العام السائد، أي في المصانع، وفي الأسر بمعناها المعاصر ، وفي المدارس والجيش والسجون والمدن ، وفي اقاليم الامة . هذا التكيس حقيقي، ويبقى حقيقياً حتى يصل إلى أساليب ممارسة السلطة في الدولة الرأسمالية الاستثنائية . بهذا المعنى ، ليست معسكرات الاعتقال سوى ابتكار حديث يجسد تجسيداً مادياً القالب المكاني ذاته الذي يجسده الاقليم القومي. هذه المعسكرات هي أشكال لتطويق أولئك الذين يعيشون ضمن الاقليم القومي ، لكنهم يضعون أنفسهم خارج الامة ، أولئك « المضادون للامة » . إذ تدخل المعسكرات الحدود إلى داخل المجال القومي ذاته ، على أساس المفهوم الحديث حول العدو « الداخلي » . أما حقيقة أن الاقليم يلي هذا التجسيد أو ذاك ، وهذه الطبغرافية أو تلك ، فانها ترتبط بسلسلة كاملة من العوامل التاريخية (الاقتصادية ، السياسية ، اللغوية . . . الخ). إن ما يهمنا هو فقط نشوء هذا

الاقليم وهذه الحدود بالمعنى الحديث ، فهو يصبح إقليماً قومياً، ويشكل من ثم بواسطة الدولة عنصراً من عناصر الامة الحديثة .

لفهم هذا الادعاء الثاني ، يجب أن نعلم أن الاقليم ليس سوى عامل واحد فقط من عوامل الامة الحديثة ، وأن نراعي واقع رابطة الدولة الرأسمالية مع التقليد التاريخي واللغة . لنكتف الآن بملاحظة أن هذا المجال المتسلسل والمتقطع والمجزأ يطرح ، بما هو اقليم (اي يتضمن حدوداً) ، مشكلة جديدة أيضاً هي مشكلة جعله منسجماً وموحداً . في هذه النقطة أيضاً يكمن دور الدولة في الوحدة القومية . لا يسبق الاقليم القومي ، كما لا تسبق الحدود وحدة ما يضمانه ، لأنه لا وجود لشيء يكون في البدء داخلاً ، ثم يوحد فيما بعد . والدولة الرأسمالية لا تقصر عملها على تحقيق الوحدة القومية ، بل تكون ذاتها خلال صنع هذه الوحدة ، أي لدى تكوين الأمة بالمعنى الحديث . وتعين الدولة حدود هذا المجال المتسلسل في السيرورة ذاتها ، التي توحد وتدمج بها ما يقع ضمن هذه الحدود . هكذا يصبح الاقليم اقليماً قومياً ، يتطابق بالميل مع الدولة والامة تطابقاً مزدوج المعنى : فاما ان تتطابق مع الدولة القائمة ، أو تقيم لنفسها دولة ذات حكم ذاتي تكون نفسها كأمة حديثة من خلالها (تمثل النزعتان اليعقوبية والانفصالية وجهين لظاهرة واحدة هي ظاهرة الرابطة الخاصة بين الامة الحديثة والدولة) . وتحقق الدولة القومية وحدة افراد الشعب وأفراد الامة في الحركة ذاتها التي تصوغ بها تفردهم ، وهي تفرض الاندماج السياسي ـ العام (دولة وأمة) للاقسام « الخاصة » في الحركة ذاتها ، التي تسهم بها في اعادة تأسيسها . عندئذ يصبح القانون تعبيراً عن الارادة القومية والسيادة القومية . هذه الدولة لا توحد سوقاً « داخلية » موجودة بل هي تقيم ، من خلال تعيين الحدود، سوقاً قومية موحدة ، منشئة بذلك مكانين قائمين بذاتهما هما الداخل والخارج . ويمكن متابعة هذه السيرورة في سائر أجهزة الدولة (الاقتصادية والعسكرية والمدرسية . . . الخ) ، وهي تعطي إجابة أولية ، وإن كانت جزئية ، على مشكلة لا تقبل التحديد بغير ذلك ، صاغها بيير فيلار أحسن من أي إنسان آخر في السؤال التالي : لماذا وجد التطور المتفاوت للرأسمالية نقاط توطده ومراكزه الأساسية في التشكيلات الاجتماعية القومية بالذات؟

إذا كانت الدولة تعين، بحركة واحدة، الحدود وتوحد الداخل، فانها تتوجه بهذه الحركة أيضاً نحو الخارج ، الواقع وراء حدود هذا المجال المحدود وغير القابل للتكرار ، الذي لا نهاية له . هكذا تتوسع الاسواق والرساميل والاقاليم . إن تعيين الحدود يتضمن أيضاً إمكانية توسيعها . في هذا القالب المكاني يستطيع المرء أن يتقدم فقط من خلال الدمج والتمثل والتوحيد ، أي من خلال تحديد داخل يبقى قابلاً للتوسيع إلى ما لا نهاية . هذه الحدود تصبح إذن حدود اقليم قومي ، في اللحظة التي تسعى فيها الرساميل والسلع الى تجاوزها . في هذا المجال يستطيع المرء تغيير موقعه فقط من خلال تجاوز الحدود . وتتماثل الامبريالية جوهرياً مع الامة الحديثة في كونها لا يمكن أن توجد إلا كتدويل بين الامم أو بالاحرى عبرها لسيرورات العمل ورأس المال . هذا القالب المكاني مضر في سيرورة العمل وتقسيم العمل الاجتماعي . قال ماركس : إن رأس المال ما هو إلا علاقة (رأس مال / عمل) ، ومهما بدت اشكاله المختلفة منخلعة اقليمياً وغير قومية ، فانه لا يستطيع إعادة انتاج ذاته إلا عبر طابع دولي ، لانه يتحرك في القالب المكاني لسيرورات العمل والاستغلال ، وهما ذاتهما دوليان .

هكذا يستطيع الميل نحو توسيع لا نهائي للدولة الحديثة، التي تتطابق مع رسم حدود قومية ، ان يتحقق من خلال توسيع الحدود فقط، اي من خلال الدمج والتمثل . إن الفتوحات الحديثة تكتسب معنى مغايراً تماماً لمعناها في الماضي . فهي لم تعد امتداداً في مجال متصل ومندمج، يضيفه المرء الى مجاله الخاص، بل هي توسع من خلال ثغرات يقوم المرء بملئها. ونحن نعرف ما يعنيه هذا الملء : فهو دمج للفوارق بواسطة الدولة ، وإبادة للقوميات « ضمن » حدود الدولة والامة وصقل للتباينات المادية للأرضية المضمومة إلى الاقليم القومي . إن قتل الشعوب هو أيضاً اكتشاف حديث ، يرتبط بخلق مجال خاص للدول والامم . وهو ليس سوى شكل الابادة النوعي لتكوين وتنظيف الاقليم القومي ، الذي يدمج بواسطة التهدئة . على النقيض من ذلك ، فان التوسعات ما قبل الرأسمالية لا تتمثل ولا تهضم : فاليونان والرومان والاسلام والحملات الصليبية واتيلا وتيمورلنك يقتلون كي يشقوا لانفسهم الطريق الى مجال مفتوح ومتصل ومنسجم ، لذا اتخذ القتل

لـديهم شكل مجازر لا تعرف التمييـز ، شكلت سمة خـاصة بممارسة السلطة في الامبراطوريات الجوالة الكبيرة . أما قتل الشعوب فلم يصبح ممكناً إلا مع إغـلاق المجالات القومية في وجه أولئك الذين يصبحـون ، بفعل هـذا الإغلاق أجسـاماً غريبة داخل الحدود . هـل ثمة من مجـال لفهم ذلك بـطريقة رمـزية ؟ . إن أول عملية قتل شعب حدثت في العصر الحديث ـ قتـل الارمن ـ قد ارتبـطت بتأسيس الدولة القومية التركية الفتية على يـد كمال اتـاتورك ، وبتكـوين اقليم قومي عـلى انقـاض الامبراطـوريـة العثمـانيـة ، وبضم القـرن الـذهبي . إن قتـل الشعـوب ومعسكرات الاعتقال كامنان في مجـال شمولي واحـد . هنا أيضـاً نرى ارتسـامات جذور الظاهرة الحديثـة للشموليـة : فهي تجزىء وتفصـل لتوحـد ، وتمزق لتعيـد اللحمـة ، وتـذرر لتجمع ، وتهـدىء لتـدمج ، وتفـرد لتقضي عـلى التمـايـزات والفوارق . إن جذور الشمولية كـامنة في قـالب المكان ، الـذي تجسده : الـدولة القـوميـة المعـاصـرة مـاديـاً ، والحـاضر في عـلاقـات انتـاجهـا وفي تقسيم العمـل الاجتماعي الرأسمالي .

قالب الزمان والتاريخية : التقليد

العنصر الثاني في تكوين الأمة الحديثة هو ما يوصف عمـوماً بتعبـير «التقليد التاريخي المشترك» . لن أتوقف طويلاً عند هذا العنصر ، لأن المؤرخين قـدموا لنـا تحليـلات وافـرة إلى درجـة كبيـرة فيـما يخص تحـولات قـالب الـزمـان ومفهـوم « التاريخية » . المشكلة الأساسية التي تواجهنا هنـا هي أيضاً مشكلة الـرابطة بـين هذه المقولات وبين تحولات علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتمـاعي ، لا سيما وان التقليد ليس واحداً في المجتمعات ما قبل الرأسمالية والمجتمعـات الرأسمالية ، وليس له فيهما معنى واحداً أو وظيفة واحدة .

يختلف القـالب الـزمـاني في العصر القـديم عن مثيله في العصر الـوسيط الاقطاعي ، لكنهما يظهران مع ذلك صفات مشتركـة أساسيـة . هذان المجتمعـان اللذان كان المنتج المباشر فيهما مالكاً على الدوام لوسائـل الانتاج ، واللذان افتقـرا الى تقسيم العمل الخاص بالرأسمالية ، يتخـذان قوامهـا في أنماط انتـاج (مجتمعات

ملاك العبيد والقنانة) تقوم على إعادة إنتاج بسيط وليس على إعادة إنتاج موسع ، تميز نمط الانتاج الرأسمالي . ان قوالب هاتين التشكيلتين هي قوالب الأزمنة المتعددة والمنفردة ، علماً بأن كل واحد من هذه الازمنة متصل ومندمج وقابل للتكرار . وسواء تعلق الأمر بالزمن الزراعي ، أو البرجوازي ، أو السياسي ، أو العسكري ، او السيادي أو الفكري ، فان هذه الأزمنة تظهر على كثرتها السمات القالبية نفسها : فهي مائعة ومتدفقة ،وليست وحدة قياسها قابلة للتعميم ،لأنها كأزمنة غير قابلة للقياس بالمعنى الدقيق للكلمة، ما دام المقياس لا يستطيع أن يكون سوى ترميز للفواصل بين الأجزاء . عندما تبرز في هذا التواصل الزماني المنسجم تتابعات ، وتظهر لحظات امتيازية ، فان ذلك يحدث بمحض الصدفة فقط (مجتمعات العصر القديم) ، أو بسبب وجود الابدية (مسيحية العصر الوسيط) . إنها لا تعرف التتابع أو الترابط أو الأحداث ، وهي أزمان الحاضر ، التي تمنح ما قبلها وما بعدها معناهما . تنصب الامور في مجتمعات العصر القديم إلى حد بعيد على زمن دائري للتكرار الخالد للمثل : فالماضي يعاد انتاجه دوماً في الحاضر ، الذي ليس سوى صداه فقط . وإذا ما تابع المرء مجرى الزمان راجعاً نحو الماضي ، فانه لا يبتعد عن الحاضر ، لان الماضي هو جزء أساسي في تكوين الوجود. أما التذكر بالخيال، فهو يعني إعادة اكتشاف مناطق آخرى من الذات ، أي الجوهر الذي يتجلى في الراهن . هذا الحاضر سجين في جذوره داخل الزمن المنسجم والقابل للتكرار والمتواصل ، بحيث يبقى التأريخ انعكاساً لعلم السلالات أو تكراراً لتاريخ الخلق . ولا يعني اكتشاف الاصول تقديم ملخص موجز حول مجموعة تجارب (معرفة واحداث) أو تقدم يقودان إلى الحاضر ، بل بلوغ أكثر المعارف الشاملة سمواً . صحيح أن البعد المستقبلي لا يسقط هنا تماماً ، لكن هذا الهدف الفيثاغورسي يضع حداً لدوامة الدوائر التي تبدأ من جديد على الدوام من خلال إغلاق الدائرة وربط نقطة البداية والنهاية ببعضهما ثانية .

لا يختلف الامر عن ذلك اختلافاً جوهرياً في اقطاعية العصر الوسيط. إن قالب المكان، الذي يقع في أساس الازمان المختلفة (الزراعي ، الحرفي ،

العسكري ، والفكري) ، التي تبدو كأزمان كثيرة متفرقة ، هو أكثر أهمية من تبعيات اشكال الزمن المختلفة «للزمن الطبيعي » ، الذي يشكل سمة نوعية للمجتمعات الزراعية أساساً . وإذا كان كل واحد من هذه الازمان يتضمن تواريخاً ، فان التتابعات التاريخية ليست مترتبة بمحاذاة أزمان قابلة للتقسيم إلى اجزاء متساوية ، علماً بأن اطار ربط الازمنة المختلفة ليس هو العدد . تدور المسألة هنا حول تتابعات زمنية مميزة لزمن متصل، هو تحت هيمنة الدين زمن للابدية، يتكرر موشى بالمعاني المقدسة وبأعمال التدين وبصوت الاجراس في ايقاع الصلوات . يبدو وكأنه تنجم عن ذلك مادية خطية مسجلة في هذا القالب الزماني ، تختلف عن الزمن الدوراني للعصر القديم ، لأنه من الخلق والدينونة يصبح للتاريخ بداية ونهاية مع أن الزمن لا يزال زمناً للحاضر ، فالبداية والنهاية، وما قبل وما بعد ، يحضران في الجوهر الراهن على الدوام للالهي . وسواء أكانت الحقيقة غير قابلة للتغيير أم كشفت عن نفسها كشفاً متزايداً ، وسواء أكان الخلاص الفردي مقرراً بصورة مسبقة أم لم يكن، فان الامر لا يعدو أن يكون تكراراً أو استحضاراً راهناً للاصول . إن الوصول إلى النهاية يعني دوماً العودة الى البداية ، وعدم قابلية الزمن للتكرار ليست هنا سوى رؤية مخادعة .

تتكون قوالب الزمان ، الحاضرة في أشكال وتقنيات السلطة السياسية ما قبل الرأسمالية، على غرار جسد الملك (العاهل)، الذي لا يصنع، بما هو جسد سياسي ، تاريخاً، وإنما يجري بالأخرى في تاريخية متصلة ومسجمة، يشترك رعايا السلطة فيها عن طريق محاكاته . بالمعنى الصارم للكلمة ، ليس ثمة تعاقب لهؤلاء الملوك ، إذا ما فهمنا التعاقب كترابط لاحداث كثيرة ، بل هناك حركة دائرية تنجم عن نقل سلطة حكومية متصلة ، وعن جعل الماضي راهناً باستمرار، أي : ان هذا التاريخ كذكرى ، هو دوماً سلسلة من تاريخ الانساب (الالهة ، الابطال ، والمستبدين) فقط ، ويحدث تمثيله هذه المرة ، عبر التتابع الزمني . فلا يحدث أي تقدم حقيقي بين الماضي والحاضر ،بل إمتداد يشبه الصدى ، لان الحاضر هو الاعلان المستمر لمستقبل سيرجع مرة أخرى الى البدايات . هذا التاريخ لا يصنع ،وإنما يتم تذكره . لا تستطيع التاريخية السياسية امتلاك روابط

بناءة مع الاقليم بمعناه المعاصر ، لأنه لم يكن قد وجد بعد اقليم لـه حدود ، ولان قوالب المكان ما قبل الرأسمالية تقوم على الأساس الذي تقوم عليه قوالب الزمان ما قبل الرأسمالية ، وذلك بسبب تقليد التاريخية السياسية لجسد الملك ، الـذي ليس بعـد سيداً لاقليم ذي حـدود . هنا ، ليس ثمـة من تاريخيـة أو اقليم بالمعنى المعاصر : إن الاقاليم ما قبل الرأسماليـة تفتقر لتـاريخية خـاصة أو لاقليم بـالمعنى المعاصر ، لأن الزمن السياسي هو زمن الجسد الملكي الذي يستـطيع مـد وتقليص وتحـريك نفسـه في مجال متصـل ومنسجم . بكلمات أخـرى : تحدد المعـالم النـوعيـة لقالبي المكان والزمان الخاصين بنمط انتاج ما ، والمضمـرة في علاقـات انتاجهـما وفي تقسيم العمـل الاجتماعي الخـاص به ، روابط هـذين القالبـين فيما بينهـما ، وهو مـا نصفه عادة بمفهوم « المكان / الزمان » ، مع العلم بأن الربط بين هاتين الكلمتـين لا يقدم لنا حلاً ، بل يطرح علينا مشكلة .

يختلف قالب الزمان الرأسمالي عن ذلك اختلافاً تـاماً ، إذ تسبقـه علاقـات انتـاج جديـدة ، تجعله يتماثـل تماثـلاً جـوهـريـاً مـع تقسيم العمـل الاجتمـاعي الرأسمالي . تضمر الآلات والصناعـة الكبرى وعمـل الشريط النـاقل زمنـاً مجزءاً متسلسلاً ، مقسماً إلى وحدات زمنية متماثلة ، تراكمياً وغير قـابل لـلاعادة ، لأنـه زمن موجه نحو المنتج الذي يوجه بدوره الزمن نحو اعادة الانتاج المـوسع وتـراكم رأس المال . بذلك نكون حيـال سيرورة انتـاج وإعادة انتـاج ذات اتجاه وغـاية ، لكنها دون نهاية . وهكذا يصبح الـزمن قابـلاً للقياس بـواسطة سـاعات التـوقيت وساعات مراقبي العمل ولوائح الرقابة الدقيقة وجداول المواقيت . هنا أيضاً يطرح الـزمن من خـلال تجـزئتـه وتسلسله مشكلة جـديـدة هي مشكلة جعله مـوحـداً وشاملاً . ويتم السعي للسيطرة على الزمن بربط اشكاله المختلفـة الكثيرة بمقيـاس واحد منسجم يقلص اشكاله المتفرقة (زمن البرجـوازي ، زمن العمالي ، الـزمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) ويقربهـا عن طريق ضبط انحـرافاتهـا . لكن كل شكل من أشكال الزمن يعبر عن سمات القالب الزمـاني الواحـد نفسه ، بـل ان هذا القالب (وذلك ما يفلت من مؤلفـين عديـدين يصرون عـلى جعل الـزمن الرأسمالي « شاملا ») يحدد للمرة الأولى أشكـال الزمن المتفـرقة كـأشكال متباينة

للزمن ، أي كتنوعات لإيقاع زمن متسلسل ومجزأ وغير قابل لـلاعادة وتـراكمي . وترابط لحظات هذا الزمن ببعضها وتتابع لتغدو كلية في النتيجة ، لان الحاضر ما هو إلا انتقال من مـا قبل الى مـا بعد (المـاضي الى المستقبل). بذلك تصبح التـاريخية المعاصرة تدرجية وتقدمية ؛ وتكـون تاريخيـة زمن ينشأ بقـدر ما يمضي ، لان كـل عنصر من عنـاصره ينتـج سواه في اتجـاه غير قـابل للإعـادة، وفي تـداخـل وثيق للاحداث ، يفضي بها نحو مستقبل جديد دوماً .

قبل أن انتقل الى الحديث عن الدولـة القوميـة ، أود قول جملة معتـرضة : انني أتحـدث هنا عن مـادية قـالب الزمـان الـرأسمـالي ، وليس عن تمثيله . هـذا القالب يؤدي الى تمثيلات نظرية ـ ايديولوجية للزمن وللتـاريخ ، وبصـورة خاصـة إلى إضفـاء طابـع نظري عـلى الزمن في فلسفـة التاريـخ (التي تنشأ للمـرة الاولى بـالمعنى الاصلي في المجتمـع البرجـوازي) وفيما يسمى بـالعلوم الانسانيـة ، الأمر الذي يطرح من جانبه مشكلة مزدوجة :

١ ـ ينتـج قالب الـزمان الـرأسمالي ، من جهـة التمثيلات الايـديولـوجية المختلفـة للتاريخ ، كما ينتج النزعة التـاريخية ذات الخط الـواحد التـدرجية ، التقـدمية ، والغـائية لفلسفـة التاريـخ البرجـوازية . وهـو يمكننا ، من جهـة أخرى ، من تكـوين مفهوم علمي للتـاريخ ، وذلـك للمرة الأولى . وهـذا الأمر ميـز تفكير مـاركس ومؤرخين معـاصرين كثيـرين غيره . تبـرز هنا مشكلة معـروفة بمـا فيه الكفاية : فالحقل المؤسس في مادية اجتماعية ـ تاريخية محـددة ـ هو هنـا القالب الـزماني المضمـر في علاقـات الانتاج الـرأسماليـة ـ يتيح ظهـور عناصر علميـة للمعرفة تتعالى عليه (على هذا الحقل) . لقد اتاحت الرأسمـالية تكـوين علم للتـاريخ لا يقتصر عـلى معرفـة الرأسمـالية فقط ، والمـاركسية ليست النـظرية الـوحيدة للرأسمالية (كـما أن التحليل النفسي ليس النـظرية الـوحيدة لـلاوعي المجتمع الرأسمـالي) ، لان عناصر وموضوع العلم لا يسمحـان بتقليصهما إلى شـروط امكانيتهـما وتكوينهما، مهـما كـان نـوع هـذه الشـروط . لمـاذا انفـردت الرأسمالية ، وهي النظام الذي يقوم على ابتزاز فائض القيمة في اتاحة الفرصة لتكوين مفهوم علمي للتاريخ ؟ لقد عولجت هذه المسألة بما فيه الكفايـة ، ولن

أعرج عليها هنا . لكنه يبدو لي أن دور القالب الزماني للرأسمالية ـ بالمعنى الذي أفهمه، أي كشرط لامكانية علم التاريخ ـ يجب أن يحظى باهتمام أكبر . وبقدر ما أعالج هنا التمثيلات النظرية ـ الايديولوجية للتاريخ ، فانني سأعالج مفهومه العلمي ، لأن المسألة التي تطرح نفسها علي هي مسألة مادية القالب الزماني .

٢ ـ لمفهوم وموضوع التاريخ كعلم كما لمفهوم وموضوع الماركسية وغيرها من العلوم ، حقل صلاحية تعينه تعييناً صارماً شروط نشوئه التاريخية ، ما داما لا يسمحان بردهما إلى التمثيلات الايديولوجية لبيئتهما (فلسفة التاريخ من عصر الانوار الى هيجل) ، مع أن هذه الشروط ذاتها تصلح بالنسبة للتمثيلات التي تنتمي الى نفس التركيبة المعرفية . نعرف اليوم ان العازل بين العلم والايديولوجيا ليس جذرياً بالقدر الذي اعتقدناه حتى قبل سنوات قليلة . وتظهر نظرية التاريخ حتى لدى ماركس « الناضج » عناصر مشتركة معينة مع التمثيلات الايديولوجية ـ الفلسفية للتاريخ في عصره . إن دمج قالب الزمان الرأسمالي في نزعة تطورية تدرجية حول نهاية العالم ، في نهاجية معقلنة للتقدم ، في خطية وحيدة الخط ، في نزعة تاريخانية انسانية . . . الخ ليس من الامور غير الجوهرية في النظرية الماركسية للتاريخ . هذه المسائل ليست انحرافات وتلفيقات ادخلها إلى الماركسية المحرفون (الاممية الثانية والثالثة) بل ان ذلك كله موجود بالاحرى في نظرية ماركس ذاتها .

ثمة أبعاد أخرى للمسألة : إذا كانت الطريقة التي نجح بها ماركس في وضع نظرية للتاريخ ، بالانطلاق من الحقل المعرفي لعصره ، اشكالية، فان الطريقة التي نميز بها في نواة نظريته ذاتها بين فعل وتمفصل علم التاريخ وبين التمثيلات الايديولوجية هي طريقة اشكالية بدورها أيضاً . هذه المشكلة كبيرة ، ذلك ما يجب أن يقال ضد الاتجاه الراهن :

١ ـ الذي يرى (كما يفعل الفلاسفة الجدد) في ماركس نسخة وحسب عن النزعة العقلانية والوضعية لعصر التنوير .

٢ ـ ضد من يقلص كما يفعل فوكو ، صلاحية وموضوع وحقل العلم الى شروط نشوئها ، مهما كان نوعها ـ وفي حالة الماركسية الى طرائق معينة لممارسة السلطة ـ وإلى ضوابط يستخدمها فوكو « كشروط » .

٣ ـ وأخيراً ضد الحماة المعترف بهم للمعتقدية الماركسية الذين يرفضون رؤية المشكلة في نظرية ماركس ذاتها .

لنعد إلى القضية التي تشغلنا : إن قالب الزمان الرأسمالي ، الزمان المجزأ والمتسلسل والمقسم، مضمر في البناء المؤسسي للدولة وأجهزتها المختلفة (جيش ، مدرسة، بيروقراطية، سجون). وتجعل الدولة هذا القالب مادياً أثناء صياغة الذوات الذين تمارس سلطتها عليهم ، كما تجعله مادياً في تقنيات ممارسة السلطة، وخاصة في اجراءات وتدابير فردنة الشعب والامة . هذا الزمان المجزأ والمتسلسل والمقسم يطرح الآن مشكلة جديدة هي مشكلة توحيده ، التي تقع بدورها على عاتق الدولة الحديثة التي تكفل لنفسها السيطرة والرقابة على الزمان، بان تحدد معياره ومقياسه ، لتخلق بذلك اطاراً ترابطياً للتنوعات المختلفة لاشكاله المتفرقة، وتنظم التقديم والتأخير وتحدد فوارقهما . إن التطور المتفاوت للرأسمالية مربوط بالتوقفات التي تكوّن التشكيلات الدولتية المختلفة ، مثلما تكوِّن الايقاعات الخاصة بكل تشكيل للتطور المتفاوت (اقتصادي وسياسي وايديولوجي ، وفي علاقات هذه التشكيلات) وتجعلها ، مربوطة بأزمان الدولة التي توحد القطاعات المختلفة للتشكيل الرأسمالي ، بمعنى أنها تكون المدونة القانونية لتطورها غير المتزامن . إن التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ـ دولة وأمة ـ هي أيضاً سيرورة تقوم الدولة بجعلها منسجمة . هكذا نفهم المعنى الجديد للتقليد التاريخي لدى تكوين الامة الحديثة وعلاقة هذا التقليد مع الدولة وواقع تطابق الامة بالميل ، مع الدولة الحديثة ، وإن بمعنى مزدوج دوماً : يجعل الدولة القائمة تتطابق مع الامة أو ترتقي بالامة إلى مستوى دولة ذات حكم ذاتي ، أن خلق الدولة الخاصة بها هو سبيل الامة كي تكون نفسها كأمة حديثة ، إن النزعة اليعقوبية والنزعة الانفصالية هما هنا أيضاً وجهان لواقع واحد ، واقع العلاقة الخاصة للامة الحديثة مع الدولة . ليس للتقليد هنا بأي حال من الاحوال المعنى الذي كان له قبل

الرأسمالية ، حيث يقع ما قبل وما بعد في قالبين متباينين كـل التباين . والحـاضر التـاريخي هو هنـا انتقال وحسب من مـا قبل الى مـا بعد ، ولا يشـارك الماضي في الحضور ضمن ما هو راهن ، بل يتشكـل من فترات متـراكمة في اتجـاه ما يصبـح معنى جديداً للمستقبل. هكذا لم يعد التقليد إذاً تذكراً لماض يتضمن ما يليـه وليس حقيقـة تاريخيـة قابلة لـلاعادة ومتجهـة نحو البـداية الكبـرى ، او تكراراً وبـداية جديدة للاصول . إنه يصبح إمّاما يسوغ أو ما يكبـح ويتطابق مـع تتابـع لحظات تنتج تاريخاً غير قابل للاعادة ، تقطّعه الدولة الى مراحل ، وتعين ايقاعه . تستأثـر الدولة الحديثة بوحدة هـذه اللحظات التـاريخية وبتـوجيه تتـابعها ، وهي دولـة لا تملك شـرعية اصليـة لجسد سيد، بل سلسلة من التـأسيسات المتعـاقبة في الشعب والامة اللذين يمثل قَـدَرَهُمَا . هـذه الدولـة تحقق تدابـير الفردنـة والتوحيـد وتكوّن الشعب والامة ، أي تمثل توجههما التاريخي وتعين اهدافه وترسم له ما يصبح فيـما بعد طريقه ومساره . في هذه النزعة التاريخية الموجهة دون نهاية، تمثل الدولـة أبديـة تنتجها هي نفسها ، من خلال انتاج ذاتها كدولة . إنها دولة تنظم الامة التي تطور نفسها ، وتحتكر ، بالميل، التقليد القومي ، حين تختزن ذكـريات الشعب والامـة . وفي العصر الـرأسمالي تعتبـر الامـة المفتقـرة لـدولـة خـاصـة أمـة تخسر تقليـدهـا وتـاريخها ، لان الـدولـة القـوميـة الحـديثـة تعني أيضـاً إضفاء التقليـد والتـاريـخ والذكريات لدى الامم المغلوبة ، التي تندمج في سيرورتهـا . هكذا يجب أن نفهم أيضـاً ملاحـظات انجلز (الملتبسة بـالتأكيـد) التي تقول : إن الامم التي لا تملك دولة خاصة بها تصير في عصر الرأسمـالية « شعـوباً دون تـاريخ » . هـذه الدولـة تنشىء الامة الحديثة بالقضاء على المـاضي القومي لـلامم الاخرى، وبتحـويله الى تنويعات لتاريخها الخاص : والامبريالية الحـديثة هي أيضـاً فرض لـلانسجام عـلى اجزاء الزمان ، وتمثُّل للتواريخ بواسطة الدولة القـومية . إن المـطالبات بـاستقلال ذاتي قومي ، وبدولة خاصـة في الزمن الحديث، تعني ، في التاريخيـة الرأسمـالية ، المطالبة بتاريخ خاص .

ليست الـدولة ذاتـاً للتاريـخ الواقعي ، الـذي هـو سيـرورة دون ذات هي سيرورة الصراع الطبقي . ذلك يجعلنا نفهم لماذا يمتلك التـاريخ الـواقعي الدول

الحديثة والامم كمراكز ولحظات اساسية منه، على الرغم من قابلية التاريخ في الرأسمالية لان يصير شاملاً يمتد الى العالم بأسره . وهو يجعلنا نفهم أيضاً لماذا يصبح تاريخ البروليتاريا الدولية مجزءاً ومقطعاً بفعل تواريخ الطبقات العاملة القومية . إن هذا كله لا يستند إلى آليات ايديولوجية ، بل إلى دور الدول والامم في التنظيم المادي للتاريخية الرأسمالية ، مما يتيح لنا تتبع جذور الظاهرة الحديثة للشمولية : إن السيطرة على الزمان وتوحيده ورفعه الى مستوى أداة للسلطة واضفاء طابع كلي على التواريخ من خلال محو الفوارق بينها ، وجعل اللحظات متسلسلة ومجزأة كي يمكن توجيهها ومراكمتها، ونزع القدسية عن التاريخ كي تتم مصادرته، ودمج الشعب والأمة من خلال تزوير وإلغاء ماضيهما الخاص، هي المقدمات الضرورية للشمولية الحديثة المضمرة في القالب الزماني للدول الحديثة ، والمتضمنة في علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي .

يتضح هذا بصورة أكبر عندما نوقن أن الدولة تدخل رابطة خاصة بين التاريخ والإقليم ، وتقيم رابطة خاصة بين قالبي المكان والزمان ، اللذين تمثل الامة الحديثة تقاطعاتهما وتداخلاتهما . تعين الدولة الرأسمالية الحدود بانشاء ما هو داخل - شعب وأمة - وبخلق انسجام بين ما قبل وما بعد، وبين محتوى هذه التهدئة . هكذا تصبح الوحدة القومية والامة الحديثة تاريخية إقليم ما وإقليمية تاريخ ما، ويصير التقليد القومي لاقليم، التقليد الذي يتجسد مادياً في الدولة القومية . إن علامات حدود الاقليم تصبح نقاط توجه للتاريخ سبق أن ارتسمت في الدولة ، أما التهدئة المتضمنة في تكوين امة الشعب الحديثة فهي مفزعة فقط ، لأنها ، في آن ، مزق من تاريخ تمنحه الدولة طابعاً شمولياً ورأسمالياً . ويقضي قتل الشعوب على ما يصبح « اجساماً غريبة » في الاقليم القومي والتاريخ القومي ، باقصائها من المكان والزمان . أما الاحتواء الكبير فيحدث فقط لأنه قطع وتوحيد متلازمان لزمان متسلسل ومجزأ . ومن جهتها، فان معسكرات الاعتقال هي بدورها ابتكار حديث، بمعنى أن الحدود المغلقة في كل الاتجاهات تغلق ذاتها خلف « اعداء الامة » الذين يقفون خارج الزمان القومي وخارج التاريخية القومية . وليست المطالب القومية للعصر الحديث بدولة خاصة سوى

مطالب باقليم خاص ، وهي تعبر ، بهذه الصورة ، عن مطالب بتاريخ خاص : إن ممهدات الشمولية الحديثة لا توجد فقط في قالب المكان والزمان المتجسدين في الدولة الحديثة ، بل أيضاً ، وبالذات ، في علاقتهما التي تجسدها الدولة .

يرتبط تكوّن الامة الحديثة أخيراً بالعلاقة بين الدولة الحديثة واللغة . نود الاكتفاء هنا بالاشارة إلى أن خلق اللغة القومية بواسطة الدولة لا يمكن رده إلى مسألة الاستخدام الاجتماعي والسياسي لهذه اللغة، وإلى وضع معاييرها وضبطها من قبل الدولة ، أو إلى مشكلة التدمير الذي تقوم به اللغة السائدة حيال اللغات المسودة داخل الدولة القومية . إن اللغة القومية هي لغة تعيد الدولة تنظيم بنيتها ذاتها بصورة جذرية . وهي لغة تندمج من جديد في قالب الزمان والمكان الرأسمالي ، وتصب في الشكل المؤسسي للدولة الذي يوحد العمل الفكري في انفصاله الرأسمالي عن العمل اليدوي . ليست اللغة المشتركة بما هي عنصر مكون الأمة الحديثة، مجرد تبن بسيط للغة ما بواسطة الدولة ، بحيث يتسبب ذلك في الحاق تشويهات ادواتية بسيطة بها ، بل هي « خلق جديد » للغة من قبل الدولة . والامبريالية اللغوية الخاصة ، المميزة للغة الرسمية لامة ما ، لا تتكىء فقط إلى أشكال استخدامها ، وإنما توجد بالاحرى في بنيتها ذاتها .

الأمة والطبقات

سنقوم الآن ، كما فعلنا في الحالات السابقة ، بربط هذه التحليلات بتحليل للأمة ، يحدد علاقتها بالصراع الطبقي . لا تدور الأمور هنا أيضاً حول طريقتين مختلفتين في الدراسة لموضوعين متباينين في الواقع ، لأن قالبي المكان والزمان ليسا سوى شرط أولي لعلاقات الإنتاج ، التي تتوضع فيهما توضعاً مادياً يأخذ صورة صراع طبقي ، ما دامت هذه العلاقات تنشأ تاريخياً كنتاج لهذا الصراع . ليست علاقات الإنتاج ، من وجهة النظر هذه ، نتاجاً لطبقة هي ذات للتاريخ ، وإنما هي نتيجة لسيرورة ، ما دام التاريخ هو سيرورة الصراع الطبقي . كما ان الأمة الحديثة ليست من صنع البرجوازية ، بل هي نتيجة لميزان قوى بين الطبقات الإجتماعية « الحديثة » ، يمكنها من احتلال موقع يؤهلها لاستخدام الطبقات المختلفة .

ثمة مشكلة ثانية تضاف إلى ذلك : إن التركيب التاريخي المشخص لهذه الأمة الحديثة أو تلك ، ولهذه الدولة الحديثة أو تلك ، يرتبط بالخصائص التاريخية لهذه أو تلك من سيرورات الصراع الطبقي ، وهذا أو ذاك من موازين القوى . وهو يبرز كتنويعات كثيرة للدولة الحديثة وللأمة الحديثة ، ولقالبهما المكاني والزماني . لا ينصب الأمر في سائر هذه الحالات على جوهر واقعي موجود بصورة مسبقة وذي تكوين بسيط متباين في تجلياته المتفرقة ، كما لا ينصب أيضاً على أنموذج مثالي يتم تجسيده بطرق متباينة . هذه القوالب توجد ، مثلهامثل الأمة الحديثة والدولة الحديثة ، وجوداً مادياً في تشكيلات اجتماعية مشخصة وملموسة . وتظهر هذه التشكيلات والسيرورات المتعلقة بالصراع الطبقي شيئاً مشتركاً (القالب الواحد للزمان والمكان) ، لأنها تستوطن ، حتى لحظة القطيعة ، فوق أرضية نمط إنتاج واحد ، بحيث تمثل تبدلاتها لحظات كثيرة لإعادة إنتاجها الموسع .

لهذا السبب ، لا تأخذ القوالب المكانية والزمانية ، شأنها شأن الوضع في الأمة الحديثة ، معنى مختلفاً باختلاف الطبقات المتصارعة وحسب ، بل توجد أيضاً كتنوعات كثيرة ومتباينة في الأشكال المتمايزة لممارسة هذه الطبقات . ثمة مكانية وتاريخية للبرجوازية ، وهناك مكانية وتاريخية للطبقة العاملة . ومع ذلك ، فإنها تمثل تنوعات لقالب واحد ينشأ كنتيجة تاريخية لسيرورة الصراع الطبقي وميزان القوى ، التي هي سيرورة صراع في المجتمع الرأسمالي . من المعروف أن علاقات الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي يجعلان من الطبقة العاملة « حاملة » للإيجابية وللمستقبل التاريخي . والحقيقة ، ان « بذور » علاقات اجتماعية أخرى ، وقوالب زمانية ومكانية أخرى ، وأمة أخرى توجد في أشكال عمل هذه الطبقة داخل الرأسمالية ، وإن التاريخ يتقدم دوماً على الجانب الذي تحتله الطبقة العاملة . لكن المشكلة الهامة التي تطرح نفسها هنا هي من طبيعة أخرى : فنضال الطبقة العاملة ليس انتشاراً خطياً في مجال مفرغ ، بل هو يوجد فقط كطرف في علاقة ، هي علاقته بالبرجوازية . وبما أن تاريخ الطبقة العاملة هو تاريخ صراعها ضد البرجوازية ، فإن تبني وجهة نظرها يعني تبني وجهة نظر كفاحها ضد البرجوازية .

يسمح ما قلناه ، بادىء بدء ، بإيضاح العلاقة التكوينية لأية برجوازية بالأمة ، التي هي علاقة ترتبط بإيقاع وأطوار التراكم وإعادة الإنتاج الموسع لرأس المال ، وبالخطوط الكبرى لتبدل سياسة البرجوازية . تنطبع الأمة الحديثة بطابع تطور البرجوازية وبطابع الروابط بين أجزائها . يصدق ذلك على الانتقال إلى الرأسمالية في التراكم البدئي لرأس المال ، وعلى دور البرجوازية التجارية في نشوء الأمة ، وعلى مرحلة رأسمالية المنافسة وطور الامبريالية ، بما في ذلك طورها الراهن ، طور تدويل رأس المال . إن تحولات علاقات الإنتاج الرأسمالية تطبع بطابعها تحولات الأمة وتحولات النزعة القومية البرجوازية . ومع أن المرحلة الراهنة تتميز بتدويل رأس المال ، فإن الأمة تبقى ، وإن في شكل محول ، المكان المركزي لإعادة إنتاج البرجوازية ، التي تأخذ اليوم شكل تدويل يشمل جميع الأمم . هذه البذرة الصلبة للأمة الحديثة أساسها في النواة الثابتة لعلاقات الإنتاج كعلاقات إنتاج رأسمالية نوعية خاصة .

تتباين رابطة البرجوازية بالأمة بتباين أجزائها المختلفة (برجوازية وطنية ، برجوازية مدولة ، برجوازية داخلية) ، وهي رابطة يتم انتاجها بواسطة الدولة ، التي ليست دولة ما ، بل هي دولة طبقية ، دولة برجوازية تكوِّنُ البرجوازية كطبقة سائدة . في هذه الحالة أيضاً لا توجد دولتان ، دولة أولى دون طبيعة طبقية تنظم الأمة الحديثة ، السابقة لعلاقة الأمة بالبرجوازية ، ودولة ثانية تضاف إليها فيما بعد ، هي الدولة البرجوازية ، التي تصادر الأمة لصالح البرجوازية . عندما نوطن أسس هذه الدولة وأسس الأمة الحديثة في علاقات الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، فلكي نبين أن لهذه الدولة ماديتها الخاصة ، ومن خلال ذلك طبيعة طبقية . هذه الدولة القومية ليست فقط ، وببساطة ، دولة برجوازية لأن البرجوازية تستخدمها لتحويل الأمة إلى أداة تحقق أهدافها ، بل لأن الأمة الحديثة ، والدولة القومية والبرجوازية تكوِّنُ نفسها على أرضية واحدة تقرر روابطها . وليس هناك من شك في أن السياسة البرجوازية تخضع ، فيما يخص الأمة ، لمصادفات هذه المصلحة أو تلك من مصالحها النوعية الخاصة . ويتأرجح تاريخ البرجوازية باستمرار بين التماثل مع الأمة وبين خيانتها ، لأن الأمة لا تعني

بالنسبة لها ما تعنيه بالنسبة للطبقة العاملة أو للجماهير الشعبية . لكن الأمة ليست شيئاً تستطيع البرجوازية ، وحسب ما يحلو لها ، التخلي عنه أو استرداده ، بواسطة دولتها ، لأنها (الأمة) مسجلة في هذه الدولة القومية ، التي تنظم البرجوازية كطبقة سائدة . وعلى كل حال ، فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهنا هي مشكلة الرابطة بين الطبقة العاملة وبين الأمة الحديثة ، وهي رابطة عميقة الجذور ، لم تولها الماركسية ما تستحقه من اهتمام ، لأنها مالت على الدوام لدراستها اما من منظور السيطرة الايديولوجية البسيطة للبرجوازية (وهذا ما فعلته بصورة خاصة الأممية الثالثة) ، أو من منظور إسهام الطبقة العاملة في الثقافة القومية (الماركسية النمساوية) . لا نريد هنا التشكيك بتأثير النزعة القومية على الطبقة العاملة ، لكن هذا التأثير ليس سوى جانب جزئي من المشكلة . عندما يتضمن وجوداً، وتتضمن ممارسات الطبقة العاملة في ذاتها تجاوزاً تاريخياً للأمة بالمعنى المعاصر ، فإنهما يستطيعان تجسيد ذاتها تجسيداً مادياً في الرأسمالية على شكل بديل عمالي لهذه الأمة . والحال ، إن مكانية وتاريخية كل طبقة عاملة هما بديل لأمتهما الخاصة ، لأنهما يدخلان إلى قالب المكان والزمان ، ويكونان جزءاً عضوياً من هذه الأمة بوصفها نتاجاً لميزان القوى بين الطبقة العاملة والبرجوازية . لا يوجد تدويل للطبقة العاملة أو أممية للطبقة العاملة ، إلا بقدر ما توجد طبقات عاملة قومية . إننا نبدأ الآن برؤية هذه الحقيقة ، التي يجب أن تفهم بمعنى جذري : ليس ثمة أممية أصلية ولا تدويل أصلي للطبقة العاملة يتخذان فيما بعد أشكالاً قومية ، وليس ثمة جوهر ما فوق أو ضد قومي ، يتجلى فيما بعد ضمن إطار قومي ، أو يتجسد ببساطة في خصائص قومية . إن سيرورة العمل الرأسمالي التي تضمر التنسيق الموسع (تدويل الطبقة العاملة) تفترض المادية القومية كشرط مسبق ، وتضع بذلك الركائز الموضوعية لهذا التنسيق بوصفه أممية للطبقة العاملة . والميل الراهن لمد سيرورات العمل على العالم ، وتقسيم العمل الاجتماعي في العالم بأسره - كما هو الحال لدى رأس المال ، الذي ينتظم ضمن هذه السيرورات - هو دوماً ميل للامتداد بين الأمم أو عبرها . لذا لا يمكن أن يوجد إلا انتقال قومي فقط إلى الاشتراكية ، ليس بمعنى أنموذج عام تتم مواءمته مع الخصائص القومية ،

وإنما بمعنى تعددية الطرق الخاصة إلى الاشتراكية . وليست المبادىء العامة المستمدة من نظرية وتجربة الحركة العمالية العالمية الواسعة بالنسبة لهذه التعددية سوى يافطات إرشاد فقط .

نصطدم هنا بمشاكل سياسية أساسية وشديدة الصعوبة ، تتعلق بأشكال التنظيم التي أخذت بها الطبقة العاملة منذ فترة طويلة ، وهي الأمميات العمالية التي أقيمت على ازدراء فاضح للواقع القومي ، وأعادت جميعها في النهاية إنتاج الاضطهاد والسيطرة القوميين داخل الطبقة العاملة . هذه المشاكل تنصب أيضاً على الموقع السياسي للأممية الثالثة و « للماركسية الارثوذكسية » حيال القضايا القومية : في أحسن الأحوال (لينين) يجب الاعتراف دوماً بحق تقرير المصير القومي ، لكنه يجب أن يدعم ، فقط عندما يتفق مع مصالح « البروليتاريا الدولية » . هذا التصور الأدواتي إلى أبعد حد للأمة ، الذي يتجاهل المادية القومية ، أدى إلى سائر الأخطاء المعروفة ، لأنه يفترض وجوداً أصلياً لبروليتارية دولية مكونة ، ويطرح هكذا مشكلة الجهة التي تعرف مصالحها ، وتعبر أحسن تعبير عن جوهرها ، وتستطيع التحدث باسمها (طليعتها التي حققت هذا الجوهر ـ الثورة ـ) . هذه المسألة تقود إلى أخطاء ، لأن المفاهيم التي تطرح بها مغلوطة .

ثمة بقية للمشكلة ، فالدولة التي تلعب دوراً أساسياً في تنظيم الأمة الحديثة ليست بدورها جوهراً أو ذاتاً للتاريخ ، أو أداة بسيطة للطبقة السائدة ، بل هي ، من منظور طبيعتها الطبقية ، تكثيف لميزان قوى هو ميزان قوى طبقي . إن الاقليم والتاريخ ، اللذين تشملهما الدولة ، يؤكدان سيطرة البديل البرجوازي لقالب الزمان والمكان على بديلهما العمالي ، وسيطرة وغلبة التاريخية البرجوازية على تاريخية الطبقة العاملة . لكن تاريخ الطبقة العاملة يطبع الدولة ـ دون أن يستنفذ نفسه بذلك ـ في جانبها القومي بالذات بطابعه ، لأن البناء المؤسسي للدولة هو أيضاً نتاج لسيرورة الصراع الطبقي القومي ، أي لصراع البرجوازية ضد الطبقة العاملة ، وصراع الطبقة العاملة ضد البرجوازية . إن الدولة ، مثلها مثل الثقافة القومية واللغة والتاريخ ، هي حقل استراتيجي يغتني شيئاً فشيئاً

بنضال العمال والشعب ، حتى ان اتخذ شكلاً مشوهاً بداخله . وعلى الرغم من رداء الصمت الذي تغطي الدولة به ذكريات الطبقة العاملة ، فإن هذه الصراعات تبرز ضمن هذا الحقل الاستراتيجي ، بصورة متجددة على الدوام . وتتيح الدولة القومية ، بوصفها هدفاً للنضالات العمالية ، استيعاباً جديداً لهذا التاريخ من قبل الطبقة العاملة .

هذه الملاحظات لا ترنو إلى معالجة المشاكل معالجة نهائية ، ولهذا فإن أسئلة عديدة تبقى دون جواب مثل :

أ ـ العلاقة الخاصة جداً التي تقيمها مع الأمة الطبقات الأخرى الموجودة في التشكيلة الرأسمالية (البرجوازية الصغيرة القديمة والجديدة، طبقات الفلاحين) والمقولات الاجتماعية مثل بيروقراطية الدولة.

ب ـ الأهمية السياسية المشخصة التي تكتسبها الأمة في المراحل والأطوار المختلفة للرأسمالية ، وفي الأوضاع المختلفة للطبقة العاملة ولنضالها، وخاصة الدور الأساسي الذي يحتله الكفاح من أجل الاستقلال القومي في البلدان السائدة ، وكفاح التحرر الوطني في البلدان المسودة في المرحلة الراهنة من الامبريالية .

جـ ـ الايديولوجيا القومية للطبقة العاملة كتعبير صحيح عن الأممية ، وكتأثير في الوقت نفسه للنزعة القومية البرجوازية للطبقة العاملة . هذه النزعة ما كان لها أن تحدث آثارها العنيفة والمفزعة على الطبقة العاملة (وقد ساقتها إلى حمامات دم الحروب القومية/ الامبريالية) لو لم تتكىء إلى مادية تكوين ومادية نضال الطبقة العاملة ، ولم ترتبط بالجانب العمالي المشخص للايديولوجيا القومية .

لن أواصل هنا دراسة هذه القضايا ، لأن الملاحظات السابقة تشير إلى الطريق الذي يجب اتباعه لمعالجتها . إنها ملاحظات توضح الاستمرارية المذهلة والقدرة على المقاومة اللتين تتمتع بهما الأمة الحديثة في تنظيم المجال السياسي ، رغم سائر تبدلات الأنظمة المختلفة . لا مجال لتجاوز الأمة الحديثة ، المسجلة في

قوالب مادية ، إلا بالقلب الجذري لعلاقات الإنتاج ولتقسيم العمل الاجتماعي ، اللذين يفضيان إلى هذه القوالب . بذلك يقدم أيضاً إسهام في توضيح الأشكال التي تتخذها المسألة القومية في بلدان الشرق . صحيح أن الأمة لا يراد ، ولا يجوز الغاؤها في الاشتراكية ، لكن الأشكال الفظيعة للاضطهاد القومي ، سواء في العلاقات بين هذه البلدان (بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية الأخرى) ، أو داخل كل بلد منها (اضطهاد الاقليات القومية) تشير بصورة جزئية ، وهامة ، إلى « الجوانب الرأسمالية » لعلاقات انتاجها ولتقسيم العمل الاحتماعي لديها ، وإلى الجوانب الرأسمالية لدولها .

القسم الثاني

الصراعات السياسية : الدولة كتكثيف لميزان قوى

اثبتنا ضرورة ربط البناء المؤسسي للدولة مع علاقات الانتاج الرأسمالية وتقسيم العمل الاجتماعي . وأقمنا رابطة أولى بين الدولة وبين الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي .

هذه النقطة الأخيرة سنطورها الآن من منظورات السيطرة والصراع السياسيين . لا يمكن لنظرية حول الدولة الرأسمالية أن تنشىء موضوعها بربطه فقط مع علاقات الإنتاج ، بحيث تتدخل الصراعات الطبقية في التشكيلات الاجتماعية كمجرد عنصر بسيط يجعل هذه الدولة ـ الأنموذج ترتدي طابعاً مشخصاً في دولة ملموسة . فإذا لم تكن هذه النظرية مجرد سرد أو تصوير لأصل الدولة الرأسمالية ، فإنها تصبح ممكنة، فقط حين تتيح وعي إعادة الإنتاج التاريخي لهذه الدولة بتوضعاتها المختلفة في الأطوار والمراحل المختلفة للرأسمالية (دولة ليبرالية ، دولة تدخلية ، دولة راهنة استبدادية النزعة) ، وفي أشكالها الاستثنائية (الفاشية ، الدكتاتوريات العسكرية ، البونابرتية) ، وفي أشكال حكمها . إن نظرية للدولة الرأسمالية يجب أن تعرف تحولات موضوعها .

سنتأمل ، باديء بدء ، تحولات علاقات الإنتاج . إن رد الدولة الى علاقات الإنتاج يعني أن تحولاتها في أطوارها التاريخية الأساسية (مراحل وأطوار الرأسمالية ، المراحل التنافسية والامبريالية ، المراحل والأطوار الرأسمالية الاحتكارية) تشير إلى التبدلات الجوهرية لعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي في الرأسمالية . وحتى عندما تبقى النواة الصلبة لعلاقات الإنتاج ،

وتبقى الدولة الرأسمالية بالتحديد ـ فإنها تخضع مع ذلك ، لتحولات جوهرية خلال مجمل إعادة إنتاج الرأسمالية . لكن هذه التحولات تشير أيضاً إلى تبدلات في تركيب وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية ، وفي صراعاتها وسيطرتها السياسية . ينطبق ذلك على تقسيم التحولات إلى مراحل تتطابق مع أطوار ومراحل الرأسمالية ، كما ينطبق أيضاً بالنسبة لأشكال الحكم التي تتخذها الدولة في مرحلة واحدة أو في طور واحد من الرأسمالية ، والتي تتطابق مع التشكيلات الاجتماعية : وهي هذا الشكل أو ذاك من البرلمانية أو من النظام الرئاسي ، أو من الفاشية أو الدكتاتورية العسكرية . هكذا تكون علاقات الطبقات حاضرة سواء في تحولات الدولة حسب مراحل وأطوار الرأسمالية ، أي في تحولات علاقات الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، أم في الأشكال المتمايزة التي تتخذها الدولة في مرحلة أو طور ، تميزهما علاقات إنتاج واحدة .

هكذا تنشأ مشكلة تطوير نظرية للدولة الرأسمالية تستطيع أن تكشف ، بالانطلاق من علاقات الإنتاج ، ومن خلال بنية موضوعها ذاته ، عن عملية إعادة إنتاجها المرتبطة بصراع الطبقات . إنني لا أؤكد هذه النقاط بمحض الصدفة ، فالنزعة التنظيرية الشكلانية يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة في نظرية الدولة . ولقد تجاوزنا واحدة منها هي تلك التي تنشىء موضوع نظرية الدولة الرأسمالية على الارتباط بين الدولة وعلاقات الإنتاج لوحدها ، مفهومة كبنية اقتصادية ؛ وتحشر الصراع الطبقي والسلطة السياسية فيما بعد ضمن هذا الانموذج ، لتوضح التجسيدات والخصائص المترتبة على هذه الدولة في الواقع التاريخي . هذه النظرية تؤدي إلى تجاهل الأشكال النوعية الخاصة للدولة الرأسمالية .

ويمكن للنزعة التنظيرية الشكلانية أن تأخذ شكلاً آخر ، يؤدي مع ذلك إلى النتيجة السابقة . هذا الشكل يهمنا هنا بصورة خاصة ، لأنه ينصب هذه المرة على الرابطة بين الدولة والسلطة السياسية . وهو يعتبر المقولات العامة لكلاسيكيي الماركسية حول الدولة «نظرية عامة» للدولة (هي النظرية « الماركسية ـ اللينينية ») ، ويقلص الدولة الرأسمالية إلى مجرد تجسيد « للدولة

بوجه عام » . وتترتب على هذه النظرية سخافات معتقدية حول السلطة السياسية من النمط التالي : كل دولة هي دولة طبقية ، وكل سلطة سياسية هي دكتاتورية طبقية ؛ فالدولة الرأسمالية هي دولة البرجوازية ، والدولة الرأسمالية عموماً ، وكل دولة رأسمالية بوجه خاص ، هي دكتاتورية للبرجوازية . لقد تابعنا هذا النزاع منذ فترة قريبة داخل الحزب الشيوعي الفرنسي حول دكتاتورية البروليتاريا ، وفي الحجج التي قدمها « مؤيدو » هذا المفهوم ، وعلى رأسهم باليبار في كتابه الجديد « حول دكتاتورية البروليتاريا » .

من الجلي أن تحليلاً كهذا يعجز تماماً عن دفع البحث خطوة واحدة إلى الأمام . فهو لا يصلح على الإطلاق لتحليل أوضاع مشخصة ، ولتطوير نظرية للدولة الرأسمالية ولأشكالها المتميزة والمتمايزة ، ولتحولاتها التاريخية إلا على طريقة « أن كل شيء يجب أن يصبح سترة وبنطالاً » .

أدى الافتقار إلى تحليل للدولة الرأسمالية إلى نتائج سياسية خطيرة : فقد تسبب تأثير المعتقدية الستالينية التبسيطية في قضية الدولة في كوارث سياسية ، وخاصة بفعل الاستراتيجية التي انتهجت ما بين الحربين حيال صعود الفاشية ، والتي انعكست في استراتيجية الكومنترن حول ما سمي « الفاشية الاجتماعية » ؛ وقد أرسيت على هذا المفهوم بالذات للدولة ، وعجزت تماماً عن التمييز بين شكل الدولة الديمقراطي البرلماني ، وبين الشكل النوعي الخاص بالدولة الفاشية . سبق أن ناقشت هذه المسألة في مكان آخر ، ولهذا فإنني سأشير إليها إشارة عابرة ؛ والحقيقة انني ما كنت لأفعل ذلك ، لو لم يبرز المفهوم الستاليني للدولة منذ فترة لدى جلوكسمان في كتابه « الفاشية القادمة من فوق » ، الذي اعتبر الدولة الفرنسية عام ١٩٧٢ دولة فاشية من طراز جديد . من المعروف أن جلوكسمان قد انتقل من الستالينية الجديدة إلى أكثر أشكال العداء للماركسية تهافتاً ، معتقداً أن ماركس نفسه مسؤول عن سخافاته (سخافات جلوكسمان) الفكرية السابقة . أريد ، مع ذلك ، الإشارة إلى أن نظرية للدولة الرأسمالية تستطيع تفسير الأشكال المتمايزة للدولة ليست ضرورية فقط للتمييز بين الدولة الديموقراطية البرلمانية وبين الدولة الاستثنائية ، وإنما هي تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير . إنها ضرورية لتبيان

التمايزات في الدولة الرأسمالية الاستثنائية ذاتها . ولقد حاولت في كتاب « أزمة الدكتاتوريات» إثبات الأهمية الحاسمة للتمييز بين الفاشية والدكتاتورية العسكرية بالنسبة للاستراتيجية السياسية. وهذه كانت مسألة ذات أهمية مركزية بالنسبة لاسبانيا والبرتغال واليونان (وإذا ما جاز لنا أن نحكم بالاستناد إلى مناقشات اليسار الأميركي ـ اللاتيني)، وهي لا تزال هامة بالنسبة لبعض الأنظمة الاميركية ـ اللاتينية . لكنه من الضروري أيضاً إبراز الفوارق بين الأشكال الديموقراطية البرلمانية ذاتها : ترى من ينسى الاخفاقات السياسية التي قاد إليها العجز عن إدراك خصوصية الدولة الديغولية في فرنسا ؟ .

علينا أن نفسر نظرياً كيف يتوضع الصراع الطبقي ، وبصورة أخص ، الصراع السياسي والسيطرة السياسية في الهيكل المؤسسي للدولة (في الحالة المعطاة سيطرة البرجوازية في الهيكل المادي للدولة الرأسمالية) ، بحيث يمكن إيضاح أشكالها المتباينة وتحولاتها التاريخية . هنا أيضاً ، تمتلك الدولة دوراً عضوياً في الصراع السياسي والسيطرة السياسية : فالدولة الرأسمالية هي التي تكوّن البرجوازية كطبقة مسيطرة سياسياً . صحيح أن للصراع الطبقي الأولية حيال الأجهزة ، (وهي هنا أجهزة الدولة) ، لكن البرجوازية لا تقف كطبقة مسيطرة سياسياً خارج الدولة أو توجد قبلها ، بحيث تستطيع صياغتها وفق أهوائها ، وتجعلها مجرد تابع لسيطرتها ؛ فالدور الذي تقوم به الدولة مسجل في ماديتها المؤسسية . والمسألة الأساسية التي يجب أن ينصب اهتمامنا عليها في هذا الصدد هي الطابع الطبقي للدولة ، الذي يلزمنا بدراسة دور الدولة حيال الطبقات السائدة والمسودة في آن معاً .

وهذا ما سأحاوله الآن ، مع أن دراستي ستبقى على صعيد عام نسبياً . كما أن المقولات التالية لن تتضح تماماً إلا في التحليل اللاحق لشكل الدولة الراهن ، أيْ للدولة ذات النزعة الاستبدادية .

١ ـ الطبقات السائدة

يقوم دور الدولة حيال الطبقات السائدة ، وخاصة منها البرجوازية ، في التنظيم . إنها تمثل وتنظم الطبقة أو الطبقات السائدة ، أي المصالح الطويلة الأجل للكتلة الممسكة بالسلطة ، المكونة من الأجزاء المختلفة للطبقة البرجوازية (والبرجوازية مقسمة إلى أجزاء طبقية) ، التي تساهم فيها بين حين وآخر الطبقات السائدة لأنماط الإنتاج الأخرى الموجودة في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ؛ والمثال الكلاسيكي والراهن على ذلك هم الملاك العقاريون في البلدان المسودة والتابعة . إن القضية التي نتحدث عنها هنا هي قضية تنظيم تقوم به الدولة لوحدة التحالف المتصارع للكتلة الممسكة بالسلطة ، ولتوازن الحلول الوسط غير المستقر بين أقسامها . وهما يتحققان تحت سيطرة وقيادة واحدة من الطبقات أو تحت سيطرة وقيادة هذا القسم أو ذاك منها . تنشيء الدولة إذن الحدة السياسية للطبقات السائدة ، بأن ترسخها كطبقات سائدة . هذا الدور التنظيمي الأساسي لا يقتصر ، بالمناسبة ، على جهاز واحد خاص أو على فرع من الدولة (الأحزاب السياسية) ، بل يشمل أيضاً بدرجات متفاوتة ومن نواحي متعددة سائر الأجهزة ـ بما فيها الأجهزة القمعية بطبيعتها (الجيش ، الشرطة . . . الخ) ، التي تشترك هي أيضاً في هذا الدور . وتنجز الدولة دورها في تنظيم وتوحيد البرجوازية والكتلة الممسكة بالسلطة ، فقط عندما تحافظ على استقلال ذاتي نسبي حيال هذا الجزء أو ذاك ، وهذا المكون أو ذاك ، من مكونات الكتلة الحاكمة ، وحيال مصالحها الجزئية . ان الاستقلال الذاتي يتسم بطابع تكويني بالنسبة للدولة الرأسمالية ، وهو يشير إلى ماديتها في انفصالها النسبي عن علاقات الإنتاج ، وإلى الخصوصية النوعية للطبقات وللصراع الطبقي ، التي يضمرها هذا الانفصال .

تعتمد أطروحتي هذه على تحليلات أجريتها في مكان آخر . أود فقط التذكير بأن هذه التحليلات ليست قابلة للتطبيق ، كما يعتقد أحياناً ، على شكل محدد للدولة الرأسمالية ، وخاصة على « الدولة الليبرالية » لرأسمالية المنافسة . إنها تمس النواة البنيوية لهذه الدولة ، التي تشمل أيضاً المرحلة الراهنة من الرأسمالية

الاحتكارية . وهذه الدولة يجب أن تمثل ، اليوم كما في الماضي ، إلى أمد طويل المصلحة السياسية لجماع البرجوازية (الرأسمالي العام النموذجي) تحت هيمنة قسم منها هو رأس المال الاحتكاري في الوقت الراهن .

١ ـ ما تزال البرجوازية موزعة بنيوياً على أقسام طبقية : رأس مال احتكاري ورأس مال غير احتكاري (ليس رأس المال الاحتكاري وحدة مندمجة ، بل هو تعبير عن « سيرورة اندماج » متناقضة ومتفاوتة بين أقسام رأس المال المختلفة) . وتوطد هذه التقسيمات نفسها بالارتباط مع التكوينات الراهنة لتدويل رأس المال .

٢ ـ هذه التقسيمات البرجوازية متوطنة في مجموعها ، وان بدرجات متفاوتة ، في أرضية السلطة السياسية ، وتنتمي على الدوام الى الكتلة الممسكة بالسلطة . بعكس ما تقوله تحليلات معينة للحزب الشيوعي الفرنسي حول رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فان رأس المال الاحتكاري لا ينفرد في احتلال ساحة السلطة السياسية .

٣ ـ تحافظ الدولة دوماً على استقلال نسبي تجاه هذا القسم أو ذاك من أقسام الكتلة الممسكة بالسلطة (بما في ذلك تجاه هذا القسم أو ذاك من رأس المال الاحتكاري) ، لتضمن تنظيم المصلحة العامة للبرجوازية تحت هيمنة قسم منها . وعلى عكس ما تقوله تحليلات معينة لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، فإن القضية المطروحة هنا «ليست قضية اندماج» الدولة والاحتكارات (تخلى الحزب الشيوعي الفرنسي الآن عن هذه التحليلات) ، وليست أيضاً قضية « اعادة توحيدهما في آلية واحدة » .

٤ ـ هذه التحليلات صحيحة ، حتى عندما تضع الأشكال الراهنة للسيرورة الاحتكارية والهيمنة الخاصة لرأس المال الاحتكاري على مجموع البرجوازية ، قيوداً على استقلال الدولة الذاتي تجاه رأس المال الاحتكاري ، وعلى حقل الحلول الوسط مع أقسام أخرى من البرجوازية .

كيف تنشأ بصورة مشخصة سياسة الدولة لصالح الكتلة البرجوازية

الممسكة بالسلطة ؟ . إنني أرى (وادقق بذلك بعض تحليلاتي السابقة) أن الدولة (الرأسمالية في هذه الحالة) لا يجوز أن تفهم ككل يكوّن ذاته ، بل هي ، مثلها مثل « رأس المال » **علاقة أو بصورة أكثر دقة التكثيف** المادي **لميزان قوى بين الطبقات والأقسام الطبقية ، يعبر عن نفسه في الدولة تعبيراً خاصاً على الدوام .**

ان لسائر مفاهيم الصياغات السابقة أهمية خاصة ، ولهذا سنتوقف عندها . وسنعرج أول الأمر على الدولة كتكثيف لعلاقة : عندما نفهم الدولة بهذه الصورة ، فإننا نتجنب الأزقة المسدودة للورطة الأبدية الناجمة عن المناقشة بين مفهوم الدولة بوصفها شيئاً ، أي أداة ، وبين مفهوم الدولة بوصفها ذاتاً . ان القول بالدولة كشيء هو قول بمفهوم أدواتي قديم للدولة كأداة سلبية ، ان لم نقل محايدة ، تستخدم من قبل طبقة أو جزء من طبقة استخداماً مطلقاً . في هذه الحالة لا يقر المرء للدولة بأي استقلال ذاتي . أما الدولة كذات ، فهو مفهوم يعلل استقلالها الذاتي المعتبر مطلقاً بارادتها كهيئة عقلية للمجتمع البرجوازي . ان هذا المفهوم يرجع الى هيجل ، ثم تبناه ماكس فيبر والتيار السائد للسوسيولوجيا السياسية (التيار المؤسساتي - الوظيفي) ، الذي يرد هذا الاستقلال الذاتي الى السلطة المزعومة للدولة على حملة هذه السلطة ، وعلى عقلانية الدولة : أي على البيروقراطية ، وعلى النخبة السياسية بصورة خاصة .

لكن الدولة ليست فقط علاقة أو تكثيفاً لعلاقة : إنها التكثيف المادي والنوعي لميزان قوى بين الطبقات والأجزاء الطبقية . هذه المسألة ذات أهمية كبيرة وتستحق الاهتمام : فهي تمس أحدث التطورات السياسية - النظرية للحزب الشيوعي الفرنسي . لقد سبق وعارضت بتحليل الدولة كتكثيف مادي لميزان طبقي التحليلات الراهنة حول تصور الدولة في نظرية رأسمالية الدولة الاحتكارية . ولقد انتقدت في هذا التصور فهمه للدولة « المندمجة » برأس المال الاحتكاري ، والخادمة للاحتكارات ، والمفتقرة لاي استقلال ذاتي . هذا التصور يأخذ بمفهوم ادواتي للدولة . لكنني انتقدت أيضاً شيئاً آخر فيه ، حين بينت أن تصور دولة تستخدمها الاحتكارات كما يحلو لها هو تصور يندمج في مفهوم يتجاهل المادية التي تصنعها الدولة لنفسها . إذا كانت الدولة مجرد اداة تفتقر لأية أهمية

سياسية خاصة ، فإن هذه الأهمية ستقتصر عندئذ على سلطتها فقط ، أي على الطبقة التي تستخدم هذه الاداة . ذلك يعني ان هذه الأداة ذاتها (الخاضعة لتبدلات مختلفة وثانوية الأهمية على كل حال) يمكن أن تستخدم للانتقال الى الاشتراكية ، إذا ما أصاب سلطة الدولة تغيير ما .

تطورت تحليلات الحزب الشيوعي الفرنسي في النقطة الأولى . ذلك ما نلاحظه في كتاب فافر وهينكر وسيف المسمى : « الشيوعيون والدولة » ، وفي سلسلة مقالات لهينكر في مجلة النقد الجديد . تشير مواقع الحزب الجديدة الى تطور كبير ، فهي تقطع مع طريق تم السير فيه منذ وقت طويل هو طريق مفهوم أدواتي للدولة أورثتنا إياه المعتقدية الستالينية . يتطور أيضاً فهم الحزب الشيوعي الفرنسي للدولة بوصفها تكثيفاً لعلاقة : «لا تعبر الدولة وسياستها وأشكالها وبناها إذن عن مصالح الطبقة السائدة تعبيراً ميكانيكياً ، بل من خلال وساطة ميزان قوى يحولها الى تعبير مكثف عن الصراع الطبقي المتنامي » ومع انني أود التأكيد على أهمية هذا التطور ، فإنه لا مفر من القول : أن تحليلات الحزب الشيوعي الفرنسي لا تزال تتجاهل في النقطة الثانية مادية الدولة « كجهاز خاص » . ويظهر ذلك في سلسلة مقالات هينكر ، التي تتضمن أكثر الملاحظات النظرية أصالة . وأنا استشهد بهذه المقالات على سبيل المثال ، لأنها تعالج مسائل تحتل مركز المناقشات في الشيوعية الأوروبية (في إيطاليا وأسبانيا وبريطانيا العظمى) . يذكر هينكر مفهومين للدولة يقول انهما يتقاطعان في تاريخ الماركسية باسرها : مفهوم « ضيق » ينظر الى الدولة كجهاز ، ومفهوم « واسع » يرى فيها تعبيراً عن علاقة طبقية (ويعتبره هينكر مفهوماً صحيحاً) . ان التعارض بين المفهومين ليس مصاغاً صياغة صحيحة على كل حال ، فالمهم ليس إبراز التعارض بين تصور يفهم الدولة كجهاز ، وآخر يفهمها كمجرد علاقة طبقية وحسب . لا سيما وان التناقض الفعلي هو بين تصور ادواتي للدولة كشيء (الدولة كشيء) وبين اخر يفهمها كتكثيف مادي لميزان قوى بين الطبقات . وعلى العكس مما تتضمنه تحليلات هينكر ، فان الجانب المادي للدولة كجهاز لا يسقط من تصورها كتكثيف لميزان قوى ؛ اذ ينشأ الهيكل المادي لمؤسسات الدولة بفعل رابطتها مع علاقات

الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، التي تتركز في فصل الدولة في الرأسمالية عن هذه العلاقات . هذا ما حاولت تبيانه في القسم الأول من هذا الكتاب . فالدولة لها كثافتها الخاصة ، ولها قدرتها على المقاومة ، ولا يمكن تقليصها الى مجرد ميزان قوى . صحيح أن تبدل موازين القوى بين الطبقات ينعكس دوماً داخل الدولة ، لكن هذا لا يحدث مباشرة ، بل ينطبع بطابع مادية الاجهزة المختلفة ، ويتمفصل ضمن الدولة في شكل متقطع فقط ، يتنوع بتنوع الاجهزة . ان تغيراً في سلطة الدولة لا يكفي لتحويل مادية جهازها ، وكما نعلم ، فان هذا التحول يرتبط باجراءات وأفعال نوعية خاصة .

لنعد الى الرابطة بين الدولة والطبقات الاجتماعية . سواء في تصور الدولة كشيء أم في تصورها كذات ، أي في مفهومها ككل يؤسس ذاته بذاته ، فإن رابطة الدولة ـ الطبقات الاجتماعية تفهم ، وخاصة رابطة الدولة مع الطبقات والأقسام الطبقية السائدة ، كرابطة خارجية . فاما أن تُخْضِعَ الطبقات الدولة (كشيء) من خلال سيرورات تأثير أو جماعات الضغط ، أو ان تُخْضِعَ الدولة (كذات) الطبقات السائدة . في هذه الرابطة الخارجية ، تعتبر الدولة والطبقات السائدة كليات تؤسس ذاتها بذاتها ، تقف في مواجهة بعضها ، وتمتلك كل منهما من السلطة بقدر ما تخسر الأخرى . ويتطابق هذا الفهم مع تصور تقليدي يرى في السلطة كمية معطاة داخل مجتمع ما ، وهي كمية مساوية للصفر . فاما أن تمتص الطبقة السائدة الدولة بأن تسلبها سلطتها (الدولة كشيء) ، أو أن تقاوم الدولة الطبقة السائدة وتنتزع منها السلطة لمصلحتها الخاصة (الدولة كذات وكحكم بين الطبقات الاجتماعية) .

حسب الأطروحة الاولى (الدولة كشيء) تتوطد سياسة الدولة لصالح البرجوازية بمجرد استيلاء جزء من البرجوازية ، هو حالياً رأس المال الاحتكاري ، على سلطة الدولة ، واستخدامها كأداة ، وتتذرع هذه الأطروحة بحجة ان رأس المال الاحتكاري يمتلك وحدة سياسية سابقة بمعنى ما لعمل الدولة . في هذه الأطروحة ، لا تلعب الدولة أي دَور خاص في تنظيم الحلف البرجوازي الممسك بالسلطة ، ولا تملك أي استقلال ذاتي في علاقتها مع الطبقة او الجزء الطبقي

السائد أو المهيمن . أما في الأطروحة الأخرى حول الدولة كذات ، فتعتبر هذه مزودة بارادة عقلية وسلطة خاصة واستقلال ذاتي مطلق حيال الطبقات الاجتماعية . إنها لا توجد خارج الطبقات ، وتفرض على المصالح المتنافسة والمتفرقة للمجتمع البرجوازي سياستها ، سياسة البيروقراطية والنخب السياسية .

لا تستطيع هاتان الفرضيتان تفسير توطد سياسة الدولة لصالح الطبقات السائدة ، كما تعجزان بنفس القدر عن الاحاطة بمشكلة بالغة الاهمية هي مشكلة التناقضات الداخلية للدولة . في الخلفية المشتركة لهاتين الفرضيتين ، أي في القبول بوجود رابطة خارجية بين الدولة والطبقات الاجتماعية ، تبدو الدولة بالضرورة كتلة صلدة وموحدة دون أي شرخ . في تصور الدولة كشيء حيث تبدو مزودة بوحدة أدواتية داخلية ، توجد التناقضات داخل الدولة كانعكاس لاحتكاكات مع الخارج فقط (ومؤثرات ، ضغوط) لأجزاء ومسننات آلة الدولة أو لأداة الدولة ، لأن كل جزء سائد أو مجموعةِ مصالح خاصة تريد ضمان أفضل حصة لنفسها . هذه التناقضات هي ، بالنهاية ، تناقضات ثانوية ، وهي مجرد إخفاقات لوحدة الدولة شبه الميتافيزيقية ، وليس لها أي تأثير على مجرى سياستها . أما في تصور الدولة كذات ، فتعتبر وحدة الدولة تعبيراً ضرورياً عن ارادتها العقلية ، في حين تعد الأقسام الطبقية جزءاً من جوهرها . هنا أيضاً تبقى تناقضات الدولة ظواهر ثانوية ومحكومة بالمصادفة ومتقطعة ، تحدثها أساساً الاحتكاكات والتناحرات بين النخب السياسية المختلفة وبين المجموعات البيروقراطية ، التي تجسد ارادتها الموحدة . في أحد هذين التصورين ، تقع التناقضات الطبقية خارج الدولة ، وفي التصور الآخر تقع تناقضات الدولة خارج الطبقات الاجتماعية .

يرتبط استقرار سياسة الدولة لصالح الكتلة الممسكة بالسلطة ، وكذلك العمل المشخص للاستقلال الذاتي النسبي للدولة ، ودورها التنظيمي ارتباطاً عضوياً بالانقسامات والتوزعات والتناقضات الداخلية للدولة ، ولا يمكن أن تكون مجرد حوادث تسيء الى وظيفتها . ان توطد سياسة الدولة يجب أن يفهم كمحصلة ناتجة عن التناقضات الطبقية المتوضعة في بنيتها ذاتها (الدولة كعلاقة) . فإذا ما نظرنا الى الدولة كتكثيف لميزان قوى الطبقات والأقسام

الطبقية ، بغض النظر عن الشكل الخاص الذي يعبر به عن نفسه داخلها ، فإن ذلك يعني ان الدولة بأسرها تؤسس وتنقسم من خلال تناقضات طبقية ، أي أن ثمة مؤسسة هي الدولة لا وظيفة لها سوى إعادة انتاج التوزعات الطبقية ، وليست كما يعتقد في مفاهيم الدولة كشيء او كذات كتلة موحدة دون انقسامات (ولا تستطيع أن تكون كذلك في أي وقت) ، تفرض سياستها بمعنى ما رغم تناقضاتها . ان الدولة نفسها قائمة على الانقسام ، ولا يكفي القول : أن التناقضات والصراعات تخترق الدولة ، فالقضية لا تنصب اخيراً على النفاذ الى جوهر سبق تكوينه ، او اجتياز مساحة كانت موجودة من قبل . ان التناقضات الطبقية تكوّن الدولة ، لأنها معطاة في قوامها المادي وهي تبني هكذا تنظيمها ؛ وليست سياسة الدولة إلا نتيجة لطريقة عمل التناقضات داخلها .

لنقصر كلامنا الآن على التناقضات الطبقية بين أقسام الكتلة الممسكة بالسلطة ، التي تتخذ داخل الدولة شكل تناقضات ضمن الفروع والاجهزة بالاتجاهين الشاقولي والأفقي . وبما أن الطبقات والأقسام المختلفة للكتلة الممسكة بالسلطة تشترك في السلطة السياسية ، بقدر حضورها داخل الدولة ، فإن سائر فروع وأجهزة ومجالات الدولة الجزئية (التي تكون رغم وحدتها المركزية منقسمة في الغالب) ، هي غالباً محل للسلطة وللتمثيل الخاص لجزء ما من الكتلة الممسكة بها ، أو لحلف يضم هذه الأجزاء ويتصارع مع غيره . انها تمركز وتبلور في ذاتها هذه المصلحة أو تلك ، او ترابط لمصالح خاصة . وتمثل السلطة التنفيذية والبرلمان ، الجيش والسلطات القضائية ، الوزارات المختلفة والأجهزة البلدية ، الجهاز المركزي وكذلك الاجهزة الايديولوجية ، الموزعة جميعها الى دوائر وشبكات وقنوات معينة ، في الغالب ـ وحسب التشكيلات ـ المصالح المتعارضة لسائر أقسام الكتلة الممسكة بالسلطة أو لجزء منها : الملاك العقاريون الكبار (في عدد كبير من التشكيلات الاجتماعية المسودة والتابعة) ، رأس المال غير الاحتكاري (باجزائه المتفرقة مثل رأس المال التجاري والصناعي والمصرفي) ، رأس المال الاحتكاري (باقسامه المتفرقة ، وعلى الأخص رأس المال المصرفي أو الصناعي) ، والبرجوازية الدولية أو الداخلية .

وتوجد التناقضات داخل الطبقات السائدة ، وموازين القوى داخل الكتلة الممسكة بالسلطة ، التي تجعل من الضروري تنظيم الدولة لوحدة هذه الكتلة ، بوصفها روابط تناقضية مسجلة ضمن الدولة . والدولة ، كتكثيف مادي لعلاقة متناقضة ، لا تنظم الوحدة السياسية للكتلة الممسكة بالسلطة من الخارج ، بأن تحل بقوة وجودها ذاته ـ ولو عن بعد مناسب ـ التناقضات الطبقية . ان الأمر هو على العكس من ذلك تماماً : فمجال هذه التناقضات داخل مادية الدولة هو الذي يجعل دورها التنظيمي ممكناً ، مهما بدا ذلك مفارقاً . لهذا السبب ، يجب علينا التخلي نهائياً عن صورة دولة تمثل من اعلاها الى ادناها جهازاً منظماً تنظيماً موحداً ، ومؤسساً على توزيع تراتبي ومتجانس لمراكز السلطة ، المتوزعة بدورها بانتظام وتدرج من قمة الهرم الى قاعدته . أما تجانس ووحدة ممارسة السلطة ، فهي تكفل ضمن هذه الصورة من خلال تنظيمات قانونية داخل الدولة ، ومن خلال قوانين ادارية ودستورية تحدد مجالات صلاحيات وسلوك الاجهزة المختلفة . هذا التصور مغلوط تماماً . لا اعني بالطبع أن الدولة الراهنة تفتقر الى نسيج تراتبي بيروقراطي أو الى نزعة مركزية مميزة . لكن النسيج التراتبي والنزعة المركزية لا يتطابقان بأي حال مع الصورة الحقوقية الظاهرية للدولة ، سواء في فرنسا ، بلد النزعة اليعقوبية المركزية المبنية وفق تقاليد الملكية المطلقة ، أو في غيرها من البلدان .

هكذا يصبح إذا مفهوماً ترسخ المصلحة السياسية العامة الطويلة الأجل للكتلة الممسكة بالسلطة من خلال الدولة (دورها التنظيمي في إقامة التوازن المزعزع للحلول الوسط) تحت هيمنة هذا القسم أو ذلك من رأس المال الاحتكاري . . كما يغدو مفهوماً العمل الملموس من أجل استقلالها الذاتي النسبي حيال رأس المال الاحتكاري . ان السياسة الراهنة للدولة هي محصلة التناقضات الداخلية بين أجهزة وفروع الدولة المختلفة ، وداخل هذه الفروع والاجهزة ذاتها . ونحن نواجه من حيث المبدأ ما يلي :

١ ـ آلية انتقائية بنيوية من جانب جهاز إعلامي معين ، واجراءات متخذة في مكان اخر . وتنجم الانتقائية عن مادية وتاريخ كل جهاز (الجيش ، الجهاز

المدرسي ، السلطة النقـ...) ، وعن التمثيل الخاص لمصالح خاصة داخل الأجهزة ، أي عن موقعها في تجسيد ميزان القوى .

٢ - سيرورة تقرير متناقضة ، ولكن أيضاً سيرورة « عدم اتخاذ قرارات » من قبل أجهزة وفروع الدولة . هذه اللاقرارات ، التي تعني قدراً معيناً من الإحجام المنهجي عن الفعل ، ليست ظواهر ظرفية ، بل هي مسجلة في البنية التناقضية وتمثل بين أشياء أخرى نتيجة للتناقضات . وهي ضرورية لوحدة وتنظيم الكتلة الممسكة بالسلطة مثل الاجراءات الايجابية للدولة .

٣ - تحديد أوليات حاضرة في البناء التنظيمي لهذا أو ذاك من اجهزة وفروع الدولة في ماديتها الخاصة ، ومتوافقة مع المصالح المختلفة التي تمثلها . ولكن ثمة أيضاً تعيين « لأوليات معاكسة » ضمن ترتيب يتباين بين الفروع والأجهزة والشبكات والأقنية ، ويتوافق مع موقعها في تجسيد ميزان القوى : انها مصفوفة من أوليات وأوليات معاكسة متناقضة فيما بينها .

٤ - تنقية متدرجة تجري أثناء سيرورات التقرير في كل فرع أو جهاز للاجراءات المقترحة من الآخرين ، أو للتنفيذ الفعلي للاجراءات المتخذة من قبلهم .

٥ - تركيبة من التدابير النقطية أو التصارعية أو الامتصاصية المتخذة حسب المشاكل المعطاة . ان سياسة الدولة تتوطد بهذه الطريقة من خلال سيرورة واقعية لتناقضاتها الداخلية ، وهي تبدو لهذا السبب بالذات قصيرة الأمد وفوضوية تماماً ومفككة . عندما يتوطد في مجرى هذه السيرورة شيء من الثبات ، فإن دور الدولة التنظيمي يتعين بدقة عبر حدود بنيوية ، تظهر قبل كل شيء الطابع الوهمي للتصورات حول رأسمالية « منظمة » ، أي لرأسمالية نجحت في التغلب على تناقضاتها الداخلية بواسطة الدولة ؛ وتؤكد هذه الأوهام السائدة حول الامكانات الواقعية لتخطيط رأسمالي . ليست الحدود المعينة للدور التنظيمي للدولة مفروضة عليها بادىء بدء من الخارج ، وهي لا تنشأ فقط من التناقضات اللصيقة بسيرورة تراكم واعادة إنتاج رأس المال ، ولكن أيضاً من البنية والقوام الماديين للدولة ، اللذين يجعلان بدورهما منها محلاً لتنظيم الكتلة الممسكة بالسلطة ، ويمنحانها استقلالاً ذاتياً نسبياً حيال الأقسام المتفرقة للكتلة .

هـذا الاستقلال الـذاتي ليس إذاً استقلالاً ذاتيـاً للدولة حيـال أقسام الكتلة الممسكة بالسلطة ، وهو لا يرتبط بقابليتها على الوقوف خارج هـذه الأقسام . انـه نتـاج لما يحـدث في الدولـة ويتظاهـر تظاهـراً ملمـوسـاً في الإجـراءات المتنـاقضـة المختلفة ، التي تستطيع كل واحدة من الطبقات أو الأقسام الطبقية إدخالها بنجاح الى سياسة الدولة ، عبر حضورها الخاص فيها ، وبفعل التناقضات الناجمة عنه ، حتى لـو اتخذت هـذه الإجـراءات شكـل تـدابـير سلبيـة تتجسـد في معـارضـات ومقاومات للتخطيط وللتنفيذ الفعال للتدابـير التي في صالـح الأقسام الأخـرى من الكتلة الحاكمة (يصدق هذا في الوقت الراهن بصورة خاصة بالنسبة لمقاومة رأس المال غير الاحتكاري لرأس المـال الاحتكاري) . هـذا الاستقلال الـذاتي النسبي للدولـة يوجـد ، فيما يتعلق بـأقسام متفـرقة من الكتلة الحـاكمة ، كـاستقلال ذاتي نسبي لهذا الفرع او الجهـاز أو الشبكة من أجهـزة وفروع وشبكـات الدولـة حيال غيره . ذلك لا يعني بالتأكيد أنه لا توجد مشاريع سياسية مترابطة لممثلي الطبقـات السائدة وأشخاصها السياسيين ، أو أن بيروقراطية الدولة لا تلعب دوراً خاصاً بها في تحديد اتجاه سياسة الدولة . بل يعني أن التناقضات في الكتلة الحاكمة تمسـك ـ حسب خطوط فصل معقدة وفروع وأجهزة مختلفة للدولة متطابقـة معها (جيش ، إدارة ، قضاء ، احزاب سياسية ، كنيسة . . . الخ) ـ بالبيروقـراطية وبـأشخاص الدولة . إننا لا نتعامل هنا مع موظفين وأشخاص دولة موحدين ومترابـطين بإرادة سياسية واضحة ، قدر ما نتعامل مع زمر ومراكز قوة وتجمعات ، أي مع عدد كبير من السيـاسات الصغيـرة المبعثرة . ومهـما بدت كـل واحدة من هـذه السيـاسـات مترابطة ، إذا ما اخذناها على حدة ، فإنها تبقى متناقضة فيما بينهـا ، بحيث تكون سياسة الدولة بالأساس نتيجة لتصادمها ، وليست نتيجة لتطبيق ناجح بهذا القـدر أو ذاك لخـطة شاملة يضعهـا قياديـو الـدولـة . ان الـظاهـرة المـدهشـة والـدائمـة للتـذبذبـات المفاجئـة لسيـاسـة الحكـومـة ، المتجليـة في التسـارع والكبـح ، وفي التراجعات والتردد ، والتغيرات الدائمة في الاتجاه ، ليست مشروطة بعجز متأصل بقدر ما في ممثلي الدولة وكبار الموظفين ، بل هي تعبير ضروري عن بنية الدولة .

بـاختصار : ان فهم الـدولة كتكثيف مـادي لميزان قـوى يعني أيضاً فهمهـا

كحقل استراتيجي وسيرورة استراتيجية تتقاطع فيها عقد وشبكات السلطة ، التي تترابط ، والتي تتباين وتتناقض ، في الوقت نفسه، لتنجم عنها تكتيكات مرنة ومتناقضة يتخذ هدفها العام وتبلورها المؤسسي شكلاً في اجهزة الدولة . هذا الحقل الاستراتيجي تخترقه غالباً تكتيكات مضمرة على الصعيد المحدود الذي تسجل فيه داخل الدولة ، تتقاطع وتتصارع وتجد منفذاً إلى أجهزة معينة « تغلق » بفعل تكتيكات أخرى ، لترسم في النهاية ما يسمى « سياسة الدولة » . صحيح أن السياسة كحساب استراتيجي تبقى قابلة للفهم على هذا الصعيد ، ولكن بوصفها نتيجة لتنسيق تصارعي لسياسات صغيرة مضمرة ومتعاكسة أكثر مما هي صياغة عقلانية لمشروع شامل ومترابط .

ليست الدولة على كل حال إلا بالقدر القليل نفسه إتحاداً بسيطاً لجزئيات قابلة للفصل . فهي تمتلك جهازاً موحداً يصفه المرء عادة بمصطلح المركزية أو النزعة المركزية ، إنه توحيد أو وحدة تنصب هذه المرة على سلطة الدولة ، بغض النظر عن الشروخ التي توجد فيها . وتعبر سلطة الدولة عن نفسها في سياستها الشاملة والمكثفة لصالح الطبقة أو القسم الطبقي السائد ، الذي هو حالياً رأس المال الاحتكاري . لكن سلطة الدولة لا تنشأ مع ذلك من الإرادة الموحدة لحملة رأس المال الاحتكاري ولمن يفوضونهم بتسيير الدولة ؛ فالوحدة المركزة مسجلة في القوام البيروقراطي التراتبي للدولة الرأسمالية ، وهي نتاج لتقسيم العمل الاجتماعي المعاد إنتاجه داخل الدولة (بما في ذلك الفصل بين العمل اليدوي والذهني) ، ولانفصاله الخاص عن علاقات الإنتاج . بيد أنها تنجم أيضاً عن بنية الدولة كتكثيف لميزان قوي ، أي عن الموقع الحاسم الذي تحتله بداخلها الطبقة المهيمنة أو القسم المهيمن حيال غيرهما من الطبقات أو الأقسام المكونة للكتلة الحاكمة . هذه الهيمنة داخل ميزان القوى ليست الحاضر الوحيد ضمن الدولة . وبقدر ما تبقى الكتلة الحاكمة فعالة على المدى الطويل من خلال هيمنة وقيادة قسم يوحدها حيال عدوها الطبقي ، فإن الدولة تعكس هذا الوضع . ويؤهلها تنظيمها الاستراتيجي للعمل تحت هيمنة طبقة أو قسم من طبقة . إن الوضع الامتيازي داخل الدولة لهذه الطبقة أو لهذا القسم من طبقة هو ، في

الوقت نفسه ، عنصر مكوّن لهيمنتها ضمن تركيب ميزان القوى .

تنشأ وحدة ، وينشأ تمركز الدولة الراهنان لمصلحة رأس المال الاحتكاري في سيرورة معقدة لتحولات مؤسسية للدولة ، تسمح بهيمنة المصالح الاحتكارية دون سواها على مراكز تسيطر على اتخاذ القرار ، وعلى مواقع وعقد السلطة ، التي تصبح فيها بعد إما مراكز لرسم سياسة الدولة ، أو مراكز لتقيدات فعالة تجاه تدابير متخذة في مواقع أخرى (لكنها داخل الدولة) لصالح أجزاء أخرى من رأس المال . وتقوم العلاقة السببية هنا في اتجاهين : تحول الطبقة السائدة أو القسم السائد منها الجهاز ، الذي سبق أن تمركزت مصالحها فيه ، إلى جهاز مهيمن ، لأن كل جهاز مهيمن يطمح لأن يصبح ، على المدى الطويل ، مقراً امتيازياً لمصالح الجزء المهيمن ولتجسيد تبدلات الهيمنة . وترمي هذه الوحدة نفسها فوق سلسلة كاملة من عمليات الإلحاق لأجهزة معينة بأخرى ، ومن سيطرة جهاز أو فرع من الدولة (الجيش ، الحزب السياسي ، الوزارة . . . الخ) يبلور على أحسن وجه مصالح القسم المهيمن على أجهزة وفروع أخرى هي بالأساس مراكز مقاومة للأقسام الأخرى من الكتلة الحاكمة . هذه السيرورة يمكن أن تأخذ شكل سلسلة كاملة من التحديدات الجانبية ، ومن إحلال بعض الأجهزة محل أخرى ، أي شكل نقل للوظائف ولمجالات الاختصاص بين الأجهزة المختلفة ، وشكل تبادلات بين السلطة الفعلية والشكلية ، وشكل شبكة تنبسط فوق الدولة لتغطي على كل الصعد الأجهزة المختلفة و « تصلها ببعضها » . إنها شبكة تتركز فيها ، بحكم جوهرها ، المصالح الاحتكارية ، شبكة تمتلك ، من خلال قلب التنظيم التراتبي التقليدي لإدارة الدولة ، دوائر تأهيل واستخدام لأجهزة متخصصة .

تسمح هذه التحليلات بصياغة مشكلة هامة هي مشكلة استيلاء الجماهير الشعبية ومنظماتها السياسية على السلطة بهدف الانتقال نحو الاشتراكية . إنها سيرورة لا تستطيع بالتأكيد التوقف عند الاستيلاء على السلطة ، وإنما يجب أن تمتد إلى تحولات أجهزة الدولة ، مما يفترض على الدوام الاستيلاء على سلطة الدولة .

١ ـ نظراً للترابط المعقد لأجهزة وفروع الدولة ، الذي ينعكس غالباً في التفريق

بين سلطة فعلية وسلطة صورية ، فإن استيلاء اليسار على الحكومة لا يعني بالضرورة وأوتوماتيكياً الرقابة الفعلية ، على أجهزة الدولة أو على بعضها . ويرجع السبب في ذلك إلى أنه يمكن ، من خلال التنظيم المؤسسي للدولة البرجوازية ، استبدال مجالات السلطة الفعلية بمجالات صورية وبالعكس ، إذا ما استولت الجماهير الشعبية على السلطة .

٢ - حتى لو وصل اليسار إلى السلطة وعين كوادر المناصب الحكومية وراقب أجهزة وفروع الدولة ، فإن ذلك لا يعني بالضرورة ان تخضع لرقابته تلك الأجهزة التي تحتل موقعاً مهيمناً في الدولة ، والتي هي مركز استقطاب للسلطة الفعلية . إن الشكل المركز للدولة ينخذ شكل هرم يخضعه المرء لرقابة أكيدة بمجرد أن يحتل قمته . ويتيح التنظيم المؤسسي للدولة البرجوازية أن تنقل الدور المهيمن من جهاز ما إلى جهاز آخر ، فيما لو نجح اليسار الحاكم في أن يخضع لرقابته ذلك الجهاز الذي كان يلعب الدور المهيمن . بكلمات أخرى : يسمح تنظيم الدولة البرجوازية بنقل سلطة هذه الطبقة من جهاز لآخر عن طريق بعض الترتيبات المتعاقبة الفعالة . وطبيعي أن تبادل الدور المهيمن بين الأجهزة لا يحدث ، بالنظر إلى جمود أجهزة الدولة ، التي تأبى أن تكون مجرد اداة بسيطة بيد البرجوازية ، بين ليلة وضحاها ، بل في سيرورة طويلة . لكن جمود أجهزة الدولة ، وقلة قدرتها على التأقلم ، يمكن أن يعملا لغير صالح البرجوازية ، وأن يضمنا قوة دفع لليسار الممسك بالسلطة . غير أن هذا التبادل يستهدف ، مع ذلك ، إعادة تنظيم وحدة الدولة المركزة حول جهاز مهيمن جديد هو بالضرورة الملجأ الذي تهرب اليه السلطة البرجوازية داخل الدولة . هذه الآلية تبقى فعالة بصورة دائمة ، ما دام اليسار في السلطة . ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة تبدو جزئياً أشكالاً مفارقة : من ذلك على سبيل المثال الدور الأساسي الذي تمارسه فجأة بعض الأجهزة والمؤسسات ، التي كانت تلعب في السابق دوراً ثانوياً تماماً ، أو حتى دوراً ديكورياً فقط . هكذا أفشل قبل فترة مجلس اللوردات الانجليزي خطط الحكومة العمالية في التأميم ، وكشفت الأجهزة القانونية والمحاكم الدستورية

المختلفة فجأة دورها كضامن « لا تلين له قناة للشرعية » (مثال تشيلي أللندي) .

ليس هذا كل شيء ـ فالتناقضات والانتقالات الداخلية للسلطة الفعلية والصورية لا توجد فقط بين أجهزة وفروع الدولة المختلفة ، بل وتتوضع بداخلها أيضاً : إن مركز السلطة الفعلي ، الذي ينتظم من حوله كل جهاز من الأجهزة لم يعد يشكل قمة التراتب ، كما يبدو واضحاً في ساحة الخدمة العامة . ويصح هذا القول أيضاً بالنسبة للادارة وللبوليس وللجيش . وكما هو الأمر لدى الأجهزة الممركزة عمودياً ، يجب العمل هنا أيضاً بمفاهيم مثل « عقد » و « بؤر » السلطة الفعلية ، التي تقع في النقاط الاستراتيجية لأجهزة الدولة وفروعها المختلفة . حتى لو نجح اليسار الحاكم في مراقبة قمة جهاز أو مجموعة أجهزة مهيمنة في تراتبها الصوري ، فإن ذلك لا يعني بعد أنه يراقب مراقبة حقيقية عقد السلطة الفعلية .

٢ ـ النضالات الشعبية

لا ترجع الانقسامات الداخلية للدولة ، وطريقة العمل المشخص لاستقلالها الذاتي ، وتوطد سياستها على القطاعات المميزة لها ، فقط إلى التناقضات داخل الطبقات والأقسام المكوّنة للكتلة الحاكمة ، بل هي ترتبط أيضاً ، وبصورة رئيسية أساساً ، بدور الدولة تجاه الطبقات المسودة . وتقيم أجهزة الدولة الهيمنة وتعيد انتاجها ، بأن تنظم سجالا (قابلاً للتنويع) من حلول وسط ظرفية بين الكتلة الحاكمة وبين طبقات مسودة معينة . وهي تنظم وتوحد الكتلة الحاكمة عن طريق تفكيك وتقسيم الطبقات المسودة بصورة دائمة ، وبواسطة استقطابها لصالح الكتلة الحاكمة ، ونبذ منظماتها السياسية الخاصة . والحقيقة أن الاستقلال الذاتي النسبي للدولة حيال الأقسام المختلفة من الكتلة الحاكمة هو ضروري أيضاً لتنظيم هيمنة طويلة الأمد وموحدة للكتلة الحاكمة تجاه الطبقات المسودة . لذا غالباً ما تفرض الدولة على الكتلة الحاكمة أو على أحد أجزائها حلولاً وسطاً مادية لا غنى عنها لدوام الهيمنة .

غير أن دور الدولة هذا تجاه الطبقات المسودة يرتبط ، مثله مثل دورها حيال

الكتلة الحاكمة ، ارتباطاً واهياً بعقلانيتها القانونية الخاصة ، بوصفها كلاً « خارجياً » في مواجهة هذه الطبقات . إن هذا الدور مسجل أيضاً في القوام التنظيمي للدولة كتكثيف مادي لميزان قوى بين الطبقات ، فالدولة لا تمركز في ذاتها ميزاناً للقوى بين أقسام الكتلة الحاكمة وحسب ، بل أيضاً ميزاناً للقوى بين هذه الطبقات وبين الطبقات المسودة .

حتى عندما تبدو التحليلات السابقة للرابطة بين الدولة والطبقات المسودة واضحة ببساطة ، فإن المرء يميل عموماً إلى فهم الدولة في رابطتها مع الطبقات المسودة ككتلة موحدة ومتجانسة ، مفروضة من الخارج على هذه الطبقات ، التي لا تستطيع التأثير فيها ، إلا إذا حاصرتها وهاجمتها من خارجها ، لأنها تقف تجاهها كقلعة حصينة منفصلة عنها . على هذا النحو ، تبقى التناقضات بين الطبقات السائدة والمسودة تناقضات بين الدولة وبين الجماهير الشعبية التي تقف خارجها . وهكذا يزعم أن التناقضات الداخلية للدولة تتعين بالتناقضات بين الطبقات والأقسام الطبقية السائدة ؛ كما يقال : إن نضالات الطبقات المسودة لا يمكن أن تكون نضالات داخل الدولة ، وإنما هي في أحسن حال ممارسة للضغط عليها . لكن الحقيقة هي أن هذه النضالات تخترق الدولة بأسرها ، وإن بغير الصورة التي ترسم لها : كنضالات تنفذ من الخارج إلى كل مغلق على ذاته . تخترق النضالات السياسية ، المنصبة على الدولة ، أجهزتها ، لأنها تكون مسجلة سلفاً في نسيجها ، وترسم مسبقاً شكل تجسدها الاستراتيجي . صحيح أن النضالات الشعبية ، وبصورة عامة صراعات القوى ، تتجاوز الدولة تجاوزاً كبيراً ، ولكن بقدر ما تكون الصراعات سياسية بالفعل ، فإنها لا تقوم خارج الدولة . بتعبير أوضح : تسجل الصراعات السياسية في الدولة ، ليس لأنها تستنفذ نفسها من خلال الانضواء في دولة تحيط بكل شيء ، بل لأن الدولة موجودة داخل الصراعات التي تضمرها بلا انقطاع . ومع ذلك ، فإن الصراعات (وليس فقط الصراعات الطبقية) ، وهي تتجاوز الدولة بالطبع ، لا تقوم « خارج السلطة » ، وإنما تسجل دوماً في أجهزة سلطوية تجسد تجسيداً مادياً الصراعات ، وتكثف كذلك ميزان القوى (المعامل والمشاريع ، وبمعنى معين الأسرة . . . الخ) . بسبب

التداخل المعقد للدولة مع جماع أجهزة السلطة ، فإن هذه الصراعات تترك دوماً ـ وهذه المرة « عن بعد » ـ اثارها داخل الدولة .

هكذا يعبر البناء المادي للدولة في رابطته مع علاقات الإنتاج ، وتنظيمه التراتبي ـ البيروقراطي ، وتقسيم العمل الاجتماعي المعاد إنتاجه في داخلها ، عن الحضور النوعي الخاص للطبقات المسودة ولنضالاتها في بنيتها . وهي بنية لا يراد منها مجابهة الطبقات المسودة مجابهة مباشرة وحسب ؛ لأن مهمتها هي صيانة علاقة السيطرة ـ الخضوع ضمن الدولة ، وإعادة انتاجها ، بما أن العدو الطبقي موجود دوماً فيها . إن التجسيد المطابق لجماع أجهزة الدولة ، وتنظيم الفروع والأجهزة المختلفة لدولة مشخصة (جيش ، شرطة ، إدارة ، مدرسة ، كنيسة . . . الخ) لا يرتبطان فقط بميزان القوى الداخلي للكتلة الحاكمة بل أيضاً بميزان القوى بين الكتلة وبين الجماهير الشعبية ، أي بالدور الذي يجب أن يحققه التجسيد والتنظيم حيال الطبقات المسودة . يوضح هذا أيضاً التنظيم المتباين للجيش وللشرطة وللكنيسة في الدول المختلفة ، ويلقي الضوء على تاريخها ـ وهو تاريخ تركت النضالات الشعبية اثارها في قوامه ـ . ويزيد من ذلك أن الدولة ، العاملة على تنظيم الهيمنة ، أي على تفكيك وتقسيم الجماهير الشعبية ، تحوّل أقساماً منها ، هي قبل كل شيء البرجوازية الصغيرة والجماهير الفلاحية ، إلى دعائم طبقية حقيقية للكتلة الحاكمة ، لتحول دون تحالفها مع الطبقة العاملة . وتتجسد التحالفات والحلول الوسط ،كما يتجسد ميزان القوى في قوام جهاز الدولة ، الذي يحقق بطبيعته المهام المذكورة . وعلى سبيل المثال ، فإنه لا يمكن فهم الجهاز المدرسي في فرنسا دون العلاقة المركزة فيه بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، ولا يمكن فهم الجيش دون العلاقة بين البرجوازية والطبقات الشعبية الزراعية . فإذا ما لعب جهاز ما دوراً مهيمناً في الدولة (الأحزاب السياسية ، البرلمان ، السلطة التنفيذية ، الإدارة، الجيش) فإن ذلك لا يحدث فقط لأنه يمركز في ذاته سلطة الجزء المهيمن ، بل لأنه ينجح في الوقت نفسه في إنجاز الدور السياسي ـ الايديولوجي للدولة حيال الطبقات المسودة . بصياغة أعم : ان التناقضات والانقسامات الداخلية للدولة ، المنعكسة ضمن الأجهزة والفروع المختلفة وفيما

بينها ، وكذلك تناقضات وانقسامات العاملين في الدولة ، تكون مشروطة أيضاً بوجود نضالات شعبية في الدولة) .

على كل حال ، إن حضور الجماهير الشعبية في الدولة لا يتجسد تجسداً مادياً شبيهاً بحضور الطبقات والأقسام السائدة ضمنها ، بل هو يتجسد بطريقة خاصة جداً .

توجد الطبقات والأقسام السائدة ضمن الدولة بواسطة أجهزة وفروع تمنحها سلطة خاصة ، إلى جانب وحدة سلطة دولة الأقسام المهيمنة . وعلى العكس من ذلك ، لا توجد الطبقات المسودة ضمن الدولة بواسطة أجهزة وفروع تعطيها سلطة خاصة ، وإنما توجد في شكل مراكز معارضة حيال الطبقات السائدة .

سيكون من الخطأ ـ وهو خطأ نتائجه السياسية وخيمة ـ أن نستنتج من حضور الطبقات الشعبية في الدولة أنها تستطيع امتلاك السلطة أو الاحتفاظ بها لفترة طويلة دون تحويل جذري للدولة . إن التناقضات الداخلية للدولة لا تضمر ، كما يعتقد بعض الشيوعيين الايطاليين ، « جوهراً تناقضياً » ، بمعنى أن الدولة الراهنة تظهر وضعاً من ازدواجية السلطة في داخلها ، تعبر عنه السلطة السائدة للبرجوازية وسلطة الجماهير الشعبية ؛ فليست سلطة الطبقات الشعبية مستحيلة في دولة رأسمالية ثابتة بسبب وحدة سلطة دولة الطبقات السائدة ، التي تنقل مركز السلطة الفعلية لجهاز ما ، حين يميل ميزان القوى في هذا الجهاز لصالح الجماهير الشعبية ، بل هي أيضاً مستحيلة بسبب البناء المادي للدولة ، الذي يتكوّن من آليات إعادة إنتاج داخلية لرابطة السيطرة والخضوع . إن الطبقات المسودة حاضرة في بناء الدولة ، ولكن بوصفها طبقات مسودة وحسب . وحتى عندما يتغير ميزان القوى وتتغير سلطة الدولة لصالح الطبقات الشعبية ، فإن الدولة تميل على مدى طويل بهذا القدر أو ذاك لإعادة إنتاج ميزان القوى ، لصالح البرجوازية وان في شكل آخر . وليس « احتلال » أجهزة الدولة من قبل الجماهير الشعبية ، الذي غالباً ما يدعون إليه ، هو الحل لهذه المشكلة ، لأن الأمر لا يدور هنا حول إيجاد مدخل بالنسبة لها إلى مكان لم تكن فيه ، على أن تستغل حضورها المفاجىء للشروع في تغيير القلعة من الداخل . فالطبقات الشعبية كانت

حاضرة على الدوام في الدولة ، دون أن يتبدَّل أي شيء في نواتها الصلبة . ولئن كانت فاعلية الجماهير في الدولة ضرورية ، فإنها ليست شرطاً كافياً لتحويلها . وعندما تكون النضالات الشعبية حاضرة حضوراً بنّاءً في انقسامات الدولة ، ويكون لحضورها شكلٌ غير مباشر هو شكل التناقض بين طبقة سائدة وطبقات مسودة ، فإن حضورها يتجلى أيضاً في نتائج وذيول النضالات الشعبية على التناقضات بين الطبقات والأقسام السائدة ذاتها ، لأن التناقضات بين الكتلة الحاكمة وبين الطبقات المسودة تتدخل تدخلاً مباشراً في التناقضات الداخلية للكتلة الحاكمة . وعلى سبيل المثال ، فإن الميل الانحداري لنسبة الربح (وهو العامل الأساسي في انقسام الطبقة الرأسمالية ، وخاصة عندما يقوم الميل المعاكس في ضياع قيمة أقسام معينة من رأس المال) هو في المحصلة النهائية تعبير عن نضال الطبقات المسودة ضد الاستغلال.

ليس للأقسام المختلفة من رأس المال (رأس المال الاحتكاري ، رأس المال غير الاحتكاري ، رأس المال الصناعي والمصرفي والتجاري) التناقضات عينها مع الطبقات الشعبية . وسلوكها السياسي حيال هذه الطبقات ليس متماثلاً على الدوام . والحال ، إن التاكتيكات المتباينة وحتى الاستراتيجية السياسية ، اللتين يتم اختيارهما بصورة مؤقتة أو طويلة الأجل حيال الجماهير ، هما عامل من العوامل الهامة للانقسامات الداخلية للكتلة الحاكمة : هذا ما يظهره مجمل تاريخ الرأسمالية . ويكفي أن نتأمل ولو مرة واحدة السياسة المتباينة للدول المختلفة بصدد المشاكل نفسها ، لنتأكد من ذلك . وإذا كان هناكِ تفاهم جوهري بين الطبقات والأقسام السائدة حيال إدامة وإعادة إنتاج السيطرة الطبقية والاستغلال ، فإن من الخطأ الاعتقاد أن هذا التفاهم يقوم على ممارسة السياسة ذاتها ممارسة دائمة تجاه الجماهير الشعبية . كما أنه من الخطأ الظن أن نقاط الانعطاف في سياسة البرجوازية يمكن تقليصها ببساطة إلى مجرد تحقيب تاريخي فقط ، وكأن البرجوازية تقف صفاً واحداً وراء هذا الحل السياسي أو ذاك ، حسب مقتضيات الظروف . إن التناقضات موجودة دوماً في الكتلة الحاكمة ، وهي تنصب على قضايا ذات أهمية ثانوية نسبياً ، ولكن أيضاً على القرارات

السياسية الكبرى ، بما في ذلك اختيار الدولة التي يجب إقامتها حيال الجماهير ، وتقرير أشكال استثنائية محددة لها (كالفاشية والدكتاتوريات العسكرية والبونابرتية) أو أشكال الديموقراطية « البرلمانية » ، وكذلك الاختيار بين أشكالها المختلفة (حقوق كلاسيكية أو أشكال اشتراكية ـ ديموقراطية) . في هذه الحالات أيضاً لا تتحد البرجوازية في كتلة واحدة لدى أخذها بأحد هذه الحلول .

يحدث الشيء نفسه ، وإن بقدر أقل وبمعنى معكوس هذه المرة ، عندما تحاول الأقسام المختلفة من الكتلة الحاكمة (بواسطة سياسات متبدلة غالباً تتطابق وتناقضاتها مع الجماهير الشعبية) تأمين الدعم لنفسها ضد الأقسام الأخرى من الكتلة ، أي عندما تحاول إدخال الجماهير في ميزان قوى يلائمها ، اما لفرض حلول أكثر مواءمة لمصالحها ، أو للعمل بفعالية أكبر ضد حلول تعود بالفائدة على الأقسام الأخرى : مثال ذلك الحلول الوسط التي يقوم بها رأس المال الاحتكاري مع أقسام من الطبقة العاملة أو مع البرجوازية الصغيرة التقليدية (فئات الدخول المتوسطة) ضد رأس المال غير الاحتكاري ، والحلول الوسط التي يقوم بها هذا مع الطبقة العاملة أو البرجوازية الصغيرة ضد رأس المال الاحتكاري . ان كل ذلك يتكثف في الانقسامات والتناقضات الداخلية للدولة ، وفي فروعها وشبكاتها وأجهزتها المختلفة ، وفي تناقضاتها الداخلية .

الخلاصة : إن النضالات الشعبية مسجلة في المادية المؤسسية للدولة ، لكنها ليست مسجلة هناك فقط . هذه المادية تتسم بطابع النضالات الشعبية المريرة والمتعددة الوجوه ، التي لا تجابه الدولة من الخارج ، شأنها شأن أي نضال سياسي ينصب عموماً على الدولة ، بل ترتبط بتجسيدها الاستراتيجي ، لأن الدولة هي ، مثل أي جهاز سلطوي ، التكثيف المادي لعلاقة .

٣ ـ نظرية للسلطة ؟

يمكن اكتشاف التطابق والتناقض بين هذه التحليلات وبين التحليلات المتحدرة من المعسكر الآخر ، وخاصة عند فوكو ، في السياق الاكثر عمومية لاشكالية السلطة . عندما طوّر فوكو تصوره الخاص للسلطة ، استهدف بهجومه

ماركسية غير محددة ، قصقصها وفق مزاجه وصنع منها مخلوقاً كاريكاتورياً ، أو استهدف الماركسية الخاصة بالاممية الثالثة وبالتصور الستاليني ، اللذين سبق لكثيرين منا أن انتقدوهما منذ فترة طويلة . إنني اتحدث هنا عن نفسي : فالملاحظات التي قدمت حتى الآن تعيد التقاط وتطوير وتنهيج تحليلات كانت قد وجدت في مراحل تطورها المختلفة ، في نصوصي التي صدرت قبل كتابي فوكو « الرقابة والعقوبة » (١٩٧٥) و « الجنس والحقيقة » (١٩٧٦) . إن بعضاً منا لم ينتظر فوكو ، كي يقدم تحليلات للسلطة تتطابق في بعض النقاط مع تحليلاته الحالية . وهذا امر لا يسع المرء إلا أن يسعد به .

سأعرج هنا على تحليلات فوكو للسلطة ، بعد أن عالجت في الصفحات السابقة بعض النقاط . إن التعيينات العامة لهذه التحليلات معروفة ؛ إذ يقترح فوكو تصوراً للسلطة يعتبر ، وضعاً استراتيجياً لموازين القوى في مجتمع معطى : « إن السلطة ليست شيئاً يحصل المرء عليه ، أو ينتزعه أو يتقاسمه أو يحافظ عليه أو يفقده (. . .) على المرء أن يكون بلا شك من أنصار النزعة الاسمية : فالسلطة ليست مؤسسة ، وليست بنية ، وليست جبروتاً لبعض الجبابرة بل هي الاسم الذي يعطيه المرء لوضع استراتيجي معقد في مجتمع ما (. . .) حيث توجد سلطة ، توجد مقاومة . ومع ذلك ، أو بالاحرى لهذا السبب بالذات ، لا تقع المقاومة مطلقاً خارج السلطة » .

هذه المواقف تبدو لي صحيحة جزئياً :

١ ـ تظهر التحليلات التي اجريتها حتى الآن أن السلطة ذاتها ليست كمية أو امتلاكاً ، وليست صفة مرتبطة بجوهر طبقة ، أي بذات طبقية (الطبقة السائدة) . هذه النقاط اكدتها في « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » ، وخاصة الفصل حول مفهوم السلطة . وعلى كل حال ، فان قصدي الأساسي كان هناك قبل كل شيء دراسة السلطة من منظور تغلغلها في الصراعات الطبقية . غير ان المسألة الهامة كانت ما قلته حول السلطة داخل هذا الحقل . عندما نطبق مصطلح السلطة على الطبقات الاجتماعية ، يجب ان نفهم من ذلك قابلية طبقة أو عدة طبقات على تحقيق مصالحها . بهذه النظرة تصبح « السلطة » مفهوماً يضيق أرضية

الصراعات الطبقية ، أي موازين القوى وروابط الطبقات فيما بينها ؛ وتحدد المصالح الطبقية مجال عمل طبقة ما حيال سائر الطبقات الاخرى ، لأن قابلية طبقة ما على فرض مصالحها تتناقض مع قابلية (ومصالح) الطبقات الاخرى :

هكذا نستنتج أن حقل السلطة هو حقل روابط محدد بدقة . ان سلطة طبقة ما (الطبقات السائدة على سبيل المثال) ليست جوهراً تمسك به بين أيديها ، وليست حجماً قابلاً للترجمة الكمية تتبادله الطبقات المختلفة بالتقابل أو تتوزعه فيمابينها ، وفق التصور القديم للسلطة بوصفها كمية مساوية للصفر . إن سلطة طبقة هي ، باديء بدء ، تعبير عن موقعها الموضوعي داخل الروابط الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . ويشمل هذا الموقع ممارسات الطبقات المتصارعة ، أي روابط متفاوتة للسيطرة والالحاق مسجلة في التقسيم الاجتماعي للعمل ، كانت على الدوام روابط سلطوية . إن موقع كل طبقة ، وبذلك موقع سلطتها ، محددان ومعينان من خلال مواقع الطبقات الاخرى . فليست السلطة اذاً صفة مرتبطة بطبقة « بذاتها » (بمعنى اتحاد وكلاء) ، بل هي تنجم عن منظومة عقلانية لمواقع مادية ، يحتلها هؤلاء الوكلاء أو أولئك .

تعبر السلطة السياسية أكثر من غيرها (وهي أكثر من غيرها علاقةً بالدولة) عن تنظيم سلطة طبقة وعن وضعها الطبقي الظرفي (كما ينعكس في التنظيمات الحزبية أيضاً) ، وكذلك عن روابط الطبقات ، التي تصبح قوى اجتماعية ، أي حقلاً استراتيجياً . ولا ترتبط السلطة السياسية لطبقة ما ، أي قدرتها على تحقيق مصالحها السياسية ، بموقعها فقط ، بل بوضعها وباستراتيجيتها حيال الطبقات الاخرى أيضاً . وهذا ما وصفته باستراتيجية الخصوم .

٢ ـ في مواجهة التصور الذي يزعم فوكو ودولوز أن الماركسية تتبناه ، أكدت من جانبي أن الدولة ليست شيئاً وليست كينونة ذات جوهر ادواتي ينشيء ذاته بذاته، بل هي تعبير عن روابط طبقية وقوى اجتماعية. إننا نفهم تحت سلطة الدولة فقط سلطة طبقات معينة (طبقات سائدة) ، أي موقعها في الروابط السلطوية حيال الطبقات الاخرى (الطبقات المسودة) ، كما نفهم أيضاً (بمجرد أن ينصب الامر على السلطة السياسية) ميزان قوى استراتيجي بين هذه الطبقات

ونفهم أوضاعها . ليست الدولة الموضوع الاداري الادواتي لجوهر سلطة تمتلكها الطبقة السائدة ، وليست ذاتاً تتصرف بسلطة تتطابق مع ما تنتزعه من الطبقات الاخرى بالاكراه : الدولة هي محل التنظيم الاستراتيجي للطبقة السائدة في علاقتها مع الطبقات المسودة . هي محل ومركز لممارسة السلطة ، لكنها لا تملك بذاتها أية سلطة . هكذا اكدت أن الصراعات السياسية المنصبة على الدولة والمتجهة إليها (لا تتجه النضالات الشعبية إلى الدولة فقط) ليست مسجلة خارجها ، بل في قوامها . واستخلصت نتائج سياسية من ذلك . هذه التحليلات لها أيضاً مدلولات كثيرة فيما يخص الانتقال الى الاشتراكية ، وهذا هو السبب الذي جعلني اكتفي بما قلته حولها .

ثمة هنا أيضاً فروق اساسية بين الماركسية وبين تحليلات فوكو :

١ ـ إذا كان الحقل التكويني للسلطة هو رابطة غير متساوية لموازين القوى ، فان ماديتها لا تستنفد نفسها في أنماط ممارستها . وتمتلك السلطة على الدوام أساساً محدداً ، سواء في حالة الانقسام الطبقي أم فيما يخص الصراع الطبقي هو :

١ ـ الاستغلال ، أي انتزاع فائض القيمة في الرأسمالية .

٢ ـ موقع الطبقات في الدولة ، وأيضاً في الاجهزة المختلفة وأجهزة السلطة . وهو موقع شديد الاهمية بالنسبة لتنظيم الاجهزة الواقعة خارج الدولة .

٣ ـ حتى عندما لا يشمل جهاز الدولة جماع أجهزة ومواقع السلطة ، فانه يبقى غير مفصول عن تلك الاجهزة والمواقع ، الكائنة خارج مجاله الخاص .

هذا الحقل العلائقي لسلطة الطبقات يشير إلى منظومة مادية لتوزيع المواقع في مجمل تقسيم العمل الاجتماعي ، وهو أساساً مشروط بالاستغلال . من هنا ينشأ الانقسام الطبقي ، ومعه الصراع الطبقي والنضالات الشعبية . ولهذا نستطيع القول : ان أي صراع في المجتمع (وإن لم يكن صراعاً طبقياً اصلياً مثل الصراع بين الرجال والنساء) تستخدم الدولة فيه سلطتها كعامل توطيد للسلطة الطبقية ، يمكن أن ينتشر فقط حين توجد صراعات طبقية تعطي الصراعات الاخرى إمكانية تطورها . أما بالنسبة لفوكو ، فإن روابط السلطة تفتقر على الدوام لأي

أساس خارج ذاتها ، وتصبح مجرد « وضع » يلازم السلطة دوماً . لقد فقد السؤال حول نوع السلطة وهدفها مبرره بالنسبة له ، مما يؤدي إلى مأزق لا مخرج منه في تحليلاته .

أما المقاومات الشهيرة ، وهي عنصر ضروري لكل وضع سلطوي ، فتبقى لديه تأكيدات تعسفية تفتقر لاي أساس : وهي ليست سوى مزاعم بدائية . يقال غالباً : انه يمكن استنتاج ما هو أكثر من نضالات الغوار والاضطرابات المتفرقة ضد السلطة ، بالاستناد إلى تصور فوكو ، لكن الحقيقة هي أن هذا التصور يحبط أية مقاومة ممكنة للسلطة . إذا كانت السلطة موجودة على الدوام ، وكان كل وضع سلطوي مبرر بذاته، فلماذا يجب أن توجد مقاومة ، من أين ستأتي ،وكيف ستكون ممكنة ؟ . على هذه الاسئلة القديمة تجيب الفلسفة السياسية التقليدية ، كما هو معروف ، بالاشارة إلى الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي ، ويجيب دولوز بالاشارة إلى « الرغبة الاساسية » . صحيح أن هذا ليس هو الجواب الصحيح ، لكنه على كل حال جواب . اما لدى فوكو ، فان هذا السؤال يبقى دون إجابة .

إن إضفاء هذا الطابع الاطلاقي على السلطة ، التي تشير دوماً إلى ذاتها ، يقود حتماً إلى تصور « سلطة سيدة » تعلل كل صراع وكل مقاومة . هكذا تحرف الصراعات في أصلها وفي تكوينها على يد السلطة وتصبح مجرد رداء خارجي لها أو لشرعيتها . والفارق بين استحالة المقاومة التي تمليها طبيعة الامور لدى فوكو ، وبين التصور الراهن للدولة كشرٍّ أساسي أزلي ، أصغر مما يبدو للوهلة الاولى ، لان كل صراع يمكن أن يسهم في السلطة دون أن يتحول إلى صراع تخريبي ، خاصة وأنه يفتقر لأي تأسيس آخر باستثناء رابطة السلطة الخاصة به ، بل انه يفتقر لأي تأسيس سوى السلطة ذاتها . إن « فلاسفتنا الجدد » ، وعلى رأسهم ليفي ، محقون في الاتكاء على فوكو ، فهم ليسوا أكثر نتائجه تطرفاً وحسب ، بل حقيقته الاخيرة أيضاً .

٢ ـ مع أن الصراعات تسجل نفسها في أجهزة السلطة المؤسسية ، فانها تحافظ دوماً ، في أساسها المادي ، على الاولية حيال مؤسسات وأجهزة السلطة

(وخاصة حيال الدولة) . من جهة أخرى ، يجب الحذر من السقوط في تصور كينوني للسلطة (يضم الدولة بدورها) لا فعل للصراعات الاجتماعية سوى تخريبه ، إن هي بقيت خارجية بالنسبة له . هذا ما زعمه قبل حين لوفور ، وهو أحد كتاب مجلة «لير » ، عندما انتقد فوكو والماركسية بقصص بالية حول نمط تكوين اجتماعي يبقى خارجياً بالاساس حيال السلطة القائمة .

تستطيع الصراعات ، في الحقيقة ، ان تدمر السلطة ، دون أن تكون خارجية بالنسبة لها في أي وقت من الاوقات وإذا كان هذا التخريب مستحيلاً في تصور فوكو ، فليس لانه يتبنى ، مع الماركسية ، تصوراً يقول بجوهر عقلاني للسلطة والصراعات والمقاومات لم تكن في أي وقت خارجية بصورة مطلقة بالنسبة لها . تبرز السلطات والمقاومات لدى فوكو كقطبين متكافئي القيمة لرابطة السلطة . وبما أن المقاومات تفتقر لاي أساس ، فان قطب السلطة هو الذي يرجح في النهاية ، ليسبب تبدلاً مستمراً لمفهوم السلطة ، الذي يصف مرة رابطة (رابطة السلطة) ، ومرة أخرى ، بل غالباً ، قطباً من قطبي رابطة السلطة ـ المقاومات . ولان المقاومات تفتقر لاي أساس ، فان السلطة تغدو في النهاية جوهرية ومطلقة ، أي أنها تصبح « قطباً » تجاه المقاومات ؛ جوهراً يصيبها بعدوى ينقلها إليها ، وقطباً أصلياً ومحدداً لها . هكذا تنشأ لدى فوكو مشكلة تفادي سيادة لا مهرب منها ، إلا وهي سلطة تملك امتيازاً مطلقاً تجاه المقاومات ، وتنصب لها الافخاخ بصورة دائمة .

يقدم فوكو جواباً واحداً فقط : وهو أنه يجب علينا التخلص من سلطة تصير من جديد ماهية ، واكتشاف شيء آخر غير المقاومات المسجلة في السلطة ، شيء يقع أخيراً خارجها ، بعد ان تحولت أساساً إلى قطب جوهري ومطلق في الرابطة المذكورة ، شريطة أن لا نعيد النظر في انجازات تحليل السلطة كرابطة . هذا «الشيء» اكتشفه فوكو فيما يسميه بـ « العامة » : « انه هذا الشيء» في الجسم الاجتماعي ، في الطبقات ، في المجموعات ، في الافراد أنفسهم (. . .) الذي يفلت بطريقة ما من روابط السلطة (. . .) إنه حدها ، وجهها الآخر ، نتيجتها

غير المباشرة ، وهو ذلك الشيء الذي يجيب على أي تقدم للسلطة بحركة يحرر ذاته بواسطتها منها »(١) .

إن العامة هم هنا أيضاً إثبات غير معلل ، شأنه شأن ما كانته المقاومات . وعندما يفتش فوكو فيه عن ملجأ ، بوصفه شيئاً يحرر من السلطة ، وحين « يفر » أو « يحرر » ذاته ، بوقوفه خارج رابطتها ، فانه يفعل ذلك ، لان ، السلطة تحولت خلال ذلك من رابطة كانتها إلى جوهر وقطب لهذه الرابطة ، وإلى ماهية يعجز المرء عن تضييق نطاق جوهرها ، إلا إذا تملص منه فقط ، لانها ماهية تعيد انتاج والتهام ذاتها ، ولا مجال للقضاء عليها ، ما لم يضع المرء نفسه خارجها . وينجم عن ذلك بالنسبة لفوكو أن «العامة» أي المقاومات قابلة للاندماج في السلطة بصورة غير مباشرة ، حين تلتصق باستراتيجية جوهرها الهرب منها ، وإن كان هذا الهرب هو فقط هرباً إلى الامام بالاصل . هذا « الشيء » الذي يراد منه وقف جبروت سلطة جعلت مطلقة بهذه الصورة ، يصطدم في النهاية بالفراغ . بعد ان يترك فوكو المقاومات دون تأسيس ، ويجعل السلطة ماهوية ، فانه يخلق نقطة صفر جديدة تجاه سلطة ليست دوماً رابطة أو علاقة ، بل هي ماهية هاضمة تلتهم ما عداها .

لسنا بحاجة للاستناد إلى شي خارج تماماً عن السلطة وأجهزتها ، كي نحدّ مما يزعم أنه قدرتها الكلية التي تنشىء ذاتها بذاتها . إن للسلطة وأجهزتها حدودهما الخاصة على الدوام . وهي تمثل في الدولة (ولكن أيضاً في الاجهزة الطبقية التي لا تحتويها الدولة) إعادة انتاج لأجهزة السلطة الطبقية وللمواقع الطبقية المندمجة في الدولة ، والتي تشير إلى أساسها المادي . فالسلطة بما في ذلك الشكل الذي تتخذه في الدولة ، ليست مجرد محايثه ، كما أن الدولة ليست قطباً في الصراعات أو ماهية ، لان للصراعات الاولية دوماً على الاجهزة ، ما دامت السلطة رابطة بين الصراعات والممارسات (مستغلون ـ مستغلين ، مسيطرون ـ خاضعين) ، وما دامت الدولة تكثيفاً لميزان قوى معين هو ميزان الصراعات . والحقيقة أن الدولة ، شأنها في ذلك شأن الأجهزة السلطوية الاخرى ، لا تجد حدودها في خارج

(١) فوكو : اجهزة السلطة ، برلين الغربية ١٩٧٨ ، ص ٢٠٤ .

راديكالي ، ليس لانها كل جبار يقابل فراغاً خارجياً بالنسبة له ، بل لان الحدود الداخلية لحقلها مسجلة بصورة دائمة في قوامها المادي ، وتفرض عليها عبر نضالات المسودين . وإذا كانت هذه النضالات قد وجدت دوماً في الدولة ، فان الدولة والسلطة ليسا أمرها العقلي . أما الصراعات السياسية التي تنصب على الدولة في حقلها الاستراتيجي الخاص ، فهي مسجلة بالاصل في الحقل الاستراتيجي لاجهزة وأدوات السلطة ، دون أن تكون « مندمجة » بالضرورة في سلطة الطبقات السائدة .

يصدق هذا ليس فقط بالنسبة للدولة ، بل لكل أدوات السلطة ، التي تتجاوز تجاوزاً كبيراً الدولة (مفهومة بمعنى واسع) . والصراعات التي تتوطن في هذا الجانب أو ذاك من أرضية الدولة ، لا تنحصر في مكان واحد يقع بكامله خارج السلطة ، بل هي دوماً جزء من أدوات السلطة . وهي تترك آثارها في الدولة بسبب تداخلها المعقد مع مجموع الاجهزة السلطوية . لكن هذا التنضيد للصراعات ضمن الاجهزة الاخرى للسلطة لا يعني بدوره « اندماجه » فيها . وعلى كل حال، فان « عدم التوضع » في الدولة لا يكفي « لعدم الاندماج » في السلطة . والحال أن المرء لا يستطيع أن يضع نفسه خارج السلطة ، ولا يقدر ان يتملص من روابطها . ومشكلة عدم الوقوع في فخ السلطة لا تحل من خلال البقاء خارج الدولة . إنها مشكلة أعم بكثير ، وهي تطرح نفسها بالنسبة لسائر أجهزة السلطة ولسائر الصراعات ، مهما كانت هذه وحيثما كان موقعها .

دون المصادرة على النتائج السياسية المترتبة على ذلك ، أختم بملاحظتين تنصبان على الدولة بصورة خاصة :

١ ـ ان تنضد النضالات الشعبية في الدولة لا يستنفذ المشكلة الخاصة بأنماط الحضور الفعلية للجماهير في المجال الفيزيائي لواحد من أدواتها . فالدولة ليست فقط مجرد رابطة ، بل هي تكثيف مادي لميزان قوى . وهي تمتلك قواماً خاصاً يضمر بالنسبة لبعض أجهزتها استبعاد الحضور الفيزيائي والمباشر للجماهير . وإذا كانت هذه تمثل في أجهزة مثل المدارس والجيش ذي الخدمة الالزامية ، أو من

خلال ممثليها في المؤسسات المنتخبة ، فانها تستبعد فيزيائياً عن أجهزة أخرى كالشرطة والقضاء والادارة .

في هذه الحالة ايضاً ، لا تبقى النضالات الشعبية خارجية بالفعل بالنسبة للحقل الاستراتيجي للدولة . وحتى عندما تستبعد الجماهير فيزيائياً عن أجهزة معينة فانه يترتب على هذه النضالات آثار ونتائج داخل الاجهزة ، رغم أنها تتظاهر فيها إلى حد ما عن بعد ومن خلال وسطاء (موظفي الدولة) . هذه الحوافي للاستبعاد الفيزيائي للجماهير عن الدولة لا يجوز أن تعتبر هنا أيضاً خنادق وأسواراً لعزل الدولة ـ القلعة ، التي يمكن حصارها من الخارج فقط . فالمسألة تنصب هنا بالاحرى على سلسلة من تدابير الوقاية ، يراد منها أن تكون عازلة للنتائج التي قد تترتب على النضالات الشعبية داخل الدولة .

هذه الآثار تظهر بوضوح في أجهزة مثل الشرطة والقضاء والادارة ، التي تخترقها النضالات الشعبية عن بعد . ويرى المرء ذلك بوضوح أكبر في أشكال معينة للدولة ، تشير إلى ظاهرة مفارقة وتبدو للوهلة الأولى غير قابلة للتفسير : فالنضالات الشعبية تظهر عنيفة بصورة خاصة داخل أشكال الدولة التي تعزز ترتيبات الحماية ، كي تبعد الجماهير عن مجالها الفيزيائي . إن اسوار الوقاية لا تؤدي المهمة المطلوبة منها، بل توطد على العكس من ذلك النضالات الشعبية في الدولة . تثبت ذلك الديكتاتوريات العسكرية ، التي كانت تعصف الى فترة قريبة في البرتغال واسبانيا واليونان ، وبقيت بعيدة او مبعدة عن الجماهير الشعبية ، بعكس الانظمة الفاشية التي نجحت في استدراج طبقات شعبية معينة إلى لعبتها بواسطة احزاب ونقابات جماهيرية فاشية . وفي النهاية فانها لم تتداع تحت هجمات مكثفة جبهية وعلنية دعت إليها الحركات التي قاومتها لفترة طويلة ، وإنما انهارت تحت وطأة تناقضاتها وانقساماتها الداخلية ، التي كان عاملها المركزي ، وإن عن بعد على كل حال ، هو الجماهير الشعبية .

٢ ـ هل يلعب المرء لعبة السلطة ويندمج في الدولة أم لا؟ . ترتبط هذه القضية بالاستراتيجية السياسية المنتهجة . بينما يرتبط في نظر فوكو «بالعامة» تبني

استراتيجية تدمجهم في السلطة الماهوية وتخرجهم من السلطة الخارجية المطلقة ، أي عملياً من « اللامكان » . ولكن :

أ ـ من المعلوم أن الاستراتيجية يجب أن تقوم على الاستقلال الذاتي لمنظمات الجماهير الشعبية . وليس هناك من مبرر لان تترك المنظمات السياسية الحقل الاستراتيجي لميزان القوى ، وأعني الدولة والسلطة ، من أجل الوصول إلى هذا الاستقلال الذاتي . كما أن المنظمات الاخرى (النقابات مثلاً) لا تحتاج إلى الخروج من الاجهزة السلطوية المعنية ، وكأن الخروج هو الامكانية الوحيدة المتاحة، كما يقول الوهم الفوضوي القديم . إن تنظيم الذات على أرضية السلطة لا يعني في الحالتين انضواء هذه المنظمات انضواءاً مباشراً في المجال الفيزيائي للمؤسسات ، أو حتى أقلمة نفسها مع ماديتها (فالامر هو على العكس من ذلك تماماً) .

ب ـ من المعروف أيضاً أن الجماهير الشعبية ، بالتوازي مع حضورها المحتمل في المجال الفيزيائي لاجهزة الدولة ، مضطرة لان تقيم باستمرار شبكات ومراكز خارج هذه الاجهزة، ولان تحافظ عليها وتوسعها مثل حركات الديموقراطية القاعدية وشبكات الادارة الذاتية . لكن هذه الشبكات والمراكز لاتقف، عندما تطمح نحو اهداف سياسية خارج الدولة أو خارج السلطة . يعادل القول بعكس ذلك أوهاماً بدائية لنزعة طهرية معادية للمؤسسات . ووضع الذات بأي ثمن خارج الدولة ، مع الاعتقاد بأن ذلك يعني الوقوف خارج السلطة (وهذا أمر مستحيل) يمكن أن يكون أفضل أداة لترك المجال حراً أمام النزعة الاستبدادية للدولة، وللتخلي عن هذه الارضية الاستراتيجية بحجة وجود العدو فيها .

٤ ـ ملاك الدولة

ستزداد هذه التحليلات وضوحاً ، عندما ندرس ملاك الدولة . إذ يتضح من دراسة الملاك ان الصراعات الطبقية تخترق الدولة وتؤسسها في الوقت نفسه ، وإنها تتخذ شكلاً نوعياً خاصاً يرتبط بقوامها المادي .

تتوضع التناقضات الطبقية في الدولة على شكل انقسامات داخلية تصيب ملاكها، مفهوماً بالمعنى الاوسع للكلمة (بيروقراطيات متنوعة للدولة وللادارة، القضاء، العسكر، الشرطة . . . الخ) . يمثل الملاك مقولة اجتماعية خاصة، ترجع إلى تنظيم الدولة واستقلالها النسبي، وهو يحتل موقعاً طبقياً (لأنه ليس مجموعة اجتماعية تقف إلى جانب أو فوق الطبقات) ، أي أنه منقسم بدوره . إنه موقع طبقي واضح، يختلف عن الاصل الطبقي (عن الطبقات التي يتحدر منها المتسبون إليه)، ويقوم على وضع الملاك في تقسيم العمل الاجتماعي، كما يتبلور في بناء الدولة (حتى في شكل إعادة الإنتاج الخاص لتقسيم العمل إلى يدوي وذهني ضمن العمل الذهني المتمركز في الدولة) : فهو موقع طبقي برجوازي أو انتماء برجوازي بالنسبة للمستويات العليا منه، وهو برجوازي صغير بالنسبة للمستويات الوسطى والدنيا لأجهزة الدولة .

تؤثر التناقضات والانقسامات ضمن الكتلة الحاكمة على الاصعدة العليا لملاك الدولة . وبما أن أقساماً واسعة منه تنتسب إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة، فانها تتأثر حتماً بالنضالات الشعبية . وتنعكس التناقضات بين الطبقات السائدة والمسودة في صورة تنصل لهذه الاقسام من القيادات البرجوازية العليا الاصلية، وتتظاهر في انقسامات وشروخ وانهيارات داخل هذا الملاك وداخل أجهزة الدولة . وطبيعيأن هذه الانقسامات لا تستند فقط إلى ميزان القوى العام، وإنما تستند أيضاً إلى مطالب هذا الملاك في تقسيم العمل ضمن الدولة . وطبيعي كذلك أن التناقضات بين الطبقات السائدة والمسودة تنعكس داخل الملاك بصورة معقدة بسبب نوعية اعضائه كصنف اجتماعي مختار . ومع ذلك فانه يخترق في كل حالة بالتناقضات الطبقية الخاصة به . من جهة أخرى، فان النضالات التي تخوضها الجماهير الشعبية لا تخترق ملاك الدولة، بسبب تمثيل هذه الجماهير تمثيلاً فيزيائياً فيأجهزتها كلها أو في بعضها فقط . ذلك كان من شأنه أن يحدث، لو أن القضية المطروحة تمحورت حول جر مجموعات أو اتحادات مجموعات، تقف إلى جانب أو فوق الطبقات، إلى جانب الجماهير، بمجرد إقامة اتصالات معها أو تعريضها للضغوط . بيد أن الصراع الطبقي حاضر في أجهزة الدولة ذاتها ولا يغير شيئاً من

الأمر أنه يعبر عن نفسه فيها « عن بعد » فقط . كما يشترك اعضاء الملاك في الصراع الطبقي بحكم انتمائهم الطبقي . وبالمناسبة فان نضال الطبقات الشعبية يخترق الدولة بأشكال متباينة : بما أن أعضاء الملاك من المستويات الوسطى والدنيا ينتمون إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة ، فانهم يخضعون لتناقضاتها ومواقعها في علاقاتها مع الطبقة السائدة بصورة مباشرة تماماً . وتنعكس نضالات الطبقة العاملة على هذه المستويات عموماً من خلال روابطها (صراع أو تحالف) مع البرجوازية الصغيرة . بهذه الطريقة تهز نضالات الجماهير الشعبية هزاً مستمراً وحدة ملاك الدولة ، الذي يعمل في خدمة السلطة والقسم المهيمن . وتأخذ هذه النضالات أشكالاً نوعية خاصة ، فهي تشكل ذاتها في القوام المادي للدولة وتحدث في إطار استقلالها الذاتي النسبي دون أن تتطابق تطابقاً تاماً وواضحاً مع انقسامات الصراع الطبقي . وهي غالباً ما تأخذ شكل « نزاعات » بين المنتسبين إلى الاجهزة والفروع المختلفة للدولة ، تتسبب بها شروخ واعادة تنظيم الدولة في السياق العام للتناقضات الطبقية ، أي أنها تأخذ شكل احتكاكات بين زمر ومجاميع أو ممثلين للدولة في كل فرع أو جهاز . وحتى عندما تفرض الاوضاع الطبقية داخل ملاك الدولة تسييساً مباشراً وواضحاً لهذا الملاك ، فان ذلك يحدث دوماً في مجار خاصة جداً ، لان تقسيم العمل الاجتماعي في اجهزة الدولة المعنية يعيد انتاج ذاته بطريقة خاصة (هذه السيرورة تأخذ مثلاً أشكالاً متباينة في الجيش ، في نظام المدارس ، لدى الشرطة أو الكنيسة) . أما السبب الثاني لذلك،فهو الآليات الايديولوجية في الأجهزة ذاتها .

إن للايديولوجية السائدة ، التي تعيد الدولة انتاجها ومذهبتها ، مهمة التصليب الداخلي لاجهزتها ولوحدة ملاكها . هذه الايديولوجية هي ايديولوجية الدولة المحايدة ، بوصفها ممثل للمصلحة العامة وللصالح العام ، والحكم في الصراع الطبقي : فالإدارة والقضاء يقفان فوق الطبقات ، والجيش هو حامي الأمة ، والبوليس ضامن الحريات البرجوازية وحارس الجمهورية ، والاقتصاد هو القوة الدافعة للنمو وللرفاهية العامة. إلى آخره. من خلال هذه المقولات تظهر الايديولوجيا السائدة في أجهزة الدولة ؛ وإن كانت لا تسيطر هناك دون منازع ،

لأنه تتكون، تحت هيمنتها، في الاجهزة تركيبات ايديولوجية جزئية للطبقات المسودة. ولان فروعاً جزئية كاملة من ملاك الدولة غالباً ما تفهم تطبيق الموضوعات التالية من الايديولوجيا السائدة كمهمة خاصة بها: فهي تريد إقامة «العدالة الاجتماعية» و«تكافؤ الفرص» وإنشاء توازن ما «لصالح الضعفاء»... الخ. إن النضالات الشعبية، التي تفتح أعين موظفين مؤهلين لذلك بحكم انتمائهم الطبقي، على الطبيعة الحقيقية للدولة، تعمق تعميقاً كبيراً الانقسامات والتناقضات داخل ملاك الدولة، وخاصة عندما يرتبط هذا النضال، كما يحدث غالباً، مع مطالب العاملين في الدولة. هذا القول صحيح رغم وجود حدود معينة لتسييس ملاك الدولة، تترتب على الطريقة التي يتم بها ادخالهم إلى الصراع الطبقي.

يفصل وكلاء ملاك الدولة، الذين ينضمون إلى الجماهير الشعبية، مقاومتهم في مصطلحات الايديولوجية السائدة، كما تتجسد في قوام الدولة. ان ما يضعهم غالباً في معارضة الطبقات السائدة والمستويات العليا من الدولة هو القبضة الحديدية التي تمسك بها المصالح الاقتصادية بخناق الدولة التي يهتز دورها كحام «للنظام» و«للنمو» الاجتماعي - الاقتصادي، وتدمر «سلطتها»، كما يتحطم بناء «تراتبها» التقليدي. وعلى سبيل المثال فان الموظفين لا يفسرون في الغالب خطة دقرطة الدولة بوصفها زيادة نفوذ الشعب على القضايا العامة، بل كاحياء لدورهم الخاص كحكم يقف فوق الطبقات. وهم يطالبون «بنزع استعمار» المصالح الاقتصادية الجبارة للدولة، ويرون في ذلك عودة إلى طهر مزعوم للدولة يسمح لهم بتولي دورهم الاصلي، الذي هو القيادة السياسية. لذلك لا يعترض العدد الاكبر من موظفي ملاك الدولة القريبين من الجماهير الشعبية على إعادة إنتاج تقسيم العمل الاجتماعي في جهاز الدولة (البيروقراطية التراتبية)، أو على الانقسام السياسي المجسد في الدولة «لقادة» و«اتباع». بتعبير آخر: إنهم لا يطرحون طرحاً جذرياً تساؤلات حول موقعهم الخاص من الجماهير الشعبية. وهذا ما يفسر الشكوك العميقة التي تثيرها المبادرات الجماهيرية حول الادارة الذاتية

والديموقـراطية المبـاشرة لـدى العاملين في الـدولة ـ من الـدين يدعمـون بالمنـاسبة دقرطتها .

ليست حدود التسييس إذاً سوى تـأثير القـوام المادي للدولـة على مـلاكها وإذا ، فانها جزء محايث لموقع هذا المـلاك في تقسيم العمل الاجتمـاعي . ويمكن أن تتسع الحدود المحايثة لممارسات ملاك الدولة ، فقط عندمـا يتم تحويـل جذري لهـذا القوام المؤسسـاتي . بعكس سلسلة من الاوهام ، فـان الميل اليسـاري لـدى قسم من ملاك الدولـة لا يكفي على الاطـلاق لتحويـل رابطة الـدولة بـالجماهـير الشعبية . كما أن حل هذه المشكلة لا يتم ببسـاطة بـاستبدال هـذا الملاك بغيـره ، أكان ذلك عن طريق احتلال مواقع مفتاحية في الدولة بواسطة نشطاء سياسيين من الجماهير الشعبية ، « وقفوا أنفسهم لخـدمة قضيـة الشعب » ، أو بدقـرطة عمليـة تجنيد هذا الملاك لمصلحة وكلاء من أصول شعبيـة . هذه الاجـراءات ليست قليلة الأهمية. لكنها ثـانويـة بالقيـاس الى المشكلة الاساسيـة ، مشكلة تحويـل الدولـة في روابطها مع الجماهـير الشعبية . ويستـطيع المـرء أن يقول بثقـة ان أعضاء المـلاك الجديد ، سيطمحون، إذا لم يحـدث هذا التحـويل ، نحـو مناصب أعلى، وستعيد الممارسة الناجمة عن بنية الدولة انتاج ذاتها . وهناك أمثلة عديدة تثبت ذلك .

على المرء أن يحول الدولة، ليستطيـع تغيير ممـارسة العـاملين فيها . ولكن إلى أي مـدى يستطيـع المرء الاعتمـاد عـلى العـاملين الـذين ينضمـون الى الجمـاهـير الشعبية ، خلال عملية تحويل جهاز الدولة ؟ . إننـا نؤكد هنـا أيضاً عـلى مقاومـة هؤلاء العاملين ، دون أن نضيع وقتنا في الحديث عن القسم الآخر منهم ، الأمين لدوره ككلب حراسـة يعمل في خـدمة الكتلة الحـاكمة . يميـل هؤلاء العاملون ، بسبب مـوقعهم في تقسيم العمـل الاجتمـاعي المتجسـد من خـلال الدولة، الى الجماهير الشعبية ، شريطة وجود استمرارية ما للدولة . بـل إنهم غالبـاً ما يميلون الى الجماهير لتأمين هذه الاستمرارية،التي تبدو لهم مهـددة بسبب إمساك المصـالح الاقتصـادية أو « الاقـطاعية » بالدولة، وبسبب ما ينجم عن ذلـك من انقسامـات وتمردات في الاجهزة القومية أو الاجتماعية . هذا السلوك الذي يمكن التـأكد منـه باستمرار ، لا يرتبط فقط بالدفاع عن امتيازات فئوية . وامتلاك بيروقراطية الدولة

لمصالح خاصة بها ، ودفاعها عن مواقعها بطريقة تبيح لنا الحديث عن « مصلحة خاصة في استقرار الدولة » لدى مجموع العاملين فيها ، ليسا هما الشيء الجوهري . إذ مع التوسع الراهن الكبير لملاك الدولة ، « تهددت الامتيازات المترتبة على الخدمة العامة بالنسبة لقسم كبير منهم . وإذا كان من المسلم به أن هذا الوضع يحسن فرص انتقالهم إلى اليسار ، فان هذا الانتقال يبدو محدوداً مع ذلك بسبب القوام المادي للدولة . إن السؤال الهام هو : كيف يستطيع المرء رغم كل الحوادث السياسية المفاجئة خلال الانتقال الى اشتراكية ديمقراطية ، الاعتماد على هذا العامل الهام لتسييس أقسام واسعة من ملاك الدولة تسيساً يذهب إلى اليسار ، مع مراعاة الحدود التي يضعها هذا القوام ؟ فضلاً عن ذلك ، يجب أن نخشى دوماً تحول هذا الملاك في أي وقت نحو موقف يميني . هذه الاعتبارات تجعلنا نركز انظارنا على التحولات الضرورية للدولة ، التي تحيلنا بدورها الى مشكلة أشكال وأساليب ووقع هذه التحولات .

لنختم هذا القسم بالقول : ان هذا التصور النظري للدولة دون سواه ، وهذه النظرية للدولة الرأسمالية دون سواها ، هما اللذان يتيحان لنا وعي أشكالها المتباينة وتحولاتها . وهما وحدهما يستطيعان عكس الآثار التي تحدثها في الدولة تغيرات علاقات الانتاج ، وتقسيم العمل الاجتماعي ، والصراع الطبقي ، وخاصة في النضالات السياسية . ولا يمكن القطع مع النزعة الصورية المعتقدية من طراز : « كل دولة رأسمالية هي دولة للبرجوازية » ، وإدراك الدور المعقد للنضال السياسي في إعادة الانتاج التاريخي للدولة، ما لم نضع تصوراً عملياً لتنضيد السيطرة السياسية في القوام المادي للدولة بوصفها تكثيفاً لميزان قوى .

سأعيد هنا التذكير بالتحليلات التي أوردتها في الصفحات السابقة :

١ - إنني أذكّر قبل كل شيء بالخصوصية النوعية للدولة في أجهزتها وفروعها المختلفة خلال تحولاتها وإعادة انتاجها التاريخية في بلد معين، وليكن الدولة الفرنسية على سبيل المثال . فإذا كانت هذه الدولة تحقق في روابطها مع علاقات الانتاج وتحولاتها الأسس العامة للدولة الرأسمالية ، فانها تظهر رغم ذلك خصائص تميزها عبر سائر التحولات . وهذه الخصائص يمكن الاحاطة بها ، إذا

ما ادركنا القوام المؤسسي وقوام اجهزة الدولة كتكثيف للعلاقات السياسية التي طبعت بطابعها التشكيلة الاجتماعية الفرنسية. ولئن اظهرت المدرسة والاجهزة الايديولوجية والجيش في تكوينها وتحولاتها مادية مرتبطة بعلاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي وتبدلاتها (مدرسة رأسمالية ، جيش رأسمالي ، أجهزة ايديولوجية رأسمالية) ، فان هذه المادية تتأثر مع ذلك بهذه الروابط السياسية. ولا سبيل إلى فهم البناء الخاص للمدرسة الفرنسية ، إذا لم ننظر اليها كتكثيف للرابطة الخاصة بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (القديمة والجديدة) . يصدق الشيء نفسه بالنسبة للجيش (الرابطة بين البرجوازية والفلاحين) وبالنسبة للاجهزة الايديولوجية (الرابطة بين البرجوازية والمثقفين) . ولا حاجة لذكر تلك المراكز المشبوهة من الدولة اليعقوبية، التي ترجع إلى الخصوصية المؤسسية لإدارة وبيروقراطية الدولة (وموقعها داخل الاجهزة) ، وتتطلب ماديتها الخاصة تحليلاً خاصاً بها ، يحيلنا بدوره إلى ما يتعدى الروابط الخاصة للبرجوازية مع نبلاء الارض في الدولة المطلقة .

٢ ـ واذكر أيضاً بتحولات الدولة حسب مراحل وأطوار الرأسمالية ، وبالاشكال المتباينة للدولة والحكم ، ومنها على سبيل المثال التباينات في الكتلة الحاكمة ، وعلاقات القوى بين أقسامها ، وتنقلات الهيمنة من طبقة أو قسم من طبقة الى أخرى ، وتبدلات الطبقات الاجتماعية وتمثيلها، وتغيرات الطبقات الداعمة لها (البرجوازية الصغيرة ، الفلاحون) وكذلك تبدل تنظيم الطبقة العاملة وروابطه الاستراتيجية مع البرجوازية ، وكلها تبدلات وتحولات وروابط تتكثف في الدولة . تطبع تحولات الدولة كل جهاز من اجهزتها بطابعها، وتتظاهر في الاستقلال النسبي للدولة حيال الطبقات السائدة ، وفي طريقة عمل وشكل التناقضات الداخلية للدولة ، وفي تجسيد قوامها التنظيمي وسيطرة جهاز خاص على غيره من الاجهزة ، وفي تبدلات الحدود بين الاجهزة القمعية والايديولوجية والاقتصادية ، والتبدل في رجالات الدولة المختلفين، وتنظيم العاملين في ملاك الدولة . . . الخ . هذا التكثيف للنضال السياسي في الدولة يطبع بطابعه الفروق :

أ ـ بين أشكال الدولة حسب مراحل وأطوار الرأسمالية : دولة ليبرالية لرأسماليه المنافسة ، دولة تدخلية للرأسمالية الاحتكارية الامبريالية ، دولة الطور الراهن من الرأسمالية الاحتكارية .

ب ـ بين الدولة الديمقراطية ـ البرلمانية والدولة الاستثنائية (الفاشيات الدكتاتوريات العسكرية ، البونابرتيات) حسب المراحل والاطوار .

جـ ـ بين الاشكال المختلفة لهذه الدولة الديمقراطيةـ البرلمانية (نظام رئاسي ، برلمانية) وبين الاشكال المختلفة للدولة الاستثنائية .

٣ ـ هذا الاتجاه في البحث يمكننا دون سواه من تحليل شكل الدولة الراهن في البلدان الرأسمالية المتطورة : وهو الدولة الاستبدادية، التي ستكون موضوع القسم الاخير من هذا الكتاب .

القسم الثالث
الدولة والاقتصاد اليوم

يرى المرء ويختبر الدور الاقتصادي للدولة الراهنة ، وكثيراً ما يشير اليه . ومع ذلك ، فإن بعض منظري السلطة لا يتعاطون مع هذه الأمور المقرفة في نظرهم ، لكنهم لا يجدون حرجاً في التحدث بتعالٍ عن « الأمراء » و «المستبدين» و « السادة » . وهم يشكون ، إذا ما اقتضى الأمر ، شكوى عابرة من التضخم والبطالة والازمات ، بحجة أنه لا يربطها رابط مع الأصعدة العليا التي يشغلون أنفسهم بها ، وهي السلطة والدولة والسياسة . لندع هؤلاء يواصلون أحلامهم ، ولننصرف الى معالجة الدور الاقتصادي للدولة ، الذي هو دور واقعي الى درجة مفزعة .

لا يجوز أن يقف تحليل الروابط التكوينية للدولة الرأسمالية (وللسلطة الرأسمالية) من الاقتصاد عند صلتها بعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي بوجه عام ، فهي تتسجل خلال إعادة إنتاجها في مراحل وأطوار الرأسمالية بوصفها وظائف اقتصادية لهذه الدولة : إن كل أعمال هذه الدولة سواء منها العنف القمعي ، او المذهبة الايديولوجية ، ام التطبيع الانضباطي ، أم صياغة الزمان والمكان ، أم تأمين الإجماع ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه الوظائف الاقتصادية . ويصدق هذا القول أكثر من أي وقت مضى ، مع بروز النزعة الاستبدادية الراهنة للدولة .

إذا ما صرفنا النظر عن الترهات ، فإننا لن نفهم النزعة الاستبدادية للدولة ، ما لم ندرس الوظائف الاقتصادية الراهنة التي تقوم هذه بها . لذا فإنني

سأبدأ هذا القسم من كتابي بهذه الدراسة ، على أن أقوم بها خطوة خطوة (وهو أمر يبدو لي ضرورياً ، إذا كنا لا نريد خلط الأمور ببعضها) . وساقصر بحثي في البداية على دور الدولة في فيض تراكم رأس المال وفي إدارة / إعادة انتاج قوة العمل . غير أن النزعة الاستبدادية للدولة هي من حيث الجوهر واقع سياسي يتعذر فهم أبعاده كاملة إلا في الفصل القادم ، حيث سأركز دراستي عليها بالذات ، وعلى خصائص التحول الطبقي والروابط الطبقية ، وعلى الصراعات السياسية والأزمة الاقتصادية الأخيرة التي تتحول إلى أزمة سياسية وأزمة دولة ، وأخيراً على الآثار السياسية الأصلية لتدخلات الدولة الاقتصادية ، مع العلم أنه لا يمكن وصف الدور الاقتصادي للدولة بكل معانيه واستخداماته ، دون التعمق في صميم هذه السمات .

لماذا نبحث هذا الدور مفصلاً ؟. مهما كانت الطريقة التي يعمل بها المرء ، فانه سيلاحظ أن هذا الدور يتصف بخصوصية نوعية ، ويتضمن جوانب تستحق الملاحظة . والحقيقة أنه يطرح على اليسار مشاكل فعلية سواء في إطار سياسته العامة ، او بالنسبة لاستيلائه المحتمل على السلطة ، في فرنسا وغيرها من البلدان . لئن كان سلوك الدولة نوعياً وخاصاً ، فإن ذلك لا يعني أنه لم يمتلك على الدوام محتوى سياسياً ، لا سبيل الى عرضه ما لم ندرس هذا السلوك في ماديته الأصلية . كما أننا لا نستطيع مكافحة النزعة التكنوقراطية لدى اليسار (وهي تتخذ حالياً أبعاداً خطيرة) بالهرب الى النزعة السياسية .

ساقصر كلامي في هذا القسم على الوظائف الاقتصادية للدولة ، ومع ذلك فإنني لن ادرسها بالتفصيل . من جهة اخرى ، فإن البحث الماركسي يملك في هذه المسألة تحليلات صارمة لن أكررها هنا . يجب التأكيد على اننا ، في الظرف السياسي الراهن ، مدينون للنظرية الماركسية دون سواها ولنضالها السابق والحالي ضد « علم الاقتصاد الرسمي » (بما في ذلك نهجه الليبرالي الجديد) بمعرفة جملة من النقاط حول الرأسمالية الاحتكارية والدور الاقتصادي الراهن للدولة ، لا بل انني سأقول ما هو اكثر من ذلك : رغم سائر الاعتراضات التي يبديها المرء - وما أبديه أنا أيضاً - ضد تنظير الدولة من قبل الأممية الثالثة ، فإنه لا يستطيع انكار

انجازها الهام ، وهو كشف جوانب جوهرية معينة من الدور الاقتصادي للدولة .

في هذه المسألة أيضاً ، قيل منذ زمن طويل : ان الواقع « الراهن » قد تجاوز الماركسية . هذه الاعلانات ، التي استندت الى نمو الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب ، تمتلك في الواقع الفكرة ذاتها : أن الماركسية ، التي اكدت الدور الاقتصادي للدولة ، لم تفه حقه ، بل انتقصت منه . فالدولة نجحت ، كما يزعمون ، في إعادة انتاج منسجمة لرأسمالية منظمة ومخططة خالية من الازمات الكبرى . هذه المحاجة ، التي جعلها ريمون آرون شعبية في فرنسا ، يجدها المرء ثانية لدى كاستوريادس ، الذي تجرأ وكتب عام ١٩٧٤ بكل جدية : « تقنعنا تجربة السنوات العشرين الأخيرة أن ازمات فيض الانتاج الدورية يمكن تفاديها في الرأسمالية الحديثة ، إلا إذا حدثت في شكل ملطف يأخذ شكل تراجعات صغيرة وعارضة (. . .) ان نظرية ماركس الاقتصادية « تتجاهل » نتائج التنظيم المضطرد لطبقة الرأسماليين الذي تسيطر عليه الميول « العفوية للاقتصاد » (١) . انا نعرف الآن تماماً ماذا حدث منذ ذلك الوقت في الواقع ، ونعرف ما الذي يجب علينا قوله حول أحكام كهذه .

١ ـ الوظائف الاقتصادية

أصبح من المألوف الإشارة إلى خطط الدولة في تراكم وإعادة إنتاج رأس المال . لكن نشاطها هذا لا يبدأ مع دولة الرأسمالية الاحتكارية ؛ إذ امتلكت الدولة « الليبرالية » لمرحلة رأسمالية المنافسة دوراً اقتصادياً هاماً . وليس الدور الاقتصادي الراهن للدولة مجرد نتيجة فقط لتراكم خطي لوظائف اقتصادية مختلفة ، تجمعت بالتعاقب في سياق تطور الرأسمالية ، فالدولة الراهنة تختلف ، بفعل سلسلة من الانقطاعات ، اختلافاً نوعياً عن الدولة الليبرالية ودولة المرحلة السابقة من الرأسمالية الاحتكارية .

كي نبلور هذه الفروق ، يجب دراسة الرابطة الراهنة للمجالات المتبادلة للسياسة (الدولة) ولاعادة انتاج رأس المال (الاقتصاد) ، وكذلك آثار هذه

---

(١) كاستورياديس : المؤسسة الخيالية للمجتمع . ص ٢٢ .

الرابطة في وضع حدود للمجالات المعنية للدولة وللاقتصاد . لا ينصب موضوعنا إذاً على مجالين أو مكانين متجاورين بقيا ثابتين بالأصل في مجرى تاريخ الرأسمالية ، مع فارق وحيد بينهما يتجلى في أن الدولة صارت « تتدخل » بصورة متزايدة في المجال الآخر (الاقتصاد) . وبكلمات أخرى : ان الفارق لا يكمن في مجرد تداخل تدريجي ومتنام لمجالين بقيت حدودهما شبه متماثلة .

يتغير مجال وموضوع السياسة والاقتصاد ، وكذلك محتواهما المعطى ، حسب أنماط الإنتاج المختلفة . وينطبق هذا أيضاً على الأطوار والمراحل المختلفة للرأسمالية ذاتها ، التي تقوم على نمط إنتاج مؤسس على إعادة إنتاج موسع . وينشأ التغير الراهن لمجالي الاقتصادي والسياسي من « الشكل المحول » لفصلهما في الرأسمالية ، الذي لا يلغى بفعل التدخل الراهن ، والحاسم ، للدولة في الأقتصاد . ان القول باستمرارية هذا الفصل النسبي ممكن فقط ، عندما نعتبر التحولات الراهنة تداخلاً متعاظماً لمجالين ، يحتفظ كل منهما بحدوده الخاصة . والحقيقة أنه حين يتغير تجسيد هذين المجالين ، فإن الفصل يعيد إنتاج ذاته في أشكال جديدة .

علينا إذاً أن نسيء الظن بالعرض التصنيفي والتصويري للروابط بين الدولة والاقتصاد ، الذي يعتبر انجلز مسؤولاً عنه قبل أي إنسان آخر ، وذلك عندما رأى في تدخلات الدولة ، التي عايشها هو نفسه ، ابقاءً على « الشروط الخارجية العامة » وإعادة انتاج لها . هذا الرأي يسمح بالظن بأن الروابط بين الدولة والاقتصاد كانت في مرحلة معينة من مراحل الرأسمالية روابط خارجية ، مع أن الفصل الرأسمالي النسبي للدولة عن الاقتصاد كان على الدوام الشكل الخاص لحضور الدولة ضمن علاقات الانتاج في الرأسمالية . بهذا التحفظ الواضح نستطيع استخدام مصطلح « تدخل » الدولة في الاقتصاد ، وإلا أحاق بنا خطر إعادة انتاج صورة هذه الرابطة كرابطة خارجية . عندما نفهم تعبير انجلز فهماً حرفياً ، فإننا نغامر دوماً برؤية الفارق بين الدولة الليبرالية وبين الدولة الراهنة من خلال قصر تدخل الأولى في المناطق الهامشية من الاقتصاد ، بينما تتدخل الثانية في

مركزه . فتكون نقاط تدخل الدولة في الاقتصاد قد تغيرت ، لكن المجال الاقتصادي ذاته بقي ثابتاً .

يتسجل الدور الراهن للدولة في التراكم وإعادة انتاج رأس المال في تغير المجالات المعنية للدولة وللاقتصاد ذاتهما . ولان سلسلة من المناطق الهامشية السابقة (تأهيل القوة العاملة ، بناء المدن ، نظام الصحة والمواصلات ، البيئة . . . الخ » تندمج بصورة مباشرة في مجال وسيرورة إعادة انتاج وتقييم رأس المال ، وتتسع وتتحول خلال ذلك (بسبب تغيرات علاقات الانتاج ، وتقسيم العمل ، وإعادة انتاج القوة العاملة ، وابتزاز فائض القيمة والاستغلال) ، فإن دور الدولة في هذه المجالات يكتسب معنى جديداً . هذا التحول في المجال والسيرورة الاقتصاديين يغير نقاط تدخل الدولة ، ويسمح لها بزيادة نشاطها في إعادة إنتاج رأس المال ، ويوسع في الوقت نفسه مجالها وينوعه : فتندمج قطاعات كاملة مخصصة لاستخدام الرساميل ولإعادة إنتاج قوة العمل (بما في ذلك رساميل عامة ومؤممة) اندماجاً مباشراً في الدولة . وإذا كانت الدولة تحتل الآن هذا الدور في الاقتصاد ، فلأنها ، من بين اسباب أخرى ، لم تعد ما كانته من قبل .

تضمر النشاطات الاقتصادية للدولة تغيراً في مجالها الخاص ذاته ، ولهذا فإننا لا نستطيع النظر اليها معزولة ، وكأنها تفرض نفسها من الخارج على واقع ثابت للدولة . وعلينا أن نفهم هذه النشاطات في موقعها النوعي الخاص داخل مجمل إعادة تنظيم الدولة . من جهة أخرى ، فإن سائر وظائف الدولة ، سواء كانت قمعية أم ايديولوجية أم من طبيعة أخرى ، لم يعد بالامكان النظر إليها معزولة ، وذلك بسبب الدور الاقتصادي الجديد لهذه الدولة .

كانت الوظائف الاقتصادية للدولة بالمعنى الصارم للكلمة ، ملحقة في طور رأسمالية المنافسة ، وفي المراحل الأولى من الرأسمالية الاحتكارية ، بوظائفها القمعية ، وخاصة وظائفها الايديولوجية (دون أن يعني ذلك رد الدولة إلى هذه الوظائف وحسب) . آنذاك ، كان على الخطط الاقتصادية للدولة أن تنظم تنظيماً مادياً المجال السياسي - الاجتماعي لتراكم رأس المال ، أما تدخلاتها الاقتصادية

الخاصة بالمعنى الضيق ، فكانت تتواءم مع هذه الضرورات . أما في الدور الراهن للدولة ، الذي يغير مجمل المجال السياسي ، فتحتل هذه الوظائف الاقتصادية موقعاً مهيمناً داخل الدولة والحال ، أن التغير الشامل للمجال السياسي لا يمتد فقط الى هيمنة الوظائف الاقتصادية داخل الدولة الراهنة ، بل يحدد أيضاً معنى هذه الهيمنة . ليست المسألة إذا مسألة فعاليات اقتصادية جديدة وحسب ، تهيمن على غيرها من الفعاليات (التي تبقى دون تغيير) ، بل تجاوزت الأمور هذا الوضع ، وصار يعاد حالياً تنظيم سائر أعمال الدولة لتتلاءم مع دورها الاقتصادي . ينطبق ذلك على التدابير الايديولوجية - القمعية للدولة ، وعلى فعالياتها في التطبيع الانضباطي ، وفي بنينة المكان والزمان ، وفي الأخذ بسيرورات جديدة للفردنة وللجسدية الرأسمالية ، وفي صياغة خطابات استراتيجية ، وفي الانتاج العلمي . ان هذا يستدعي تحولات مؤسسية كبيرة لسائر أجهزة الدولة ، التي يحدد إتجاهها الدور الاقتصادي الجديد للدولة .

تضاءلت اليوم إمكانية فصل الوظائف الاقتصادية للدولة عن وظائف ممارسة السلطة الشرعية ، وإعادة إنتاج وَمَذهبة الايديولوجيا السائدة ، لأن هذه الوظائف ترتبط ارتباطاً مباشراً بوتيرة تراكم وإعادة إنتاج رأس المال . ومع ذلك ، فإنها ما تزال وظائف نوعية خاصة ، لذا توجد حالياً تناقضات أساسية في الدولة بين دورها الاقتصادي ، وبين دورها في الحفاظ على النظام وتنظيم الإجماع . وتتبع الوظائف الاقتصادية منطقاً خاصاً بها الى درجة معينة ، بحيث لا يمكن ربطها فقط بمتطلبات الحفاظ على النظام العام ؛ لا سيما وإن الاجراءات الاقتصادية غدت الآن مصدراً لاضطرابات تسيطر الدولة عليها بصعوبة بالغة . كما أنه لم يعد ممكناً السيطرة على هذه الوظائف عن طريق تنظيم الاجماع ، فهي تفضح تبعية الدولة لمصالح رأس المال ، وتثير الشكوك حول صورتها كضامن للرفاهية العامة . لا سبيل اليوم على الاطلاق إلى تفادي درجة معينة من انخراط الدولة في الاقتصاد ، ولهذا فإنها لا تستطيع درء النتائج التي تترتب عليها ، إن هي لم تحققها . تفرض وتيرة تراكم رأس المال الوظائف الاقتصادية على الدولة ، فرضاً مباشراً (حسب الظروف والأحوال) ، وبذلك تتعاظم بالنسبة لها صعوبة التوجه في استراتيجيتها

الاقتصادية الخاصة وفق سياستها العامة لتنظيم الهيمنة . لكن الدولة تستمر في اتخاذ القرارات الضرورية لاعادة انتاج رأس المال ، مع أن ذلك يتسبب في مشاكل كبيرة لسياسة الهيمنة ، وفي تفاقم التناقضات داخل الكتلة الحاكمة ، وبينها وبين الجماهير المسودة ، وهي تناقضات تصبح العامل الاساسي في أزمات تتجاوز في طبيعتها الازمات الاقتصادية . أما الجمود المميز للدولة الراهنة ، والمرتبط بالاساس مع التوسع المتبادل لمجال الدولة ولمجال / وسيرورة إعادة انتاج رأس المال ، فهو يحد بدرجة كبيرة من حجم الخيارات السياسية ومن الحقل التاكتيكي لإعادة انتاج الهيمنة الطبقية . من جهة أخرى فإن توسيع الدولة ليس في الوقت نفسه ، توسيعاً لسلطتها على الاقتصاد ، بل هو يزيد تبعيتها له ، لأنه يتوافق مع الحاق سائر المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية بسيرورة تراكم رأس المال .

تحدد سيرورة تراكم رأس المال تحديداً مباشراً وتيرة عمل الدولة ، وتتسجل داخلها كشيء يترابط ويتداخل مع مجمل سياستها . إذ ان لكل اجراء اقتصادي تتخذه الدولة أهمية سياسية ، ليس فقط بالمعنى العام للاسهام في تراكم رأس المال وفي الاستغلال ، بل أيضاً بمعنى التكيف الضروري مع الاستراتيجية السياسية للقسم المهيمن . وليست الوظائف السياسية ـ الايديولوجية للدولة ملحقة فقط بدورها الاقتصادي ، بل تنجز الوظائف الاقتصادية مهمة مباشرة هي إعادة إنتاج الايديولوجية السائدة ، وبصورة خاصة مهمة تحويل الايديولوجية السائدة الى نزعة تكنوقراطية ، والى صورة للدولة تجعل منها ضامن النمو والرفاهية . لهذا السبب ، لا تكمن التناقضات الداخلية للدولة الراهنة بين افعالها الاقتصادية وبين تدابيرها الايديولوجية وحسب وإنما تكمن أيضاً ضمن الأفعال الاقتصادية ذاتها ، وخاصة بين الأفعال المرتبطة مباشرة بضرورات التراكم الاحتكاري ، وتلك الهادفة الى تنظيم إجماع الطبقات المسودة ، من خلال إنجاز حلول وسط . وبكلمات أخرى : ان سياسة الدولة الاقتصادية هي سياسة متناقضة بذاتها تناقضاً كبيراً .

لا بد لنا من تفادي مطبين في هذه المسألة : المبالغة في تسييس النشاط الاقتصادي للدولة ، بارجاع هذا النشاط الى الارادة السياسية للقسم المهيمن ولقادته . أو النظر إلى هذا النشاط بطريقة اقتصادية منفصلة عن مجمل سياسة

الدولة ، وترجعه فقط إلى الضرورات الداخلية « للإنتاج » ، أو الى « التعقد التكنولوجي المتزايد » للمجتمع الراهن .

تتجسد وظائف الدولة في المادية المؤسسية لاجهزتها ، وتتطلب خصوصية وظائفها تخصص الأجهزة التي تنفذها ، وتظهر أشكالاً خاصة لتقسيم العمل الاجتماعي داخل الدولة ذاتها .

وقد نشأ ، على أساس هذا التخصص ، تصور يقول بتقسيم هذه الأجهزة الى قمعية وايديولوجية . وتقع الغلطة الأساسية لهذا المفهوم في قصر مجال الدولة على ممارسة القمع ، وعلى إعادة انتاج الايديولوجيا السائدة . ثمة سلسلة من الأجهزة ، التي تنفذ بطبيعتها وظائف أخرى ، غير القمع وغير إعادة إنتاج الايديولوجيا السائدة . ومع أن هذه الأجهزة لا تهدف إلى أي تدخل اقتصادي ، فإنها تلعب دوراً اقتصادياً أيضاً ، مثل الادارة والسلطات القضائية ، والجيش والمدرسة والكنيسة ووسائل الاتصال . . . الخ . هذا الدور الاقتصادي تم إهماله تماماً ، شأنه شأن سلسلة فعاليات أخرى للدولة ، لصالح القمع وإعادة انتاج الايديولوجية السائدة .

في الأشكال المبكرة للدولة الرأسمالية ، حيث كان انخراط الدولة في الاقتصاد خاضعاً بصورة خاصة لممارسة القمع ولإعادة إنتاج الايديولوجية السائدة ، لم يتعارض ذاك الانخراط مع وجود جهاز اقتصادي متخصص داخلها . وتطرح هذه المسألة نفسها اليوم بوضوح أكبر : لأن ممارسة الوظائف الاقتصادية للدولة ، وموقع هذه الوظائف المهيمن داخل الدولة ، يقودان إلى أشكال جديدة لتخصص أجهزة محددة فيها (في الدولة) . ولا سبيل الى فهم إعادة تنظيم وتوسيع وتوطيد الجهاز الاقتصادي في الدولة ـ وكذلك مبدأ إعادة بنينة مجال الدولة ـ ما لم نقطع مع فهم مشابه يفرق بين اجهزة الدولة بوصفها قائمة ضمن حقل مغلق على ذاته . إن إعادة التنظيم هذه تصبح جلية سواء في التخصص المتزايد للأجهزة وللمجالات الجزئية النوعية للدولة (من مكتب التخطيط الى المعهد الوطني للاحصاء والدراسات الاقتصادية ، إلى المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي ، وحتى المؤسسات الاقتصادية المختلفة) ، أو في إقامة

شبكات ارتباط موحدة بين اجهزة الدولة المختلفة (لجان وهيئات اقتصادية مباشرة في كل جهاز من أجهزة الدولة ، أو في كل مجال جزئي من مجالاتها : من الجيش ، الى المدرسة والقضاء) على الصعد المركزية والقطرية والاقليمية ، وأخيراً في تخصص بعض الأجهزة (من اللجنة المالية للبرلمان في مجال التسلح النووي للجيش ، الى الفروع المختلفة المتدريس ولاعادة التأهيل داخل الجهاز التدريسي) .

ويكتسب هذا الجهاز بناء مؤسسياً خاصاً ، لأنه يمركز في ذاته وبصورة متعاظمة الوظائف الاقتصادية للدولة ، بما فيها تلك التي كانت من قبل موزعة على فروعه المختلفة . وبما أنه أقرب من غيره إلى سيرورة التراكم وإعادة إنتاج رأس المال ، فإنه يعكس أكثر من سواه تناقضات ووتيرة هذه السيرورة . ولأنه يتسم بالجمود الذي تفرضه السيرورة الراهنة لإنتاج وإعادة إنتاج رأس المال على الدولة ، فإنه يظهر في الوقت نفسه حدود وقيود المبادرات السياسية والتاكتيكية الهادفة إلى تنظيم الهيمنة الطبقية . هذا الجهاز ، الذي هو الأقل خضوعاً لمصادفات السياسة الظرفية للحكومات المختلفة ، يتبع غالباً منطقه الخاص ، الذي يتناقض نسبياً مع السياسة العامة للدولة . تؤكد ذلك أوضاع العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الكبرى . وهو (الجهاز) يتداخل أوثق التداخل مع التناقضات الداخلية للكتلة الحاكمة ، ومع التناقضات بينها وبين الطبقات المسودة ، ولهذا يبرهن بأكبر قدر من الوضوح على استمرارية الدولة في هذه التناقضات .

من المسلم به أن جهاز الدولة الاقتصادي هو حالياً مقر لامتيازات القسم المهيمن في الكتلة الحاكمة ، وهذا ليس من قبيل المصادفة . لكن تأثير الجهاز لا يتعلق فقط بموقعه في تجسيد سلطة الدولة ، فهو يلعب دوراً عضوياً في إعادة إنتاج دورة مجمل رأس المال في سائر وجوهه وفي كل مجالات هذه الدورة . لهذا فإن الأقسام الأخرى من رأس المال ممثلة فيه ، مع أفضلية لرأس المال الاحتكاري ، بسبب تحقيق الجهاز للوظائف الاقتصادية للدولة في الطور الراهن من الرأسمالية . سأقول الآن شيئاً يتعارض مع سلسلة من الأوهام : وهو أن التبدلات في سلطة

الدولة لا تنعكس ضمن هذا الجهاز على شكل تحولات ميكانيكية لماديته الخاصة .

بقدر ما يستحيل تأمل الأعمال الاقتصادية للدولة تأملاً «بحتاً» ومنفصلاً عن وظائفها الأخرى ، فإنه يستحيل أيضاً فهم الجهاز الاقتصادي للدولة كجهاز معزول ومنفصل عن الأجهزة الأخرى . وبغض النظر عن الجهة التي تتبع لها هذه الأجهزة ، فإنها تنجز بدورها وظائف اقتصادية ، وتعيد بنينة ذاتها ـ ضمن إعادة تنظيم المجال السياسي ـ بالعلاقة مع تشكيل وطريقة عمل هذا الجهاز الاقتصادي : إن هيمنة الوظائف الاقتصادية للدولة (المتمركزة في جهازها الاقتصادي) على وظائفها الأخرى ، تتجسد تجسداً مادياً في المجال المؤسسي . إن الانهيار السريع والعاصف للبرلمان ولمؤسسات الديموقراطية التمثيلية لصالح السلطة التنفيذية ، وتراجع دور الأحزاب السياسية حيال بيروقراطية وإدارة الدولة ، تنجم عن الدور الراهن لهذا الجهاز . ويمكن، بالارتباط مع تشكل وتوطد جهاز الدولة الاقتصادي ، كتابة تاريخ كامل لتحولات الجيش والمدرسة والادارة والسلطات القضائية .

يشارك الجهاز الاقتصادي إذاً في مجمل الآلية السياسية للدولة . وهو يكون جهازاً سياسياً ، ليس لأنه يستخدم لصالح تراكم رأس المال وحسب ، بل لأنه يعبر بشكل نوعي عن الحلول الوسط والنزاعات السياسية التي تدور معاركها داخل الدولة . هذا الطابع السياسي يخترق ـ بدرجات متفاوتة ـ مجمل الجهاز الاقتصادي للدولة ويخترق وظائفه . ومن الخطأ الجسيم الاعتقاد أنه (ووظائفه) منقسم إلى قسمين مختلفين : جهاز أدنى تقني ـ إداري محايد سياسياً بهذا القدر أو ذاك ، ينفذ التدابير التقنية ـ الاقتصادية الضرورية لكل « سيرورة اقتصادية » ، وآخر أعلى ، اقتصادي ـ سياسي يركز في ذاته تدابير الدولة ، التي تتخذ لصالح القسم المهيمن من رأس المال الاحتكاري .

إنني أشدد على هذا الوهم البالغ العناد حول الطبيعة المزدوجة للدولة ، الذي ينعكس هنا في تحليل الجهاز الاقتصادي ، وأذكر ان أسسه كامنة في تصور اقتصادي ـ تقنوي لسيرورة الإنتاج ، يضع القوى المنتجة على صعيد شبه مستقل ذاتياً ومفصول عن علاقات الإنتاج ، حيث يتخفى الصراع الطبقي في الاقتصاد

وراء علاقات الإنتـاج فقط . عندئـذ يكون التنـاقض الأساسي هـو التناقض بـين تـطور « الطابـع الاجتماعي الشهـير » للقـوى المنتجـة وبـين عـلاقـات الإنتـاج .. الفـردية ـ . هـذا التصور يفتـرض انقسامـاً بـين القـوى المنتجـة وبـين عـلاقـات الإنتاج ، ثم يكتشف هذا الانقسام بشكل ما في الدولة المجعولة مزدوجـة ، والتي تقسم بـدورها الجهـاز الاقتصادي إلى جهـاز « موسـع » يتطابق مـع تطور القـوى المنتجة ، ويحقق الوظائف التي تعتبر وظائف الدولة تجاه القوى المنتجة ، كـما يحقق وظائف اشتراكية تتطابق مع « طابعها الاجتماعي » ؛ فيغدو بذلـك جهازاً تقنيـاً ـ إدارياً من حيث الجوهر لا حاجـة لتحويله ، بـل لتطويـره في مرحلة الانتقـال إلى الاشتراكية . وثانياً : إلى جهـاز سياسي ـ اقتصـادي يتطابق مع عـلاقات الإنتـاج والصراعات الطبقية ، ويجسد دولة عليـا للاحتكـارات هي التي يجب أن تخضع ، دون سواها ، للتحويل . ان التناقض الأساسي داخل الجهاز الاقتصادي يكمن ، حسب هذا التصور ، بين هذين القسمين .

ليست هـذه التحليلات صحيحـة : فمع التسليم بـأن القـوى المنتجـة تملك مادية خاصة بها لا يجوز تجـاهلها ، فـإنها لا توجـد على الـدوام إلا بارتبـاطها مـع علاقات إنتاج محددة ، وتخضع دوماً لأوليتها . أما الصـراع الطبقي ، فهـو يحدث دوماً في مركز سيرورة العمل ، ولهذا فإن التناقض الأساسي في الرأسمالية هـو بين الـطبقات المستغلة والـطبقـات المستغلة . وليس ثمـة وظـائف اقتصـاديـة يجب أن تحققهـا أية دولـة حيال « الإنتـاج عمومـاً »، لأن هذه الـوظائف تستخـدم دوماً في الصـراع الطبقي ، وتمتلك طـابعاً وأهميـة سياسيـين . والحال ، إن جهـاز الدولـة الاقتصـادي يمتلك في بنيته الكليـة طابعـاً سياسيـاً . بينما التنـاقض الأساسي لهـذا الجهاز قائم بين التاكتيكات التي تتمحور جوهرياً حول مصالح رأس المـال وقسمه المهيمن ، أي رأس المال الاحتكاري ، وبين تلك التي تتمحور حول المصالح التي تفـرضها نضـالات الطبقـات المستغلة : ويخترق هـذا التناقض ، بمقـدار متباين ، سائر شبكات جهاز الدولة ومجالاته الجزئية .

يجب أن نفهم الوظائف الاقتصادية للدولة ، وهي مختلفة ومتبـاينة جـداً من

حيث المظهر ، في ارتباطها العضوي ، وليس فقط في شكل جمع وتكديس وصفيين .

ويجب أن يكون الخط الموجه لدراسة هذه الوظائف هو ميل نسبة الربح إلى السقوط . يجب أن تفهم تدخلات الدولة في الاقتصاد ، من حيث الجوهر ، كتدخلات تستهدف اثارة ميول معاكسة لهذا السقوط ، نذكر منها بخاصة الانساق الجديدة لتحديد نسبة الربح الوسطية . إن سائر تدخلات الدولة مرتبطة ، في المحصلة النهائية ، بهذا الدور الجوهري . بادىء بدء ، يجب علينا الاعتراف ـ وهذا مختلف عليه بين علماء اليسار ـ بأن هذا الميل نحو السقوط موجود دائماً في التشكيلات الرأسمالية . ومع أنني لن أناقش هذا الموضوع ، فإنني أشير فقط إلى أن جملة من التحفظات والحجج تجاه النظرية الماركسية حول الميل الانحداري لنسبة الربح قد جانبت موضوعها عموماً ، لأنها تناقش فقط التحقق العملي ، الملموس والقابل للقياس ، لهذا السقوط ، بينما يتعلق الأمر في الواقع بميل . عندما لا يتحقق هذا الميل بصورة مشخصة ، فإنه يكون فعالاً على الدوام ، وهذا ما يفسر استخدام ميول معاكسة تبطله ، بأن تعيق تحققه المشخص .

يمكن أن يؤخذ ميل نسبة الربح إلى السقوط كخط موجه ، إذا ما فهمنا أن له (لأنه لا يصف مباشرة ابتزاز فائض القيمة ، أي الاستغلال ، بل توزيع فائض القيمة (الربح) قيمة كمؤشر وحسب ، وكعرض من أعراض التحولات العميقة لعلاقات الإنتاج ، ولتقسيم العمل الاجتماعي ، وللصراعات الطبقية حول الاستغلال . بكلمات أخرى : تنصب اجراءات الدولة ، الرامية إلى توطيد الميول المعاكسة ، على سيرورة الإنتاج وإعادة الإنتاج ، التي يعد ميل نسبة الربح إلى السقوط مؤشراً من مؤشراتها ، لأنه ليس في المحصلة النهائية سوى تعبير وحسب عن الصراع الطبقي ضد الاستغلال . متى وافق المرء على هذه الأطروحة ، فإنه يصبح من المشروع اختيار الميل الانحداري لنسبة الربح كاطار مركزي للترابطات .

بما أنه توجد ميول معاكسة عديدة ، فإن المشاكل تبدأ الآن بصورة

حقيقية . ثمة ميلان لهما طبيعة حاسمة : **ضياع قيمة قسم من رأس المال الثابت** (مما يرفع نسبة الربح الوسطية) **ورفع درجة النهب ونسبة الربح عن طريق رفع انتاجية العمل** (تأهيل القوة العاملة ، التجديدات التكنولوجية . . . الخ) ، وهذا ما يوصف **بفائض القيمة النسبي** . تبرز إذاً مسألتان :

١ - هل من المشروع بوجه الاجمال ذكر هذين الميلين المعاكسين - وخاصة الأول منهما - إذا كان انخفاض قيمة رأس المال لا ينصب مباشرة على ابتزاز فائض قيمة ، بل يهدف ، بواسطة الربح ، إلى إجراء تحويل وإعادة توزيع فائض القيمة داخل رأس المال ؟ .

٢ - إذا كنا نذكر هذين الميلين المعاكسين ، فهل هما على القدر نفسه من الأهمية ؟ وإذا لم يكونا كذلك ، فأي واحد منهما هو الذي يلعب الدور الرئيسي ؟

كما سبق وعرضت أكثر من مرة ، فإنني أعتقد أن المشكلة الثانية هي الأكثر أهمية . من المعلوم أن بعض الباحثين في مجلة « الاقتصاد والسياسة » قد ابرزوا دور الدولة في انخفاض قيمة أقسام معينة من رأس المال الثابت . من هؤلاء الباحثان بوكارا وهيرتسوج ، اللذان وسعا توسيعاً كبيراً معرفتنا للواقع الاقتصادي الراهن . من المعلوم أن التدخلات المختلفة للدولة بالأساس (مساعدات دعم مختلفة واستثمارات دولة ، وكذلك رأس المال العام والمؤمم) تهدف إلى جعل قسم من رأس المال يستمر في العمل بنسبة ربح تحت المعدل الوسطي ، وبنسبة ربح مساوية للصفر ، بل وحتى بنسبة ربح سلبية ، ليمكن إحداث تأثير معاكس لميل نسبة الربح إلى الانحدار - لصالح رأس المال الاحتكاري في الوضع الراهن لفيض التراكم - . لا ينصف المرء غالباً هذه التحليلات ، عندما يجيب بأنها ، حتى عندما تصف بصورة صحيحة طريقة عمل رأس المال العام (وهذا ثابت بالمناسبة) تنصب فقط على إعادة توزيع وتحويل فائض القيمة بين أقسام الطبقة الرأسمالية . ان هذا القول صحيح في الواقع ، لكنه لا يغير شيئاً من حقيقة أننا نواجه ميلاً مضاداً شديد الأهمية والواقعية (يشير إلى صراعات عنيفة داخل طبقة الرأسماليين وإلى تصدعات الكتلة الحاكمة) يعاكس ميل نسبة الربح إلى الانحدار . ومع ذلك ، فإن موقع المشاكل الفعلية هو في مكان آخر :

١ ـ تكمن المشكلة الأولى في وصف الموقع القيمي لهذه الميول المعاكسة . يجب علينا في البدء أن نحذر الوهم القائل : ان رأس المال المؤمم « يندمج » ، من خلال طابعه العام ، في إعادة إنتاج مجمل رأس المال الاجتماعي ويُحَيَّدْ ، وأنه لم يعد ، بهذا المعنى ، جزءاً من رأس المال . ان رأس المال هذا يستمر في الاستغلال (المشاريع العامة تستغل عمالها) ، وهو ينتج بالتالي فائض قيمة . وإذاً ، فإن خفض قيمة رأس المال يسمح بنقل هذه القيمة الفائضة إلى قطاعات أخرى من رأس المال . ومع أن رأس المال هذا عام ومؤمم ، فإنه يستمر في الارتباط ـ في إطار نظام ودولة رأسماليين ، وفي شكل رأسمالية دولة ـ بالملكية الاقتصادية لطبقة الرأسماليين (وهذا ، بخلاف الملكية الحقوقية ، له طابع تكويني بالنسبة لعلاقات الإنتاج) ، حتى عندما لا تعود الملكية الحقوقية لهذا القسم من رأس المال إلى هذا الرأسمالي أو ذاك . هنا تقع أهمية المناقشة الراهنة داخل اليسار حول معنى وحدود التأميمات في نظام رأسمالي . إنها مناقشة تتجاوز مراميها الحقيقية أحد خيارين : ملكية الدولة أو الملكية الوطنية . ويبدو اليسار متفقاً ، أو هذا ما يزعمه الجميع على الأقل ، حول ضرورة أن لا تبقى الملكية الوطنية مجرد ملكية دولة ، وأن تتحول إلى أشكال لتدخل العمال في إدارة المشاريع التي أممتها الدولة . أكثر من ذلك : يستطيع المرء أن يميز حقاً بين ملكية الدولة والملكية الوطنية ، لكن عظمة المفهوم الأخير لا تستطيع أن تحجب عنا اختلاف الملكية الوطنية في نظام رأسمالي عن الملكية الحقيقية للمجتمع ، بل وكونها نقيضها . أما الملكية الاجتماعية ، التي تنتزع وسائل الإنتاج من امتلاك وملكية رأس المال ، لتضعها تحت الرقابة الفعلية للعمال ، فهي لا تتطلب تغييراً لسلطة الدولة فقط ، بل تغييرات جوهرية في علاقات الإنتاج وفي جهاز الدولة . وكما يظهر لنا مثال الدول الشرقية ، فإن ملكية المجتمع دون سواها هي البديل الواقعي على المدى الطويل لملكية الدولة .

إلى جانب ذلك ، فإن تدخل الدولة في خفض قيمة رأس المال ، بما يؤدي إلى رفع نسبة وسطي الربح ، لا يتم فقط لصالح الأرباح الاستثنائية لرأس المال الاحتكاري ، وإن أخذ هذا حصة الأسد منها . وعمل الدولة لا يلغي إلغاء تاماً

الميل نحو توازن نسبة الربح بين سائر أقسام رأس المال، بما فيها القسم غير الاحتكاري . وهناك أقسام معينة من رأس المال غير الاحتكاري تفيد من ارتفاع وسطي نسبة الربح ، الذي يلي انخفاض قيمة رأس المال (ويبقى رأس المال غير الاحتكاري جزءاً من الكتلة الرأسمالية الحاكمة) . إنها تفيد ، حتى عندما تستخدم الدولة للحيلولة دون هذا الميل نحو التوازن ، بالابقاء عموماً على الأرباح المتباينة بين رأس المال الاحتكاري ورأس المال غير الاحتكاري .

٢ ـ عندما تنصب ملكية الدولة ـ وينصب خفض قيمة رأس المال من حيث الجوهر على إعادة توزيع وتحويل مجمل فائض القيمة بين أقسام رأس المال ، فإن الميل المعاكس الأساسي والمهيمن يكمن على المدى الطويل **في رفع نسبة فائض القيمة وفي زيادة درجة النهب من قبل الدولة** . ومن المؤكد أن الأهمية الخاصة لهذا الميل أو ذاك تتعلق أيضاً بظروف الصراعات الطبقية في كل تشكيلة اجتماعية (وبصورة خاصة بمقاومة الطبقة العاملة) . إلا أن الميل المعاكس الثاني يهيمن مع ذلك ، لأننا نشهد في الوقت الراهن ـ وخاصة في البلدان الرأسمالية المتطورة ـ انتقالاً واضحاً من الاستغلال الأفقي للعمل ومن فائض القيمة المطلق (مستوى الأجور وقوة العمل) ، إلى الاستغلال الشاقولي ، وإلى فائض القيمة النسبي . هذا الانتقال ، الذي يحدث كاستكمال لتدويل سيرورات العمل (يتمركز الاستغلال الأفقي للعمل على البلدان الخاضعة) ، وللالحاق الموسع لقوة العمل بالعلاقات الرأسمالية ، ويمنح أولية متعاظمة « للعمل الميت » على « العمل الحي » ، يتضمن رفع إنتاجية العمل والتجديدات التقنية . وهو يعطي الدولة دوراً حاسماً في إعادة الإنتاج الموسع لقوة العمل ، التي تتجاوز كثيراً سيرورة تأهيلها . إن سلسلة من نشاطات الدولة في البحث العلمي ، وفي القيام بتجديدات تكنولوجية ، وفي إعادة بنينة الاقتصاد ، وفي نظام الدراسة والتأهيل الوظيفي ، وفي مجالات مثل السكن والصحة والنقل والرعاية الاجتماعية وتنظيم البيئة والاستهلاك الجماعي ، تصبح حالياً هامة بصورة خاصة ، لأن هذه النشاطات المتباينة جداً في الظاهر تتمحور حول دور الدولة في إعادة الإنتاج الموسع لقوة العمل . إن إعادة الإنتاج هذه لم تعد مجرد « شروط » للاستغلال ،

بل صارت مركز سيرورة استخدام رأس المال ، بسبب الميل الراهن نحو انتقال الاستغلال الأفقي وفائض القيمة المطلق إلى الاستغلال العمودي وفائض القيمة النسبي (إنتاجية العمل) . هذه الاجراءات ، التي تهدف إلى رفع درجة النهب من خلال إعادة الإنتاج والضبط الموسع لقوة العمل ، تترتب عليها نتائج سياسية هامة ، تسمح أولاً بمعرفة الجانب السياسي المباشر لهذه التدخلات ، وتتيح ثانياً وصف استخداماتها السياسية ـ الايديولوجية .

نستطيع الآن توضيح السؤال حول المجال الذي تتوجه إليه الفعالية الأساسية للدولة . فإعادة إنتاج قوة العمل تتم في حدود تفرضها علاقات الآنتاج : إننا لسنا هنا حيال مسألة تأهيل تقنية، فقط لأن إعادة الإنتاج الموسع تشير بالأحرى إلى تقسيم العمل الاجتماعي . وهكذا ، فإن تدخل الدولة يجب أن يقع بالدرجة الأولى في علاقات الإنتاج ذاتها ، ليمكن تغييرها تغييراً يفضي إلى زيادة إنتاجية قوة العمل ورفع فائض القيمة النسبي .

ترمي سلسلة من تدخلات الدولة ، بدءاً من إعادة بنينة الاقتصاد ، إلى المساعدات المتنوعة والمباشرة التي تقدم إلى أقسام معينة من رأس المال ، إلى تنظيم المجال ، إلى إقتسام فائض القيمة وتحويله ، إلى تغيير علاقات الإنتاج بصورة أكثر جذرية . هذا التغيير يصير ، بالترابط مع رفع نسبة الاستغلال ، شرطاً ضرورياً لإعادة إنتاج قوة العمل . كما أن هذه الإجراءات تجعل الدولة المحرك الأساسي لتركيز رأس المال وللنزعة المركزية . من المسلم به أن هذه السيرورة ليست من طبيعة تقنية أو حقوقية بحتة ، بل هي تشمل بالأحرى تغيرات هامة لعلاقات الإنتاج ، مثل الترابطات المتنوعة لصلاحيات السلطة ، وتباين الملكية والتملك الاقتصاديين داخل الموقع الذي يحتله رأس المال وحملته المختلفون على الصعيدين الدولي والوطني في وقت واحد (تدويل رأس المال ، مشاريع متعددة القومية . . . الخ) ، وإذا كانت هذه السيرورة تفضي حتماً إلى خفض قيمة أقسام محددة من رأس المال (تستولي عليها أو تنتزعها أقسام أخرى ، وتستتبع تحويل فائض قيمة رأس المال غير الاحتكاري إلى رأس المال الاحتكاري ، ورأس المال الأوروبي إلى رأس المال الأميركي) فإن ذلك يتضمن مبدئياً إعادة بنينة علاقات الإنتاج لتأخذ

شكل إعادة تنظيم سيرورات العمل : مثال ذلك تغير صورة وحدود الوحدات الإنتاجية المختلفة من خلال تكون وحدات إنتاجية أكثر تعقيداً على الصعيدين الدولي والوطني ، تسمح بإقامة ما يسمى بسيرورات العمل والانتاج « المندمجة » ، التي تعتبر شرطاً لازماً لرفع إنتاجية العمل ولتسريع التجديدات التكنولوجية ، ولاستخدامها في سيرورة العمل (تشترط « الثورات التقنية » المختلفة على الدوام تغيرات في علاقات الإنتاج) . باختصار : إنها ضرورية لزيادة استغلال العمل .

إذا ما ركزنا انتباهنا على إعادة إنتاج قوة العمل ، فإننا لن نفهم فقط عمل الدولة في المجال الأساسي لعلاقات الإنتاج ، بل سنفهم أيضاً بدقة أهميته في مجالات دورة الإنتاج والاستهلاك . ومع أن الإنتاج (علاقات الإنتاج) لا يفسر دورة إعادة إنتاج رأس المال ـ التي تشمل أيضاً التوزيع والدورة والاستهلاك ـ فإنه يحتل موقعاً مقرراً في مجمل دورة إعادة الإنتاج : فالإنتاج يحدَد علاقات التبادل في السوق (الدورة) ، ويحدد الاستهلاك ، وليس العكس . وعلى غير ما تدعيه سلسلة تصورات حدية جديدة ، فإن العمل الأساسي للدولة لا ينصب على أنساق نواظم السوق ومجال الدورة وتبادل السلع ، أو على تحديد الأسعار أو مجال الاستهلاك الفردي (كما تريد أن تقنعنا الثرثرة الراهنة حول « مجتمع الاستهلاك ») ، بل ينصب على علاقات الإنتاج . ومع ذلك ، فإننا لا ننكر أن اندماج الدولة في المجال الاستهلاكي صار أكثر أهمية بكثير مما كان في الماضي ، ليس بسبب العودة إلى الأخذ بأولية السوق في المجتمعات الاستهلاكية ، بل بسبب الأشكال الراهنة لدور الدولة في إعادة إنتاج قوة العمل . وتقع وسائل إعادة الإنتاج هذه في مجال الاستهلاك الجماعي ، الذي تتعاظم أهميته (يدل على ذلك الارتفاع الكبير لدور الأجور غير المباشرة كالسعر ، ونوعية السلع العامة ، والخدمات الاجتماعية) تجاه الأجر الذي يدفعه المشروع الرأسمالي مباشرة) وتتمظهر في نظام السكن والصحة والنقل والتعليم ، وفي الخدمات والمؤسسات العامة . وتتركز التدخلات المكثفة للدولة في مجال الاستهلاك على هذه المجالات ، التي غدت ضرورية لإعادة الإنتاج الموسع لقوة العمل . لا بل ان الدولة تتدخل على الدوام في الدورة الاقتصادية وفي الاستهلاك ، لتحول تحقيق الربح عبر

تصـريف السلع (الاستهلاك الفـردي) ، ولتـرفـع إمكـانـات التصـريف والقـوة الشـرائية لصـالح الأربـاح الإضافيـة للاحتكـارات (تدخـلات في مجـال الأسعـار والأجور والضرائب والقـروض وإمكانـات التصريف . . . الـخ) . ومع ذلـك ، فإن تدخل الدولة في هذا المجال يصبح أساسياً ، لأن الاستهـلاك الجماعي يمـول من الموارد العامة ، كي يرتفع فائض القيمة النسبي بزيادة انتاجية العمل .

نشـير الآن إلى أن الدولـة ، المندمجـة اندمـاجاً وثيقـاً بـالـدورة الاقتصـاديـة والاستهـلاك في علاقـاتها مـع إعادة إنتـاج قوة العمـل ، تجد نفسهـا مضـطرة إلى لتدخل بصورة متزايدة على الدوام في رابطة دورة الإنتاج (علاقات الإنتاج ـ قـوة العمل) وفي الدورة الاقتصادية والاستهلاك ، وهذا ما تقوم به بمساعـدة السياسـة النقدية . نستطيع الآن أن نفهم أيضاً لماذا لا تعتبر التدخلات في مجال الاستهلاك الجماعي مجرد اجراءات تقنية ـ اقتصـادية ، ولمـاذا تملك محتوى سيـاسياً جـوهريـاً تفوق أهميته كثيراً ما يعتقده المرء غالباً. إننا لسنا هنـا أيضاً حيـال مجرد اجـراءات تتطابق مع وضع للقوى المنتجة بما هي قـوى منتجة ، اجـراءات محايـدة بذاتهـا ، تلفقها وتحورها سلطة الدولة لاحقاً لصالح الأرباح الإضافية للاحتكـارات . وإذا كنـا لا نجـادل في أن هيمنـة رأس المـال الاحتكـاري تفـرض إتجـاهـاً معينـاً عـلى استراتيجية الدولة ، فإن التدخـلات بقدر مـا تنصب على إعـادة إنتاج مجمـل قوة العمـل ، وبقدر مـا تشير إلى إعـادة تنظيم بنيـوي لسيرورات، تحـدث إعادة إنتـاج عميقة لتقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي . هذه الإدارة الفعـالة لقـوة العمل ، بما فيها الأشكال الجديدة للتطبيع الضـابط ولـلانضواء ـ الخضـوع تحت العلاقـات السياسية والايديولـوجية الـرأسماليـة ، تتجاوز في محتـواها السيـاسي تجاوزاً كبيـراً الهيمنـة الاحتكـاريـة البسيـطة ، لتصبـح جـزءاً محايثـاً لنـواة عـلاقـات الإنتـاج الرأسمالية . السؤال الذي نطرحه الآن هو : هل يستطيع قلب الهيمنة الرأسمالية لوحدها ـ دون القلب الراديكالي لعلاقات الإنتاج ذاتهـا ـ تغيير الأشكـال الجديـدة لإعـادة إنتاج / وتـوجيه قـوة العمـل ، هـذا الجـانب الهـام من الـدولـة ، تغييـراً ناجحاً؟ .

٣ ـ هل وصلنا إلى وضع يمكننا من وصف أبعـاد الميل الـراهن نحو النـزعة

الاستبدادية للدولة ؟ . وهو ميل غير متماثل الشكل وخطي ، ولا يمثل ظاهرة ظرفية تترتب على مصادفات السوق ، أو يمكن التغلب عليها من خلال قلب الهيمنة الرأسمالية لوحدها . ان النفوذ المتزايد للدولة في سائر مجالات الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية يبدو وكأنه يتجاوز بدرجة كبيرة وتيرة خفض قيمة رأس المال ، ليصبح جزءاً محايثاً للأشكال الجديدة لمجمل إعادة إنتاج قوة العمل . وهذا ما سنوضحه من خلال بحث أكثر دقة للمضامين السياسية لهذه الأدوار الاقتصادية .

٢ ـ الاقتصاد والسياسة

لفهم المضمون السياسي لهذه الوظائف في علاقتها مع الكتلة الحاكمة ، لا بد من طرح السؤال الأساسي التالي : لماذا تتخذ الدولة هذا الإجراء الاقتصادي أو ذاك ولا يتخذه رأس المال مباشرة ؟ وهل يرجع ذلك إلى « أسباب اقتصادية » فقط ؟

غدا هذا السؤال أساسياً بعد أن أظهرت الأبحاث الدقيقة حول التشكيلات الرأسمالية المختلفة واقعة تستحق الاهتمام ، وهي أنه لا توجد عملياً أية وظائف اقتصادية لا تستطيع الدولة تحقيقها . وباستثناء وظائف مثل النظام الضريبي على سبيل المثال ، تحققت الوظائف الاقتصادية ، حسب التشكيلات الاجتماعية والأطوار التاريخية المختلفة ، إما من قبل الدولة أو بصورة مباشرة من قبل رأس المال ، أو من قبلهما معاً . ثمة قائمة طويلة بهذه الوظائف : من إقامة البنية التحتية ، أو « شروط » الإنتاج المادي العامة (السكك الحديدية ، النقل ، الاتصالات البعيدة) ، إلى السياسة النقدية ونظام السكن والصحة والدراسة والمؤسسات العامة وتأهيل قوة العمل ، إلى الأشكال المشخصة التي يتخذها تمركز ومركزة رأس المال . إن تاريخ النزعة التدخلية للدولة في التشكيلات الاجتماعية المختلفة ليس تاريخاً متجانساً أو تاريخاً خطياً لدولة ما تجمّع في ذاتها أكثر فأكثر هذه الفعاليات أو المجالات الاقتصادية أو تلك وتمتلكها ؛ بل هو تاريخ تقدمات سريعة وتراجعات ، يتطور تطوراً متفاوتاً في التشكيلات المختلفة . وهذا أمر لا يمكن إيضاحه بأسباب اقتصادية فقط .

ماذا يمكن أن تكون هذه الأسباب؟ . تنفذ الدولة هذه الوظائف ، لأنها تمس تلك المجالات التي يبدو لرأس المال أنها غير ريعية ، أي أن نسبة ربح رأس المال الموظف فيها تقع تحت وسطي الربح .

علينا أن نؤكد مرة أخرى أن الأمر يتعلق هنا بواقعة تاريخية . فهذه المجالات تبدو غير ريعية بالنسبة لرأس المال في تشكيلات إجتماعية ومراحل تاريخية معينة ، حيث لم تخلق الدولة بعد شروطاً ريعية مناسبة لرأس المال . هذه المشكلة تتعلق إذاً بظاهرة تتغير في التشكيلات الاجتماعية والظروف المختلفة ، وهذا ما يسمح بتفسير التطور المتفاوت لتدخلات الدولة .

نقول : إلى حد معين ، لأن للرجوع إلى هذا السبب الاقتصادي ، الذي يستخدم غالباً لتفسير كلية النزعة التدخلية للدولة ، مجالاً محدود الصلاحية وحسب ، لأنه ينصب فقط على بنية تدويل رأس المال ، المميزة للمرحلة الحالية للامبريالية ، والتي تصف انساق تحقيق الربح الوسطي على صعيد عالمي (في منطقة الدول المهيمنة على الأقل) ، فهو لا يفسر إذاً الفروق الكبيرة للنزعة التدخلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة المختلفة . ومن الصعب الإدعاء أن بناء الاوتوسترادات أو إقامة شبكات اتصالات بعيدة المدى تكون ريعية حيث يأخذ رأس المال تنفيذها على عاتقه (في أميركا وإيطاليا) ، بينما لا تكون ريعية في فرنسا ، حيث تنفذها الدولة . فضلاً عن ذلك ، فإن الدولة تعمل في مجالات ذات ريعية كبيرة بالنسبة لرأس المال . ويصدق الشيء نفسه بالنسبة للتأميمات (والدولة لا تؤمم فقط قطاعات غير ريعية أو مشاريع على حافة الإفلاس) ، ولسلسلة من تدخلات الدولة (البحث ، الطاقة . . . الخ) .

حتى عندما تنشط الدولة في قطاعات غير ريعية بالنسبة لرأس المال ، فإن تدخلاتها تملك دوماً وفي كل حالة ، سياقاً سياسياً ، وتنطبع في شكلها وحجمها بطابع سياسة الدولة . إلى ذلك ، يتركز نشاط الدولة على هذه المجالات غير الريعيةبالنسبة لرأس المال . ولكن ، لماذا تتولى الدولة قطاعات قد تكون ريعية تماماً بالنسبة لرأس المال ؟

نستطيع التأكيد على أن هذه التدخلات ترتبط في الغالب بأنساق عامة لإعادة إنتاج رأس المال ، وإنها ضرورية لإعادة إنتاج مجمل رأس المال الاجتماعي . إذا كان انجلز يرى أن الدولة تتدخل لضمان الشروط العامة للإنتاج وللحفاظ عليها ، فإن استخدام كلمة « شروط » لم يعد صحيحاً اليوم ، لأن الدولة تتدخل في مركز سيرورة الإنتاج ، أما استخدام كلمة « عامة » فهو يبقى صحيحاً . هذه الشروط لا غنى عنها لمجموع البرجوازية (أبحاث الطاقة ، شبكات الاتصالات ، إعادة إنتاج موسع لقوة العمل) ، فإذا ما أخذ رأس مال فردي ما ، أو قسم من أقسام رأس المال ، هذه الوظائف على عاتقه ، فإن ذلك قد يتسبب في مخاطر جسيمة : كأن يوجهها نحو أرباحه الخاصة القصيرة الأجل ، التي يجنيها بطريقة تصعب رقابتها (يتضح هذا على سبيل المثال في شركات النفط ، وفي ردود الأفعال التي تثيرها لدى مجمل رأس المال ، مما يجبر الدولة على حصر مجال الطاقة في يدها ـ أنظر كارتر في أميركا) . كما يمكن أيضاً ، وهذا يزيد التناقضات الداخلية للكتلة الحاكمة ، ان تنحرف هذه الوظيفة نحو إعادة بنينة مجمل الجهاز المنتج لفائدة هذه الرساميل دون سواها ، مما يلحق ضرراً بالغاً بأقسام أخرى من رأس المال ، أو بالرساميل الفردية . ان تحمل الدولة لهذه الوظائف ، التي تمثل مصلحة عامة لمجمل البرجوازية ، يصبح ضرورة سياسية .

طبيعي أن القرارات التي تتخذها الدولة تكون ، في هذه الحالة أيضاً ، لمصلحة القسم المهيمن من رأس المال ، الذي هو حالياً رأس المال الاحتكاري . إن لطبيعة رأس المال هذا ، ولهيمنته المكثفة في الاقتصاد، تأثيراً خاصاً على النزعة الاستبدادية للدولة ، التي يقوم أساسها في فيض التراكم الاحتكاري . بيد أن هذه القرارات تقع دوماً ضمن صياغة سياسية معقدة لاستراتيجية حلول وسط تضعها الدولة لصالح الكتلة الحاكمة . لن نتحدث هنا عن حقيقة رأس المال الاحتكاري ذاته، فهو ليس وحدة مندمجة، وإنما تخترقه تناقضات هامة؛ وهذا ما يحتم سياسياً تصدي الدولة لاتخاذ التدابير التي يفيد منها بمجمله .

هذا الطابع السياسي لتدخلات الدولة يمس بدرجات متباينة سائر وظائفها الاقتصادية . يتضح ذلك أكثر ما يتضح في إعادة الإنتاج الموسع لقوة العمل وفي

إدارتها ، وفي الأنساق العامة لاعادة إنتاج مجمل رأس المال . لكنه يتضح أيضاً في قرارات الدولة حول خفض قيمة أقسام معينة من رأس المال ، حيث لا يوجد بالأصل سبب اقتصادي لحدوث هذا الخفض عبر الدولة . والحقيقة أن هذا الخفض ، الذي يحدث في وقت واحد مع الخفض الذي تجريه الدولة ، يحصل على الدوام في السيرورة الاقتصادية ، اما بفعل الأزمات الاقتصادية ، أو من خلال الصراع المباشر لرؤوس أموال معينة (رأس المال الاحتكاري قبل سواه) ضد رساميل أخرى (تنحدر بالأصل من رأس المال غير الاحتكاري ، لكنها قد تكون من رأس المال الاحتكاري أيضاً) ، ويأخذ شكل افلاسات أو استيلاءات أو تمركزات . إن أقساماً كاملة من رأس المال (مشاريع ، وحدات انتاجية) يجب أن تموت (بالنسبة لرأس المال الخاص تعني نسبة ربح مساوية للصفر الموت) كي يستطيع الآخرون العيش . هذه السيرورة تحدث ، من حيث الجوهر ، بمساعدة الدولة ، لأنه لا توجد في مجمل رأس المال أو داخل رأس المال الاحتكاري هيئة تستطيع تحديد وتقرير من يجب أن يضحي من أجل ازدهار سواه . لكنها (السيرورة) تحدث أيضاً بمساعدة الدولة ، لأنها تتخذ أشكالاً غير مراقبة وتفتقر لأي اعتبار من الاعتبارات التي تميزت بها بدايات سيرورة تمركز رأس المال ، عندما كانت تحدث ضمن الحقل الاقتصادي دون غيره . إن التاكتيكات التي تضعها الدولة تسمح لتدخلها بإخضاع الصراع لضبط سياسي معين (يبقى مع ذلك ذا طابع نسبي دوماً ، لأنه يخلق حالة توازن مقلقل للحلول الوسط) يصح هذا أيضاً بالنسبة للمساعدة التي تقدمها الدولة لرأس المال الاحتكاري على حساب رأس المال غير الاحتكاري (مساعدات عامة ، استثمارات ، تكليفات عامة ، تعرفات تفضيلية) . هذه الاجراءات تسجل بدورها في الإطار العام لموازين القوى السياسية بين أقسام رأس المال ، وهي تصطدم بمقاومة رأس المال غير الاحتكاري . وينعكس وجود هذه التناقضات ـ كتعبير عن ميزان القوى ـ في العقبات التي توضع أمام الدولة خلال عملها لصالح رأس المال الاحتكاري ، الذي يكون موضوع مفاوضات عسيرة مع رأس المال غير الاحتكاري (مسكنات مختلفة واجراءات مضادة) .

نعلم الآن أن التوسع الراهن للقطاع العام لا ينبع من ضرورات اقتصادية فقط . ولكن حتى عندما ينصب الأمر هنا على ظاهرة سياسية من حيث الجوهر ، فإنه لا يمكن توضيحه بالحديث عن استيلاء بسيط على الدولة من جانب رأس مال احتكاري وحد نفسه ونجح في استبعاد رأس المال غير الاحتكاري من ساحة الهيمنة السياسية . وإذا كان من المسلم به أن يقترن هذا التوسع مع الهيمنة ، فإنه ينصب مع ذلك وبصورة جوهرية على أشكال سيطرة مجمل رأس المال ، لأنه في الوقت نفسه جواب على الحدة الراهنة للتناقضات القائمة فوق مجمل أرضية السيطرة السياسية .

هذا المحتوى السياسي يمس بالدرجة الأولى الجماهير الشعبية ، ويضعنا حيال سلسلة من المشاكل . لنناقش في البدء المشكلة الأولى ، الأكثر بساطة بمعنى ما : مشكلة الجوانب القمعية والايديولوجية الأكثر وضوحاً للدولة . يصبح التدخل المباشر للدولة لصالح رأس المال ضرورياً ، حين يتطلب فرض ما هو اقتصادي العودة إلى استخدام العنف المنظم (الذي تمتلك الدولة الرأسمالية احتكاره) في ظل أشكال مختلفة للاستغلال ، ووجوه مختلفة لإعادة إنتاج وإدارة قوة العمل . . . الخ .

وتبدو السيرورات الايديولوجية أكثر أهمية من المشكلة السابقة : ان تجسيد الدولة ، بوصفها ممثل الرفاهية العامة والرخاء ، لايديولوجية تضعها فوق الطبقات ، يجعلها تتولى بصورة مباشرة وظائف اقتصادية تحجب عن الجماهير مضمونها الطبقي الواقعي . وبقدر ما تنصب الاجراءات الاقتصادية للدولة على رفع نسبة الاستغلال (فائض القيمة النسبي) بقدر ما يصبح مطلوباً ، من وجهة النظر الايديولوجية ـ السياسية ، أن تتولاها الدولة بصورة مباشرة ، وخاصة في رابطتها المباشرة مع فيض تراكم رأس المال : من خلال التأميم من النمط الرأسمالي الذي تنخدع الجماهير الشعبية بطابعه والذي يسمح بتصوير خفض قيمة رأس المال ونتائجه على قوة العمل كضرورات تقنية وحسب (مثال شركة رينو)، في حين تمثل الاستيلاءات والافلاسات مشاكل أكثر تعقيداً بكثير (شركة ليب) . لكن تدخل الدولة يصبح أكثر إلحاحاً في المواقع التي تنصب على قوة

العمل : وبما أن هذه المواقع من طبيعة عامة ـ من نظام المواصلات الى التأهيل والدراسة ـ فإنها تعيد إنتاج قوة العمل لصالح رأس المال بفعالية أكبر ، مما لو تولاها رأس المال ذاته مباشرة ، أو انفرد في توليها .

بقدر ما يستحيل إرجاع دور الدولة حيال الجماهير الشعبية إلى خديعة ما ، أو إلى مجرد غش ايديولوجي بسيط وحسب ، فإنه لا يمكن قصره أيضاً على الرفاهية العامة ذات الوظائف الاجتماعية البحتة . فالدولة تنظم وتعيد إنتاج الهيمنة الطبقية ، بأن تخلق مجالاً مرناً للحلول الوسط بين الطبقات السائدة والمسودة . وهي تكره الطبقات السائدة على تقديم تضحيات مادية قصيرة الأجل ، تضمن إعادة إنتاج سيطرتها لأمد طويل . المثال الكلاسيكي على ذلك كان في الطور الأول للرأسمالية تشريعات المصانع الشهيرة (وكذلك إلغاء العبودية) ، التي أثارت آنذاك اهتمام ماركس . تلك التشريعات كانت تدخلاً قامت به الدولة لحماية وإعادة إنتاج قوة العمل ، التي كان رأس المال على وشك تدميرها ، رغم تعارض ذلك مع مصالحه الطويلة الأمد . وهو تدخل كان يستهدف تنظيم مجال فائض القيمة المطلق ومجال فائض القيمة النسبي . لا يجوز ، في هذا السياق ، نسيان أن سلسلة من اجراءات الدولة الاقتصادية ، الهادفة إلى إعادة الإنتاج الموسع لقوة العمل ، تفرض عليها بنضال الطبقات المسودة من أجل ما يصفه المفهوم المحدد اجتماعياً وتاريخياً بـ « حاجات الشعب » : من الضمان الاجتماعي وسياسة سوق العمل إلى سائر المجالات ، وخاصة مجال الاستهلاك الجماعي . وتظهر أبحاث عديدة جديدة أن الوظائف الاجتماعية الشهيرة للدولة ترتبط في وجودها وفي وتيرتها وأشكالها ارتباطاً مباشراً بشدة النضال الشعبي : فهي ترتبط إما بنتائج هذه النضالات ، أو بمحاولة الدولة لثلمها قبل أن تأخذ مداها .

يبدو واضحاً أن الأمر لا يدور حول إجراءات اجتماعية « بحتة » لدولة رفاهية عامة ، وأنه لا توجد من جهة وظائف تقوم بها الدولة لصالح الجماهير الشعبية التي تفرضها فرضاً ، ومن جهة أخرى وظائف أخرى لصالح رأس المال . إن سائر القرارات التي تتخذها الدولة ، بما فيها تلك التي تفرضها الجماهير

الشعبية ، تندمج في المحصلة النهائية ، وعلى المدى الطويل ، في استراتيجية لصالح رأس المال ، أو تقبل التوحيد مع إعادة اتجاه الموسع . وتتخذ الدولة الاجراءات الحاسمة لصالح التراكم الموسع لرأس المال ، ثم تترجمها سياسياً ، آخذة بعين الاعتبار ميزان القوى حيال الطبقات المسودة ، ومقاومة هذه الطبقات . إنها تضمن هكذا إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية ، وسيطرة مجمل البرجوازية على الجماهير الشعبية بواسطة تنازلات معينة تقدم للطبقات المسودة (انجازات الشعب) . والدولة لا تكفل فقط هذه الآليات ، بل إنها القوة الوحيدة القادرة على كفالتها : إذا ما بقيت الطبقات والأقسام الطبقية السائدة معتمدة على ذاتها ، وأنيطت بها مهمة تسيير مصالحها الاقتصادية ـ الفئوية المتناقضة والقصيرة الأمد ، فإنها تعجز عن القيام بذلك . وأخيراً ، إذا كانت الدولة تلتقط مطالب مادية معينة للشعب ، تكتسب لحظة فرضها أهمية ذات مدلول كبير (تدريس حر ومجاني ، ضمان اجتماعي ، دعم العاطلين . . . الخ) ، فإن ذلك يمكن أن يخدم على المدى الطويل الهيمنة الطبقية . هذه « الانجازات الشعبية » يمكن أن تفقد لدى تغيير ميزان القوى مضموناتها ومعانيها الأصلية بالتدريج ، وبطريقة مقنعة وخبيثة . فإذا ما نفذ رأس المال ذاته هذه الوظائف الاقتصادية ـ الاجتماعية ، فإن هذه التراجعات تهدد بإثارة هزات اجتماعية أكثر عنفاً .

بذلك نكون قد حددنا المشكلة في سماتها العامة . نستطيع الآن مواصلة تحليل المضمون السياسي للوظائف الاقتصادية للدولة ، إذا ما ابقينا على دورها في إعادة إنتاج وإدارة قوة العمل كموجه لهذه الوظائف . بعد ذلك سنفهم بصورة أفضل لماذا لا توجد وظائف « اجتماعية ـ تقنية » بحتة للدولة تجاه الجماهير الشعبية . وسنستطيع عندئذ وصف الترابط الاقتصادي لسائر الوظائف التي تقوم بها الدولة ، بما فيها تلك التي لا شأن لها في الظاهر مع الاقتصاد ، وسنعين الانضواء الراهن لسائر وظائف الدولة تحت دورها الاقتصادي ، كما عرفّناه .

بما أن القضية التي يتمحور كل شيء حولها هي قضية إعادة إنتاج تقسيم العمل الاجتماعي ، فإن إعادة إنتاج قوة العمل هي استراتيجية سياسية تمارس العناصر الايديولوجية ـ السياسية فيها وظيفة تكوينية على الدوام : في الجانب

القمعي لإعادة الإنتاج في البدء ، ثم في ممارسة العنف المنظم . لا نستطيع التأكيد بما فيه الكفاية على أن القرارات « الاجتماعية » المختلفة لدولة الرفاهية العامة حول إعادة إنتاج قوة العمل ، وفي مجالات الاستهلاك الجماعي ، هي أيضاً ، وعلى الدوام ، تدخلات تخدم الرقابة والإدارة السياسية ـ البوليسية لقوة العمل . وذلك لأن الوقائع معروفة : فشبكات الضمان الاجتماعي ، والدوائر الناظمة لمساعدة العاطلين عن العمل ولمكاتب تأمين العمل ، والتنظيم المادي لتخطيط ما يسمى بالمساكن الاجتماعية ولبيوت الرعاية والمشافي (يسميها اللسان الشعبي : معسكرات المرور) هي أيضاً أماكن سياسية للرقابة الحقوقية ـ البوليسية لقوة العمل . لكننا نشهد حالياً تبدلات هامة : إذ يتغير تجسيد هذه الأماكن في اتجاه نزع محدد للصفة المؤسسية عن الأجهزة القديمة الشبيهة بمعسكرات الاعتقال ، والمخصصة للعزل والسجن / الترويض ، التي كانت تقوم بداخلها الرقابة (كما كان يحدث في بيوت العمل ، وفي المعازل المختلفة ، وفي عالم بيوت الرعاية) . إنه نزع يستهدف « انفتاحاً » يشكل نزعة استبدادية للدولة من نمط جديد ، هو نمط الشبكات والدوائر الناظمة المرنة والمتناثرة في عمق النسيج الاجتماعي (الرعاية الاجتماعية ، أجهزة معقدة للعناية بالأحياء والأسر ، بيوت التربية . . . الخ) . وإذا كان هذا التطور يصيب ، في الوقت نفسه ، التطبيع الناظم ، الذي ينتقل إلى هذه الأجهزة الجديدة ، فإن هذه لا تضمر ، كما يقول كاستيل الذي ندين له بأحسن التحليلات لهذه السيرورة، الانتقال من سيطرة في صورة عنف / إكراه إلى أخرى تأخذ صورة إقناع / مخادعة ، أي الانتقال من عنف صريح إلى قمع يقوم به الفرد ضد ذاته . من المعروف أيضاً أن هذه السيرورة تتطابق مع إعادة نشر يلفت الانتباه لشبكة بوليسية ـ حقوقية تضاعف وتحمل وتدعم وتنقل بشكل جديد الدوائر الناظمة للرقابة الاجتماعية المبثوثة بعناية في النسيج الاجتماعي . ويترتب عليها تقسيم البوليس إلى قطاعات ، ودراسات إدارية مسبقة ، ورقابة لإجراءات المساعدة ، ورقابة مختلفة من خلال المحاكم ، وتوصيل متبادل متعدد الجوانب للمعلومات بين الدوائر الناظمة وبين جهاز الشرطة (من وكالات الأخبار والمعلومات إلى مضاعفة الشرطة الرسمية بواسطة شبكات دفاع مدني

للمـواطنين) . وتفتـرض هذه السيرورة إلى حـد ما إلغـاء الحدود التقليـدية بـين السوي والشاذ (ما يسمى بالعنـاصر « غير الاجتمـاعية ») ، وانتقـال الرقـابة من الفعـل الإجرامي إلى الـوضع المـولد لـلإجرام ، ومن الحـالة المرضية إلى الـوضع المنجب للمرض : هكذا يصبح كل مواطن متهماً سلفاً ، لأنه مجرم محتمل . هـذه الآليـة تتضاعف بفعـل الدعم الـذي يتلقاه البـوليس من المواطنـين : مثل سلسلة متصلة من أقـوال الشهود والـوشايات (تابـع التحريـات الأخلاقيـة المختلفة التي تسبق عـادة المساعـدة الاجتماعيـة) ، التي تحول كـل مـواطن إلى مخبـر وشـرطي محتمل . ثم يوجد من يسمي هذا كله « قمعاً رمزياً » ؟ .

يجب أن نضيف إلى الصـورة السابقـة المضمون الايـديـولـوجي ـ السيـاسي لإعادة إنتاج الايديولوجية السـائدة ، ولتقسيم الجمـاهير الشعبيـة ، الذي يختـرق سـائر وظـائف الدولـة . ان التدابـير التي تتخذهـا الدولـة لتدريس وتـوصيف قوة العمل ، تتصف في الوقت نفسه بالحـدة المتزايـدة المميزة لتقسيم العمـل إلى ذهني ويـدوي في كل بعـد ايـديـولـوجي ـ سيـاسي من أبعـاده ، التي تهـدف إلى تعميق الانقسـام داخل الـطبقات الشعبيـة (موظفـين ، موظفـين متوسـطين ، تقنيـين ، عمـال) . أما تنـظيم المجال في نـظام النقل والسكن ، فهـو لا يعيـد فقط إنتـاج ايديولوجية الاسرة كخلية مركزية للمجتمع ، ولا يعيد إحياء العزلة وحسب ، بل يقرر أيضاً ، وبطريقة مخططة ، التقسيم بين طبقـات الشعب (برجـوازية صغيـرة عاملة بأجر ، طبقة عاملة ، عمال أجانب . . . الخ) . وتتبـع السياسـة الصحية الاتجـاه ذاته ، فتقلع مؤسسـة مثل التـأمينـات الاجتمـاعيـة عن أن تكـون جهـازاً موحداً ، وتصنف إلى مـراتب تتباين بتبـاين الطبقـات والفئات التي تتجـه إليها . وترسى سياسة مساعدة العاطلين مباشرة على أرضية إعادة إنتاج ايديولوجية العمـل الـرأسمـالي : ان تقييـدات مسـاعـدة العـاطلين لا تنجم فقط عن المتـطلبـات الاقتصادية لرأس المال ، بل يجب أن تذكّر متلقيها على الدوام بالطابع المذل وغـير الكريم للبطالة . ويمكن قول الشيء نفسه ، في الختام ، عن التنـظيم الذي تقـوم به الدولة في المجال الثقافي والرياضي ، وفي مجال أوقات الفراغ .

يسمح الدور التأهيلي ـ الاداري ، الذي تقوم به الدولـة بهدف إعـادة إنتاج

قوة العمل ، بتفسير المدلول الاقتصادي الكبير لسائر فعالياتها الراهنة تفسيراً دقيقاً (بما في ذلك ضوابط التطبيع التي تسهم في صياغة الجسدية الرأسمالية ، وفي فردنة الجسم السياسي الذي تمارس السلطة عليه) ، وبإيضاح تحولاته . لا نستطيع الاعتماد في هذا الصدد على المفهوم العائم « لتنهيج مردود » العمل ، الذي اعتمده فوكو حتى الآن . كيف يمكن بمساعدة هذا المفهوم المستهلك تفسير التطور المعروف منذ بداية القرن ، والذي تسارع في أيامنا ، من « الانغلاق » إلى « الانفتاح » ؟ . هذا التطور لا يمكن تفسيره دون الاعتماد على الجوهر المركزي للتحولات الحادثة ، أي على التغيرات الراهنة لسيرورة العمل والادارة ، ولإعادة إنتاج قوة العمل ، التي تربط ضوابط التطبيع مع تقسيم العمل الاجتماعي . يعترف كاستيل بهذا الجوهر ، عندما يقول : « لست في وضع يمكنني من تقديم تفسير مقبول لأسباب حركة كهذه (من الانغلاق إلى الانفتاح) ، ولست قادراً بصورة خاصة على إيضاح الدوافع الموجودة داخل تقسيم العمل الاجتماعي ، وداخل توزيع وإعادة توزيع قوة العمل ، التي تدين هذه الحركة لها بوجودها » .

إذا ما عرفنا النواة المركزية لهذه التحولات ، فإن إتجاه التدقيقات اللاحقة يصبح واضحاً . فيبدو الانغلاق العام هو الشكل المهيمن للترويض / الضبط ، أي لتأهيل قوة العمل أثناء استغلالها استغلالاً أفقياً ، ولإنتاج فائض القيمة المطلق ، الذي يفترض مستوى منخفضاً نسبياً للانتاجية ولتوصيف العمل . إن قوة عمل عمال يشكلون أقلية نسبية ومعزولة من الشعب ، تتناسب مع التهجير القاسي من الريف إلى المدن : في هذا الطور كان الاستغلال مؤسساً في جوهره على الانهيار الفيزيائي السريع لقوة عمل يستطيع رأس المال تعويضها ببساطة (من الريف) .

لم يعد استمرار هذا الوضع ممكناً مع الانتقال إلى استغلال عمودي للعمل ، وإلى فائض القيمة النسبي ، أي مع الانضواء المتزايد لقوة العمل تحت سلطة رأس المال ، وتوسع الطبقة العاملة ورفع إنتاجية العمل وتعزيز التأهيل في سيرورة متواصلة جوهرها تأهيل / الغاء تأهيل قوة العمل ، ومع إعادة الإنتاج الموسع لتقسيم العمل إلى ذهني ويدوي في أشكال جديدة ، وإعادة بنينة

سيرورات العمل في فروع صناعية محددة ، وأخيراً مع الشكل الراهن للتجديدات التكنولوجية . وقد برهن عديد من العلماء أن هذه التحولات تتطابق ، من حيث المبدأ وبوجه عام ، مع « الوظائف الاجتماعية » الجديدة لدولة الرفاهية العامة ، وهي وظائف تنصب على تأهيل ـ وإدارة ـ وإعادة إنتاج قوة العمل . لن أطور هذه البراهين ، لكنه يبدو لي أن الأشكال الجديدة للترويض / الضبط تشير إلى التحولات ذاتها وهي : الانتشار المرن والمبثوث بدقة للأجهزة الناظمة بين الشعب ، الخاضع بقوة لرأس المال (الانضواء الواقعي الموسع للعمل تحت رأس المال) ، تحولات سيرورات التدريس والتأهيل ، نفوذية الأسرة كمكان جديد لتوصيف العمل ، انهيار الحواجز بين السوي والشاذ في شعب يتعرض دون انقطاع ، ودون أن يتمكن من الدفاع عن نفسه ، لبطالة بنيوية دائمة (ويعتبر لهذا السبب غير اجتماعي بالقوة)، إعادة إنتاج الانقسام بين السلطة / القرار وبين التنفيذ في العمل الذهني الموسع (البرجوازية الصغيرة الجديدة) وبين الأشكال الجديدة (بالقياس إلى الاستبدادية التي اتسمت بها التنظيمات التقليدية « المغلقة ») ، التي تنبسط فوق الانقسام بين عمل ذهني محتجز وبين العمل اليدوي ، وأخيراً توسيع وانتشار عمل العمال المهاجرين في سائر قطاعات وفروع الصناعة ، التي يتمركز فيها العمل غير الموصوف ، واستخدام شبكات رقابة بأهداف تخدمها . . . الخ .

هذه ليست بالتأكيد كل أسباب الانتقال الراهن من الانغلاق إلى الانفتاح . لكن هذه التحولات تشير هنا أيضاً إلى تبدلات في العلاقات الطبقية وإلى صراعات طبقية جديدة . وإن كان قدر من الانضواء تحت الدور الاقتصادي المهيمن للدولة يشير مع ذلك إلى مضمونها السياسي .

سبق أن قلت : ان المضمون السياسي للوظائف المختلفة للدولة لا يتعلق فقط بالهيمنة الراهنة لرأس المال الاحتكاري . استطيع الآن السير خطوة أخرى إلى الأمام والقول : انه لا يتعلق فقط بسلطة الدولة ، حتى عندما نبسطها فوق مجموع الطبقة البرجوازية، فالمضمون السياسي لهذه الوظائف مسجل في المادية المؤسسية وفي البناء التنظيمي لجهاز الدولة . وهو مضمون حقيقي حتى في

الاجراءات الاجتماعية ـ التقنية الشهيرة للدولة : فالأجهزة المؤسسية للنظام الصحي ، وللرعاية الاجتماعية ، ولبناء المدن ، ولمؤسسات تمضية أوقات الفراغ ، مطبوعة بطابع البرجوازية . وهذه الاجراءات الاجتماعية ـ التقنية تسهم في إعادة الإنتاج الرأسمالي لقوة العمل ، وفي تقسيم العمل الاجتماعي ، وإن كانت جزئياً انجازات للنضالات الشعبية . ذلك يعيدنا إلى المسألة التي واجهناها في أول هذا البحث ، وهي أن إلغاء الهيمنة الرأسمالية ، وكذلك الالغاء الأكثر جذرية لسلطة الدولة ذاتها ، لن يكونا كافيين لتغيير سياسة هذه الأجهزة تغييراً جوهرياً . إن ذلك لن يحدث ، حتى عندما يتعلق الأمر بالجهاز الذي يعتبر جهازاً « اجتماعياً » ، أو بالصالح العام للدولة ، الذي يزعم أنه يتطابق مع الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة

٣ ـ حدود الغول

لا يخفي الدور الراهن للدولة حقيقة وجود عقبات تعتبر حدوداً بنيوية لتدخلها في الاقتصاد ولئن كانت هذه الحدود متباينة في الاطوار المختلفة للرأسمالية ، وفي العلاقات الطبقية وأشكال الدولة المختلفة (ديمقراطية ، برلمانية ، فاشية . . . الخ) ، فان ذلك لا يغير شيئاً من واقع أنه لا يمكنها تخطي درجة معينة في النظام الرأسمالي ، كما يوجد ويعيد انتاج ذاته في المجتمعات الغربية . هنا أيضاً ، يجب علينا الشك في الصورة المعهودة لدولة كلية القدرة ، تتحرك بالتدريج تحركاً حتمياً نحو ما اسماه هنري لوفيفر « نمط انتاج دولتي » . يجب الشك قبل كل شيء في تطبيق هذه الصورة (المرتبطة غالباً بنزعة تكنوقراطية يسارية) على الروابط بين الدولة والاقتصاد (لا ينطبق هذا الحكم على لوڤيڤر) ، التي تقوم على الايمان بالطاقات الاصلية لدولة معقلنة وإدارية تستطيع إذا ما وجهها خبراء اليسار بذكاء ، تنفيذ الانتقال إلى الاشتراكية . لقد غدت حدود الدولة واضحة خلال العقود الاخيرة ، وقبل فترة قصيرة ايضاً ، وقد انهت معرفتها الوهم الكينزي الذي التقطه مجدداً شونفيلد وجالبرايث ، حول رأسمالية معقلنة ومنظمة ومخططة ، تنجح عن طريق انخراط الدولة انخراطاً غير محدود في الاقتصاد في الحد من ازماتها ، وفي ادارة هذه الازمات .

تشكل حدود تدخل الدولة في الاقتصاد مكوناً ثابتاً من مكونات الفصل النسبي للمجال السياسي (الدولة) والاقتصادي في الرأسمالية ، وهو فصل يعيد انتاج ذاته حالياً في شكل جديد. بادىء بدء ، ترتبط هذه الحدود بطبيعة سيرورة انتاج / اعادة انتاج / وتراكم رأس المال ، وهي متناقضة تتبع بصورة جزئية فقط منطقها الخاص ، وتحد من مجال عمل الدولة التي لم تعد في وضع يمكنها من السيطرة سيطرة حقيقية على نتائج أعمالها الخاصة في الاقتصاد . ويصبح واضحاً اليوم الى أبعد حد ، أن هذه التدخلات نفسها صارت أسباباً مباشرة للازمات . إن لوظائف الدولة حداً أولاً تصبح تحته ضرورية بصورة مطلقة ، وهو حد يشير الى جمود الدولة ، وإلى الحجم المحدود لخياراتها الاستراتيجية . إلا أن لهذه الوظائف الاقتصادية حداً ثانياً لا تستطيع الدولة تخطيه . إن الدولة عالقة اليوم في شركها الخاص : فهي لا تستطيع التقدم أو التراجع ، لا تستطيع الابتعاد عن النواة المركزية للاقتصاد ، لكنها لا تستطيع أيضاً السيطرة عليها . وهي ملزمة في وقت واحد بفعل الكثير (تدخلات تنتج الازمة) والقليل (عدم امكانية الاقتراب من الاسباب العميقة للازمة) . هكذا تتذبذب الدولة الراهنة باستمرار بين التراجع وبين التدخل المكثف . إنها ليست إذاً دولة كلية القدرة ، بقدر ما هي بالاحرى دولة ظهرها إلى الحائط ، وأمامها هاوية تفغر فاها .

تشير حدود مجال عمل الدولة في الاقتصاد إلى علاقات الانتاج الرأسمالية . صحيح أن الدولة تسهم في إعادة تنظيم علاقات الانتاج (التي تعين بنية رأس المال) ، أي في إعادة توزيع السلطة بين الاقسام المختلفة لرأس المال ، وخاصة لرأس المال الاحتكاري. لكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة أنها توجد فقط، حين تكون النواة الصلبة لعلاقات الانتاج الرأسمالية مضمونة ، وحين تضمن بدورها استغلال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، وابعادها عن السلطة الفعلية على وسائل الانتاج . إن تدخلات الدولة في علاقات الانتاج تستهدف إعادة انتاجها هي ذاتها كعلاقات انتاج رأسمالية . ونستطيع أن نعبر عن ذلك كله بالطريقة التالية : تُؤَسَّسُ الدولة الرأسمالية من خلال تحديد عام سلبي لتدخلاتها ، من خلال عدم تدخل نوعي خاص في « النواة الصلبة » لعلاقات الانتاج الرأسمالية

هذا الحد المبدئي يخلق سلسلة من حدود الدرجة الثانية : إن عدم التدخل الأساسي هذا يضع في وجه سيطرة الدولة على مجالات وحقول ، تعد تناقضاتها نتائج لعلاقات الانتاج ذاتها ؛ حدوداً بنيوية ، سواء في الدورة أم في التوزيع أو الاستهلاك أو السياسة النقدية . وفعل الدولة هو إلى درجة كبيرة (وضمن استراتيجية هيمنة شاملة بالطبع) تركيب نقطي وفعال لتدابير تتخذ حيال شروط سبق أن حددتها سيرورة استخدام رأس المال ، التي لا يمكن للدولة السيطرة عليها . مع العلم بأنه لا سبيل إلى اخضاع إعادة الانتاج لرقابة حقيقية دون تدخل في النواة الصلبة لعلاقات الانتاج ، فالمرء لا يستطيع السيطرة على النتائج ، ما لم يمسك بزمام الاسباب. لكن اجراءات الدولة هي من حيث الجوهر تدخلات لاحقة ، تتصدى بطريقة ما لنتائج وأعراض السيرورة الاقتصادية ، وتضبط التناقضات الاقتصادية من خلال ردود الافعال ، أما التدخلات المسبقة التي تحدث «على عماها» غالباً، فانها لا تستطيع تجاوز إجراءات أساسية محددة لا مهرب منها في سيرورة استخدام رأس المال عموماً ، وفي تحقيق الارباح الاضافية الرأسمالية . هنا تقع حدود التخطيط الرأسمالي ، الذي يقوم ، حتى عندما يتخذ شكل برمجة أو تخطيط لخطوط التوجه الكبرى ، على تشخيص الميول المهيمنة الكبرى لنقطة زمنية محددة باتجاه المستقبل ، اكثر مما يقوم على تخطيط حقيقي . وهو يظهر لنا في الغالب بخطوط كبرى وعامة شروط التوافق بين المرتكزات المادية للانتاج (احصاء السكان ، استخدام المعطيات الطبيعية والتقنية . . . الخ) وبين تراكم رأس المال بوصفه تراكماً للثروات المالية على وجه الحصر . ويلعب في احسن الاحوال دور استقصاء هائل للسوق . بعد الاوهام التي نشرها خبراء التخطيط في الخمسينات ، والتي احدثت آثارها داخل الاوساط اليسارية ايضاً ، يبدأ هؤلاء الآن في ادراك الواقع بالتدريج ، ويقللون من ادعاءاتهم .

أكثر من ذلك : هذه الرابطة بين الدولة وعلاقات الانتاج تَحَوِّلُ الموارد المادية ، التي تتصرف الدولة بها ، إلى موارد محدودة بنيوياً . تكمن العقبات ، التي تضعها الدولة امام امتلاك الدخل ، في ربح رأس المال ، الذي لا يجوز المساس به بما يتجاوز حدوداً معينة ، وإلا حدث تهديد جدي لسيرورة الانتاج

وبالتالي لنمط العمل الرأسمالي للاقتصاد . وتخضع الموارد المالية للدولة لتغيرات تتطابق مع تذبذبات نسبة الربح التي يسبب التغلب عليها مصاعب جمة . وبما أن الدولة تستطيع بالكاد تخطيط هذه الموارد ، فانها ليست في وضع يمكنها من تحديد المجال لتدخلاتها ، مما يعبر عن نفسه في أزمة ضريبية دائمة ، تشمل اليوم بهذا القدر أو ذلك سائر البلدان الرأسمالية .

هكذا تشير حدود تدخلات الدولة إلى الأثر المباشر للصراع الطبقي ، وإلى نضال الجماهير الشعبية ، ونضال هذه الطبقة أو تلك من طبقات الشعب أو تلك (الطبقة العاملة البرجوازية الصغيرة ، الطبقات الشعبية الزراعية) ضد اجراءات الدولة المتخذة لصالح رأس المال ، كما تشير الى الصراعات داخل البرجوازية ذاتها ، لصالح هذا القسم أو ذاك من أقسام البرجوازية ، وهذا الجزء أو ذاك من الكتلة الحاكمة . هذه الحدود ليست إذاً مجرد عوائق خارجية أمام عمل الدولة . وبما أن الصراعات تكوّن الدولة كتكثيف مادي لميزان قوي بين الطبقات فانها ترسم حدوداً ترتبط ببنية الدولة ذاتها ، وبصياغة سياستها بوصفها محصلة لانقساماتها الداخلية ، المعبرة بدورها عن تناقضات طبقية . حتى في تلك المراحل التي تنجح الدولة الرأسمالية خلالها في قمع واحتجاز الصراع الطبقي الجبهي والعلني ضدها ، فانها لا تنجح بالقدر ذاته في إزالة سائر العقبات من أمام تدخلاتها لان الصراع الطبقي الفعال يخترقها بطريقة نوعية خاصة . هذه الحدود لم تكن واضحة في أي حين كما كانت بين الحربين العالميتين ، عندما طبعت بطابعها الدول الفاشية . وهي لا تزال تميز بعض الدكتاتوريات العسكرية في أيامنا .

لا تنصب الحدود البنيوية إذاً على نضال ومقاومة الطبقات المسودة فقط ، بل تمس أيضاً نضالات وصراعات أقسام البرجوازية . وهنا بالتحديد يجب علينا أن نرى حدود التأميمات وحدود رأس المال العام . لا تنزع التأميمات بما هي تأميمات وخاصة إذا ما حصلت في إطار رأسمالي ، الملكية الاقتصادية لرأس المال العام من يد البرجوازية . ومهما كان المدى الذي تذهب اليه ملكية الدولة للاقتصاد ، بل وحتى عندما يؤمم من الناحية القانونية ، رأس المال كله أو

معظمه ، فـان ذلك لا يقـطع بصورة جـوهريـة مع عـلاقات الانتـاج الرأسمـالية (وخاصة إذا ما ابعد العمال عن الرقابة الفعلية على وسائل الانتـاج وعن السيطرة الفعلية على سيرورات العمل) . إن ملكية الدولـة تؤدي الى رأسماليـة الدولـة . واصطدام تطور كهذا بعقبات بنيوية في إطار دولة تؤسسها برجوازية خاصة لا يغير من الامر شيئاً . مثل هذا التحول المتصل والمتنامي بالضرورة لا يمكن أن يحدث ، كما يتصور هنري لوفيفر وآخرون ، دون انقطاعات سياسية كبيـرة ، لان سيرورة التحول تصطدم ، بسبب التغييرات الضرورية المرتبطة بها ، وخاصة منهـا تبديـل الطاقم الحكومي البرجوازي وإحلال برجوازية الدولة محل البرجـوازية الخـاصة ، بالمقاومة المريرة للاخيرة . لكن هذه المقاومة تحدث على كل حال تحت حدود معينة، مـا دام من الضروري وجـود مجال لـرأس المال العـام من أجل الابقـاء على نسبـة الربح ، ولإعادة انتاج رأس المال الخاص (خفض قيمة اقسام من رأس المال) . وتتعايش في البلدان الرأسمالية دوائـر محدودة من بـرجوازيـة الدولـة (هي بالمعنى الاوسع ادارة المشاريع العامة) مع البرجوازية الخاصة وتندمج بها . كـما توجـد ، لهذا السبب ، رأسمالية دولة كبيرة عموماً في البلدان التي تفتقر إلى برجوازية محلية خاصة ، وتبرز برجوازية الدولة فيها كوريث مباشر للبرجوازية الامبريالية الأجنبية (هـذا ما حـدث خـلال سيـرورة نـزع استعمـار بلدان كثيـرة) ، أو تبـرز هـذه البرجوازية الدولتية في بلدان عاشت تحـولات عميقة خـلال سيرورة انتقـال فاشلة الى الاشتراكية .

وأخيراً ، تمس حدود أعمال الدولـة الناجمـة عن بنيتها كتكثيف لميـزان قوى طبقي ، المادية المؤسسية لاجهزتهـا ؛ وبالتحـديد البـلادة البيروقـراطية أو الجمـود الاداري كما تمس الطريقة التي تفهم بالطبقات السائدة أو الرهط السياسي الحـاكم جوانب معينة من الدولة ، ناجمة عن ماديتها كجوانب غير وظيفية .

تتسجل حدود تـدخل الـدولة في بنـاء اجهزتهـا وشبكاتهـا وأدواتها . وتنتـج انتقـائيـة المعلومـات والافعـال الـواجبـة الاداء عن سيـــرورة إحجـام عن اتخـاذ القرارات ، تمتد إلى النواة الصلبة لعلاقات الانتـاج وإلى مجالات تتجـاوزها بكثـير أيضاً ، حيث لا يمكن للتحديدات الأساسية للتطور الاجتمـاعي أن تبرز ولـو لمرة

واحـدة كنتائـج سياسيـة ، ولا يمكن أيضاً معـرفتها وفهمهـا في الحالات الجـديـة . سأقدم هنـا مثالاً واحـداً فقط على هـذه السيرورة : إنـه الجهاز الاحصـائي الذي تقـوم مقولاتـه ـ إلى جانب استخـدامها الصـريح من قبـل السلطة ـ عـلى القبـول الضمني بوجود حاجز معرفي يأخذ شكل **لا قـرار ولا تدخـل** من جانب الـدولة . يصدق الشيء نفسه بالنسبة لبنية القرارات في النـظام المالي ونـظام المصارف (حتى المؤممة منها) : إن الجهل حول مجالات مثل الثروة الشعبية الشهيرة للفرنسيين ، أو أربـاح المشاريـع ، لا ينجم فقط عن حفاظ الـدولة الـطوعي على سرية مجـالات محددة لا يسمح بالنفاذ اليها ، بل هـو يقوم أيضـاً على القـوامات المـادية لـلاجـهزة وعلى ممارساتها . وعندما أوضح ريمون بـار في المناقشـة حول ضـريبة الـدخل « ان النظام الضريبي الفرنسي حساس ومعقـد إلى أبعد حـد » ، وأنه يجب « قلبـه » ، ليمكن فرض الضريبة المقترحة ، فانه كان يقول جزءاً من الحقيقة .

تتجسد بنية الدولة كتكثيف لميزان قوى طبقي وتنـاقضاتهـا الداخليـة تجسداً مادياً من خـلال إعادة انتـاج تقسيم العمل الاجتمـاعي في داخلها ، وهي عـادة تـأخذ صـورة جهاز معقـد لسيرورات القـرارات هو البيـروقراطيـة ، التي تصبح مستقلة نسبياً وتمتلك صلاحيات خاصة ووكلاء ووعياً خاصاً بالمشاكل . ينجم عن ذلك تصور سياسي يمنع في الغالب الوصول الى موضوعات علمية حول العـلاقات الاجتماعية الاساسية وحول الطابع الطبقي للتاكتيكات الادارية المختلفة . كما أن هـذا الجهاز يصبـح في أصعدة كثيـرة ، محل مسـاومة بين جماعـات الضغط وممثلي المصالح ، وينـطبع لقيـامه عـلى تنسيق سلبي مع الـوضع الـراهن ، بطابـع المبدأ البيـروقراطي القصـير النظر القـائم على الصنميـة . مثل هـذا الجهاز لا تستـطيـع البرجوازية ذاتها « استخدامه » الا بصعوبة .

٤ ـ استنتاجات

تترتب على هذه التحليلات نتائج بالنسبة للمشكلة الاعم ، مشكلة تحـويل الدولة في الانتقال الى الاشتراكية . وسأكتفي هنـا بالاشـارة فقط إلى النتائـج التي تمس جهاز الدولة الاقتصادي .

ما هي الحدود الممكنة لتدخل الدولة في الاقتصاد ، إذا ما استولى اليسار على السلطة ؟ . بادىء بدء ، انها حدود لا ترتبط فقط بسلطة الدولة . فالتغيرات في موازين القوى تنعكس في جهاز الدولة الاقتصادي بطريقة اقل أوتوماتيكية من انعكاسها في أي جهاز آخر ، لان لهذا الجهاز مادية تنطبع بدرجة كبيرة بطابع استمرارية الدولة . لا يبدو التحويل الجذري للجهاز الاقتصادي ضرورياً هنا وحسب ، إذا ما أراد المرء اختراق اجهزة الحماية التي تملكها البرجوازية داخل الدولة ، بل هو أيضاً الشرط الضروري لقيام الدولة بتدخلات فعالة لصالح الجماهير الشعبية ، في حال استيلاء اليساريين على السلطة وبقائهم محافظين على طبيعتهم الاشتراكية. هذا التحويل يبقى ضرورياً، حتى عندما يكون قسم كبير من أعضاء الجهاز الاقتصادي للدولة انصارا حقيقيين لليسار ولتجربته . إن الجمود المميز لبناء الدولة وبصورة خاصة لجهازها الاقتصادي ، وهو الجمود الذي يعيق عمل البرجوازية ذاتها ، سيكبل بالضرورة اليسار الحاكم ، حتى عندما يبدل القوى القائدة للدولة . والحقيقة ان بنية هذا الجهاز تحول ، ويجب أن تحول ، دون ان تكون لليسار القدرة على التدخل في الاقتصاد بما يتجاوز حدوداً معينة ، مع أن تجربة اليسار كلها تقوم على تجاوز هذه الحدود .

هكذا تطرح نفسها مشكلة تحويل الجهاز الاقتصادي ، بما يتجاوز حجم وطبيعة التدابير الاقتصادية ـ الاجتماعية ، التي يجب أن يتخذها اليسار من أجل الانتقال إلى الاشتراكية ، حتى قبل الهجوم الحقيقي على النواة الصلبة لعلاقات الانتاج الرأسمالية . هل يستطيع المرء الوصول الى تخطيط حقيقي وتجنب بقاء التأميمات مجرد ملكية دولة ، والحيلولة دون هرب رأس المال ، ومراقبة الاسعار مراقبة فعلية ، ولجم التضخم ، وكذلك فرض الضرائب المناسبة على الثروات والرساميل ، إذا أحجم عن المساس بالاجهزة الراهنة ، وقصر عمله فقط على تغيير الاتجاه السياسي وتبديل ملاك الدولة ؟ وهل تتضمن الاجهزة طاقات تحتجزها السلطة البرجوازية الراهنة أو تمتنع عن استغلالها موقتاً ، لتستخدمها بمجرد استيلاء اليسار على السلطة . إن مشكلة دور الدولة تطرح نفسها أيضاً حيال الازمة الاقتصادية . ويظهر الظرف الراهن بوضوح تام المصاعب التي

تواجهها البرجوازية في الحد من الازمة بمساعدة الدولة . لكن المشكلة بالنسبة لليسار الحاكم لا تكمن فقط في وضع سياسة تتجاوز مجرد ادارة الازمة الاقتصادية للرأسمالية . فكيف يستطيع المرء تحويل جهاز الدولة الاقتصادي ، كي يتمكن من وضع سياسة أخرى .

لا يجوز أن تتم هذه السيرورة تحت راية النزعة الاستبدادية للدولة ، أي أنها لا يجوز أن تعتمد فقط ، أو أساساً ، على الدولة . بل يجب الرجوع في المجال الاقتصادي أيضاً الى فعاليات الجماهير الشعبية وإلى أشكال وصيغ الديمقراطية المباشرة ومراكز الادارة الذاتية . ولا يمكن أيضاً تفادي النزعة الاستبدادية للدولة دون تحويل جذري للدولة ذاتها . وسواء شاء المرء أم أبى فان الدولة ستلعب دوراً خاصاً بها اثناء وضع سياسة اقتصادية لليساريين . من هنا يجب الحذر من نزعة تكنوقراطية يسارية ، تستطيع أن تتعايش كما نلاحظ حالياً مع منظورات معينة للادارة الذاتية ، متغيرة معناها تغييراً شاملاً . إن السمات الاساسية لهذه النزعة معروفة : فالدور الراهن للدولة ينجم ، في رأيها ، من تعقد متزايد لمهامها في المجتمعات التقنية ما بعد الصناعية » ، ولهذا فان جهازها الاقتصادي ليس في وضع يؤهله لتحولات هامة في اطار الانتقال الى الاشتراكية : ولا بد من أن تتواصل ادارته من قبل الخبراء اليساريين بالطبع . ويزعم أصحاب هذه النزعة أن الامكانية الوحيدة لتفادي النزعة الاستبدادية للدولة تكمن في اخضاعها من الخارج لرقابة الجماهير الشعبية ، ولاجهزة الديمقراطية القاعدية المباشرة . أما الجهاز الاقتصادي ، الذي سيبقى دون تغيير جوهري ، فيجب أن يحاصر من قبل قوى مضادة تابعة للادارة الذاتية ، وان يراقب التقنيون والبيروقراطيون من قبل الجماهير وفق مبدأ : الشعب يفكر والدولة توجه . كم من الخبراء اليساريين يمكن أن يقسموا حالياً يمين الولاء للادارة الذاتية ، لأنهم يعرفون مصير خططها ، التي يمكن اهمالها باسم اليسار ؟

تنتج الديمقراطية المباشرة صعوبات، فعلية في المجال الاقتصادي خصوصاً . في هذه النقطة ، لا يجوز السقوط في إسار ديماغوجية تبسيطية . ولكن اذا ما أردنا تفادي بيروقراطية النزعة الاستبدادية للدولة ، أي الرأسمالية البيروقراطية ،

فانه يجب علينا أن نمحور سائر القضايا حول هذه الديمقراطية . ان تجنب النزعة الاستبدادية للدولة، وتعزيز الديمقراطية القاعدية تعزيزاً فعلياً يفترض أن تحويل الجهاز الاقتصادي للدولة ـ أكثر من أي جهاز آخر ، وتحويل الدولة بأسرها ، بما في ذلك الفروع والشبكات التي تعتبر « اجتماعية » بذاتها ، ومخصصة « للرفاهية العامة » . هل يستطيع المرء تنفيذ سياسة عدالة اجتماعية بمساعدة اجهزة مثل الضمان مثل جهاز الاجتماعي والرعاية الاجتماعية كما هي عليه اليوم ، إذا ما اكتفى بربطها بلجان مواطنين مختلفة أو لجان للمعنيين ؟ .

ثمة وجه آخر لهذه الميدالية ، إنه الخصوصية النوعية لجهاز الدولة الاقتصادي ، الذي تطرح تحولاته مشاكل خاصة ، لأنها لا تأخذ وتيرة أو اشكال تحولات الأجهزة الاخرى :

١ ـ ليس هذا الجهاز منقسماً ، في الواقع ، إلى جهاز تقني وجهاز أعلى ـ احتكاري، مع أن مصالح احتكارية تتمركز في فروعه وشبكاته . إنه عامل حاسم ، في مجموعه ، في إعادة انتاج رأس المال . لذا يجب أن تصيبه التحولات بكامله . ثمة نتيجة أخرى لما سبق قوله : عندما يحقق هذا الجهاز وظائف حاسمة بالنسبة لاعادة انتاج علاقات الانتاج بالنسبة للتراكم الرأسمالي في كليتيهما ، أي عندما يحقق وظائف تبقى ضرورية بصورة مطلقة طالما لم تتغير علاقات الانتاج بصورة جذرية ، فإن تحولات الجهاز الاقتصادي تكتسب بصورة ضيقة فقط وتيرة تحولات علاقات الانتاج ذاتها . لكن الطريق الديمقراطي إلى الاشتراكية هو مع ذلك سيرورة طويلة ، تتضمن مرحلته الاولى زعزعة هيمنة رأس المال الاحتكاري وليس التخريب العبثي الكامل لنواة علاقات الانتاج . وهي زعزعة تفترض تغيراً هاماً لمجمل الجهاز الاقتصادي . لكن هذا التحول لا يستطيع خلال هذه المرحلة تخطي حدود معينة ، كي لا يتسبب المرء في انهيار الاقتصاد بأسره . يجب على الدولة ان تكفل استمرار الاقتصاد ، بما يتجاوز الانقطاعات التي تأتي بها المرحلة المعادية للاحتكارات ، علماً بأنه سيبقى إلى أمد طويل اقتصاداً رأسمالياً بدرجة ما .

على المرء أن لا يغلق أمامه باب الخيارات وأن يستخلص النتائج بوضوح

من الاستراتيجية المنتهجة . علماً بأن اللبس في تحليلات راهنة لليساريين ناجم عن الخوف من هذه الحقيقة . يرى هؤلاء اليساريون أن المرحلة المعادية للاحتكارات تكمن في « تحطيم » دولتها العليا التي يتمركز فيها الطابع السياسي للدولة، بينما ستستمر الدولة التقنية (التي يزعم أنها محايدة) طيلة فترة الانتقال الى الاشتراكية . هذا الرأي يعني الابقاء على الوضع الراهن : المرء لا يستطيع في المرحلة المعادية للاحتكارات تدمير جزء من الجهاز الاقتصادي تدميراً راديكالياً ، والحفاظ الى الأبد على جزء آخر منه . في إطار التحويل الشامل ، الضروري لبناء الاشتراكية ، ستبقى حتماً ، في هذه المرحلة ، بنى معينة لمجمل الجهاز : لان التحويل يحدث مرحلة بعد أخرى لمجمل الجهاز الاقتصادي للدولة ، ويتخذ اشكالاً ووتائر مختلفة في الفروع والشبكات المختلفة لهذا الجهاز . وهكذا يجب أن تهدم قلاع رأس المال الاحتكاري وفق تباين الاقسام المختلفة من رأس المال ، ومع مراعاة درجة توافقه مع متطلبات الشعب . وطبيعي أن المرء يستطيع تحويل الضمان الاجتماعي الذي لا مفر من تحويله ، بالطريقة ذاتها التي يحول بها ، على سبيل المثال ، وزارة الصناعة .

٢ ـ وأخيراً يحمي الطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية الحريات . وبذلك فهو يتيح (وهذا هو الوجه الآخر للميدالية) للبرجوازية امكانات أكبر للتخريب الاقتصادي للتجربة اليسارية في السلطة . حتى عندما يبدو تحويل الجهاز الاقتصادي ضرورياً ، لقطع الطريق بفعالية على هذا التخريب ولمقاومته ، فإنه يجب علينا أن نعرف أن هذا التحويل هو فعل توازن ، وأنه لا يجوز أن يؤدي في أي وقت إلى تهديم فعال للجهاز الاقتصادي ، يصيبه بالشلل ويزيد فرص البرجوازية في محاصرته . هنا أيضاً (لدى تحويل الجهاز الاقتصادي) يصبح الاشكال واضحاً : إما أن لا يفعل المرء ما يكفي (تشيلي) أو أن ينجز أكثر من المطلوب كما حدث في البرتغال بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، عندما شلت تماماً فروع كاملة من الجهاز الاقتصادي مثل وزارة الصناعة ووزارة الزراعة مع ان اليساريين كانوا يشرفون عليها إشرافاً تاماً ، وكانت هي نفسها قريبة من التجربة الاشتراكية الراديكالية . هذا الشلل ليس مرده الى مقاومة البرجوازية بل إلى أشكال ووتائر

« التحطيم » ، التي اخذ بها آنذاك من أجل التحويل . ولقد أعاق التحطيم والشلل تجارب الكومونات الزراعية والادارة الذاتية للمعامل عن تلقي أية مساعدة أو دعم من هذه الاجهزة التي كانت مؤيدة لهما إلى أبعد حد . في هذه الظروف استطاعت مقاطعة البرجوازية أن تكون فعالة إلى أقصى مدى .

القسم الرابع

تدهور الديمقراطية : النزعة الاستبدادية للدولة

١ ـ النزعة الاستبدادية للدولة والنزعة الشمولية

ـ ١ ـ

اكتشف بعض معاصرينا من منظري السلطة قبل فترة قصيرة وجود الجولاج . إننا نهنؤهم . ومع أنهم قد احتاجوا إلى وقت طويل للوصول إلى اكتشافهم ، فان من المستحسن دوماً أن يتعلم المرء أشياء جديدة ، وإن تعلمها متأخراً . حين نتأمل الوظيفة التي يقوم بها هذا المفهوم اليوم ، فاننا نعتقد أنه كان يجب أن يخترع ، لو لم يكن الجولاج موجوداً بالفعل . ترى ، اين كان بعضهم سيجد الشجاعة ، بدون هذا الاكتشاف ، لاطلاق أفواهم المسطحة والجوفاء حول مجتمعاتنا الغربية الراهنة ، « الديموقراطية الليبرالية المتقدمة » ، « مجتمعاتنا المتساهلة » ، التي يتحدر منها بعض « فلاسفتنا الجدد » ، ومن الذي كان سيكتشف فضائل هذه المجتمعات ؟

إن الاكتفاء بعقد المقارنات هو أمر قليل المعنى . لكن الجوانب الشمولية للسلطة في الشرق ، رغم واقعيتها وصعوبة مقارنتها مع طريقة عمل مجتمعاتنا (ليس بالمعنى المعياري ، بل من منظور علمي) ، لا يجوز أن تنسينا الانظمة الشمولية للغرب (بينوشيت وفيدالا) ، أو الوضع غير الشاعري على الاطلاق لمجتمعاتنا ذات الاشكال الحكومية الديمقراطية . كما أننا نشهد تغيرات هامة في الدول الرأسمالية الغربية ، ويجب أن يكون المرء أعمى (والعاطفة تعمى دوماً ، حتى عندما تنبثق عن أنبل المشاعر) كي لا يصدق أن شكلاً جديداً للدولة يفرض نفسه بالتدريج ، اسميه ، لافتقاري إلى مصطلح افضل ، نزعة شمولية استبدادية

للدولة . إنه مصطلح يشي بالميل العام لهذا التحول ، ويتجسد في تدخل متزايد للدولة في سائر مجالات الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، يترافق مع تدهور جلي لمؤسسات الديموقراطية السياسية ، ومع تقييدات متنوعة وحادة لما يسمى بالحريات « الشكلية » ، التي يبدأ المرء بالتعرف على قيمتها ، عندما تنتزع منه . ومع أن بعض هذه التغيرات جارية منذ وقت طويل فان الدولة الراهنة تمثل نقطة انعطاف واضحة ، بالمقارنة مع أشكالها السابقة .

ساقصر كلامي هنا على دولة البلدان الرأسمالية السائدة ، أو بتعبير أرقى ، المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة . غير أن هذه التحولات تتعين من خلال المرحلة الراهنة للرأسمالية ، ومن خلال إعادة انتاجها على النطاق الدولي ، ولهذا فانها تصيب بالتأكيد سائر بلدان العالم . لكن التعميق الراهن للهوة بين البلدان السائدة والمسودة التي يكرهها تدويل العلاقات الرأسمالية على الانتماء إلى السلطة الامبريالية ، يحول دون التنظير العام للدولة الراهنة تنظيراً يحيط بالتغيرات الحاصلة في جميع هذه البلدان . وإذا كنا نشهد في منطقة البلدان التابعة (اميركا اللاتينية على سبيل المثال) نشوء شكل جديد تابع للدولة (يتمظهر بدوره في أشكال مختلفة للحكم) ، فان هذا الشكل يبدي خصائص هامة تميزه عن شكل الدولة الجديدة في البلدان السائدة .

تنبع النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة ، بالاساس ، من مرحلة الرأسمالية إلى أطوار وحقب ، وهي تتوافق مع الطور الراهن للامبرالية ولرأس المال الاحتكاري في البلدان السائدة ، مثلما توافقت الدولة الليبرالية مع طور المنافسة في الرأسمالية والدولة التدخلية في أشكالها المختلفة مع الاطوار المنصرمة لرأس المال الاحتكاري . تشير النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة إذاً إلى تغيرات بنيوية تميز هذه المرحلة في علاقات انتاجها وسيرورات وتقسيم عملها الاجتماعي ، سواء على صعيد العالم أم على صعيد وطني . ولئن كان الدور الاقتصادي للدولة الذي لا يقبل الفصل عن مضمونه السياسي سيستخدم كخط موجه لتحليل هذه النزعة ، فانه سيعجز الى حد بعيد عن اداء هذه المهمة ، لأننا نواجه واقعاً مؤسسياً لا يمكن دراسته إلا في موقعه الخاص ، ولان النزعة

الاستبدادية الشمولية للدولة تشير إلى تحولات تحصل في وقت واحد على الصعيد العالمي الواسع وعلى الصعيد الوطني للطبقات الاجتماعية وللصراعات السياسية ولموازين القوى ، التي تطبع بطابعها المرحلة بأسرها .

تأخذ النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة أشكالاً للحكم تختلف باختلاف الظروف الخاصة للبلدان المعنية . حين نؤكد على رابطة هذه النزعة مع المرحلة الراهنة من الرأسمالية ، فاننا نشير إلى أنها ليست « ظاهرة » بسطحية عابرة فقط ، إذ يبدو أن شكلاً معيناً من الديموقراطية السياسية والتمثيلية قد تم تجاوزه في الرأسمالية ، كما تتظاهر وتعيد انتاج ذاتها في أيامنا . فاذا ما أردنا القضاء على النزعة الاستبدادية للدولة وانقاذ ما تبقى من حريات وتطويرها وتوسيعها ، وتحقيق ما يطمح اليه اليسار ، وجب اجراء تغيير حقيقي في العوامل التي تقود الى هذا الشكل الجديد للدولة .

تشير النزعة الاستبدادية ، في الوقت نفسه ، إلى الازمة السياسية وإلى أزمة الدولة . هذه القناعة تصبح اليوم أمراً مسلماً به ، مع أن الامر لم يكن كذلك إلى أمد قريب . دليلي على صحة هذا القول مواقف غالبية ممثلي العلوم السياسية الرسمية في فرنسا وغيرها من البلدان ، بدءاً من ممثلي النزعة الوظيفية التقليدية ، وانتهاء بممثلي « نظريات النظام » المختلفة الذين كانوا يرفضون التفكير بوجود الازمة السياسية وأزمة الدولة بالمعنى الدقيق . لقد كانت الازمات بالنسبة لهؤلاء ، لحظات غير وظيفية مفعمة بالاسرار ، تقطع بحدة مع « التوازن الطبيعي » لـ « نظام سياسي » يعمل عادة بانسجام ، بفعل آليات ذاتية ناظمة . ترى ، كم انهالت على رؤوسنا خطب المديح لتعددية السلطة في المجتمع الليبرالي ، الذي نجح (أخيراً) في تكذيب ماركسية تم تجاوزها ، بعد ان نجح في التغلب على تناقضاته ، أي على الصراع الطبقي ؟ . ثمة على كل حال اتجاه آخر يختلف عن هذا الاتجاه ويفوقه أهمية ، يمثله أولئك المفكرون المقاتلون ، بدءاً من مدرسة فرانكفورت وانتهاء بالراديكاليين الاميركيين ، الذين رسموا لنا صورة مخيفة لدولة ـ مولوخ ، شمولية وكلية القدرة ، نجحت بفعل رأسمالية مروّضة

(بالتعارض مع نبوآت ماركس !) في دمج الجماهير الشعبية بها ، وانتقلت بالضرورة الحتمية إلى تدمير الذوات المتفرقة .

هذه الآراء مغلوطة ، ليس فقط بسبب الحدود البنيوية الموضوعة لكل دولة رأسمالية ، بما فيها دولة المرحلة الراهنة ، بل لان النزعة الاستبدادية الشمولية ترتبط بالازمة السياسية وأزمة الدولة ، وهي في الوقت نفسه جواب على عناصر هذه الازمة ، بما في ذلك هذه النزعة . لهذا فان النزعة الاستبدادية ليست تقوية لا لبس فيها للدولة ، بل هي تنجم بالاحرى عن ميل يتطور قطباه تطوراً متفاوتاً نحو تقوية الدولة واضعافها في الوقت نفسه . هكذا تبقى الدولة الراهنة ، رغم أن نزعتها الشمولية والاستبدادية حقيقية الى درجة مخيفة ،عملاقاً يقف على أرجل من قصب ، ويتحرك فوق أرض تهتز تحته .

ليس من السهل اقامة رابطة بين الدولة والازمة السياسية . عندما تجرأنا أخيراً واقتربنا من هذا الموضوع في كتاب « أزمة الدولة » ، فقد كنا مجموعة من الباحثين . فضلاً عن ذلك ، فانني سأقصر عملي هنا على تحديد المشكلة وحسب . حتى لو لم تكن الازمة الاقتصادية الراهنة ظاهرة عابرة ، بل أزمة بنيوية من جوانب معينة، فانه سيكون من الخطأ تصنيفها كأزمة عامة تنضوي تحتها المرحلة الرأسمالية الحالية بأسرها . من جهة أخرى ، فان من الخطأ الاعتقاد أيضاً أن هذه الازمة التي تشمل بهذا القدر أو ذاك ، سائر البلدان الرأسمالية التي تهمنا هنا ، ستنعكس بالضرورة في سائر البلدان كأزمة سياسية حقيقية ، وستنعكس بما يتجاوز ذلك ، في أزمة للدولة . لا تسمح الازمة السياسية بردها بأي حال من الاحوال إلى الازمة الاقتصادية ، ولا تسمح أزمة الدولة بتقليصها إلى الازمة السياسية . إن في جوهر الدولة الرأسمالية قدرتها على امتصاص الازمات السياسية ، بما يمنع تحولها إلى أزمات سياسية حقيقية للدولة ذاتها . وهكذا لا يجوز وصف الدولة الراهنة ، المتطابقة مع مرحلة من الرأسمالية ، كدولة أزمات أو كدولة في أزمة، لأن ذلك سيعني تعويم خصوصية مفهوم الازمة، مثلما سبق أن فعلته الاممية الثالثة ، والزعم أن الرأسمالية تسرع « اوتوماتيكياً « تعفنها » ، بقدر ما تعيد انتاج ذاتها ، وانها تمر حالياً في المرحلة الاخيرة من « نزعها » الحتمي . إن

ذلك يجعلنا نفترض أن مرحلة ما من اعادة انتاج الحقبة التي نعيش فيها ليست سوى التعبير عن أزمة دائمة موجودة بهذه الطريقة أو تلك . هذا النمط من التفكير سيقودنا أخيراً إلى محاولة فهم الدولة الراهنة بوصفها « دولة أزمات » ، تمثل بالضرورة الشكل الممكن الاخير للدولة البرجوازية ، الذي يسبق الانتصار الحتمي للاشتراكية . من المسلم به طبعاً أن نعزو مفاهيم « الازمة السياسية » و « أزمة الدولة » إلى حقل ظروف خاصة لتكثيف التناقضات ، ينعكس في طابع مؤسسات الدولة .

ليست الازمة السياسية صاعقة تنقض من سماء صافية ، لذا يجب علينا الاتجاه في البداية نحو العناصر النوعية الخاصة بالرأسمالية إجمالاً من الأزمة السياسية وأزمة الدولة . هذه العناصر موجودة دائماً ، وهذا ما يميزها عن الازمة الفعلية لاعادة انتاج الاشكال السياسية الرأسمالية . وتتسم المرحلة الراهنة بأسرها بالنمو الملحوظ للعناصر النوعية للازمة السياسية ولازمة الدولة ، وهذا يرتبط بالازمة الاقتصادية للرأسمالية . ويشكل نمو العناصر النوعية للازمة السياسية وأزمة الدولة سمة بنيوية ودائمة للمرحلة الراهنة . كما تبدو النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة نتاجاً لنمو عناصر الازمة هذه ، وجواباً عليها في الوقت نفسه . لكننا نشهد في بلدان أوروبية معينة أزمة سياسية فعلية ، تنعكس فضلاً عن ذلك في أزمة دولة . وتتسم النزعة الاستبدادية للدولة بميسم أزمة الدولة في هذه البلدان : ويصدق ذلك بدرجات متفاوتة على أسبانيا والبرتغال واليونان وعلى ايطاليا وفرنسا أيضاً .

تتيح أزمة الدولة لليسار امكانات موضوعية جديدة من أجل الطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية . ثمة أنواع عديدة من الأزمة السياسية وتحيل الأزمة الراهنة اليسار ، بالارتباط مع هذا الانتقال المحتمل ، إلى مخرج سياسي محدد ، فهي ليست أزمة سلطة مزدوجة ، وهي أقل من ذلك أزمة تحول فاشي .

- ٢ -

هل تتساوى النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة مع النزعة الشمولية ، أي

مع فاشية من طراز جديد ؟ . هذا ما زعمه إلى فترة قريبة كثير من « فلاسفتنا الجدد » في مرحلتهم « الماوية » . لقد اصموا اذاننا بالصراخ حول « الفاشية الجديدة » ، ووعظونا بمواجهتها « بمقاومة جديدة » ، وقارنوا حكام فرنسا عام ١٩٧٢ بالمحتلين النازيين السيئي الذكر ، قبل أن يتعلق بعضهم بفضائل الديموقراطية الليبرالية المتقدمة . ولقد سبق لي أن قلت رأيي في كتاب « الفاشية والدكتاتورية » : فانا ، بقدر ما لا أرى اليوم في جيسكار الروماني المستنير المنطلق من نزعة ليبرالية جديدة ، لم أر فيه آنذاك تلميذاً ما لجوبلز ، يعمل في خدمة هتلر ـ بومبيدو مقبل .

تصل جذور الظاهرة الجديدة فعلاً للنزعة « الاستبدادية » الى داخل علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، وإلى ممارسات السلطة في الدولة الحديثة (سيرورة الفردنة ، القانون) ، وإلى البنى الزمانية ـ المكانية التي تضمرها هذه العلاقات ، وتتسجل في الامة وبناء الدولة . لكن هذه الجذور ليست بذوراً تتطور بالتدريج ، وتشق لنفسها بفضل مكر التاريخ الطريق الى تحققها النهائي في نزعة شمولية كونية .

أود أن أبدأ مباشرة بملاحظة اعتراضيه حول بلدان الشرق لاذكّر بسمات معينة للسلطة فيها تكمن ، إلى جانب أسباب أخرى ، في « الجوانب الرأسمالية لدولها » (علماً بان الرأسمالية ليست أصل كل الشرور) ، أي في علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي الحاملة لها . هنا أيضاً ليست المسألة قضية انتشار بسيط لبذور شمولية . فالسمات الشمولية المميزة لهذه الدول تنبع من سلسلة من العوامل التاريخية المحددة (اقتصادية وسياسية وعوامل أخرى) تعطيها شكلاً خاصاً للدولة ، لا يشكل فيها الاستثناء بل القاعدة . وحتى عندما لا تكون هذه الدول مجرد شكل فقط من أشكال النزعة الاستبدادية للدولة ، كما نعرفها حالياً في مجتمعاتنا ، فانها قريبة من هذه النزعة . لذا تنسحب بعض التحليلات القادمة وخاصة تحليل بيروقراطية الدولة ، على هذه الدول أيضاً ، مع تحفظ أساسي يأخذ بعين الاعتبار طبيعتها الخاصة . علماً بأن أسباب هذه القرابة ليست كامنة في ميل موحد « لبقرطة ـ تقننة « العالم الصناعي التقني » الراهن ، لان سمات الدولة

القائمة في علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، تندمج دوماً في علاقات طبقية سياسية تختلف في هذه البلدان « اختلافاً تاماً» عن سواها .

لنرجع إلى المشكلة كما تطرح نفسها حالياً في مجتمعاتنا الغربية ذاتها . حتى عندما تقلص النزعة الشمولية الى سلسلة من العوامل التي استعصت الى يومنا على تفسير شامل (والتي لا تستطيع الماركسية لوحدها تفسيرها) ، فان ذلك ليس مبرراً كافياً للسقوط في لا عقلانية متهافتة تقوم على مفاهيم ارهابية . إن النزعة الاستبدادية ليست التحقق الناجح والانتشار الكامل لبذور شمولية ، تضمنتها كل دولة رأسمالية . فالشمولية ، سواء اخذت شكل الفاشية أم الدكتاتوريات العسكرية ام البونابرتية ، لها في المجتمعات التي ندرسها هنا (وهي البلدان السائدة في الغرب) شكلٌ خاصٌ ومتميزٌ ،وهي تشكل ظاهرة سياسية قائمة بذاتها ، سبق أن اعتبرتها شكلاً من أشكال الدولة الاستثنائية يتطابق مع بنية معينة للعلاقات الطبقية في تعقدها ، ومع سمات مؤسسية للدولة . إنه شكل يقطع مع الاشكال النظامية لاعادة انتاج السيطرة السياسية البرجوازية ، أي مع « الجمهورية الديموقراطية » . وتتصف الفاشية ، سواء كانت فاشية موطدة أم سيرورة نحو الفاشية بازمة جد خاصة . فهي لا تستطيع أن تصف دولة مرحلة من الرأسمالية ، بالطريقة التي توجد بها هذه وتعيد انتاج ذاتها في مجتمعاتنا حالياً . ويصدق هذا القول ، حتى عندما تكون هناك سمات مشتركة بين الدولة الاستثنائية بوصفها دولة فاشية ، وبين شكل الدولة الديمقراطي للمرحلة التي يظهر بها . لقد امتلكت الدولة الروزفلتية والجمهورية الفرنسية ، خلال المرحلة التاريخية للفاشية ، سمات معينة لدولة تدخلية (منها على سبيل المثال الدور الاقتصادي للدول وتقوية السلطة التنفيذية) ظهرت بدورها لدى الفاشية الالمانية والايطالية . لكننا لا نستطيع الزعم ان الدولة الاستثنائية (الفاشية) كانت خلال هذه المرحلة الشكل الضروري للدولة . والحقيقة أن تحولات الدول التي كانت قائمة انذاك لم تستهدف تحويل كل الدول الى الفاشية (كما اعتقدت الاممية الثالثة) .

لا يمكن اعتبار بروز النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة مماثلاً لفاشية

جديدة أو لسيرورة تحول نحو الفاشية . هذه الدول ليست شكلاً جديداً لدولة استثنائية حقيقية ، وليست ، بذاتها ، شكلاً انتقالياً إلى دولة كهذه : **بل هي تمثل الشكل « الديموقراطي » الجديد للجمهورية البرجوازية في المرحلة الراهنة** . وهذا الشكل هو ، إذا جاز القول ، احسن (لان هذا الشكل يتضمن واقعاً ديموقراطياً معيناً) واسوأ في الوقت نفسه . من الشكل القديم . وهذه الدولة ليست نتاجاً لبنية يكفي اسقاطها ، لتعود الحريات المقيدة الى سابق عهدها . أما الدولة الفاشية فهي تضعنا أمام اشكالية اخرى ، لأنها تنجم عن أزمة سياسية ، وعن أزمة حقيقية للدولة ؛ مما لا ينطبق على عدد كبير من البلدان التي سيطرت فيها النزعة الاستبدادية ، دون أن تكون الدولة فيها دولة أزمة . وحتى في البلدان التي يترافق فيها شكل الدولة الجديد مع أزمة دولة ، فاننا لا نستطيع الحديث عن سيرورة تحول إلى الفاشية ، أو عن أزمة تحول الى الفاشية . إن الدولة الفاشية ، التي لم تنشأ مطلقاً « بطريق باردة » ، وإنما تضمنت دوماً ، كدولة استثنائية ، انقطاعاً حقيقياً مع داخلها ؛ ويشترط قيامها هزيمة تاريخية للحركة الشعبية وللطبقة العاملة ، تفتح الطريق أمام سيرورة تحول الى الفاشية . ليست الفاشية إذاً ، ولم تكن مطلقاً ، رد فعل مباشر على تعاظم الحركة الشعبية . هناك ، حيث توجد أزمة دولة حقيقية ، لم تلحق الهزيمة بالحركة الشعبية وبالطبقة العاملة ، بل حدث العكس .

هذا لا يعني أن الدولة الاستثنائية (الفاشية أو الدكتاتورية العسكرية أو البونابرتية المعززة) لن تقوم في المستقبل . هذه الامكانية قائمة ، بسبب الوضع السياسي الراهن ، وخاصة في فرنسا ، ويجب أن يحسب حسابها على المدى الطويل او القصير . يقودني ذلك إلى الشق الثاني من السؤال الذي لا يمس حدود الديمقراطية التمثيلية وحدود الحريات التي تعينها الدولة الراهنة حتى في النظام الديموقراطي العادي ، وإنما يمس ايضاً ، وبصورة خاصة ، عناصر التحول الفاشي في كل دولة رأسمالية . في معارضة اولئك ، الذين يرون فارقاً جوهرياً بين الاشكال الديموقراطية المختلفة (الدولة الليبرالية) ، وبين الاستبدادية الشمولية ، فانني أرى أن هذين يملكان كدولتين رأسماليتين ، سمات مشتركة معينة . وبغض

النظر عن الانتماء الممكن لهذه الدول إلى مرحلة واحدة من الرأسمالية (تقوية السلطة التنفيذية لدى روزفلت ، والدولة الفاشية التي كانت موجودة انذاك ، فان هذه السمات تتعلق بجذور النزعة الاستبدادية ، لان كل شكل ديمقراطي رأسمالي للدولة يتضمن ميولاً استبدادية شمولية .

تتصف الدولة الراهنة بخصوصية معينة . في كل شكل ديموقراطي للدولة يمر بمرحلة احتدام بنيوي للعناصر النوعية للأزمة التي هي في بعض البلدان أزمة سياسية حقيقية وأزمة دولة ، تبرز العناصر والميول الدافعة إلى الفاشية بوضوح أكبر من السابق . والحقيقة أن النزعة الاستبدادية تكمن ايضاً في اقامة جهاز مؤسسي واقي ، يصد النضالات الشعبية والخطر الذي تمثله بالنسبة للهيمنة الرأسمالية . هذه الترسانة الفعالة ، التي ليست فقط مجرد جزء من النظام القانوني ـ الدستوري ، لا تستخدم دوماً في الجبهة الامامية من ممارسة السلطة . وحتى عندما تكون هذه الترسانة دون عمل ، فانها تبقى تحت تصرف الجمهورية كاداة للتحول إلى سيرورة فاشية . ربما للمرة الاولى خلال وجود وتاريخ الدول الديمقراطية تتضمن الدولة الراهنة عناصر متفرقة ومبعثرة للميول الشمولية الاستبدادية . وهي تطور هذه العناصر تطويراً عضوياً لتجعل منها جهازاً دائماً يقوم إلى جانب الدولة الرسمية . هذه المضاعفة للدولة التي تبدو وكأنها سمة بنيوية للنزعة الاستبدادية ، ليست مع ذلك افتراقاً فعلياً بين الدولة الرسمية والجهاز ، بل هي تراكبه الوظيفي وتمازجه المتواصل. لهذا لن يأخذ الانفجار المحتمل لسيرورة تحول الى الفاشية الاشكال نفسها التي أخذها سابقاً. صحيح أن هذه السيرورة لا يمكن أن تبدأ بالتدريج ، ودون ان يلحظها أحد ، لان هذا الانتقال يضمر اليوم كما في السابق ، انقطاعاً ما . وبدلاً من التسرب من الخارج الى جهاز الدولة او وضع اليد عليه من قبل الفاشية ، كما حدث في السابق، فان الامر سينصب هذه المرة على انقطاع داخل الدولة تبدو ملامحه منذ وقت طويل في تجسدها الراهن .

- ٣ -

تشير النزعة الاستبدادية للدولة ، من خلال تحولات علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي ، الى تبدلات هامة لعلاقات الطبقات ، يجب أن نأخذها بعين الاعتبار لدى تحليل التغيرات المؤسسية للدولة .

ثمة ، بادىء بدء تغيرات تصيب الجماهير الشعبية والطبقة العاملة . إن احتدام التقسيم الاجتماعي للعمل (سواء على الصعيد العالمي بين الولايات المتحدة وأوروبا أم داخل كل بلد اوروبي) يتطابق مع تغيرات سيرورات العمل ذاتها ، ومع « مرحلة النمو » الطويلة ، ومع عمق التفاوت والتباعد بين الطبقات العاملة والطبقات السائدة . لقد اتخذ الاستغلال من خلال رفع فائض القيمة النسبي ، إذا ما قيس مع الفترة السابقة ، أشكالاً أكثر تعقيداً وتخفياً مثل : تسريع وتائر العمل، زيادة انتاجية العمل ، زيادة شروط الحياة سوءاً . وتدل الزيادة العامة لصراعات العمل في اوروبا ، التي سبقت الآثار الفعالة للازمة الاقتصادية ، على نهاية استراحة نضالية طويلة ، تزامنت عموماً مع فترة الحرب الباردة . لقد اسهمت الازمة الاقتصادية والتضخم ، وقبل كل شيء البطالة ، (يبدو نموها الهائل وكأنه سمة بنيوية للمرحلة الراهنة) من جانبها في انحلال اجماع اجتماعي نسبي قام على النمو والرفاهية ، فكانت نتيجة هذا الانحلال تسييساً متزايداً للنضال ، وجاء باشكال نضالية ومطالب جديدة للحركة العمالية الاوروبية .

لكن هذا الميل العام يقتصر على الطبقة العاملة . فقد أدت مرحلة تراكم رأس المال المسماة ايضاً « مرحلة التصنيع المسرع » إلى تفاوتات كبيرة لدى أقسام محددة من السكان ، وخاصة كبار السن والشباب والنساء . أما بين الفلاحين والبرجوازية الصغيرة التقليدية (حرفيين ، تجار صغار) ، فان الذين نبذوا او سقطوا على الطريق خلال هذه السيرورة لا يمكن حصر عددهم . في حين حدث ما هو أكثر أهمية من ذلك للبرجوازية الصغيرة المتعاظمة العدد ، كالتقنيين ومستخدمي المكاتب والمتاجر ، والمستخدمين من ذوي المناصب الرفيعة والموظفين ؛ إذ ساءت شروط حياة غالبيتهم بصورة متزايدة ، وساءت أيضاً فرص

ترقيتهم ، وظروف دخلهم ، وضمانات عملهم التي كانت امتيازات ارتبطت تقليدياً بوظائفهم ، كما تدهورت أوضاع عملهم (تعميق تقسيم العمل الاجتماعي داخل العمل الذهني) . هكذا صار الحلف الكلاسيكي بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (القديمة والجديدة) موضع شك في سائر البلدان الاوروبية . يضاف إلى ذلك نزاعات تنشأ قبل كل شيء من الازمة الايديولوجية ، التي هي في آن واحد ونتيجة للوعي الجديد للجماهير الشعبية حول سلسلة من القضايا ، هذه النزاعات لم يعد بالامكان اعتبارها من قضايا ما يسمى بالجبهة الثانية : جبهة الحركة الطلابية ، وحركة تحرير المرأة وحركة البيئة .

السمة الأخرى الدائمة والبنيوية للمرحلة الراهنة هي تفاقم التناقضات داخل الطبقة السائدة : فهناك تناقضات بين رأس المال الاحتكاري وبين رأس المال غير الاحتكاري ، تنجم عن أشكال ووتائر تمركز رأس المال ، عن التحولات التي تحدث في هذه المرحلة في علاقات الانتاج . وتناقضات الانتاج . وتناقضات متفاقمة داخل رأس المال الاحتكاري . وتتصاعد في سياق الازمة الاقتصادية هذه التناقضات التي لا يمكن إبعادها كاملة ، دون مراعاة الشروط الراهنة لتدويل رأس المال : إعادة الانتاج المعممة لرأس المال الاجنبي (الاميركي قبل غيره) في البلدات الاوروبية المختلفة ، وتداخلها المعقد مع رأس المال المحلي ، الذي ينتج تبدلات هامة لدى هذا الاخير . أما النتيجة فهي تقسيم جديد بين ما أسميته في مكان آخر برجوازية داخلية ، لها تناقضات هامة مع رأس المال الاجنبي رغم تداخلها الوثيق معه (ليست هذه برجوازية وطنية حقيقية) وبين برجوازية تابعة تماماً لرأس المال غير الاجنبي . إن خط الفصل المحتمل لا يتطابق دوماً مع التقسيم إلى رأس مال احتكاري ورأس مال غير احتكاري ، وإنما يخترقهما في الغالب . وهكذا حدث بعد فترة من السلام النسبي في ظل الهيمنة الاميركية ، التي لا يماري فيها أحد ، أن فعلت التناقضات المتجددة فعلها داخل الكتلة الحاكمة في البلدان المختلفة . هذه العوامل مجتمعة رسمت حدود سمة بنيوية لهذه المرحلة تجلت في : عدم استقرار مهيمن ومُقَنَّع ، لكنه مستمر لبرجوازيات البلدان السائدة .

إن هـذا كله معروف . وربما كان من المفيـد أكثر تفحص سمـات معينـة جديدة الطابع لهذه المرحلة تتعلق بالدور الخاص للدولة . يأخذ الدور الاقتصادي للدولة أشكاله السلطوية الراهنة فقط على أرضية واقعة تبدو مفـارقة في الـظاهر . هذا الدور الذي يصبح ضرورياً دون حدود معينة ، لا يؤثر بمعنى استقراري فقط ، بل هو أيضاً عامـل هدم لـلاستقرار . إنها واقعـة مفارقـة : فالنـزعة الاستبـدادية ليست بجـرد جواب للدولـة على أزمـة تحاول السيـطرة عليها بـوسائلهـا ، بل هي جواب على أزمـة شاركت هي نفسهـا في التسبب بها . إن دور الـدولة يسـرع إذا العناصر النوعية للازمة السياسية ، بل إنه يتسبب بالأزمـة ذاتها . والميـول المضادة التي تستخدمها الدولة ضد الميل الانحداري لنسبة الربح تصبـح عناصر لأزمـة ، تتحول من خلال ذلك إلى أكثر من مجرد أزمة اقتصادية .

١ ـ يتـطلب التفاقم المتزايـد للتنـاقضـات داخـل الكتلة الحـاكمـة ، المميـز لهـذه المرحلة ، تدخلاً سياسيـاً متزايـداً من جانب الـدولة ، يبقي عـلى وحدة هـذه الكتلة ويعيد انتاج هيمنتها . لكن التدابير الاقتصاديـة للدولة مثـل : خفض قيمـة أقسام معينـة من رأس المال ، إعـادة بنية الصنـاعة لـرفع نسبـة فائض القيمة النسبي ، التدخل المعزز لصالح تمركز المال ، المساعدات الانتقائية التي تمنح لرساميل معينة ، الموقع الحاسم للدولـة القوميـة في تدويـل رأس المال ، تؤثر حالياً بصورة فعالة أكثر من أي وقت مضى تأثيراً مباشراً لصالـح مصالـح « اقتصادية ـ فئوية » تخص اقساماً من رأس المال ، أو رساميل فرديـة معينة ، مما يلحق الضرر بمصالح رأسمالية أخـرى . هذا التـراكب المباشر للدولـة مع التنـاقضـات الاقتصـادية يعمق تصـدعات الكتلة الحـاكمـة ، ويعـطي لهـذه التناقضات معنى سياسياً ويصير عاملاً مباشـراً من عوامـل الازمة السيـاسية ، لأنـه يضع مـوضع السؤال بصـورة دائمـة قـدرة الـدولـة عـلى تنـظيم هيمنـة البرجوازية ومصلحتها العامة .

٢ ـ يؤدي تـدخل الـدولة في سلسلة من المجـالات ، التي تتسـع اليـوم وتنضـوي تـدريجيـاً في إعـادة انتـاج رأس المـال وتـراكمـه (بنـاء المـدن ، نـظام النقـل والصحة ، البيئة ، المؤسسات العامـة . . . الخ) إلى تسييس كبـير لنضالات

الجماهير الشعبية ، مما يضعها في مجابهة مباشرة مع الدولة . هذا العنصر النوعي الهام للازمة يتعزز ، لان تدخلات الدولة تفقد خلال الازمة الاقتصادية جانبها المخادع « كسياسة اجتماعية » ، ويفتضح ارتباطها بمصالح رأس المال ؛ ولان الدولة تعاني من خسارة كبيرة في شرعيتها لدى الجماهير الشعبية . تزيد التدخلات إذا العناصر النوعية للازمة (يظهر هذا حالياً بالنسبة لدعم العاطلين وإعادة التأهيل والتدريب المستمر) . إن النزعة الاستبدادية هي الحقيقة التي تنهض من تحت ركام اسطورة دولة الرفاهية العامة .

٣ ـ يسرّع الدور الذي تمارسه الدولة لصالح رأس المال الاجنبي أو الوطني العام التطور المتفاوت للرأسمالية في كل بلد يعيد رأس المال الاجنبي انتاج نفسه فيه ، وخاصة عندما تخلق « نقاط ثقل جديدة للتطور » في مناطق معينة على حساب مناطق أخرى . تسبب هذه التطورات المتفاوتة ، بالارتباط مع الاشكال الكثيرة للازمة الايديولوجية ، شروخاً في الوحدة الوطنية ، التي هي مرتكز الدولة البرجوازية . يدل على ذلك نشوء حركات ذات نزعة اقليمية ، أو حركات « لاحياء » قوميات مختلفة . وبغض النظر عن غموض هذه الحركات في الغالب ، فان لها طابعاً سياسياً مباشراً ، وهي عناصر هامة للازمة . ان المرحلة الراهنة لا تتسم بنشوء دولة عليا فوق قومية ، أو بخسارة الدولة القومية لاهميتها ؛ وليست الدولة الراهنة تابعاً محلياً لدولة عليا (اميركية ـ اوروبية مشتركة) أو لجهاز أعلى لدولة وطنية متعددة القوميات (وكالة الاستخبارات المركزية أو الناتو . . . الخ) ، بل هي تتطابق بالاحرى مع انكسار حقيقي في وحدتها الوطنية الخاصة ، ومع تزايد قوة الاقليات الاتنية والقومية ، التي تواكب زيادة النضالات الشعبية .

٤ ـ يضاف إلى ذلك الدور الراهن للدولة حيال الازمة الاقتصادية بالمعنى الضيق . هنا تنشأ مشكلة جديدة . من خلال تدخل الدولة المكثف في إعادة انتاج رأس المال ، ومن خلال ضرورة وأهمية الازمات في عملية إعادة الانتاج هذه ، ربما تكون الدولة قد نجحت في الحد من الجانب غير المراقب للازمات

الاقتصادية (أزمة ١٩٣٠ مثلاً) . لكنه يجب عليها من الآن فصاعداً تحقيق تلك الوظائف التي قامت بها في السابق الازمات غير الخاضعة للرقابة . لا أريد في الحقيقة المبالغة بهذه المفارقة ، لكنه يمكن القول : إننا لسنا هنا في مواجهة دولة تعجز عن السيطرة على الازمة الاقتصادية ، بقدر ما ترى مهمتها في تعزيز الازمات الزاحفة ، متى عجزت عن السيطرة عليها . وربما كان المثال الساطع على ذلك هو البطالة والتضخم الراهنان ، اللذان تقف الدولة وراءهما ، دون أن يكونا من حيث المبدأ ، استراتيجية واعية للبرجوازية : إنهما نتاج موضوعي للدولة . هنا يكمن الفارق الجلي بين الدولة الراهنة والدولة السابقة ، التي كانت تكتفي باحراز هذا القدر أو ذاك من النجاح في الحد من الاضرار الاجتماعية للازمات الاقتصادية غير المراقبة . ويجلب هذا الدور الجديد معه بالضرورة تسييساً كبيراً لنضال الجماهير الشعبية (ضد سياسة الدولة) .

تتسم المرحلة الراهنة إذاً بتغييرات بنيوية للعلاقات الطبقية ، وبتفاقم العناصر النوعية للازمة . يحدث هذا ، وإن بصورة متفاوتة ، في سائر البلدان الرأسمالية . ففي بعض بلدان أوروبا الغربية تتكثف التناقضات في أزمة سياسية حقيقية ، تحمل كل سمات الازمة السياسية ، التي تتحول إلى أزمة دولة . إن النزعة الاستبدادية تنجم عن نقل هذه التغيرات إلى بنية الدولة ، وعن محاولات الدولة التأقلم معها وحماية نفسها من العناصر النوعية للازمة ، والرد على الازمة السياسية وعلى أزمتها الخاصة .

- ٤ -

لا استطيع تقديم تحليل شامل للدولة الراهنة ولتحولات الديموقراطية السياسية . إن ذلك سيكون موضوع كتاب قائم بذاته . وسأكتفي فقط بملامسة سريعة لمسألة شديدة الاهمية ، مسألة معروفة ، لكن المرء لا يمل من لفت الانظار إلى أهميتها : **إنها مسألة الرابطة بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية** ، مفهومة بأكثر معاني الكلمة اتساعاً . إلى جانب

تقييدات وتحولات مؤسسات الديموقراطية السياسية ، فان الهوة المتعاظمة بين الديموقراطية السياسية والاجتماعية هي ما يميز المجتمعات الراهنة . إن تطور الرأسمالية في مرحلتها الراهنة لم يزل التفاوتات ، بل أعاد انتاجها في شكل جديد ، وزاد من حدتها . وقد عززت الاشكال الجديدة لتقسيم العمل الاجتماعي ، ولتنظيم المعامل والمكاتب وأسواق الاستهلاك الكبرى ، ووسعت رغم الشرثرة حول ضغوطات الاشياء ، الانضباط والاستبدادية والقواعد شبه العسكرية لتنظيم وتراتب ومركزة صلاحية اتخاذ القرار وتنفيذه . كما عزز تطور الرأسمالية مناطق « الفقر الجديد » ، الذي لم يعد بالامكان تعريفه حسب المقاييس الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية للمراحل السابقة ، أو حسب مقاييس الافقار المطلق ، وإنما يعرف فقط بالتطابق مع الوقائع الاجتماعية الراهنة . لقد درس هارنجلون « الفقر الجديد » في اميركا ، وتاوزند في بريطانيا العظمى . أما في فرنسا فيعيش « نصف الاشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة (٢٦٦٠٠٠٠) ونصف العمال الذين في طور التأهيل (٣٣٠٠٠٠) وغالبية العمال غير الموصوفين (١١٠٠٠٠٠) وربع التجار والحرفيين (٨٠٠٠٠٠) ، وثلثا العاملين في الخدمات (٨٠٠٠٠٠) وغالبية العاملين بأجر في الزراعة (٦٠٠٠٠٠) تحت عتبة الفقر »[1] . هذا إذا لم نذكر تلك المجموعات الاجتماعية ، التي تجعلها شروط حياتها « منبوذة » حقاً : مثل العمال المهاجرين العاطلين ، النساء ، وقسم كبير من الشباب والشيوخ . إن شروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاقسام واسعة من الشعب ليست فقط متأخرة كثيراً عن التصورات الحقوقية ـ السياسية حول العدالة ،بل إن اشتراك هذه الاقسام الشعبية في مؤسسات الديموقراطية السياسية يصبح إشكالياً بصورة متزايدة .

إن الوجه الآخر للمشكلة معروف بدوره : الارتباط بين الثراء وبين عمل المؤسسات الجمهورية كمثال على ذلك نذكر الموارد المالية لاحزاب الحكومة .

لن أناقش هذه المشكلة مباشرة ، بل سأقصر مناقشتي على التحولات التي

---

(١) ستوليرو : من تستطيع الديموقراطية ان تنقذ في فرنسا ؟ ١٩٧٧ .

تمس ، في النزعة الاستبدادية الشمولية ، الديموقراطية السياسية على صعيد آليات عمل الدولة . وسأتقيد ، من حيث الجوهر ، بمثال واحد فقط هو مثال تبدلات دور بيروقراطية الدولة والإدارة العامة ، وكذلك العمل الراهن لنظام الاحزاب السياسية . يمس التدهور الراهن للديموقراطية وتقييد الحرية مجالات متعاظمة باضطراد ، وهما يظهران في أشكال كثيرة ويميزان بهذا القدر أو ذاك سائر أجهزة السلطة . لقد أشار كتاب مختلفون إلى هذه النقطة ، وأنا بدوري أشير إلى تحليلاتهم . ومع ذلك ، فان مثالي لم ينتق بالمصادفة ، فالتاريخ بأسره يظهر أن أشكال وجود وعمل الديموقراطية التمثيلية ، كنظام للتعددية الواقعية للاحزاب السياسية حيال بيروقراطية الدولة والادارة العامة ، تتلازم ايجابياً على صعيد مؤسسات الدولة مع عمل الحريات السياسية . إن عمل هذا النظام يشترط عمل الحريات في سائر مجالات الديموقراطية السياسية . ولقد قيل غالباً إن الطريق الديموقراطي الى الاشتراكية والاشتراكية الديموقراطية ذاتها ، يحولان دون قيام الحزب الواحد ودون اندماج الاحزاب في بيروقراطية الدولة وفي الادارة العامة . هذه المقولة يجب فهمها فهماً مبدئياً ، ليس بوصفها عنصراً بين عناصر أخرى للطريق الديموقراطي ، بل كشرط لا غنى عنه وضروري بصورة مطلقة ، وإن لم يكن كافياً بذاته . فاذا لم يتوفر هذا الشرط ، عجزت أية ديموقراطية قاعدية مباشرة عن الحيلولة دون الشمولية ، وعن مواجهة النزعة الاستبدادية للدولة .

٢ ـ التوسع الذي لا يتوقف للبيرقراطية

غدا تدهور البرلمان ، وتعزز السلطة التنفيذية ، والدور السياسي الراهن لادارة الدولة ، الموضوع الأساسي لكثير من الأبحاث السياسية . هذه السمات هي الأكثر وضوحاً في تحولات الدولة ، ومع ذلك فإن الإحاطة بابعادها الواقعية هو الأمر الهام والأكثر صعوبة .

تصف هذه التحولات الدولة منذ نهاية رأسمالية المنافسة وبدايات الرأسمالية الاحتكارية . صار الدور الاقتصادي للدولة في الرأسمالية الاحتكارية مُرتكزاً للقناعة بأن الدولة الليبرالية لرأسمالية المنافسة لم تتدخل في الاقتصاد ،

وأن تقوية السلطة التنفيذية تبرز صورة دولة ليبرالية ذات برلمان كلي القدرة وسلطة تنفيذية لا تمتلك وجوداً فعلياً . احتلت بيروقراطية الدولة وادارتها على الدوام موقعاً هاماً (يتباين بتباين البلدان) في تنظيم وعمل الدولة البرجوازية . لكن هذا لا يغير من حقيقة أن السلطة التنفيذيه تتعزز منذ بداية الرأسمالية الاحتكارية ، الأمر الذي يميز بالمناسبة الانتقال من الدولة الليبرالية الى الدولة التدخلية . غير أن الأشكال الراهنة لهذه الظاهرة جديدة تماماً في نوعها ، وتصيب بقدر متفاوت سائر البلدان الرأسمالية السائدة . هذه الظاهرة ليست اذا ، كما يعلن تقليد متأصل بقوة في الفكر السياسي الفرنسي ، مقصورة على فرنسا . يصطدم المرء بهذا التقليد في الكتاب الذي اصدره قبل حين بيير فيتي بعنوان « الفرنسي السيء » ؛ كما يجد أنه كان لفترة طويلة الموضوع المحبب لدى ميشيل كروزييه ، الذي تجرأ وفسر في كتابه « المجتمع المحتجز » احداث أيار ١٩٦٨ من خلال « هذه الخصوصية الفرنسية » ، واكتشف مزايا الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا في هذه النقطة . . . فإذا ما قرأنا ولو قليلاً لمؤلفين من هذه البلدان ، فإننا سنجد الظاهرة نفسها تبرز في تحليلاتهم كموضوع اجباري ، يتميز ببعض الصفات الخاصة . من الطبيعي أنه يوجد في فرنسا بعض الخصائص المعروفة منذ وقت طويل ، غير أن الوضع الفرنسي يظهر حالياً تحولات هامة لا يجوز تجاهلها ، عن طريق ادعاء وجود مستمر للتقليد ، خاصة واننا نعلم أن الديغوليين مسؤولون الى درجة كبيرة عن هذه التحولات . ان تدهور البرلمان وتعزز السلطة التنفيذية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالدور الاقتصادي المتنامي للدولة ، الذي يستتبع النزعة الاستبدادية الشمولية ، متى ارتبط بوضع سياسي محدد .

لنتأمل القانون والحق ، كما يتجسدان مادياً في بنى السلطة التشريعية ، آخذين بعين الاعتبار الفارق النسبي بينها وبين بنى السلطة التنفيذية . لقد اخترنا هاتين السلطتين كنموذجين ، لأن من يزعمون ان التغيرات الراهنة ترجع الى « ضغوط الأشياء » ، يؤثرون التعلل بهما .

يقوم الموقع المهيمن للبرلمان ، هذا الصرح المقدس للقانون وللسلطة التشريعية ، على سن معايير عامة وشاملة وصورية ، أي على السمات الجوهرية

للقانون الحديث . وقد تطابق البرلمان ، بوصفه تجسيداً « للارادة العامة » ولمجموع الشعب والأمة حيال العسف الملكي ، مع اضفاء طابع مؤسسي على القانون بوصفه تجسيداً « للعقل العام » . وبدت رقابة البرلمان على الحكومة والإدارة (وهذا ما يشكل دولة الحق والقانون) جزءاً محايثاً لتصور نظام معايير يخلو من الثغرات ، ويكتسب شرعيته من خلال الرأي العام .

يتهدد التدخل الاقتصادي الكبير الراهن للدولة في مجالات متزايدة الأهمية على الدوام هذا الجانب من النظام الحقوقي والقانوني ، لأن الدور الجديد للدولة لم يعد قابلاً للانضواء في نموذج معايير عامة وشاملة وصورية ، سبق أن تكيفت مع تدخل الدولة تدخلاً هدفه الابقاء على « الشروط العامة » للانتاج ، وإعادة انتاجها . وقد اخذ هذا الدور يتخذ أشكال تنظيمات خاصة ، معيرة على بنى أوضاع ومصالح مختلفة عن السابق . كما أن تنوع المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية التي تتصدى الدولة لها ، يتطلب بدوره تجسيداً تتزايد حدته لهذه المعايير العامة .

هكذا تنتفي أكثر فأكثر ضرورة التفريق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، اذ تنتقل سلطة تحديد المعايير وإصدار القرارات وتعيين الضوابط الى السلطة التنفيذية والى الادارة . وتحدث بالتطابق مع هذا الانتقال تحولات في طبيعة التنظيم القانوني ذاته . أما الشرعية ، التي يجسدها البرلمان ، والتي كانت العقلانية العامة اطارها العلائقي ، فتصبح شرعية لنظام العقلانية الادواتية للانجاز ، المتجسدة في السلطة التنفيذية والادارة . بل ان القوانين العامة والشاملة ، التي يستمر البرلمان في اقرارها (وهي بالاساس مجرد إطار قانوني) ، فإنها لا تصبح نافذة المفعول ما لم تخضعها السلطة التنفيذية لسيرورة تحديد وتخصيص تتكون من قرارات اضافية وتصحيحية ، ومن تعيينات تنفيذية وتعميمات تصبح المعايير التي يقرها البرلمان نافذة قانونياً من خلالها فقط . وأخيراً ، فإن البرلمان قد فقد عملياً امكانية المبادرة الى اقتراح القوانين ، التي ترجع الآن الى السلطة التنفيذية دون سواها . ان الادارة هي التي تصنع مباشرة مشاريع القوانين . أما القوانين ذاتها ، فلم تعد تتسجل في المنطق الشكلي للنظام

الحقوقي ، القائم على شمولية المعيار وعقلانية « الارادة العامة » الممثلة في البرلمانيين الذين يقرون القوانين ، بل هي تتسجل في مكان آخر هو سجل السياسة الاقتصادية المشخصة والقصيرة الامد ، المتجسدة في جهاز الادارة .

يتطابق تدهور البرلمان والدور المتعاظم الاهمية للسلطة التنفيذية وللادارة مع تدهور القانون . ان تحولات طبيعة وشكل النواظم الاجتماعية تسلب القانون الموقع الذي كان يحتكره داخل نظام وضع المعايير .

لا ينجم هذا التراجع للقانون بصورة مباشرة عن النزعة الاقتصادية التدخلية للدولة ، بما هي كذلك ، بل يرتبط ، بطرق كثيرة ، بطبيعة المصالح المهيمنة ، التي تحتم تراجع عمومية القانون وشموليته أمام تنظيم قانوني جزئي يعمل في خدمتها . انه يرتبط إذاً بتمركز ومركزة رأس المال ، وبالهيمنة الراهنة لرأس المال الاحتكاري ، وبعدم الاستقرار الخفي الذي يميز الهيمنة خلال الأزمة الاقتصادية الراهنة . هذا يعني أنه يجب أن يكون هناك ميزان للقوى له درجة معينة من الاستقرار ، حتى يمكن ايجاد تنظيم قانوني خاص به يأخذ شكل نظام معياري عام وشامل ، يوطد مجال تحولاته الخاصة (كميزان للقوى) ، ويتيح للاطراف المعنية امتلاك رؤية استراتيجية مسبقة . على العكس من ذلك ، تتسبب التناقضات المتزايدة داخل الكتلة الحاكمة في عدم الاستقرار ، الذي يميز هيمنة رأس المال الاحتكاري .

تقود الأشكال الجديدة للصراعات الشعبية الناشئة حالياً ، ولطريقة تسيسها ، والأزمة الايديولوجية في الأجهزة والمؤسسات المختلفة (مدرسة ، سجن ، سلطات قضائية ، جيش ، شرطة . . . الخ) الى اشكال جديدة للسيطرة السياسية ، والى سيرورات جديدة لممارسة السلطة ، تتعلق بتحولات في إدارة وإعادة انتاج قوة العمل . أما الرقابة الاجتماعية ، المنظمة بمعايير عامة وشاملة تختبر من خلالها درجة الذنب في الأفعال ، ويفرز المواطنون الموالون عن المواطنين « الخارجين على القانون » ، فترتبط المعايير نفسها بتنظيمات قانونية ذات طابع فردي ، توضع لتحاكي « مزاج » (الميل المزعوم) كل جزء من اجزاء الجسد

الاجتماعي ، الذي يعتبر مشبوهاً بصورة عامة ومذنباً بالقوة . ويقترن الحجز العام « للخارجين على القانون » في معسكرات اعتقال (سجن ، مأوى . . . الخ) ، تتعين ماديتها من خلال معايير شمولية للعقوبات والغرامات ، مع تمشيط الشعب على يد اوساط كثيرة ومتناثرة تناثراً واسعاً داخل النسيج الاجتماعي ، وعبر اجراءات ادارية ـ بوليسية متلائمة مع خصائص كل نوع من المشبوهين . هكذا يحدث الانتقال من الفعل الذي يستحق العقاب ، لخرقه للعمومية والشمولية اللتين أقرهما البرلمان ، إلى الحالة المشبوهة ، التي يتم احتواؤها من خلال تنظيم إداري مرن ومطاط وجزئي (لهذا السبب تتغير على سبيل المثال تعريف الجرم السياسي) . فإذا بالقانون يطبق بطريقة محدودة فقط ، دون أن يلغى تماماً .

ترتبط الظاهرة الراهنة لتدهور البرلمان ، ولتعاظم أهمية ادارة الدولة ، بتحولات هامة في طريقة عمل النظام المؤسسي للاحزاب السياسية ولموقعها ودورها . وتصيب هذه التحولات ، من حيث الجوهر ، تلك الأحزاب ، التي يمكن تسميتها أحزاب السلطة ، والتي تتجلى مهمتها في الاشتراك في تغيير حكومي نظامي مرتقب ، تقره وتوافق عليه سائر مؤسسات الدولة (وليس فقط بنود الدستور) . ساتجاهل هنا مسألة الانتماءات الطبقية الدقيقة لهذه الأحزاب ، وساختار عن وعي لغة اصطلاحية محايدة (تجنبني المسألة الشائكة : مسألة من يمثل فعلياً من ؟) يمكن أن تحظى بقبول عام (مع انني واثق ان هذه الأحزاب هي احزاب برجوازية وبرجوازية صغيرة (بالمعنى السياسي) ، رغم معرفتي بامتناع الاحزاب عن التقليص الى مجرد تمثيل طبقات ، وامتناع جوهرها عن التقليص الى قاعدتها الانتخابية فقط . وعلى كل حال ، فإن هذا التحديد لأحزاب السلطة يضم كل الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية التقليدية (وهي احزاب غالبية ناخبيها من العمال)، كما توجد في غالبية البلدان الأوروبية ، بدءاً من الحركة العمالية الانجليزية ، وانتهاءً بالحركة العمالية الاسكندينافية والألمانية الغربية . وتعاني كذلك الأحزاب السياسية الأخرى (الشيوعية واحزاب اشتراكية معينة ، وخاصة منها الحزب الاشتراكي الفرنسي) ، بمعنى آخر من نتائج هذه التحولات

وتمسها آثارها (بوصفها تشكل جزءاً من المجال المؤسسي) . هذه المشكلة تبدو بوضوح شديد ، في الوقت الراهن ، لدى الحزب الشيوعي الايطالي .

يظهر اليوم لدى احزاب السلطة تراخ للروابط التمثيلية بين الكتلة الحاكمة وبين تلك الاحزاب ، التي تمثل اقساماً محددة من هذه الكتلة ، أو تمثل في الوقت نفسه تحالفات بين هذه الأقسام وبين اقسام من الطبقات المسودة (سواء مع أقسام من الطبقة العاملة أم مع اقسام من البرجوازية الصغيرة القديمة والجديدة) . ويشير هذا التراخي الى نمط الهيمنة الذي أرساه رأس المال الاحتكاري ، المسيطر بقوة على الأقسام الأخرى من الكتلة الحاكمة وعلى الجماهير الشعبية ، والى ضيق المرتكزات السياسية ـ الاجتماعية لرأس المال الاحتكاري . كما يشير بنفس القدر الى زيادة فاعلية العناصر النوعية للازمة ، التي تؤدي الى ازمة خفية لرأس المال ولمجمل البرجوازية . هذا التراخي للرابطة التمثيلية ، الذي يشبه احياناً انقطاعاً حقيقياً ، يصاحب تحول الموقع المؤسسي لاحزاب السلطة . انه يصاحبها ، لكنه ليس سببها . أما تحول مواقع هذه الأحزاب في اللعبة المؤسسية فيحدد بمعنى ما أزمتها التمثيلية ، التي تضعف من جانبها دورها المؤسسي . ان بيروقراطية الدولة وادارتها لا يتقدمان إلى خط الجبهة الاول ، كي يسهما في أزمة هذه الاحزاب ، وإنما تتفاقم الأزمة بفعل طردها من مواقع تحتلها ، مما يقوي دور الادارة والبيروقراطية .

كانت الادارة منذ وقت طويل المحل المركزي لصياغة التوازن القلق للحلول الوسط داخل الكتلة الحاكمة ، وبينها وبين الجماهير الشعبية . إذا كانت هذه السيرورة قد نقلت أيضاً مركز اتخاذ القرار السياسي ، فإنها حدثت ، كسيرورة ، بمساعدة الاحزاب في الغالب ، التي نشطت داخل الادارة كمحرض أساسي للمصالح الاقتصادية ـ الاجتماعية المختلفة . ان المثال النموذجي على ذلك في فرنسا هو الجمهوريتان الثالثة والرابعة ، اللتان تعزز فيهما دور إدارة الدولة ، ولعبت فيهما الأحزاب دوراً هاماً في التجسيد المؤسسي ، مما ابقى للبرلمان وظيفة رقابية لا يستهان بها . وبالمناسبة ، بقدر ما كانت وظيفة البرلمان في الدولة هي تمثيل مصالح الجماهير الشعبية من قبل النواب ، فإنه استمر في احتلال موقع

وطيد داخل الشرعية . أما اليوم ، فإن السلطة التنفيذية والادارة يحتكران دور تنظيم وقيادة الدولة لصالح الكتلة الحاكمة ، أي مهمة الصياغة الطويلة الأمد للمصلحة السياسية العامة لهذه الكتلة ، ولاعادة انتاج الهيمنة . وتتمركز الان شرعية الدولة تجاه الطبقات المسودة في السلطة التنفيذية وفي الادارة . يضاف الى ذلك أن موقع احزاب السلطة لا يضيق وحسب ، وإنما يحول تحويلاً كاملاً أيضاً ، لتترتب على ذلك نتائج هامة في مجمل بنية الدولة ، وترتبط بطريقة عمل سياسي جديدة تماماً للديمقراطية التمثيلية .

صار معروفاً اليوم بما فيه الكفاية التطور التدرجي للبرلمان الى ما اسماه هارولد لاسكي « آلة تسجيل » . فقد ضاقت صلاحياته في الرقابة والتدقيق والاستقصاء والنقد ، وفي تقديم الاقتراحات والتوصيات ، وتم الحد منها حداً جسيماً في كل مكان . وتمس التقييدات سلطات البرلمان سواء تجاه الادارة أم حيال الحكومة . ان الانتقال الفعلي ، القانوني والواقعي ، لمسؤوليات الحكومة من البرلمان الى قادة السلطة التنفيذية ، يؤدي الى تقييدات كبيرة لسلطة البرلمان تجاه الادارة ، والى استقلال ذاتي للحكومة حيال البرلمان ، والى ابتعاد متزايد للادارة عن التمثيل الشعبي وحتى عندما تكون المعارضة (هذا إذا لم تكن معارضة لحكومة صاحب أو صاحبة الجلالة) أول من يتأثر بذلك ، فإن تقييدات السلطة تمتد أيضاً الى نواب الاغلبية الحاكمة ، الذين يصبحون بدورهم مجرد كتلة تناور الحكومة بها .

لا تمس تقييدات سلطة ممثلي الشعب البرلمان لوحده . في السابق كانت طريقة العمل الواقعية للآليات السياسية تتعين عبر شبكة متنوعة من ارتباطات عضوية غير برلمانية ، تقوم بين النواب وإدارة الدولة . إن النواب الذين كانوا يعتمدون على سلطتهم البرلمانية تجاه الحكومة ، كانوا يتدخلون تدخلاً مباشراً لدى الادارة من خلال سلسلة من الأقنية والدوائر الناظمة المقوننة ، ولكن غير المقرة سلفاً في الدستور . وكان النواب مفوضين ، بمعنى ما ، بالحوار مع الادارة ، كما كانوا وسطاء لمصالح ومطالب متنوعة ، لأنهم منتخبون من الشعب ، ويعملون كممثلين شرعيين لهذه المصالح (التي هي جزء من المصلحة القومية) . تلك

كانت واحدة من أكثر وظائف النظام التمثيلي جوهرية . فالنواب والأحزاب السياسية لم يكونا يمثلان الشعب في البرلمان فقط ، بل هما يمثلانه أيضاً تجاه سائر اصعدة بيروقراطية الدولة ، ويسهمان لهذا السبب اسهاماً مباشراً في سيرورات اتخاذ القرارات داخل الادارة ، ما دام العمل السياسي يترتب على مجابهات بين الادارة ، والحكومة والنواب والأحزاب السياسية .

بالتوازي مع تدهور البرلمان ، تحطمت في التطور الراهن الروابط التمثيلية بين النواب وإدارة الدولة . فَسُدَّتْ بالكامل تقريباً امكانات دخول النواب والأحزاب السياسية (كممثلين شرعيين « لمصلحة قومية » واحدة) الى بيروقراطية الدولة ، وتكيست الادارة على ذاتها . هذا ما حدث في البداية للمعارضة ، ثم بعد ذلك لنواب الكتلة الحاكمة ، او لاغلبيتهم . لقد ضاق مجال الدوائر الناظمة : احزاب ـ نواب ـ إدارة ، واخذ يمر على وجه الحصر تقريباً عبر قيادات السلطة التنفيذية والوزراء ومجالس الوزراء . أما النواب ، فما عادوا يمنحون في العادة حق الدخول الى الادارة ، ما لم يقلعوا عن الظهور بمظهر ممثلي المصلحة القومية والشعبية ، ويكتفوا بتمثيل مصالح محلية وخاصة (حين يكونون رؤوساء بلديات أو مخاتير على سبيل المثال) ، أي عندما يجسدون تجسيداً مباشراً المصالح الاقتصادية المختلفة .

تنصب المشكلة الثانية على الرابطة بين إدارة الدولة والحكومة . لقد صار مألوفاً في فرنسا بصورة خاصة اعتبار الاستقلال الذاتي الكامل للادارة تجاه الوزراء فكرة ثابتة لا تناقش . ألا يجب ان يعتقد كل انسان أن السلطة الفعلية لم تعد للحكومة ، بل لمدراء الوزارات المختلفة ، أي « لاجهزة الدولة العليا » ، التي يحتلها خريجو مدرسة بناء الشوارع والجسور ، ومدرسة البوليتكنيك ؟ ، وان الوزراء لا يملكون حتى حرية اختيار معاونيهم ، وان « المصيبة الفرنسية » تكمن ، منذ أمد قصير ، في عجز الوزراء الديجوليين حيال بيروقراطية الدولة ؟ . ان بعضهم يستشهد بالنضالات البطولية لادجار بيزاني ضد ادارة وزارة الزراعة التي ترأسها ، ونضالات البان شالندون ضد « جماعة الشوارع والجسور » في وزارة الاسكان .

هـذه الصـورة مغلوطـة ، وان تضمنت شيئـاً من الحقيقـة . فـالتنـاقضـات الداخلية للسلطة التنفيذية هي تناقضات واقعية بالفعـل ، وليست فقط تناقضـات بين الحكومة والادارة العليا . وهي تخترق اختراقاً عرضانياً الادارة بكـاملها ، مـع أنها ليست هـامة بـذاتها ، مـا دامت لا تشق النظام السيـاسي ، بل تكـوّن جـزءاً عضوياً من سيرورات اتخاذ القـرارات . تدل النـزاعات بـين الحكومـة والادارة في الغالب على مقاومة ترتبط ببنية جهاز الدولة والتنظيم البيروقراطي ، وتتمظهر أيضاً في جمود هذا الجهاز تجاه البرجوازية ذاتها . وتعبر هذه المقاومة بالدرجـة الأولى عن عدم تأقلم عام تجاه التغيرات ، مرتبط بجمود البيروقراطية وتوجهها نحـو الوضـع القائم ، اكثر مما تعبر عن مقـاومة لسيـاسة الحكـومة المشخصـة ، أي عن مقاومـة لاهدافها .

رغم هذه التقييدات يبقى عنصر هام : فالنزعة الاستبدادية للدولـة تتصف بالرقابة والاشراف السياسي المتزايد لقيادات السلطة التنفيذية على الادارة العليـا . ان الاستقلال الذاتي لبيروقراطية الدولـة تجاه البـرلمانيـين قد عـزز انضواء قيـاداتها تحت السلطة التنفيذية للرئيس وللحكـومة . هـذا التطور يحـدث بصور مختلفـة في البلدان المختلفة ، وهو لا يرتبط باشخاص ، بقدر ما يترتب على تغيرات مؤسسية تزداد وضوحاً في فرنسا ، وتمتد من توسيع دور وصلاحيات الوزارات ، التي تعتبر مراكز فعلية لقيادة الإدارة ، مروراً بخلق اجهزة وزارية مشتركـة تراقبهـا الحكومـة وموظفو أوتيل ماتينيون وقصر الاليزيـه على سـائر الاصعـدة ، الى تكريس سلسلة من خـطوط الاتصال السيـاسي الخفية ، التي تتفـادى التراتب الـوظيفي التقليدي والتنـاثر الافقي لمـراكز القـرار السياسي داخـل الدولـة . هكـذا يقضي الانضـواء السياسي للادارة تحت قيادات الدولة على الوضع الذي سبقه .

هـذا الانضواء صـار ضروريـاً ، لأن الادارة لم تعد ذلـك للجهاز ، الـذي يستخـدم لتنفيذ سيـاسة الـدولة التي تنـاط به من حيث المبـدأ . ولأن بيروقـراطية الدولة ، تصبح في ظل سيـطرة قيادات السلطة التنفيـذية المحـل الذي تصـاغ فيه سيـاسة الـدولة ، والعنصر الأسـاسي في هذه الصيـاغة . أمـا المهمة التي تتصـدى البيروقراطية لها ، فلم تعد انشاء الحلول الوسط السياسية على المسـرح البرلمـاني ،

أي الصياغة العلنية للمصالح المهيمنة في صورة مصلحة قومية ، لأن المصالح الاقتصادية المختلفة تصبح الآن حاضرة حضوراً مباشراً في الادارة ، وتترجم هناك بصفتها هذه . لقد تحققت الهيمنة الفعالة لرأس المال الاحتكاري في كل مكان تحت حماية الادارة والسلطة التنفيذية ، وتمت في فرنسا وفي غيرها أيضاً المساومة على السياسة الاحتكارية خارج البرلمان بصورة أساسية .

هنا أيضاً ، ليست القضية منصبة على الأصل الاجتماعي لمنتسبي الادارة ، وليست أيضاً قابلية نخبة سلطوية للاستبدال بمديري رأس المال الكبير ، وقدرتهم على قيادة شؤون الدولة، لأن هذه الظاهرة ليست سوى أثر من آثار التحول المؤسسي ، وهي تفتقر الى الأهمية التي تعزا لها . والحقيقة أن حركة الاستبدال تجري في فرنسا من الدولة باتجاه المشاريع الخاصة ، ولا تحدث إلا نادراً في الاتجاه المعاكس ، مع أن مدارس النخبة مثل مدرسة البوليتكنيك هي الحوض الذي يجند منه المستخدمون القياديون للمشاريع الكبرى ، او موظفو المناصب العليا للدولة . ويمكن القول : ان أعضاء الوزارات أنفسهم ليسوا، من حيث الجوهر ، سوى موظفين منقولين الى الوزارة . وان المهم حقا هو الخلق الطقسي الى أبعد حد لمراكز التمثيل المباشر للمصالح الاقتصادية المتعددة داخل الادارة ، التي تعتبر أقسام رأس المال ، وقيادات المشاريع قبل كل شيء ، محاوريها المفضلين ، وتحول نفسها الى الممثل الشرعي للمصالح الاحتكارية ، التي تعد تجسيداً « للسلطة الاقتصادية » و « للتقدم التقني » و « للمتطلبات الصناعية » ، وبالتالي ركيزة « للعظمة القومية » . في الوقت نفسه ، تناط بالادارة مهمة تبرير وتقديم المصالح الاحتكارية « كمصالح قومية عامة » ، ويصبح عليها أن تمارس الدور السياسي - الايديولوجي لتنظيم رأس المال الاحتكاري . ان مساحات واسعة من جهاز الادارة ، ومن الوزارات (مثل وزارة الصناعة) ومن مديريات كاملة لوزارة المالية ، ومن لجنة تخطيط الاقتصاد . . . الخ ، منظمة بنيوياً كشبكات للحضور الخاص للمصالح المهيمنة داخل الدولة . وترتبط هذه السيرورة مع اضفاء طابع مؤسسي على نسيج دوائر معلوماتية (لجان ، لجان دائمة أو قصيرة الأجل ، مجموعات عمل ، مجموعات مشاريع . . . الخ) تخدم الهدف ذاته .

لا يعني هذا أن اقسام رأس المال الأخرى لا تمتلك رؤوس جسور وقواعد ضمن الادارة ، ولا يعني أن الادارة لا تأخذ النضالات الشعبية بعين الاعتبار . فهذه الاقسام تحضر داخل اجهزة الادارة في صورة نظام تعاوني ـ اقتصادي (مصالح الفئات المختلفة) ، بينما تحضر المطالب الشعبية في الصيغة الأساسية لتمثيل نقابي ـ اصلاحي ، ولامراء في أن نقابات العمال الاصلاحية تندمج اندماجاً مباشراً في اجهزة الادارة ، علماً بأن الدمج لا يقتصر على اتجاهها السياسي ، بل يكون دمجاً وامتصاصاً في المادية المؤسسية للجهاز الاداري (السويد ، المانيا الاتحادية . . . الخ) . وهذا يدحض بوضوح تام دورها المزعوم كسلطة ـ نقيضة موازنة، الذي يحتفي به ممثلو النزعة التعددية الليبرالية الجديدة.

نعرف الآن النتائج الأولية الاكثر وضوحاً لهذا التحول المؤسسي : فسياسة الدولة تصاغ عبر آليات خفية ، ونظام اجراءات ادارية لا يمكن عملياً مراقبته من قبل الرأي العام ، تحت مظلة سر مرفوع الى مرتبة مصلحة عليا دائمة ، الأمر الذي يمثل تشويهاً جسيماً للمبادىء الأساسية للديموقراطية البرجوازية التمثيلية ذاتها ، لأنه يلغي مبدأ العلنية لصالح المبدأ المحمي مؤسسياً للسرية (هكذا يعمل حالياً في فرنسا مبدأ سرية المنصب وسر الوظيفة) . إذا كانت السرية ضرورية لاقامة الهيمنة الاحتكارية ، فإنه لا يجوز الخلط بينها وبين صمت فعلي تمارسه الدولة حيال سائر مجالاتها (من جهة اخرى لم يكن قادة السلطة التنفيذية ميالين الى الثرثرة في اجهزة الاعلام كما هم اليوم) . ان السرية لا تنحصر فقط في ممارسات خاصة وفضائح ، او في احتلال تآمري لجهاز الادارة من قبل رأس المال الاحتكاري . أما سر الوظيفة فهو حالياً طريقة عمل جهاز الدولة مدفوعة الى أقصى مدى ، ولهذا فإنه أقل من السابق افساداً للادارة . وعلى كل حال ، فإن ما يبعث على القلق هو تحول البيروقراطية الادارية والحكومية ، التي تجسد في بنائها ذاته الهوة بين القادة والمقودين ، كما تجسد انغلاق السلطة تجاه الرقابة الديموقراطية ، الى الجهاز المهيمن للدولة ، والى المركز الأساسي في صياغة القرار السياسي .

تترتب على هذا الوضع نتائج بعيدة المدى : كانت بيروقراطية الدولة على الدوام تلك المؤسسة من الدولة ، المعادية بأكبر قدر من الصراحة والوضوح

لمبادىء الديمقراطية التمثيلية . وفي المحصلة النهائية ، فإن هذه الديمقراطية قد أقيمت كي تقيد على الصعيد المؤسسي الامتيازات التي ورثتها الادارة عن الدولة المطلقة . هذا هو معنى دولة الحق والقانون ، فهي اجراء دفاعي ضد العسف البيروقراطي ؛ وهذا هو معنى الحقوق الأساسية للمواطن وللحريات السياسية بوصفهما اداة مؤسسية لمقاومة جهاز الدولة المركزي والدائم . وحين ظهر انه لا يمكن تجنب التنافر بين بيروقراطية الدولة وبين المتطلبات الديمقراطية ـ وهذه فكرة أساسية للفكر السياسي من روسو الى ماركس ـ رتبت مواقع السلطة من جديد ، كما رتب تجسدها في شكل ديمقراطية تمثيلية ، بعد أن رأت البرجوازية فيها أداة لإخضاع جهاز الدولة المركزي ـ الاقطاعي ـ المطلق لاهدافها الخاصة ، مساوية بين تمثيل مصالحها وبين الديمقراطية (حق الاقتراع الطبقي الأصلي للديمقراطية التمثيلية) .

إن مراعاة مطالب شعبية محددة تصبح محل شك متزايد ، أثناء صياغة سياسة الدولة ، ليس فقط بسبب الأفضلية التي تعطيها هذه التبدلات لمصالح رأس المال الاحتكاري ، بل لأن جهاز الإدارة منظم مادياً بطريقة تجعله عاجزاً عن الاستجابة لمصالح الشعب وحاجاته . فضلاً عن ذلك ، فإن الانتقال الحثيث لمركز الثقل نحو بيروقراطية الدولة يضمر بصورة حتمية ـ من خلال منطقه الخاص وبما يتجاوز مشاريع الحكومة ـ تقييداً جسيماً للحريات السياسية ، التي تعد بحق رقابة عامة على عمل الدولة . هذا المنطق ، الذي يتجاوز في الغالب النوايا السياسية لقيادة الدولة ، لا يمكن أن يخضع إلا بصعوبة لقيادات الدولة . عندئذ تصبح المخالفات التي يرتكبها أي نظام هي القاعدة ، ولا تعود هذه المخالفات ، بالمعنى الضيق ، استثناء القاعدة الموضوعة في مكان آخر هو القانون ، بل تغدو تعبيراً عن ترتيبات خاصة للبيروقراطية ، التي تنتج الآن ، وبصورة شرعية ، المعيارية الاجتماعية . هذه المخالفات لا تعني أن سلطة الحكومة لم تعد قادرة على إخضاع الادارة ، او ان هذه توجه بالاكراه من قبل قيادات السلطة التنفيذية ، بل هي بالاحرى النتيجة الحتمية لتبدلات مؤسسية ، وللمنطق البيروقراطي ـ الاداري .

تفضي هذه السيرورة الى تمركز متزايد للسلطة الفعلية في اجهزة يتناقص عددها ، والى الميل نحو استقطابها في يد قيادات الحكومة والادارة . من جهة أخرى ، فإنها تقضي على ما تبقى من تقسيم للسلطات في الدولة البرجوازية (تنفيذية ، تشريعية ، قضائية) ، الذي كان بالمناسبة وهمياً على الدوام . هذه السيرورة تجعل من نفسها بديلاً لتقسيم محدد للسلطة الى مجالات مختلفة ، يميز التجسد المادي للدولة . وهي تؤدي أيضاً الى نزعة مركزية متزايدة لجهاز الدولة ، وإلى انتقال في مجالات السلطة الفعلية الى جهاز الدولة المركزي على حساب الصلاحيات البلدية والاقليمية . . . الخ . ان سائر الأشكال اللامركزية الادارية - التقنية لا تغير من هذا التطور . وبما أن المركزة البيروقراطية تحمل معها جموداً داخلياً ضاراً ، فإن اللامركزية غدت ضرورية للبرجوازية ، لكن هذه لا تستطيع تغيير أي شيء من المركزية السياسية لجهاز الدولة ، لا بل ان الاصلاحات اللامركزية تقوي المركزية السياسية ، كما تبرهن على ذلك نهاية اللامركزية في فرنسا .

تظهر سمات التمركز والمركزة المتزايدة للسلطة في تقييد الحريات الديمقراطية بصورة خاصة . حتى عندما تنجم هاتان النزعتان عن تغيرات اجتماعية - اقتصادية ، فإنها تتبعان منطقهما البيروقراطي الخاص : ان النزعة الاستبدادية للدولة تنجب النزعة التسلطية ، وكلاهما يجعلان من هذه السيرورة كرة ثلجية ويسرعان وتيرتها ويغيرن مجراها . ومع ذلك ، فإن هذا المنطق ليس منطق بقرطة بسيط : انه منطق تغيير الدور السياسي للادارة .

يوضح ما عرضناه أيضاً الميل لجعل السلطة شخصية ، يجسدها الموظف الأعلى في السلطة التنفيذية ، وهو يتجلى في الميل الى الديموقراطية الرئاسية الشخصية . على عكس ما تدعيه تحليلات حقوقية ودستورية ، فإن هذه الظاهرة لا تتطابق مع إضفاء طابع بونابرتي على السلطة (وفق تصور غير دقيق جزئياً للبونابرتية) ، أي لاحتلال فعلي للسلطة من قبل شخص واحد على حساب مراكز السلطة الحكومية والادارية . كما لا يتضمن أيضاً تلاشياً لاية سلطة أخرى لصالح سلطة استبدادية ، واذ اقرت نصوص الدستور بذلك لأعلى موظف في السلطة

التنفيذية (وهو ما يسمى عادة « صلاحيات استثنائية ») . فالديموقراطية الرئاسية الشخصية تعمل ، بالأحرى ، كمركز للشبكات والمراكز المختلفة للسلطة الادارية ، وتوجهها نحو قيادات السلطة وتتطابق بذلك مع الدور السياسي الراهن للجهاز الاداري . هكذا صار الموظف الأعلى للسلطة التنفيذية ـ اكثر مما كان في الماضي ـ ضامن سيرورة ادارية ـ سياسية تضعه هو ذاته بدرجة كبيرة في هذا الموقع . وعلى كل حال ، فإن المركزة والمركزية المتصارعة للسلطة هما على العموم تطور ميلي : فالدولة ، شأن جهازها الاقتصادي ، ليست إلا بقدر قليل في أيدي رأس المال الاحتكاري لوحده ، وتخترقها ، في ظل سيرورة المركزة والتمركز تناقضات هامة . فضلاً عن ذلك ، يثير تفاقم التناقضات الراهن داخل الكتلة الحاكمة تناقضات متزايدة داخل الدولة أيضاً . ان مركزة وتمركز السلطة المتعاظمين لا يتطابقان مع أي انسجام حقيقي يوحد الدولة ، بل هما جوابها على نمو تناقضاتها الداخلية . ان لهذه التناقضات تأثيرات تفكيكية نابذة ، وهي تشير قبل كل شيء الى النضالات الشعبية التي تخترق الدولة . وأخيراً ، لا يجوز لهذا التطور المتدرج ، كما لا يجوز للجهاز الاقتصادي للدولة ، ان يكون سبباً للاعتقاد بأن الدولة تحل وتضاعف نفسها الى دولة عليا احتكارية على وجه التحديد ، متوطنة في المركزية وفي قيادات الدولة (مركزية احتكارية وتمركز الدولة) ، والى جهاز غير مركزي ملحق بالأقسام الأخرى من رأس المال ، الذي هو الملجأ الوحيد الذي تهرب اليه ، مع انه لا يملك اية سلطة . وحتى لو لم تتطابق المركزية ، ويتطابق التمركز الراهنان للدولة مع طبيعة الهيمنة الرأسمالية دون سواها ، فإن هذه السيرورة تبقى أكثر تعقيداً من ذلك ، فالتناقضات بين رأس المال الاحتكاري وأقسام رأس المال الأخرى ، وبين الكتلة الحاكمة والجماهير الشعبية تعبر عن نفسها داخل الدولة أيضاً ، في مركزيتها وقياداتها . هذه التناقضات تخترق أيضاً مركز الدولة ، أي الموظف الأعلى في السلطة التنفيذية : فلا يكون صحيحاً أن هناك رئيساً واحداً، بل يكون ثمة رؤساء متعددون في شخص واحد . وسلوك الرئيس المتردد ، غير الحازم والمفتقر للمهارة لا ينشأ من سيكولوجيته الشخصية ، بل يتسبب به هذا الوضع بالذات . هذا ، في حين

تظهر أبحاث متعددة حول الصلاحيات البلدية والاقليمية أن هيمنة رأس المال الاحتكاري تمتد لتشمل المناطق الهامشية للدولة ، مما يؤدي إلى تفكك البرجوازيات المحلية (التي تنتمي الى رأس المال غير الاحتكاري) ، وتراجع سلطة القيادات البلدية المختلفة تجاه ادارة الدولة .

من حيث الميل ، تحتكر الادارة إذا في ذاتها دور التنظيم السياسي للطبقات الاجتماعية وللهيمنة . هذه السيرورة الاحتكارية تترافق مع تحويل لاحزاب السلطة (التي تشمل في كثير من البلدان احزاب الديمقراطية الاجتماعية) ، التي لا تعود ، إلا في حالات نادرة ، اماكن لصياغة ووضع حلول وسط وتحالفات سياسية ترتكز بهذا القدر أو ذاك على برامج دقيقة ، وتقلع عن أن تكون أيضاً عضويات حية ذات روابط تمثيلية فعلية مع الطبقات الاجتماعية . لقد صارت الأحزاب أحزمة تحويل حقيقية لقرارات السلطة التنفيذية ، في حين كانت في السابق (وحتى في المراحل السالفة للرأسمالية الاحتكارية ولاشكال الدولة المطابقة لها ، ومع أن دورها السياسي الفعلي كان يتدهور آنذاك) شبكات هامة لتكوين الايديولوجية السياسية وتكوين الاجماع . أما الشرعية ، فهي تنتقل الى دوائر ناظمة استفتائية يمكن التلاعب بها (وسائل الاعلام) ، تسيطر عليها الادارة والسلطة التنفيذية .

ينعكس هذا كله في تنظيم احزاب السلطة . إذا كانت الديمقراطية الداخلية ورقابة الاوساط القائدة في هذه الاحزاب مجرد اكذوبة فقط ، وكانت موصومة منذ البداية بقانون البقرطة ، الذي يعبر عموماً عن الهوة السياسية بين القادة والمقودين ، فإن هذه الأحزاب التي كانت تعمل سابقاً كأقنية تدوير لمعلومات ومطالب تأتي من القاعدة ، تجد نفسها مضطرة لأخذ موقف منها ، فتصل بذلك الى المراكز القيادية للدولة . هذه الأحزاب كانت تحافظ في تنظيمها العمودي على تيار عضوي لتأثيرات متبادلة ، هو تيار يغلق حالياً لمصلحة شبكات وتقنيات إدارية على وجه الحصر تقريباً (استفتاءات رأي ، مصارف معلومات ، سياسة تسويق . . . الخ) . وتحول الأحزاب ذاتها الى مجرد قنوات لنشر وتعميم سياسة للدولة ، تتقرر بدرجة كبيرة خارجها (الأحزاب) . أما انتخاب نوابها ، فهو من

حيث الجوهر تقلد لمنصب تأمر به القيادة ، التي هي قيادة بسبب اندماجها في الأوساط الحكومية .

ليست الهوة بين قيادات الأحزاب وبين اعضائها النشطاء وأنصارها ومؤيديها هي الأمر الوحيد الذي اكتسب هذا القدر من الوضوح . ان حجم البدائل السياسية الذي تقدمه سائر الأحزاب للمواطنين يتقلص بدوره تقلصاً شديداً، يبدو ذلك في تعاقب الحزبين الشهير في غالبية الديموقراطيات الغربية الراهنة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، المانيا الغربية . . . الخ) . صحيح أن هذه الأحزاب لم تقدم في السابق أيضاً أي بديل سياسي واقعي ضد إعادة انتاج الرأسمالية ، لكنها سمحت مع ذلك بالاختيار بين مركزين لصياغة متباينة لسياسة البرجوازية . أما فروقها الراهنة فلا تعدو أن تكون نشر هذا الجانب أو ذاك من سياسة الادارة والسلطة التنفيذية ، والدعاية المتباينة بتباين الطبقات التي تتوجه اليها للسياسة الواحدة ذاتها . وهنا تكمن « اللاايديلجة » الشهيرة لهذه الأحزاب ، ويتجلى إطفاء الفوارق الايديولوجية فيما بينها ، كما يتجلى تحولها إلى أحزاب « شعبية » . لا أريد القول : ان الفوارق بين هذه الأحزاب هي فوارق وهمية . فالفوارق بين الديمقراطيين المسيحيين والديموقراطيين الاجتماعيين في المانيا ، وبين الجمهوريين والديموقراطيين في أميركا . . . الخ تتطابق مع تناقضات واقعية بين أقسام الكتلة الحاكمة فيما يخص مصالحها ، وتتطابق أيضاً مع تناقضات بين البدائل السياسية التي يؤيدها كل منها حيال الجماهير الشعبية . لكن هذه الأحزاب لم تعد المحل الواقعي لإيصال هذه التناقضات الى مداها ، بل هي ارضية تعكس صدى هذه التناقضات ، التي تؤثر في المركز المهيمن وفي الادارة والسلطة التنفيذية . ذلك ما يظهره العمل الراهن للاغلبية الفرنسية الحاكمة .

إننا نشهد إذن تحويل احزاب السلطة والحزبيين ، الذين لم يعودوا ممثلين لطبقات حيال قيادات الدولة العليا ، وإنما صاروا ممثلين يقفون فوق الطبقات تجاه هذه القيادات . كما نشهد تحويلاً مماثلاً لدور البرلمان والنواب . هذا التطور يشمل تغيرات هامة تجعل من الديمقراطية التمثيلية نزعة استبدادية شمولية للدولة . وهذا يعني أن الدور العضوي الذي كانت الأحزاب تلعبه سابقاً ، كان جزءاً

أساسياً من أسلوب عمل الديموقراطية التمثيلية . يدل على ذلك الشك العميق للبرجوازية ولجهاز الادارة المركزي تجاه الأحزاب (حتى تجاه الأحزاب البرجوازية الصغيرة والبرجوازية) ، التي لم يسمحا لها بحق الوجود الرسمي المعترف به دستورياً إلا في مرحلة متأخرة جداً (في فرنسا : منذ ١٩٤٥ فقط) .

الى جانب النضالات الشعبية ، كان النظام التمثيلي للاحزاب السياسية جهازاً هاماً لمراقبة أعمال الدولة من قبل المواطنين ، وبذلك فقد كان ضمانة ، وإن نسبية للحرية . ان التقلب بين توسيع وتضييق الحريات السياسية ، وبين الابقاء عليها وقمعها داخل الدولة المعاصرة ارتبط على الدوام ارتباطاً مباشراً بوجود الأحزاب وبدورها . والحال ، ان الفاشيات والدكتاتوريات العسكرية والبونابرتيات لم تقمع فقط الأحزاب العمالية ، أو بالاحرى الأحزاب الثورية ، بل قمعت أيضاً سائر الأحزاب الديموقراطية التقليدية ، بما فيها الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، التي كانت تعبر عن مطالب محددة للجماهير الشعبية . ان الشرط اللازم للابقاء على الديموقراطية التمثيلية ، وعلى الحريات هو نظام تعدد الأحزاب ، ونظام احزاب تعمل بطريقة عضوية وبعد نسبي عن الجهاز الاداري المركزي للدولة . والتخريب الراهن لهذا العمل ، الذي يتخفى غالباً تحت استمرارية التعددية الحزبية ، يسبب تقييد الحريات في النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة . يحدث هذا بصورة خاصة ، لأن الأمر يتعلق بتحولات عامة جداً لنظام الأحزاب السياسية ، تصيب سائر الأحزاب في رابطتها مع إدارة الدولة . أما تلك الاحزاب ، التي بقيت خارج دائرة السلطة حتى الآن ، فقد حافظت الى اليوم على دور الرقابة البرلمانية ، وعلى الوظيفة المنبرية الشهيرة لممثلي الشعب تجاه إدارة الدولة ، وهي وظيفة صارت اليوم بدورها موضع شك كبير : كم من النواب الاشتراكيين ، حتى لا نتحدث عن النواب الشيوعيين ، يتاح لهم اليوم فعلاً الدخول إلى الادارة الفرنسية ، بصفتهم ممثلين للشعب ؟ . ان النزعة الاستبدادية للدولة لا تترك للاحزاب السياسية أي خيار : فاما ان تخضع لادارة الدولة ، أو ان تمنع من الدخول اليها . هكذا يبعد المواطنون عن أية مجابهة مباشرة مع الادارة . وليس مستغرباً النفور العام الذي يبدونه من الأحزاب التي

تمثلهم لدى هذه الادارة . هذا الوضع ، إلى جانب التقييدات الجسيمة للحرية التي يحملها بذاته ، يخلق شروطاً لتحويل ممكن للسلطة الى البونابرتية .

٣ ـ الحزب الجماهيري المسيطر

اخيراً تضمر التبدلات الراهنة للدولة الوجود والدور الخاص لحزب جماهيري مسيطر ، هو بالضرورة حزب الدولة . وفي نظام يقوم على حزبين ، يقع هذا الدور بالتناوب على واحد منهما . على عكس ما تقوله تحليلات سطحية ، فإن هذا التناوب لا يغير شيئاً من الظاهرة الحالية لحزب دولة مسيطر ، يعد ضرورة بنيوية لعمل الاستبدادية الشمولية . ان السبب الرئيسي الكامن وراء « دولة اتحاد الديموقراطيين من اجل الجمهورية » ليس السيطرة الديغولية منذ عشرين عاماً على فرنسا ، مع انها اسهمت في تقوية ظاهرة حزب الدولة هذا .

ليس انتقال التنظيم السياسي من الأحزاب الى الادارة والسلطة التنفيذية سيرورة بسيطة . إذ ما زال تبادل الوظائف بين اجهزة الدولة المختلفة يصطدم على الدوام بعقبات ترتبط بماديتها ، التي هي في هذه الحالة مادية إدارة الدولة . وحتى عندما تكون إدارة الدولة غير ثابتة في المستوى القيادي الأعلى ، كما هو الحال في الولايات المتحدة (حيث تتغير القيادة بالجملة مع تبدل الحكومة) ، فإنها تجسد بالضرورة استمرارية الدولة البرجوازية ، المتميزة بالجمود والمقاومة ، وتخضع في الغالب ، بالقوة أو بالفعل ، لتحديدات قانونية تلزم بالسرية ، كما تخضع لنزعة مركزية تراتبية تنطلق من تقسيم العمل الاجتماعي ، وتتوطد بفعل ايديولوجية خاصة (إما من نمط تقليدي جمهوري : الصالح العام ؛ أو من نمط تكنوقراطي جديد : الانجاز) ، وتمتلك منطقاً خاصاً يعاد انتاجه من خلال انتقاء كوادرها ، ومن خلال الانقسامات والانشقاقات إلى زمر وحلقات ومجموعات حزبية (هي في فرنسا على سبيل المثال أجهزة الدولة العليا) . لذا تحدث في كل مكان ، حيث يتحول مجال السيرورات الادارية إلى جهاز مفضل لتنظيم الهيمنة داخل إطار يبقي ، كما هو الحال في النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة ، على واقع

ديموقراطي ، مشاكل كبيرة . أما الدور الراهن للادارة ، فهو لا يتضمن ، كما يقال غالباً ، نزعة أصنافية جديدة ، بل يعبر عن المصالح المختلفة بطريقة نوعية خاصة داخل الادارة ، التي تأخذ على عاتقها مهمة التعاطي السياسي معها . أما الدولة الفئوية ، وهي شكل من أشكال الدولة البرجوازية الاستثنائية (التي تأتي الفاشية في مقدمتها) ، فإنها تعمل بطريقة اخرى . فالادارة البيروقراطية والشبكة المركزية للمؤسسات الفئوية لم تلعب بالمناسبة أي دور سياسي مهيمن في الدولة الاصنافية (لا في الفاشيات ولا في الدكتاتوريات العسكرية من النمط الاصنافي) . وقد امتلكت الدولة الاصنافية على الدوام جهازاً سياسياً متميزاً عن الادارة المنظمة تنظيماً فئوياً (أحزاب فاشية ، جيش ، شرطة سياسية) .

لا تتحول الادارة إلى حزب سياسي فعلي لمجمل البرجوازية تحت هيمنة رأس المال الاحتكاري بصورة عفوية ومن تلقاء ذاتها ، ما دام الاطار الديموقراطي موجوداً .ويصطدم هذا التحول بعقبات . لذلك يصبح من الضروري وجود حزب مهيمن للدولة ، يأخذ على عاتقه دوراً إضافياً هو ، فضلاً عن دوره كحزام تحويل للقرارات البيروقراطية نحو القاعدة ، توحيد إدارة الدولة ، واعطاؤها طابعاً متجانساً ، ومراقبة التوافق بين فروعها وأجهزتها الدنيا المختلفة سواء على صعيد افقي (بين الفروع) أو على صعيد عمودي (الجهاز المركزي ، الاجهزة القطرية) وفق سياسة الحكومة العامة ، وأخيراً تأمين ولائها لقيادات السلطة التنفيذية . ان التوحيد والتماسك ضروريان ضرورة مطلقة للمهمة السياسية التي تنفذها الآن الادارة لوحدها : ويلعب الحزب المهيمن دور شرطة للادارة (بالمعنى الواسع) ، ودور كافل وضامن للجهاز البيروقراطي . هذا الدور ، الذي يلعبه أيضاً موظفو الحكومة من ذوي المناصب العليا في السلطة التنفيذية ، لا يمكن أن يتحقق إلا بصورة جد محدودة دون الحزب . وتصطدم الرقابة السياسية ـ الادارية من فوق اصطداماً مستمراً بمقاومة متنوعة لبيروقراطية الدولة ، وعلى الرغم من أن التدابير الانضباطية ، المتخذة لضمان تجانس الإدارة ، تميل حالياً نحو التوسع (منع التوظيف في المانيا الاتحادية ؛ الذي يتخذ طابعاً حدياً لكنه ، ليس استثنائياً إذا ما نظرنا الى الوضع في فرنسا) ، فإنها تصطدم أيضاً بمقاومة النقابات والرأي العام .

هكذا يعمل حزب الدولة المهيمن بالتوازي مع الرقابة السياسية ـ الادارية بوصفه شبكة لإخضاع الادارة اخضاعاً سياسياً صارماً لقيادات السلطة التنفيذية . هذا الدور يستطيع تنفيذه عملياً حزب مهيمن واحد ، هو بذاته موحد ومبنين إلى أبعد حد . والحال ، لو أن هذا الدور وزع توزيعاً عادلاً على أحزاب مختلفة ، لكانت هذه قد اسهمت في خلق العيوب التي يراد منها ازالتها .

يجب على الحزب المهيمن أن يخضع خضوعاً دقيقاً لرقابة السلطة التنفيذية (الرئيس ، رئيس الوزراء) ، التي تبوأت مركز القيادة ، إما لأنها كانت بالأصل تراقب مثل هذا الحزب أو تتصرف بمقدراته ، أو لأنها نجحت في مراقبته بسبب وصولها ذات مرة الى أعلى المناصب الحكومية . في هذه السيرورة نتعرف على مجرى السياسة الديغولية من دوغول الى بومبيدو تجاه الحزب الديغولي أو الحركة الديغولية (ليس الحزب الديغولي حزباً مثل كل الأحزاب الأخرى ، بل هو حركة ولكن . . .) . لكننا نتعرف فيها أيضاً على مشاكل جيسكار تجاه شيراك « واتحاد الديموقراطيين من أجل الجمهورية » ، بعد فشل محاولته لجعل الجمهوريين المستقلين حزب الدولة المهيمن ، أو لاخضاع الحزب الديغولي لرقابته . انها مشاكل تبدو أهميتها السياسية والطبقية قليلة الأهمية للوهلة الأولى ، ومع ذلك فقد اسهمت اسهاماً غير قليل في الأزمة المؤسسية القائمة .

ليس الدور الأساسي لهذا الحزب إذا تمثل مصالح رأس المال الكبير لدى الادارة ، فهذا أمر يحدث في أيامنا بطريقة مباشرة تماماً . ان هيمنة رأس المال الاحتكاري داخل الدولة الفرنسية على سبيل المثال ليست نتيجة « لدولة » اتحاد الديموقراطيين من أجل الجمهورية ، الذي يقال انه استعمر إدارة محايدة ، بوصفه اداة لرأس المال الكبير. ان واحدة من نتائج هذا الدور الهام للادارة كهيئة إشراف هي بالاحرى « تدبير الصفقات » على يد هذا الحزب ، على عكس ما يدعيه اولئك الذين تعجبهم مقايسة فساد الساسة البرجوازيين بالحيادية الطاهرة لموظفي الادارة الرفيعين . صحيح أن هذا الحزب يستطيع لعب دوره ، فقط عندما يكون حاضراً حضوراً مباشراً داخل الادارة (كحزب دولة) ، لكن هذا الحضور ليس هو الذي يسيس الادارة بالدرجة الأولى . وبمعنى ما ، يعد هذا الحضور ذاته

نتيجة للدور المناط بإدارة للدولة ، تزيد من جانبها التسييس . بما أن لادارة الدولة مهمة مباشرة هي تنظيم الهيمنة ، وهي تجابه بصورة مباشرة بالمصالح الاقتصادية - الاجتماعية التي تترجمها سياسياً ، فإنها تعجز عجزاً متزايداً على الدوام عن الابقاء على الفارق الوهمي بين القرارات السياسية والادارية . وبما أن مراكز القرار موجودة اليوم في دوائرها الناظمة الخاصة ، فإنها تتسيس تسييساً مكثقاً وعلنياً ، دون أن يعني ذلك أنها كانت في يوم من الأيام محايدة حقاً . بالتوازي مع ذلك ، « يستثمر » الحزب المسيطر المراكز الإدارية العليا ، أي أنه يبرز جماعته فيها ، ويحتكر المواقع القيادية لانصاره ومؤيديه ، دافعاً المزعجين من الكوادر العليا الى مراكز هامشية ، حيث لا يستطيعون الحاق الضرر به ، ومحطماً التراتب التقليدي للموظفين ، ومعيداً صياغة مؤسسات الدولة ، لتعمل بصورة أفضل وفق سياسته . وبالمناسبة ، لا تحدث هذه السيرورة تحت قيادة النواب وممثلي الشعب - لاتحدث على الأقل تحت قيادتهم بصفتهم نواباً وممثلين للشعب - بل تحت قيادة « امراء الحزب » المختلفين ، وإشراف المسؤولين الذين يراقبونه .

هذه الحركة تسير في إتجاهين : فبسبب التسييس المباشر للادارة ، يلتف عدد متعاظم من الموظفين من تلقاء انفسهم حول الحزب المسيطر ، الذي يدعمهم في الإدارة لأنهم محل ثقته . تنصب الأمور هنا على عملية تناضح ثنائية متبادلة حقيقية بين جهاز الدولة والحزب المسيطر ، تتوضع الآن في مادية المؤسسات . يتضح في فرنسا أن الأوساط القائدة لهذا الحزب وللحكومة تتشكل بصورة متزايدة من أعضاء الخدمة العامة .

تترتب على ذلك سلسلة من النتائج : احتجاز دور الملاك السياسي ، خلق مصفوفة متنوعة من المصالح الفئوية ، تقوم على احتلال المناصب ، وتوزيع مداخيل الدولة ، وسرقة الأموال العامة لاهداف حزبية ، والرشوة المتبادلة بين الحزب المسيطر والدولة ، وتدبير الصفقات للحزب المسيطر . ومع أن هذه السمات ميزت في الواقع الدولة البرجوازية على الدوام ، فإنها تأخذ الآن أبعاداً هائلة . انها بالتأكيد ظواهر ثانوية ، لكنها تقوي كثيراً حزب الدولة المسيطر حيال المبادرات الديموقراطية ، لأن خسارة سلطة الدولة سيؤدي الى جانب الأخطار

الأخرى المحتملة بالنسبة للطبقات السائدة ، الى خسارة سلسلة من الامتيازات المادية وإلى مخاطر انهيار حزب ترتبط أهميته بالدور الذي يمارسه داخل الدولة .

اكرر : يرجع هذا الوضع ، بدرجة ثانوية ، الى الفترة الزمنية الطويلة التي لم يحدث فيها أي تبديل حكومي (اتحاد الديموقراطيين من اجل الجمهورية في فرنسا ، الديمقراطيون المسيحيون في ألمانيا وفي إيطاليا) ، وبدرجة أساسية إلى استمرار الحزب المسيطر في العمل رغم التبديل الذي يحصل ، والذي غالباً ما يكون تبديلاً بين حزبين مسيطرين . وبالمناسبة ، فإننا نتعرف في حالة تبديل دوري بهذا القدر أو ذاك (أميركا ، بريطانيا ، المانيا الاتحادية) على بنية شبكات حزبية مشتركة حقيقية ، وعلى تشكل نسيج دائم من الدوائر الناظمة ، يتكون من قوى وأشخاص واجهزة تابعة لكلا الحزبين المسيطرين ، ويأخذ بمعنى ما شكل مجلس حزبي موحد يتوطن في الجهاز المركزي للدولة . هذا المنبر الفعال للحزب الموحد يتخطى كثيراً مجرد الروابط الحزبية الداخلية القائمة بين « نخبة واحدة للسلطة » ، وقد أشار اليها بعض الكتاب المتبصرين ، وخاصة رايت ميلز ، ليفسروا هذه الظاهرة المتنامية والمسجلة في مادية اجهزة احزاب السلطة المسيطرة ، والمرتبطة بالموقع الجديد لجهاز الدولة . يحقق الحزب المسيطر وظيفة الرقابة العامة ، لكنها هذه المرة رقابة على الاحزاب الأخرى : وهذه لا تقتصر على تلك الأحزاب التي تشكل بديلاً ديمقراطياً حقيقياً ، بل على كل حزب آخر يقف ، ولو قليلاً ، خارج منبر هذا الحزب ، لأنه يعتبر عندئذ ثورياً وخطيراً . ان وحدة هوية منبر الحزب الموحد تقوم على اعتبار أي حزب آخر عدواً له .

سيكون من الخطأ تماماً إرجاع هذه الظاهرة الى مشكلة قديمة في المحصلة النهائية هي مشكلة الافتقار الى بديل سياسي واقعي لاحزاب السلطة المختلفة . كما سيكون من الخطأ الاكتفاء بالنقد التقليدي « لشكلية » النظام التعددي . هذا الوضع يقلص اللعبة الديموقراطية ، فيما يقلصها ، من خلال تضييق الخيار السياسي المعروض على المواطنين . والى جانب مشكلة البديل ، يُطرح أيضاً السؤال الأكثر مباشرة حول مشكلة التبديل ، الذي كان موجوداً في السابق ، وان لم يتضمن بديلاً سياسياً . ترى ، ما الذي يتبدل الآن ، إذا كانت القدرة على

تبديل حلقات كاملة من السياسيين مسجلة على الأغلب في شبكة الحزب الموحد من النمط الجديد ، وكانت تتوطد في كل مكان في نظام الحزبين السائدين في البلدان الغربية ؟ من يستطيع اليوم إنكار أن هذا الوضع يقيد تقييداً شديداً الرقابة الديموقراطية الأساسية ، التي كانت موجودة في السابق، بغض النظر عن درجة محدوديتها ، حتى في حالة الافتقار الى بديل ؟ . ان احداً لا ينكر هذا الواقع سوى المداحين المتخلفين « للديموقراطية الليبرالية المتقدمة » (بمن فيهم ريمون ارون) . انهم يشكون من أن التبديل لم يعد ممكناً في فرنسا ، بسبب البديل الذي يقدمه اليسار الموحد ، وكأننا سنشهد تبديلاً واقعياً هناك ، حيث لا يوجد هذا البديل . من المسلم به أن النزعة الاستبدادية الراهنة للدولة ليست مساوية لشمولية مقنّعة ، لكن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن تحويل منبر الحزب الواحد الى مؤسسة داخل إطار ما زال ديموقراطياً يشير إلى تحولات هذه الديموقراطية .

لنرجع الى التناضح البنيوي بين الدولة وبين الحزب الجماهيري المسيطر . ان سببه الأساسي كامن في الرقابة السياسية للادارة . لكن ثمة أسباب أخرى له ، تنجم عن تحولات سيرورات الشرعية ، وتفسر وظيفة الحزب الجماهيري ومبررات وجوده . لا شك أن أجهزة إنتاج الاجماع تنتقل من الأحزاب السياسية ، ومن الاجهزة التي اختصت بهذه الوظيفة حتى الآن (المدرسة الجهاز الثقافي ، الاسرة) الى إدارة الدولة . ويتطابق هذا الانتقال مع تغيرات كبيرة سواء في مضمون الايديولوجية السائدة أم في انماط إعادة انتاجها ومذهبتها . هنا أيضاً يصطدم الانتقال بحدود ترتبط بمادية الشبكة المؤسسية (وهي مادية تقوم على الانفصال عن الجماهير الشعبية) ، وبخصوصيات الآليات الايديولوجية . لهذا السبب يصبح الحزب الجماهيري المسيطر ضرورياً ، ليس بوصفه محل صياغة هذه الايديولوجية ، بل كموصل وناقل لايديولوجية الدولة الى الجماهير الشعبية ، وكتابع يسهم في إضفاء الشرعية الاستفتائية على إدارة الدولة وعلى السلطة التشريعية . هذا الدور لا يمكن أن ينجز بصورة جزئية ، فقط من خلال التأليه الشخصي لقادة الدولة ومن خلال اجهزة الإعلام .

إننا نرى أن التناضح العضوي بين الدولة وبين الحزب الجماهيري المسيطر يفرض تحولات مؤسسية هامة ، تسير في اتجاه تدهور الديموقراطية التمثيلية والحريات ، حتى عندما لا تفضي الى توطيد منبر لحزب موحد .

يحمل هذا الوضع اخطاراً خاصة بالنسبة لليسار في فرنسا ، في حالة استيلائه على السلطة . طبيعي أن المرء لا يستطيع مقارنة احزاب اليسار في فرنسا وغيرها من البلدان باحزاب السلطة الحاكمة . إلى ذلك ، فإن المسألة ليست إتهام أي حزب من احزاب اليسار بنوايا كهذه ، بل على العكس من ذلك . وأقول : على العكس من ذلك ، لأن القضية تنصب بالذات على تناضح بنيوي بين جهاز الدولة وبين حزب جماهيري مسيطر ، مسجل في مادية الدولة الراهنة . أما موقع ودور حزب كهذا ، فهما مسجلان بمعنى ما في الواقع المؤسسي كموقع فارغ . بعيداً عن نوايا احزاب اليسار ، ثمة إذن خطر (إذا ما امتنع اليسار الحاكم عن اخضاع الدولة لتحول جوهري) من أن يساق واحد من هذه الأحزاب، بقوة الواقع، الى احتلال موقع حزب جماهيري مسيطر . وهذا سيجلب معه خطر استمرار الوضع الراهن للحقوق التي تتمتع بها المعارضة مهما كان منشوءه . يمس هذا الوضع الموضوعي ، ظاهرياً ، الحزب الاشتراكي الفرنسي بالدرجة الأولى ، ليس لأن هذا الحزب غارق في مجموعه في الهراء الأصلي والدائم « للتعاون الطبقي » ، بل لاسباب مؤسسية ملموسة (سلوك الادارة حياله ، توطده في شبكات بلدية واقليمية ، نفوذ جهازه الانتخابي ونوابه . . . الخ) . أريد ان افهم بصورة صحيحة في هذه النقطة : ليست المشكلة أن يكون الحزب الاشتراكي أكثر نفوذاً من الحزب الشيوعي أو العكس . هذه المناقشة تتخطى كثيراً المناقشة حول « توازن القوى » داخل اليسار . إنما القضية هي : كيف يستطيع الحزب الاشتراكي أن يتجنب احتلال موقع الحزب الجماهيري المسيطر . ان بعض قادته يبدون وكأنهم يعون هذا الخطر ، ولا شك في أن « دولة حزب اشتراكي » لن تكون ما كانته « دولة اتحاد الجمهوريين » . إلا ان الوضع المؤسسي لحزب جماهيري مسيطر يقود بذاته ، وبالاستقلال عن جوهر الحزب ، الى تقييد الرقابة الديموقراطية والحريات . وهو يحمل معه خطر بقاء دقرطة الدولة ، وبقاء التدابير

التي يتخذها اليسار لبعث دور الحريات السياسية في ممارسة الديموقراطية ، مجرد كلمات فارغة .

لا يجوز لنا ان نخدع انفسنا : فالنزعة الاستبدادية للدولة تتطابق مع تحولات كبيرة في الديموقراطية ، يمكن إجمالها في الاقصاء المتزايد للجماهير عن مركز اتخاذ القرار السياسي ، وفي الانفصال والهوة المتزايدين بين اجهزة الدولة وبين المواطنين . يحدث هذا في اللحظة التي تحيط فيها الدولة بجماع الحياة الاجتماعية، وتتمركز بدرجات متفاوتة ، وتعزز اغراءها للجماهير « بتدابير مشاركة » ، أي في اللحظة التي ترتفع فيها شمولية النزعة الاستبدادية المميزة للاليات السياسية ، وهي نزعة لم تعد تستند الى زيادة القمع الفيزيائي المنظم ، أو إلى الخداع الايديولوجي المكثف ، بل هي تنصب فقط على الادارة البيروقراطية وبما يتعداها الى مجمل اجهزة الدولة . إنها نزعة تتعزز من خلال إقامة تقنيات جديدة للسلطة ، وانشاء سلسلة من الممارسات والأقنية ، الهادفة الى خلق مادية جديدة للجسد الاجتماعي ، الذي تمارس السلطة عليه . هذه المادية تختلف كثيراً عن مادية جسد شعبي ـ وطني لمواطنين ـ افراد احرار ومتساوين أمام القانون ، وعن مادية جسد اجتماعي يفصل في مؤسسته بين ما هو عام وما هوفردي ، بوصفه شرط الديموقراطية التمثيلية التقليدية .

تنتشر الشبكة الناظمة الجديدة لممارسة السلطة المسجلة بدورها في السيرورات المحددة للدور الجديد لبيروقراطية الدولة وللادارة ، وتمتد إلى سائر مجالات الحياة الاجتماعية . وهي تتخطى كثيراً أجهزة الدولة (حتى لو فهمنا مجال الدولة فهماً واسعاً ، وهذا ما يجب أن نفعله) وإن انبثقت عنها بالضرورة . هذا النسيج الجديد ، الاستبدادي ، الشمولي ، لممارسة السلطة يتجاوز أيضاً التدويل الواقعي والمتنامي للحياة الاجتماعية ، مع أنه يستند إليه ويصبح مدونة قانونية عامة حقيقية ، يسجل فيها عمل السلطة ضمن مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية . في هذه السيرورة ، لا تنصب الامور على محاكاة بسيطة تقلد نموذجاً لممارسة سلطة الدولة في أجهزة تقع خارجها (هذا ما يعتقده المرء ، حين يرى في الدولة المنبع والمبرر الوحيد لكل سلطة) ، كما أن هذا النسيج ليس تصويراً

لشكل أول ماثل في كل سلطة ، يدير السلطات الصغيرة المتذررة التي يزعم أن الدولة تنحل اليها . إن ما يدور الامر حوله هنا هو ، في المحصلة النهائية ، قوالب الاشكال الجديدة لتقسيم العمل الاجتماعي ، الحاضر كانموذج اصلي في الروابط الاجتماعية المختلفة والتي تنتشر وتكتسب حالياً طابعاً طقوسياً في الجهاز الاداري للدولة بالدرجة الاولى ، حيث تلتقي الروابط الاجتماعية . إن كل سلطة راهنة تعمل كاستبدادية شمولية للدولة .

إذا كانت النزعة الاستبدادية للدولة تختلف عن النزعة الشمولية ، ولا تتطابق مع فاشية من نمط جديد ، أو مع سيرورة تحويل فاشي للمجتمع ، فانها تفترق في الوقت نفسه افتراقاً كبيراً عن الاشكال الديموقراطية التي كانت للدولة في السابق . فهذه النزعة لا تتضمن فقط مجرد بذور وعناصر متناثرة للتحويل الفاشي ، بل هي تصوغ بالاحرى ترتيبها العضوي في جهاز دائم يعمل في موازاة الدولة الرسمية ، دون ان يكون موضوعاً فقط تحت تصرف الطبقات السائدة ، بل يتقاطع باستمرار مع الدولة الرسمية ، سواء في عمله أم في الممارسة اليومية للسلطة . وهناك أمثلة لا حصر لها على ذلك . إن انقسام وتفكك كل فرع من فروع الدولة وكل جهاز من أجهزة الدولة إلى شبكات شكلية ومرئية من جهة ، وإلى نويات صلبة تراقبها قيادات السلطة التنفيذية مراقبة وثيقة من جهة أخرى ، وكذلك الانتقال المستمر لمراكز السلطة الفعلية الى هذه النويات ، يشكلان آلية يضمرها الدور الراهن لادارة يشرف عليها ويراقبها الحزب المسيطر . أما التطور الافقي لشبكات موازية للدولة ذات نمط عام ، نصف عام أو شبه عام ، فهو تطور توحي به إيحاءً مباشراً قيادات الدولة ، لان هذه الشبكات ترتبط ارتباطاً متبادلاً مع الحزب المسيطر ، وتكون مهمتها ترسيخ نويات جهاز الدولة (التي هي في فرنسا جمعيات المواطنين لدعم اليمين ، والبوليس السري . . . الخ) وتوحيدها ومراقبتها .

تتسجل أخيراً في هذه التحولات تبدلات الدولة بوصفها دولة وطنية أظهرت في مكان آخر (معارضاً رأياً نظرياً واسع الانتشار يرى في التدويل الراهن لرأس المال مجرد انحلال للدولة الاوروبية الوطنية لصالح دول متعددة القوميات

مثل الدولة الاميركية العليا أو الدولة العليا لاوروبا الموحدة) . إن الدولة الوطنية ستبقى هامة في المستقبل أيضاً. صحيح أن الدولة الوطنية تتغير تغيراً ملموساً في اتجاه العالمية، لكن هذه التغيرات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بعوامل خارجية (« ضغوط » دول اخرى على كل دولة وطنية) ، وهي تستطيع أن تكون فعالة ، فقط عندما تحدث « داخل الدولة الوطنية » ، اي عندما تتسجل في تحولاتها الخاصة . في إطار هذه التحولات ، تتضاءل حالياً السيادة الوطنية في سياسة الحكومات الاوروبية ، وفي المادية المؤسسية للدولة المختلفة . يحدث هذا بادىء بدء ، داخل هذه الدول الموازية ، وداخل النسيج الاداري ـ السياسي العميق الذي تصير اليه الشبكات فوق دولية ، بدءاً من « تعاون » هذه الدولة الموازية ، وداخل النسيج الاداري ـ السياسي العميق ، الذي تصير اليه الشبكات فوق دولية ، بدءاً من «تعاون» الشرطة والخدمات الاخبارية ، إلى سيرورات اتخاذ القرارات المختلفة الما فوق دولية ، التي تتخذها مؤسسات دولية رسمية هي قمم جبل ثلجي وحسب . إنني لا اثق بأية تخيلات سياسية ، ولكن كيف لا يفكر المرء في سيرورة كهذه بمنبر حزب موحد من نمط دولي ؟ . ألا تمثل « اللجنة الثلاثية » الشهيرة ـ المشبوهة فكرة أولية في اتجاه منبر كهذا ؟

٤ ـ إضعاف الدولة

ليست النزعة الاستبدادية عامل تقوية لا لبس فيه للدولة : بما أن التحولات المميزة لها تزيد من تفاقم العناصر النوعية للازمة ، فان هذه النزعة تقوي الدولة وتضعفها في وقت واحد . وهي جواب الدولة على هذا التفاقم ، أي على أزمتها الخاصة حيث توجد الأزمة بالفعل . ويتيح هذا الاضعاف ، كما تتيح هذه الازمة لليسار امكانات جديدة :

١ ـ إذا كان تحول دور الادارة يفضي إلى تسيسها المباشر، فإن التسيس يذهب في اتجاهين : إنه يحدث في المستويات العليا للادارة ، بالدرجة الاولى وبصورة مكثفة ، لصالح الغالبية الحاكمة واليمين . لكنه يحدث أيضاً في إتجاه اليسار . إن

لذلك أسبابه المتعددة : لا تزال الادارة مطبوعة بطابع ايديولوجية الرفاهية العامة . من جهة أخرى ، خدم التمييز النسبي لمجالات الصلاحيات بين أعمال ادارية وقرارات سياسية في تعزيز أوهام الادارة حول حيادها السياسي تجاه الهيمنة الفعالة لرأس المال الاحتكاري . لكن هذا الوضع لم يعد اليوم ممكناً ، فانتقال الآليات السياسية لهذه الهيمنة إلى الادارة يصدم بعنف أوهامها ، ويؤدي إلى استقطابات وتمايزات هامة سياسياً بداخلها . صحيح أن الايديولوجية السياسية ـ الحقوقية للرفاهية العامة تخلي الساح أمام ايديولوجية تكنوقراطية تقوم على الانجاز والتقدم الاقتصادي وفيض الرفاهية . لكن هذه الايديولوجية لا تستطيع أن تعمل كاداة ربط داخلي للادارة ، ما لم تحافظ السيرورة الاقتصادية على مظهر حيادية تقنية معينة ، الأمر الذي يصبح صعباً بصورة متزايدة في أيامنا . إن الايديولوجية التكنوقراطية للدولة كضامن للانجاز وللرفاهية ، ـ بهذا تعلل الدولة ما بعد الكينزية نفسها ـ توضع موضع شك بصورة جذرية بفعل الازمة الاقتصادية المميزة للمرحلة الراهنة من الرأسمالية . لهذا السبب يعرف قسم من المستويات العليا للادارة الاسباب السياسية للافلاس التاريخي الذي يعيشه ، والذي يتجلى في العجز عن التنبؤ بالازمة الاقتصادية ، وفي الحد منها وادارتها . تضاف إلى ذلك الهزات التي تتعرض لها ادارة موجهة نحو خدمة المصلحة القومية ، والناجمة عن تعديات على السيادة القومية ، المضمرة في تدويل رأس المال ، وتتراكم في أوقات الأزمات (مثل لجوء الحكومات الاوروبية الى مظلة الحماية الاميركية) . يدفع هذا كله الى التنصل من الهيمنة السياسية ، وإن حدث ذلك بطريقة مفعمة بالازدواجية وضمن شروط أشرت إليها في القسم الاول من هذا الكتاب . وبالمناسبة ، فان من المعروف أن أعضاء كثيرين في المستويات العليا للادارة ، وفي سلطات الدولة العليا ومدارس النخبة ، هم حالياً أعضاء في الحزب الاشتراكي الفرنسي . ويزيد من أهمية هذا التطور تزامنه مع راديكالية يسارية يشهدها هذا الحزب (مؤتمر ابيناي) . وهو تطور لا يمكن تفسيره من حيث المبدأ ، بانتهازية الادارة العليا ، التي تعد نفسها للجلوس على المائدة ، حين يصل اليسار الى الحكم .

ثمة أسباب اكثر عمقاً لهذا التسييس، تكمن في التغيرات المؤسسية المترتبة على الرقابة السياسية التي تفرضها قيادات السلطة التنفيذية على الادارة ، والتي يعتبرها المتسببون الى الادارة تهديداً لامتيازاتهم الفئوية التقليدية . تكمن الاسباب الاخرى لتنصل قسم من الادارة العليا من قيادات السلطة التفيذية (في الدولة الاستبدادية) في القفز من فوق التراتب البيروقراطي للوزارات ، وللشبكات الافقية الخاضعة لرقابة قيادات السلطة التنفيذية ، وفي تجاوزات سياسة الحكومة للضمانات القانونية للخدمات العامة (مثل التسلسل الوظيفي الثابت ونواظم الترقي الوظيفي) ، وأخيراً في التغلغل المباشر للحزب المسيطر في الادارة . وعلى كل حال ، فان هذا التنصل يبقى ازدواجياً ومنطبعاً بحدوده الخاصة .

وتغدو هذه الظاهرة أكثر أهمية في المراتب الوظيفية المتوسطة والدنيا ، حيث تتخذ أحياناً شكل تسيس يساري مكثف في أوساط واسعة من موظفي الدولة . إن تبدل مادية الدولة هو هنا سبب هام للتسيس ، فالتردي الكبير لشروط الحياة الرواتب والمعاشات التقاعدية)، وشطب أو تقليص امتيازات مختلفة لجهاز الموظفين التقليدي ، اللذين يتزامنان مع توسع لا مثيل له لجهاز الدولة ، هما جانب واحد فقط من هذه الظاهرة . أما العوامل الاكثر أهمية ، فهي الاشكال الجديدة لاعادة انتاج تقسيم العمل الاجتماعي داخل الجهاز المؤسسي ، إذ أن توسعه ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي يقودان الى تعميق الميل نحو تقسيم العمل إلى يدوي وذهني ، وهو تقسيم يعيد انتاج ذاته بطريقة خاصة داخل العمل الذهني المتجسد في الدولة . وتجري هذه السيرورة بالترابط مع التقسيم العام للعمل اليدوي والذهني، الذي يتعمق في أشكال جديدة ضمن المجتمع بأسره، وضمن العمل المنتج بالدرجة الاولى . وينعكس التعمق في تقسيم العمل الاجتماعي ضمن جهاز الدولة على شكل هوة متزايدة بين مهام التخطيط / الادارة ومهام التنفيذ،وفي تحول المهام الثانوية الى أمور روتينية ، وفي التمركز المتعاظم لمعرفة السلطة في قيادات الجهاز ، واحتكار اسرار الوظيفة من قبل أوساط قيادية يتناقص عددها باستمرار ، وفي تسلط ضوابطي متعاظم لهذه الاجهزة ذاتها . هذا في حين يتحقق تقسيم العمل في تحولات تصيب سيرورات العمل الاداري مثل : الأخذ

بطرائق جديدة للتقويم ولرقابة العمل ، المكننة المتزايدة للعمل ولمنظومات المعلومات ، تطوير تقنيات ما يسمى « عقلنة الموازنات » وتعيين الاهداف . وهي تدابير تهدف، وراء واجهتها التقنية ، إلى زيادة انتاجية العمل الاداري ، وإلى مراقبة الآلة البيروقراطية الهائلة والسيطرة عليها سياسياً من قبل قيادات السلطة التنفيذية ، ويسهم هذا التطور بالارتباط مع اهتزاز ايديولوجية الرفاهية العامة التي تحافظ على الوحدة الشاقولية للجهاز الاداري ، في تسيس قسم هام من العناصر المتوسطة والدنيا من جهاز الدولة تسيساً ينزع نحو اليسار ، أو يخلق القاعدة المادية لهذا التسيس .

تقع الاسباب الاعمق للتنصل المتزايد لاقسام ادارية كبرى من سياسة الحكومة في نضال الجماهير الشعبية الذي يخترق اليوم أكثر من أي وقت مضى جهاز الدولة ، ويغمر الادارة غمراً مباشراً أكثر مما في السابق ، لامتداده إلى مجالات واسعة من البرجوازية الصغيرة الجديدة ، وإلى فئة الموظفين المتوسطين (موظفو المحلات التجارية والمصارف وشركات الضمان ، الوظائف الحرة المثقفون بالمعنى الواسع للكلمة . . . الخ) . تشترك البرجوازية الصغيرة الجديدة اشتراكاً فعالاً في النضال الشعبي ، وخاصة منه النضالات التي تدور حول الاستهلاك الجماعي ، وحول « نوعية الحياة » (صحة ، سكن ، مواصلات ، بيئة . . . الخ) . بسبب شروط وجودها المادية ، فان هذه البرجوازية حساسة بصورة خاصة لمطالب من هذا النوع . تشير نضالات البرجوازية الصغيرة الجديدة الى تكوّن شرخ ، بل انقطاع ، داخل تحالف البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، أي بين رأس المال الاحتكاري والبرجوازية الصغيرة الجديدة المرتبطة بالاجر . طبيعي أن نضالات الطبقة العاملة تنعكس بدورها في ادارة الدولة : لكن نضالات البرجوازية الصغيرة تخترقها بصورة مباشرة أكثر وخاصة في المراتب الوظيفية المتوسطة والدنيا . يحدث ذلك ليس فقط وليس من حيث المبدأ ، بسبب الاصل الطبقي البرجوازي الصغير في الغالب للموظفين المتوسطين والصغار ، بل قبل كل شيء بسبب تعين هذه الطبقة كطبقة برجوازية صغيرة . ويظهر مجمل تاريخ الرأسمالية أن تزعزع تحالف البرجوازية والبرجوازية الصغيرة داخل المجتمع

يتحول الى تزعزع لتحالفهما داخل الدولة . من المعلوم أنه غالباً ما يتكون في جهاز الدولة، وخاصة في جهازها الاداري، تحالف بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، تحالف خاص بين قيادات البرجوازية وبين المراتب الوظيفية البرجوازية الصغيرة المتوسطة والدنيا. إن اهتزاز هذا التحالف يقود في الاطار الاجتماعي إلى شرخ داخل الدولة، ويعبر عن نفسه غالباً في شكل انقسامات بين مراتب الادارة وقياداتها. إلى ذلك ، يتحول جهاز الدولة نفسه وبصورة متزايدة على الدوام ، الى نقطة تستهدفها النضالات الشعبية . وبالنظر إلى التراجع الراهن للاحزاب السياسية عن مواقع السلطة الامامية ، وإلى تغلغل الدولة المتشعب في مجالات متزايدة من النشاط الاجتماعي ، فان الجهاز الاداري يجابه بوضوح متعاظم المطالب الشعبية ، ليجد نفسه مطوقاً من قيادات الحكومة ومن الصراعات الاجتماعية معاً. فالسلطة تستخدمه كرأس حربة ضد الجماهير الشعبية، لكنها تلقي عليه أيضاً مسؤولية اخفاق سياستها ، التي تنسبها ، حسب مقتضيات الحال ، « لحماسة » أو « لا انسانية » أو « عدم تفهم » الموظفين ، أو « لمقاومة بنيوية » و « جمود بيروقراطي » للجهاز كله . هذه المزاعم تستطيع السلطة تقديمها في رداء يجعلها قابلة للتصديق ، وهي مبررة في الواقع بالدور السياسي الذي تلعبه الادارة ، مع ان السلطة هي التي خصتها به . يعجز جهاز الادارة ، تجاه النضالات الشعبية التي يواجهها في أيامنا ، ويكون هدفاً لها في الوقت نفسه ، عن لعب دور « الحكم المحايد » الواقف فوق الطبقات ، ويعزز هذا العجز عدم اقتناع الادارة نفسها بهذا الدور . وتنعكس أزمة الاجماع ، السائدة لدى الجماهير الشعبية ، تجاه جهاز الدولة كأزمة معممة للشرعية داخل هذا الجهاز. وبما أن الدولة لم تعد تكتسب شرعيتها من الخارج ، ولم تعد تحظى بتغطية ايديولوجية من الاحزاب السياسية والاجهزة الايديولوجية (المدرسة، الاسرة. . . الخ)، بل تمارس وظيفتها الدائمة في نشر الايديولوجية السائدة ، وفي إعادة انتاجها ومذهبتها ، أو في اقامة الاجماع ، فان متطلبات الشرعية تتركز على البيروقراطية والادارة اللتين تعجزان بصورة متزايدة عن الاستجابة لها . هكذا تسهم خسارة الشرعية تجاه الجماهير الشعبية في تبدلات تصيب بيروقراطية الدولة والادارة .

٢ ـ يتعلق العامل الثاني الذي يضعف الدولة، بنشر سياسة الحكومة في الجهاز الاداري . رغم كل المسكنات (رقابة سياسية للادارة ، حزب مسيطر) فان الادارة تستطيع ، بسبب جوهرها الخاص ، تنفيذ دور منظم الهيمنة بالقدر الذي تستطيعه الأحزاب السياسية . يسمح العمل الفعال والعضوي لنظام حزبي ، ودون أن تحدث انتكاسات جسيمة ، بتنظيم موازين القوى داخل الكتلة الحاكمة : كالضبط الداخلي للصراعات بين اقسامها والتمثيل المرن والمتلائم مع موازين القوى لسياسة الحكومة، وتوطيد سياسة طويلة الاجل تكثف المصلحة السياسية العامة لهذه الكتلة . هذا العمل يسمح اذا بتنظيم الهيمنة بمساعدة تمثيل مستقل ذاتياً للاقسام المختلفة . وتجلب ضرورة نقل هذا الدور الى الادارة مضاراً كبيرة بالنسبة لهيمنة رأس المال الاحتكاري تجاه الاقسام الاخرى للكتلة الحاكمة .

وبالنظر إلى طبيعة التدابير الادارية ، فإن الصراعات والتسويات تنظم نفسها داخل الكتلة بطريقة تتزايد صعوبة وتخفياً وتراجعاً ، ويتسبب بها الصدام المباشر لاجهزة عليا وبيروقراطيين من ذوي الرتب الدنيا ، كما تتسبب بها المساومات القصيرة الامد التي تجري حول كل حالة مما يفضي إلى عدم الانسجام المميز للسياسة الراهنة للحكومة وإلى الافتقار إلى استراتيجية واضحة وطويلة الامد للكتلة الحاكمة كما يفضي إلى إدارة قصيرة النظر ، إلى افتقار الى مشروع ايديولوجي ـ سياسي شامل ، أو إلى « رؤية اجتماعية » . هذه الصفات بمجموعها قد تصبح خطوة بالنسبة للهيمنة الطبقية .

أكثر من ذلك ان تفكك تمثيل اقسام من الكتلة الحاكمة إلى وحدات إدارية دنيا وملحقة لا يزيد فقط من حدة التناقضات الداخلية للادارة (لانه يخلق استقطاباً سياسياً في العمل المؤسسي ـ الفئوي لبروقراطية الدولة ـ اجهزة عليا ، وزارات مختلفة ، اقسام ادارية) ، بل هو يطلق أيضاً سيرورة معاكسة ، بسبب التصاق هذه الاقسام التصاقاً وثيقاً بسيرورات القرارات ، وتوسيع التناقضات بفعل تسييس الادارة ، فتضاف إلى الانقسامات السياسية نزاعات بين الزمر والمجموعات الحزبية ومراكز القوة السياسية . إن الصورة التقليدية للغباء البرلماني ، صورة ممثلي البرجوازية ، الذين يستهلكون انفسهم في خناقات جانبية

وفئوية وثانوية ، ولا ينجزون دورهم كمنظّمين سياسيين ، وصارت أكثر ضعفاً من أن تصف الوضع الراهن ، الذي يزعزع بدوره استقرار الهيمنة زعزعة كبيرة .

ينطبق هذا الاستنتاج ليس فقط على الجهاز الاداري بالمعنى الضيق أي على الادارة السياسية التي يناط بها دور سياسي مركزي . إذ تظهر ، في سياق الاوضاع الاكثر عمومية ، المميزة للنزعة الاستبدادية للدولة ، معالم مماثلة في سائر أجهزة الدولة ، ولدى موظفيها : في القضاء والشرطة والجيش والمدرسة . . . الخ . وبسبب الوحدة المؤسسية للدولة ، يؤثر انتقال مراكز القرار السياسي إلى الادارة المدنية على هذه الاجهزة أيضاً التي تنجز بدورها إلى حلقة تسيس أجهزة الدولة ،وتتحول الى مراكز دنيا للقرار السياسي في إطار مجالات اختصاصها . إن التناقضات الجديدة المميزة للادارة البرجوازية تنعكس بهذه الصورة في مجمل الجهاز العضوي للدولة .

٣ ـ أخيراً تنجب النزعة الاستبدادية للدولة ، وإن بصورة جزئية ، الاشكال الجديدة للنضالات الشعبية . في البلدان التي تعنينا هنا ، نستطيع مراقبة نشوء نضالات في كل مكان ، هدفها ممارسة ديموقراطية قاعدية مباشرة متميزة بنزعة معادية لاستبدادية الدولة ، وتتمظهر في انتشار مراكز إدارة ذاتية وشبكات للتدخل المباشر للجماهير في القرارات التي تخصها : من لجان المواطنين إلى لجان الاحياء في المدن ، إلى الأجهزة المختلفة للدفاع الذاتي والرقابة من قبل الشعب . هذه الظاهرة متبلورة تماماً وجديدة نوعياً ، إذا ما اخذنا بعين الاعتبار طابعها الجماهيري الواسع . حتى عندما تبقي هذه «الحركة» مسافة بينها وبين الدولة، فانها تنتج مؤثرات تفكيكية هامة بداخلها . ومع أنها ظاهرة تميز النضالات السياسية التقليدية فانها تميز النضالات الجديدة بصورة خاصة ، مثل حركة النساء حركة البيئة والنضالات من أجل ما هو نوعي في الحياة . إن حكم الدولة الاستبدادي يفشل في الاحاطة بالجماهير وفي تكبيلها بقيوده الانضباطية ، أي في « دمجها » الفعال في الدوائر الناظمة للشمولية . وهو يستثير بالاحرى مطلباً نوعياً نحو الديموقراطية القاعدية المباشرة ، فيتسبب في النشوء الانفجاري لمطالب ديموقراطية .

الطريق إلى اشتراكية ديموقراطية

اشرت في سياق هذا الكتاب إلى النتائج المترتبة على هذه التحليلات بالنسبة للانتقال إلى اشتراكية ديموقراطية. سأقصر جهدي هنا على تطوير النواة المركزية لهذه النتائج ، وسأكتفي بالتقاط مشكلة الروابط بين الاشتراكية والديموقراطية في مسألة تحولات الدولة .

تطرح اليوم إشكالية الاشتراكية والديموقراطية ، والطريق الديموقراطي الى الاشتراكية بالانطلاق من تجربتين تاريخيتين تبرزان ، بمعنى ما كعقبتين وكمثال على فخين يجب على المرء تجنبهما : هذان النموذجان هما : الديموقراطية الاجتماعية التقليدية كما نعرفها في بلدان اوروبية كثيرة ، الاشتراكية في بلدان الشرق أو ما يسمى « بالاشتراكية الواقعية » . ورغم كل ما يفصل الديموقراطية الاجتماعية والستالينية كنموذجين تاريخيين ، وكتيارين سياسيين - نظريين ، فانهما يظهران قرابة أساسية تتجلى في النزعة الاستبدادية للدولة ، وفي الريب العميق تجاه المبادرات التي تقوم بها الجماهير الشعبية ، والخوف من المطالب الديموقراطية . ويفضلون في فرنسا اليوم الحديث عن تقليدين للحركة الشعبية والعمالية : تقليد استبدادي ويعقوبي يمتد من لينين وثورة اكتوبر إلى الاممية الثالثة ، وتقليد الحركة الشيوعية ، حركة الادارة الذاتية والديموقراطية القاعدية المباشرة . وهم يعتقدون أن تحقيق الاشتراكية الديموقراطية يتطلب القطع مع التقليد الاول ، ومواصلة ارث التقليد الثاني . لكن طرح الصورة بهذه الصيغة هو عمل اعتباطي وإجمالي بعض الشيء . من المؤكد أنه يوجد تقليدان ، الا أنهما لا يتطابقان مع تلك التيارات التي قدمنا تقسيمها المشخص في الاسطر السابقة . فإذا ما اعتقدنا ، مع ذلك ، أن تفادي النزعة الاستبدادية للدولة يتم فقط بانخراطنا في تيار الادارة الذاتية أو الديموقراطية القاعدية المباشرة ، فاننا نقع ضحايا خطأ جسيم .

سنرجع في البدء مرة أخرى إلى لينين وثورة اكتوبر . تختلف الستالينية والنموذج الذي صنعته الاممية الثالثة للانتقال الى الاشتراكية عن عمل وتفكير لينين . إلا أنهما ليسا مجرد انحرافين ، فنحن نجد لدى لينين بذوراً للستالينية من

الصعب إرجاعها فقط إلى خصائص الوضع التاريخي الذي تعامل معه (روسيا والدولة القيصرية) : وغلطة الاممية الثالثة ليست ببساطة تعميم ، وبالتالي تزوير ، نموذج للانتقال إلى الاشتراكية تطابق في صحته التاريخية مع الوضع المشخص لروسيا القيصرية دون غيرها . كان لينين أول من تصدى لحل مشكلة الانتقال إلى الاشتراكية ومشكلة تلاشي الدولة ، اللتين ترك ماركس حولهما بضعة ملاحظات عامة فقط ، تذهب جميعها في اتجاه الترابط الوثيق بين الاشتراكية والديموقراطية .

ماذا حدث خلال ثورة اكتوبر بصدد تلاشي الدولة ؟ . ثمة مشكلة تبدو هامة في هذا الموضوع ، وإذا كانت لا تمس بذور الاممية الثالثة لدى لينين ، فانها تعين بالتأكيد البذور الاخرى جميعاً . يخترق الخط المبدئي التالي تحليلات وممارسات لينين : يجب تدمير الدولة بكاملها من خلال صراع جبهي في وضع من ازدواجية السلطة ، لتحل محلها السلطة الثانية سلطة، السوفييتات التي لا تمثل سيطرتها دولة بالمعنى الاصلي للكلمة لكونها دولة في طور التلاشي . اين تكمن لدى لينين أهمية التدمير للدولة البرجوازية ؟ . يرد لينين مؤسسات الديموقراطية التمثيلية ، والحريات السياسية ، إلى منشئها البرجوازي (لم يفعل ماركس ذلك مطلقاً)، فالديموقراطية التمثيلية = الديموقراطية البرجوازية = الدكتاتورية البرجوازية . وهذه كلها يجب أن تدمر تدميراً كاملاً ، وإن تستبدل بديموقراطية قاعدية مباشرة ، تقوم على تفويض قابل للاسترداد ، أي بديموقراطية بروليتارية حقيقية (السوفييتات) .

إنني ارسم عن وعي : الخط المبدئي للينين لم يكن بالأصل، نزعة استبدادية معدلّة بطريقة ما . لا أقول هذا كي أدافع عن لينين، بل لأشير إلى أحادية تصور يحجب المشكلة الحقيقية ، ويرى فيما حدث منذ ذلك الوقت في الاتحاد السوفياتي نتيجة للينينية ممركزة ، أعاقت بذاتها تطور ديموقراطية قاعدية مباشرة ، ووجب أن تجلب معها، كما يجلب البرق الرعد ، قمع تمرد بحارة كرونشتات . إن خط لينين الاصلي تجاه تيار الديموقراطية الاجتماعية ، المؤيدة للبرلمانية والخائفة حتى الهلع من مؤسسة المجالس ، كمن في إحلال يتسم بالجذرية

لما يسمى بالديموقراطية الواقعية محل ما يسمى بالديموقراطية الشكلية ، ولما يسمى ديموقراطية المجالس (لم تكن كلمة الادارة الذاتية مستخدمة آنذاك) محل الديموقراطية التمثيلية . وهذا ما يوصلني إلى المسألة الحقيقية : ألم يكن هذا الوضع ، أي هذا الخط ذاته، السبب الاساسي لما حدث في الاتحاد السوفياتي حتى في حياة لينين ، وأدى إلى ظهور لينين المركزي والاستبدادي ، الذي نعرف ورثته ؟

إنني أطرح هذا السؤال ، الذي سبق وطرح في حينه وتمت الاجابة عليه بطريقة تبدو اليوم استشرافية وتنبؤية إلى أبعد حد . فقد أجابت عليه روزا لوكسمبورج، التي أسماها لينين نفسه «نسر» الثورة. كانت روزا تملك من النسر حدة النظر، وقد صدر عنها النقد الأولي والجذري للينين وللثورة الروسية البلشفية . إنه نقد هام ، لأنه لم يصدر عن الديموقراطية الاجتماعية (التي لم ترغب حتى بمجرد السماع بالديموقراطية المباشرة والمجالس)، وإنما جاء من مناضلة نشطة ، مقتنعة بديموقراطية المجالس ، التي ضحت بحياتها من اجلها إذ قتلت اثناء قمع الديموقراطيين الاجتماعيين للمجالس العمالية . لا تتهم روزا لينين باهمال الديموقراطية القاعدية المباشرة ، أو بعدم الثقة بها ، بل باعتماده عليها دون سواها وبإعدامه للديموقراطية التمثيلية ، حين الغى الجمعية الوطنية التأسيسية، التي انتخبت في ظل حكومة بلشفية ، لصالح المجالس . إن علينا أن نعيد قراءة كتاب « الثورة الروسية » الذي اقتطف منه الفقرة التالية : « أحل لينين وتروتسكي السوفييتات، بوصفها التمثيل الوحيد الحقيقي للجماهير العاملة ، محل الهيئات التمثيلية المنبثقة عن انتخابات شعبية عامة . ولكن سحق الحياة السياسية في البلاد بأسرها يجب أن يصيب بالشلل بصورة متزايدة على الدوام الحياة في السوفييتات. دون انتخابات عامة، وحرية اجتماع وصحافة غير مقيدة ، وصراع حر للآراء ، تموت الحياة في أية مؤسسة عامة وتتحول إلى حياة وهمية ، العنصر الوحيد الفعال فيها هو البروقراطية » . لا شك أن هذه ليست القضية الوحيدة فيما يخص لينين : فبالنسبة لما حدث بعد ذلك ، يلعب دوراً هاماً مفهوم الحزب في « ما العمل » ، ومفهوم نظرية تنقل إلى الطبقة العاملة « من الخارج» على يد ثوريين محترفين

وغيره الكثير مما لا أريد التعرض له . لكن روزا تطرح السؤال الأساسي : بغض النظر عن مواقع لينين تجاه بعض المشاكل الاخرى ، وعن الخصائص التاريخية لروسيا ، فان ما حدث حتى في حياة لينين ولكن خاصة بعد موته ، (حزب واحد ، بقرطة الحزب ، اختلاط الحزب والدولة ، استبدادية الدولة، نهاية السوفييتات ذاتها . . . الخ) كان متضمناً في هذا الوضع الذي تنتقده روزا لوكسمبورج .

لنعرج الآن على « نموذج الثورة الذي خلفته لنا الاممية الثالثة ، وكان للستالينية بعض التأثير عليه من وقت لآخر . إننا نكتشف فيه الموقف ذاته . من الديموقراطية التمثيلية ، مضافاً إليه استبدادية الدولة وانعدام الثقة تجاه الديمقراطية القاعدية المباشرة . لقد حدث تشويه كامل لمعنى اشكالية المجالس ، ووضع نموذج لها ينطبع تماماً بطابع تصور ادواتي للدولة . هذا التصور ينظر الى الدولة الرأسمالية كمجرد موضوع أو أداة تستخدمها البرجوازية (التي انتجتها) كما يحلو لها ، إنها دولة لا يعترف بأية تناقضات داخلية فيها . بقدر ما لا تستطيع نضالات الجماهير الشعبية أن تكون في معارضتها للبرجوازية عاملاً من عوامل تكوين الدولة (عامل تكوين لمؤسسات الديموقراطية التمثيلية) ، فانها لا تستطيع اختراق الدولة التي ينظر اليها ككتلة موحدة صلدة ودون شروخ . أما التناقضات فتكمن ، حسب هذا التصور ، بين الدولة وبين الجماهير ، التي تواجهها من الخارج ، إلى أن تصل الامور إلى أزمة ازدواجية السلطة ، وعندئذ تباد الدولة بالقوة من خلال مركزة وتجميع قوى موازية تصبح هي السلطة الفعلية (السوفييتات) . ينجم عن ذلك :

١ ـ لا يمكن لنضال الجماهير الشعبية من أجل سلطة الدولة أن يكون من حيث الجوهر سوى حركة جبهية أو تطويقية تتم قيادتها من خارج الدولة ، التي تشبه قلعة تطوق من خارجها : هذا النضال يستهدف من حيث المبدأ خلق وضع من ازدواجية السلطة .

٢ ـ حتى وإن بدت مقارنة هذا التصور مع استراتيجية هجومية من نمط « ساعة

الانقلاب » (أي استراتيجية تتركز حول لحظة نقطيّة مثل الانتفاضة ، الاضراب السياسي العام . . . الخ) تعسفية، فانه من الواضح ، مع ذلك ان هذا التصور يفتقر الى نظرة استراتيجية حول سيرورة انتقال الى الاشتراكية ، أي سيرورة طريق طويل للجماهير من أجل الوصول إلى السلطة وتحويل أجهزة الدولة ؛ وهي سيرورة يمكن أن تحدث فقط في وضع ازدواجية السلطة ، الذي يقوم على توازن حساس جداً للقوى (الدولة البرجوازية ـ السوفييتات والطبقة العاملة) يستحيل ان يستمر طويلاً . إن « الوضع الثوري » ذاته يرد هنا إلى أزمةٍ للدولة ، لا يمكن أن تكون سوى أزمة انهيارها .

٣ ـ ينسب هذا التصور للدولة سلطة خاصة بها هي جوهر قابل للقياس الكمي يجب أنتزاعه منها . هكذا يعني الاستيلاء على سلطة الدولة احتلال أجزاء من أجهزة الدولة خلال مرحلة ازدواجية السلطة ومراقبة قيادات الجهاز ، ووضع اليد على المناصب القيادية لآلة الدولة ، واستخدام روافع اجهزتها من أجل إحلال السلطة الثانية (السوفييتات) محلها . يستطيع المرء احتلال القلعة إن هو استولى على خنادقها وجدرانها واقبيتها في وضع من ازدواجية السلطة ، بما يؤدي إلى تهديمها لصالح قضية أخرى (السوفييتات) : هذا الشيء الآخر يجب أن يكون خارج الدولة تماماً ، في الجهة الاخرى من المعسكر المزاح . يمتاز هذا التصور بالتشاؤم تجاه الامكانات الهجومية المتاحة للجماهير الشعبية ضمن الدولة ذاتها .

٤ ـ ما الشكل الذي تتخذه في هذا السياق ، مشكلة تحويل أجهزة الدولة في الانتقال إلى الاشتراكية ؟ إنه في البدء الاستيلاء على سلطة الدولة ، ثم عندما ينتهي اقتحام القصر ، يجب تدمير جهاز الدولة بكامله واحلال سلطة ثانية (السوفييتات) في محله ، تتكون كدولة من نمط جديد .

نجد هنا أيضاً الشك العميق حيال مؤسسات الديموقراطية التمثيلية والحريات السياسية (بزعم أنها اداة بيد البرجوازية) ، بيد أنه لا مفر من الاعتراف بأن تصور السوفييتات نفسه قد تغير أثناء ذلك . فاذا كانت السوفييتات

ستحل محل الدولة البرجوازية ، فان ذلك لم يعد يعني ان الديموقراطية القاعدية المباشرة ستحل محل الديموقراطية البرجوازية . إن القضية لم تعد قضية الدولة ـ المضادة بقدر ما غدت قضية الدولة الموازية ، المكونة على غرار النموذج الادواتي للدولة الراهنة . هذه الدولة الموازية ستكون بروليتارية بقدر ما يراقبها من فوق ويحتلها الحزب الثوري « الموحد » ، الذي يعمل من جانبه وكأنه دولة . من الشك تجاه الامكانات الهجومية للجماهير الشعبية داخل الدولة البرجوازية ، نما شك حيال الحركات الشعبية القاعدية من أي نوع كانت . وهم يسمون ذلك تقوية الدولة والسوفييتات ، كي تتلاشى ذات يوم بصورة أفضل . . . هكذا نشأت النزعة الاستبدادية الستالينية للدولة .

نستطيع الآن التعرف على القرابة الوثيقة بين حكم الاستبدادية الستالينية وبين استبدادية الدولة الديموقراطية الاجتماعية التقليدية ، التي تتصف بدورها بشك عميق حيال الديموقراطية القاعدية المباشرة ومبادرات الجماهير . تعتبر الرابطة بين الجماهير الشعبية والدولة ، المالكة للسلطة والمؤسسة على جوهر خاص بها ، بالنسبة للديموقراطية الاجتماعية أيضاً رابطة خارجية ، كما تتجسد الدولة كذات (مزودة بعقلانية داخلية خاصة) في النخب وفي ميكانيزمات الديموقراطية التمثيلية . ويحتل المرء هذه الدولة ، عندما يحل نخبة يسارية مستنيرة محل قيادتها ويجري بعض التصحيحات في طريقة عمل المؤسسات ، علماً بان الدولة ستجلب الاشتراكية من فوق : هذا هو الحكم الاستبدادي التقني ـ البيروقراطي الذي يمارسه الاخصائيون .

يقال بحق : إن تأليه الدولة لدى ستالين والديموقراطية الاجتماعية قد صار واحداً من تقاليد الحركة الشعبية . وإن التخلي عن هذا التقليد لصالح تقليد آخر للادارة الذاتية وللديموقراطية المباشرة هو أمر جميل الى درجة تجعله غير حقيقي . لكنه لا يجوز نسيان مثال لينين وبذور الحكم اللااستبدادي المتضمنة في تجربة المجالس . وعلى كل حال ، فإن المعضلة التي يجب علينا تفاديها هي بالاساس التالية : إما ان نبقي على الدولة الراهنة ونعتمد فقط على الديموقراطية التمثيلية مع اجراء بعض اصلاحات ثانوية فيها، وهذا يقود حتماً الى نزعة استبدادية

ديموقراطية اجتماعية وإلى النزعة البرلمانية الليبرالية المزعومة ، أو أن نعتمد فقط على الديمقراطية القاعدية المباشرة وحركة الادارة الذاتية ، وهذا يؤدي عاجلاً أو آجلاً وبصورة حتمية إلى استبدادية الدولة أو دكتاتورية الخبراء . وتكمن المشكلة الاساسية لطريق ديموقراطي الى الاشتراكية ولاشتراكية ديموقراطية في السؤال عن كيفية بدء تحويل جذري للدولة يرتبط فيه توسيع وتعميق الحريات ومؤسسات الديموقراطية التمثيلية (التي هي بدورها انجاز للجماهير الشعبية) مع انتشار أشكال الديموقراطية القاعدية المباشرة ومراكز الادارة الذاتية .

هذه المشكلة لا يعجز مفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » عن طرحها وحسب ، وإنما هو يزورها في المحصلة النهائية . إن « دكتاتورية البروليتاريا » كانت لدى ماركس مفهوماً استراتيجياً في وضع عملي ، يصلح في أحسن الاحوال كدليل لطريق ، لأنه يشير إلى الطابع الطبقي للدولة والى ضرورة تحويلها باتجاه الانتقال نحو الاشتراكية وباتجاه سيرورة تلاشي الدولة . إذا ما سلمنا بان هذا المفهوم ما يزال واقعياً الى الآن ، فانه قام بوظيفة تاريخية محددة هي طمس القضية الاساسية ، قضية ربط الديموقراطية التمثيلية المحولة مع الديموقراطية القاعدية المباشرة . هذه ، من وجهة نظري ، هي الأسباب التي تبرر التخلي عن هذاالمفهوم ، وليس السبب تماثله مع الشمولية الستالينية . وحتى لو كانت لهذا المفهوم معان مختلفة ، فإنه حافظ دوماً على هذه الوظيفة التاريخية . ينطبق ذلك على لينين منذ بدايات ثورة اكتوبر ، كما ينطبق على جرامشي ، الذي لا نستطيع انكار انجازاته السياسية - النظرية الهامة ، وتبرؤه من الستالينية . لكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة أنه لم يستطع طرح المشكلة بكامل ابعادها (مع أنه يفسر الآن في كل الاتجاهات الممكنة) . إن تحليلاته الشهيرة للفروق بين حرب الحركة (حرب البلاشفة في روسيا) وحرب المواقع هي من حيث الجوهر تطبيق لنموذج الاستراتيجية اللينينية على أوضاع تاريخية مختلفة « للغرب » ، وهذا ما يقوده إلى سلسلة من الطرق المسدودة ، رغم آرائه الملفتة للنظر .

تلك هي إذاً المشكلة الأساسية للاشتراكية الديموقراطية . إنها تتعلق فقط بالبلدان المسماة متطورة ، حيث نواجه نموذجاً استراتيجياً مؤقلماً مع وضع هذه

البلدان دون سواها. إن ما يهمنا ليس تكوين نماذج ما لاتجاه ما . ولكن بما أن المسألة تنصب على طرق توجه يتبعها المرء بان يستخلص من الماضي دروساً وعبراً ، وبما أن القضية تدور حول افخاخ يجب تفاديها ، إذا كنا لا نرغب في التورط في أوضاع معروفة بما فيه الكفاية ، فان هذا النموذج يمس أي انتقال إلى الاشتراكية ، مهما اختلفت طرقه من بلد لآخر . ونحن نعرف اليوم انه لا يمكن أن توجد في البلدان المختلفة اشتراكية ديموقراطية اليوم واشتراكية أخرى بعد حين . طبيعي أن الاوضاع المشخصة تتباين، وان الاستراتيجيات يجب أن تتأقلم مع خصائص البلدان المختلفة، لكن الاشتراكية لن توجد ما لم تكن ديموقراطية . ويظهر الوضع في اوروبا ، فيما يتعلق بهذه الاشتراكية وبالطريق الديموقراطي اليها ، بعض الخصائص التي تمس العلاقات الاجتماعية الجديدة ، وشكل الدولة القائم، وفرادة أزمة الدولة . وربما اتاحت هذه الخصائص ، في بعض البلدان الاوروبية ولاول مرة في التاريخ العالمي ، امكانات وفرصاً لنجاح اشتراكية ديموقراطية ، وللربط الموفق بين الديموقراطية التمثيلية المحولة وبين الديموقراطية القاعدية المباشرة . إن هذا الوضع يتطلب ولا شك استراتيجية جديدة ، سواء للاستيلاء على سلطة الدولة بواسطة الجماهير الشعبية ، ام لتحولات الدولة ، اعني : للطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية .

إن عزلة الدولة عن الجماهير هي اليوم اقل منها في أي وقت مضى . وتخترق نضالاتها الدولة بصورة متواصلة ، حتى في الاجهزة التي لا تمتلك فيها أي حضور . والحقيقة فان وضع ازدواجية السلطة الذي يمركز النضال الجبهي في لحظة محددة ليس هو الوضع الوحيد الذي تتيحه الاعمال الجماهيرية داخل الدولة. أما الطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية فهو سيرورة طويلة، لا يهدف نضال الجماهير خلالها إلى إقامة سلطة ثانية تقع خارج الدولة وبموازاتها بل يتوجه الى تناقضاتها الداخلية . طبيعي أن الاستيلاء على السلطة يشترط دوماً حدوث أزمة دولة (توجد اليوم في بلدان أوروبية عديدة) ، لكننا لا نستطيع قصر هذه الأزمة على أزمة انهيار للدولة فقط . كما أن الاستيلاء على سلطة الدولة لا يعني وضع اليد على اقسام من آلتها تتولاها السلطة الثانية ، فالسلطة ليست جوهراً كمياً تمتلكه الدولة ، ويجب

انتزاعه منها ، بل هي تتكون من سلسلة من الروابط بين الطبقات الاجتماعية ، تتمركز بالضرورة في الدولة ، التي يكونها تكثيف معين لميزان القوى بين الطبقات والدولة ليست شيئاً أو أداة يسرقها المرء ، وليست قلعة ينفذ إليها بواسطة حصان طروادة ، وليست خزانة نقود يفتحها عن طريق الكسر ؛ بل هي مركز ممارسة السلطة السياسية .

يعني الاستيلاء على سلطة الدولة نشر النضال الشعبي الى درجة يتغير معها ميزان القوى الداخلي لاجهزة الدولة التي هي ميدان استراتيجي للنضالات السياسية . في استراتيجية السلطة المزدوجة لا يحدث التبدل الاساسي للقوى داخل الدولة ، بل بينها وبين الجماهير التي يزعم أنها تواجهها من الخارج . أما السيرورة الطويلة للاستيلاء على السلطة في طريق ديموقراطي ، فيكمن ، جوهرياً ، في نشر مراكز المقاومة الشعبية المتناثرة داخل شبكات الدولة ، وفي تقويتها ، والتنسيق بينها ، وادارتها ، وفي خلق مراكز جديدة وتطويرها لتصير مراكز فعالة للسلطة الواقعية فوق الارضية الاستراتيجية للدولة . ليست المسألة إذاً مسألة خيار بسيط بين حرب حركة وحرب مواقع ، لأن حرب المواقع بالمعنى الذي رمى اليه جرامشي ، هي على الدوام تطويق للقلعة المحصنة للدولة .

يبرز الآن سؤال : ألا ننتقل بما نقوله إلى النزعة الاصلاحية التقليدية ؟ . للاجابة على هذا السؤال ، لا بد من معرفة الطريقة التي طرحت بها الاممية الثالثة مسألة النزعة الاصلاحية : فقد قالت : ان أية استراتيجية تختلف عن استراتيجية السلطة المزدوجة يجب أن تكون استراتيجية اصلاحية حتماً . إن القطع الراديكالي الوحيد في الاستيلاء على سلطة الدولة ، القطع المركزي الوحيد الذي يتيح تفادي الاصلاحية هو القطع بين الدولة (كمجرد اداة للبرجوازية تقع خارج الجماهير) وبين خارجها المطلق المزعوم ، الذي هو السلطة الثانية (السوفييتات) . هذه الاستراتيجية لم تحل دون نزعة اصلاحية نوعية ميزت الاممية الثالثة ، بل شجعتها ، عنيت النزعة الاصلاحية التي ترتبط بتصور أدواتي للدولة : أثناء انتظار وضع ازدواجية السلطة ، ينتزع المرء لنفسه اجزاء متفرقة من آلة الدولة ، ويقرب المواقع المعزولة من بعضها ، ثم يسقط وضع ازدواجية السلطة

بالتدريج ، لتبقى الدولة وحدها كأداة . وعندئذ يستولي المرء خطوة بعد خطوة على محركاتها ، ويحتل مناصبها القيادية . إن النزعة الاصلاحية هي في الواقع خطر كامن على الدوام : وهي ليست غلطة لصيقة بكل استراتيجية تختلف عن استراتيجية السلطة المزدوجة ، وإن كان معيار النزعة الاصلاحية ليس واضحاً في حالة الطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية وضوحه في استراتيجية السلطة المزدوجة ، وخطر التحول إلى الديموقراطية الاجتماعية أكبر . رغم ذلك ، فان تغيير موازين القوى الداخلية للدولة لا يعني الاصلاح بتصعيد متواتر ، واحتلال آلة الدولة قطعة فقطعة ، أو الاستيلاء على مناصب الدولة القيادية . إن التغيير الديموقراطي يقوم على توسيع الانقطاعات الفعالة التي تبلغ نقطة الذروة (الموجودة قطعاً) في تحول موازين القوى ضمن الدولة لصالح الجماهير الشعبية .

لا يصر الطريق الديموقراطي إذاً على الطريق البرلماني أو على طريق الانتخابات دون سواها . إن كسب اغلبية اصوات الناخبين (في البرلمان أو لمنصب رئيس الدولة) هو لحظة واحدة فقط ، لحظة هامة ، لكنها ليست حتماً نقطة الذروة للانقطاعات ضمن الدولة . ويمس تغير موازين القوى داخل الدولة مجموع أجهزتها وأدواتها وليس فقط البرلمان ، أو كما يقال لنا اليوم حتى القرف ، أجهزة الدولة الايديولوجية ، التي يزعم أنها تحتل اليوم الدور المقرر داخل الدولة « الراهنة » . هذه السيرورة تمتد ، في الوقت نفسه ، وبالدرجة الاولى إلى أجهزة الدولة القمعية التي تمتلك احتكار العنف الجسدي الشرعي ، كالجيش والبوليس خاصة . ولكن بقدر ما لا يجوز نسيان الدور الاصلي لهذه الاجهزة (وهو ما يحدث غالباً في منظورات محددة للطريق الديموقراطي ، تستند إلى تفسيرات مغلوطة لاطروحات معينة لدى جرامشي)، لا يجوز أيضاً الاعتقاد بأن استراتيجية تغيير ميزان القوى الداخلي للدولة تقتصر فقط على أجهزة الايديولوجية ، وبأنه يمكن الاستيلاء على الاجهزة القمعية جبهياً ومن الخارج فقط لانها محصنة كما يُدَّعى تجاه النضالات الشعبية. لا ينصب الأمر إذا على إستراتيجيتين مختلفتين يتم ربطهما، بحيث نأخذ باستراتيجية السلطة المزدوجة تجاه الأجهزة القمعية ، وباستراتيجية الطريق الديموقراطي تجاه غيرها . من الجلي أن التغير الداخلي لموازين القوى في

الاجهزة القمعية يطرح مشاكل خاصة وخطيرة ولكن البرتغال أظهرت بجلاء أن نضالات الجماهير الشعبية تخترق هذه الاجهزة ذاتها .

إن الخيار فيما يخص الطريق الديموقراطي هو بين نضال الجماهير الشعبية الهادف إلى تغيير موازين القوى داخل الدولة، وبين استراتيجية جبهية من نمط السلطة المزدوجة . هذا الخيار ليس كما يظن غالباً ، خياراً بين « نضال داخلي » في أجهزة الدولة ، يتدخل في مجالها الفيزيائي ويندرج فيه ، وبين « نضال عن بعد » وحدث فيزيائياً خارج الأجهزة ، لأن النضال عن بعد يترك ، باديء بدء وعلى الدوام ، آثاره ضمن أجهزة الدولة : فالنضال حاضر دوماً وإن بطريقة مجزأة وعبر وسطاء، لكنه حاضر قبل كل شيء ، لان الصراع مع أجهزة الدولة خارج أو ما وراء حدود المجال الفيزيائي الذي يتعين من خلال المواقع المؤسسية ، يبقى ضرورياً على الدوام وفي كل حالة : فهو يعكس الاستقلال الذاتي لنضال ولتنظيم الجماهير الشعبية . ليست المسألة أيضاً مسألة استخدام النضال الشعبي في سائر مؤسسات الدولة (البرلمان ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسات « العمل المركز » . . . الخ) لمجرد استعمال صلاحياتها لغايات حميدة . وأخيراً يجب على النضالات الشعبية أن تتظاهر دوماً في توسيع حركات وانتشار أجهزة الديموقراطية القاعدية المباشرة ومراكز الادارة الذاتية .

يرتبط هذا بقضية تحويل الدولة ، ويرتبط أيضاً (وهذا ما لا يجوز نسيانه) بالسؤال الجوهري حول سلطة الدولة ، وحول المسألة العامة جداً للسلطة . إن النضالات من اجل الادارة الذاتية والديموقراطية المباشرة يجب أن تطرح على نفسها السؤال التالي : من يملك السلطة ، ولماذا يملكها ؟ . هذه النضالات والحركات لا يجوز مع ذلك أن تميل ، في سبيل تغيير موازين القوى ، الى التمركز في سلطة ثانية ، وإلى موقع يزعم أنه يقع خارج الدولة تماماً . بل يجب أن تؤدي إلى تغيير موازين القوى على أرضية الدولة ذاتها . وبقدر ما تكون النضالات والحركات ذات صبغة سياسية ، فإنها لا تقف مطلقاً خارج الدولة ، حتى وان تكونت خارج مجالها الفيزيائي . وعلى كل حال فانها تنضوي دوماً في حقل الدولة الاستراتيجي . هنا يقع الخيار الحقيقي .

وليس في تعارض بين نضال محض « خارجي » ، وآخر محض « داخلي » . في طريق ديموقراطي الى الاشتراكية ، يجب ان يترابط الطريقان أما « الاندماج » في أجهزة الدولة أو عدم الاندماج ، ولعب لعبة السلطة أو عدم ممارسة هذه اللعبة - فلا يجوز أن يرد إلى الاختيار بين نضال « داخلي » وآخر « خارجي » . وبالمناسبة، فان الاندماج ليس النتيجة الضرورية لاستراتيجية تهدف الى تغييرات ضمن أرضية الدولة ، وكأن النضال السياسي يمكن أن يحدث في أي وقت خارج الدولة تماماً .

تشير استراتيجية الاستيلاء على السلطة بصورة مباشرة الى قضية تحولات الدولة على طريق ديموقراطي إلى الاشتراكية . إن ربط هاتين الطريقتين في العمل ، أي تحويل الديموقراطية التمثيلية وتطور أشكال الديموقراطية القاعدية المباشرة ، يستطيع دون سواه احباط النزعة الاستبدادية للدولة . لكن هذا الربط يطرح من جانبه مسائل جديدة .

تحتل قضية الاستيلاء على سلطة الدولة في استراتيجية السلطة المزدوجة ، استراتيجية استبدال جهاز الدولة من خلال المجالس ، الأولية بالنسبة لمسألة تدميرها واستبدالها . هذه الاستراتيجية لا تهدف بالاساس إلى تحويل جهاز الدولة ، بل تريد في البدء الاستيلاء على سلطة الدولة ، لتضع فيها بعد سلطة أخرى في مكانها .

هذا الوضع لا يراعي المسألة التالية : إذ كان الاستيلاء على سلطة الدولة يشترط سيرورة طويلة لتغيير موازين القوى ضمن الدولة ، فان هذه السيرورة يجب أن تشمل بدورها تحويلاً متزامناً لاجهزتها . وبما أن الدولة تمتلك مادية خاصة بها ، فان تغيير موازين القوى داخلها لا يكفي وحده لتحويل هذه المادية . وميزان القوى نفسه لا يمكن أن يستقر داخل الدولة ، ما لم يتم تحويل أجهزتها . ان تخلينا عن استراتيجية السلطة المزدوجة ليس تخلياً عن مسألة مادية الدولة ، وإنما هو طرح لها بطريقة أخرى .

استخدمت في هذا الكتاب مصطلح التحويل الراديكالي لجهاز الدولة في

مرحلة الانتقال الى الاشتراكية الديموقراطية . هذا المصطلح له بالطبع طابع اشاري (دلالي) ، ويبدو لي أنه يصف اتجاهاً عاماً له شارعان من ذوي الاتجاه الواحد .

الشارع الاول : يضمر التحويل الراديكالي لجهاز الدولة في طريق ديموقراطي الى الاشتراكية ان لا تتمحور الأمور حول عما يوصف تقليدياً بتدمير جهاز الدولة أو تحطيمه . إن مصطلح « تحطيم »، الذي هو مصطلح دلالي لدى ماركس أيضاً ، وصف تاريخياً شيئاً محدداً تماماً : ابادة أي شكل من الديموقراطية التمثيلية ومما يسمى الحريات الصورية . فاذا كان الطريق الديموقراطي الى الاشتراكية ، وكانت الاشتراكية الديموقراطية تضمر ، فيما تضمره التعددية السياسية والايديولوجية (للاحزاب) ، والاقرار بدور حق الاقتراع العام ، وتوسيع وتعميق سائر الحريات السياسية بما فيها حرية الخصم ، فاننا لن نستخدم بعد الآن مصطلح « تدمير » و « تحطيم » ، إلا إذا كنا نتعامل باستخفاف مع الكلمات ؛ خاصة وإن الانتقال الديموقراطي إلى الاشتراكية سيتصف ، رغم سائر تحولات الديموقراطية التمثيلية ، بديمومة واستمرارية معينة لمؤسساتها . وهذه الاستمرارية ليست موروثاً مؤسفاً يحتمله المرء ، لأنه لا يستطيع تغييره ، بل شرطاً ضرورياً للاشتراكيه الديموقراطية .

الشارع الثاني : يصف مصطلح « التحويل الراديكالي » في آن معاً اتجاه ووسيلة تحويل الدولة . إنه لا يشمل تشذيبات ثانوية (وفق ما تريده ليبرالية جديدة لدولة الحق المتجددة)، أو تغييرات تأتي مبدئياً من فوق (وفق ما تريده ديموقراطية اجتماعية تقليدية ، أو ستالينية ترتدي طابعاً ليبرالياً) . إن هذا التحويل لا يمكن أن يكون تحويلاً استبدادياً لجهاز الدولة ، لأن تحويل جهاز الدولة (باتجاه تلاشيه) لا بد أن يعتمد على تدخل متصاعد للجماهير الشعبية في الدولة ، بمساعدة أكيدة من الممثلين السياسيين والنقابيين لهذه الجماهير ، ومن خلال توسيع ونشر مبادراتها الذاتية داخل الدولة . إنه عمل يحدث على مراحل ، ولا يقف عند مجرد دقرطة الدولة . وعلى كل حال، يجب على التحولات الضرورية للدولة ان تسير في هذا الاتجاه ، سواء تعلق الامر بالبرلمان ، أم بالحريات ، أم بدور

الاحزاب، بدقرطة الاجهزة النقابية والحزبية لليسار ذاته ، أم باللامركزية .

ويجب أن يصاحب هذا التحويل نشر أشكال جديدة للديموقراطية القاعدية المباشرة ، وانتشار مراكز وشبكات للادارة الذاتية ، لان تحويل جهاز الدولة وحده وتطوير الديموقراطية التمثيلية لا يمكن أن يجنبانا استبدادية الدولة . إلا أن لهذا التحويل وجهه الآخر : حتى النقل الواضح لمركز ثقل القوة إلى حركة الادارة الذاتية لا يعيق على المدى البعيد أو القريب، استبدادية الدولة التقنية ـ البيروقراطية ، واستيلاء الخبراء استيلاء شاملاً على السلطة يقوم على اضفاء طابع مركزي على حركة الادارة الذاتية ، بقصد تحويلها إلى سلطة ثانية تحل ببساطة وهدوء محل آليات الديموقراطية التمثيلية، ويقوم من جهة أخرى على شكل يروج له حالياً بقوة مفاده : إن الوسيلة الوحيدة لتفادي استبدادية الدولة يكمن في وضع أنفسنا خارج الدولة ، وفي تجاهل تحولاتها ، وتركها (وهي الشر الجذري والابدي) على ما هي عليه، وابتزازها من الخارج بواسطة سلطات معاكسة تمنح « للادارة الذاتية » في القاعدة ، دون أن يكون هدفنا الوصول إلى سلطة مزدوجة . باختصار : إنه اتجاه يضع الدولة في محجر ، للحيلولة دون انتشار المرض الذي تمثله .

يصاغ هذا الرأي حالياً بأشكال مختلفة : بادىء بدء في الخطب التكنوقراطية الجديدة حول دولة يجب الابقاء عليها بسبب تعقد مهام المجتمع « ما بعد الصناعي» دولة يقودها خبراء اليسار، ويقتصر دور اجهزة الادارة الذاتية حيالها على مجرد الرقابة، بحيث يمكن في الحالات القصوى، تكليف مفوض للادارة الذاتية بمرافقة كل تكنوقراطي يساري ويصاغ هذا الرأي أيضاً بلغة فوضوية جديدة تريد تفادي استبدادية الدولة عن طريق سلطة تتبعثر وتتناثر وتتجزأ إلى تعددية لا حدود لها ، تقوم على قوى صغيرة تبقى خارج الدولة ، وتستحق لوحدها أن تولى اهتماماً (العصابات تجاه الدولة) . ان النتيجة واحدة في الحالتين : تترك الدولة ـ الشيطان في مكانها ، ويتم التخلي عن تحويلها ، مما سيؤدي حتماً إلى فشل الديموقراطية المباشرة . كما تمنع هذه التصورات تدخل حركة الادارة الذاتية في تحولات الدولة ذاتها .

ليست المسألة إذاً مسألة تركيب تقليدين : تقليد استبدادية دولة وتقليد الادارة الذاتية ، « ولصقهما ببعضهما » ، بل علينا أن نضع انفسنا بالاحرى في الافق الشامل لتلاشي الدولة ، وهذا يتضمن سيرورتين مترابطتين : تحويل الدولة، وإنماء الديموقراطية المباشرة . إن فصل هاتين الطريقتين في العمل يؤدي الى انشطار يأخذ صورة تقليدين ، وهو انشطار ذيوله معروفة .

هذا الطريق دون سواه هو الذي يقودنا إلى الاشتراكية الديموقراطية . من جهة أخرى يتهدد هذا الطريق بدوره خطران : خطر قديم جداً ومعروف جداً ، لكنه ينمو الآن، وهو رد فعل العدو، أي البرجوازية. تجاه هذا الخطر كان السلوك الكلاسيكي لاستراتيجية السلطة المزدوجة يكمن في تدمير جهاز الدولة . ويبقى هذا السلوك صالحاً بمعنى ما بالنسبة للحالة التي تشغلنا : وعندئذ ، لا يستطيع المرء الاقتصار على تغييرات من الدرجة الثانية في جهاز الدولة ، بل يجب أن يجري انقطاعات عميقة فيه . لكن هذا السلوك يبقى صالحاً بمعنى واحد فقط ، فهو لا يريد تدمير جهاز الدولة واستبداله بالسلطة الثانية بل تحويله في سيرورة طويلة تطور الحريات والديموقراطية التمثيلية وتوسعها . هذه السيرورة تقدم للعدو امكانات كبيرة لمحاصرة تجربة الاشتراكية الديموقراطية ، أو للتدخل بعنف من أجل وضع نهاية لها . وهكذا ، فان الطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية لن يكون بالتأكيد طريقاً سلمياً بسيطاً .

بالامكان مواجهة هذا الخطر ، إذا ما استند التحويل الديموقراطي الى الاشتراكية استناداً فعالاً إلى حركة شعبية واسعة . لنقل بصراحة ووضوح : في كل الاحوال (وعلى عكس استراتيجية « طليعية » للسلطة المزدوجة) يفترض الطريق الديموقراطي للوصول إلى أهدافه ، ولربط طريقتي العمل ربطاً يراد منه احباط استبدادية الدولة وتفادي المأزق الديموقراطي الاجتماعي ، وجود دعم حاسم ومتواصل من قبل الحركة الشعبية ، القائمة على تحالفات جماهيرية واسعة ، فان لم توجد هذه الحركة الايجابية (يميز جرامشي بين ثورة ايجابية وأخرى سلبية) ، وإذا لم ينجح اليسار في بعث هذه الحركة ، فان شيئاً لن يعيق تحويل التجربة إلى تجربة ديموقراطية اجتماعية . ومهما كانت البرامج المختلفة راديكالية ،

فانها لن تغير شيئاً من الأمر . هذه الحركة الشعبية تشكل سنداً ضد العدو ، وإن كانت ليست كافية بذاتها ، ويجب أن ترتبط دوماً بتحولات جذرية للدولة . ولقد علمتنا تشيلي هذه العبرة المزدوجة :. لان نهاية تجربة الندي لم ترتبط فقط بعدم إجراء هذه التحولات . والتدخل البرجوازي المسلح في هذا النقص، صار ممكناً بسبب انهيار التحالف بين الجماهير الشعبية . إن على اليسار استخدام كل الوسائل الممكنة لاستنهاض هذه الحركة العريضة ، وعليه أن يلتقط بصورة خاصة تلك المطالب الجديدة للشعب ، التي تسمى غالباً ، ودون وجه حق ، « جبهة ثانية » (حركة المرأة ، النضالات من أجل حماية البيئة . . . الخ) .

يمس الخطر الثاني اشكال الربط بين سيرورة التحويل الذي يصيب الدولة والديموقراطية التمثيلية، وبين سيرورة الديموقراطية القاعدية وحركة الادارة الذاتية . هذا الربط يطرح قضية جديدة ، وهي أنه لا يجوز لاية سيرورة أن تقمع سواها ، سواء من خلال الغاء سيرورة ما ، أو من خلال دمج سيرورة في غيرها . إن حدوث إحدى هاتين الحالتين سيؤدي الى النتيجة ذاتها . السؤال الآن هو : كيف يمكن الحيلولة دون تواري وتلازم هاتين السيرورتين ، بحيث لا تتبع كل سيرورة حركتها الخاصة فقط ؟ وفي أية مجالات ، وبأية قرارات وفي أية لحظة يجب أن تحتل سيرورة ما الأولية حيال غيرها (تجمعات المندوبين أو مراكز الديموقراطية المباشرة ، البرلمان أو لجان المصانع ، مجالس البلديات أو لجان المواطنين) وكيف يمكن التحكم مسبقاً بالصراعات الحتمية إلى حد ما ، دون السير على طريق وضع حقيقي أو مقنع لازدواجية السلطة ، التي هي هذه المرة ازدواجية سلطة قوتين يساريتين (الحكومة اليسارية والسلطة الشعبية المنظمة كسلطة ثانية) ؟ . نحن نعرف وهذا الدرس تعلمنا إياه البرتغال ، ان وضع ازدواجية السلطة بين سلطتين يساريتين ليس سجالاً بين سلطة وسلطة مضادة ، توازنان بعضهما بصورة متبادلة لصالح الاشتراكية والديموقراطية ؛ بل هو وضع يقود بسرعة الى مجابهة صريحة بين السلطتين ويقود الى سائر المخاطر التي يجلبها قضاء واحدة منهما على الأخرى . إن القضاء على الديموقراطية القاعدية يقود إلى الديموقراطية الاجتماعية، (البرتغال) والقضاء على الديموقراطية التمثيلية لن يؤدي إلى تلاشي الدولة وانتصار

الديموقراطية المباشرة ، بل إلى دكتاتورية شمولية من نمط جديد . وستربح الدولة في الحالتين . وأخيراً ، توجد بالطبع امكانية لأن يحدث ، قبل نشوء وضع صريح أو كامن لازدواجية السلطة ، شيء آخر تفادته البرتغال بجهد جهيد ، ألا وهو الرجعية القاضية والعنيفة للبرجوازية ، التي لا تزال يدها في اللعبة حتى الآن . إن تناقضاً معلناً بين السلطتين يمكن أن يحله طرف ثالث هو البرجوازية وفق سيناريو ليس من الصعب تصوره . هذا الحل الثالث سيكون في كل الحالات (التدخل الفاشي ، الديموقراطية الاجتماعية أو الدكتاتورية الشمولية للخبراء على انقاض الديموقراطية المباشرة) الطرف ذاته : البرجوازية وقد لبست لكل حالة لبوسها .

ما الحل المتاح ، وما الجواب الذي يجب أن يعطى ؟ . إن الاشارات في هذا الكتاب وغيره من المؤلفات الكثيرة والابحاث والمناقشات في كل مكان من اوروبا،وكذلك التجارب الجزئية الراهنة (تجارب الادارة الذاتية على صعيد محلي أو بلدي) ليست حلولاً أو وصفات . والجواب على هذه الاسئلة ليس موجوداً بعد ، وليس موجوداً ايضاً كنموذج نظري مكفول في الكتب المقدسة الكلاسيكيين ما . والتاريخ نفسه لم يعطنا حتى اليوم تجربة ناجحة للطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية ، بل قدم لنا نماذج اشتراكية سلبية يجب تفاديها ، وأخطاء يجب علينا إمعان التفكير فيها . يستطيع المرء أن يستنتج مما قلناه ، وباسم واقعية ما (واقعية دكتاتورية البروليتاريا أو واقعية ليبرالية جديدة) ان الاشتراكية الديموقراطية لم توجد ، لانها مستحيلة الوجود . ربما كان الامر كذلك . فنحن لم نعد نملك ايماناً خالداً يقوم على قانون خالد لثورة اشتراكية وديموقراطية حتمية ـ ولا نؤمن بالدعم الذي يمكن أن يقدمه لنا وطن ام للاشتراكية الديموقراطية . لكننا واثقون من أمر واحد : إما أن تكون الاشتراكية ديموقراطية أو أن لا تكون اشتراكية ابداً . فضلاً عن ذلك ، يجب علينا ، اذا كنا نفكر بتفاؤل حول الطريق الديموقراطي إلى الاشتراكية ، أن لا نعتبره طريقاً ملكياً خالياً من المخاطر ، فهذه موجودة ، وإن كانت قد تأجلت: وفي المحصلة النهائية فان المخاطر تكمن في كوننا نسير على الطريق الى معسكرات اعتقال ومذابح نحن ضحاياها . إن ما نقدمه هو الشر

الأصغر ، بالقياس الى خطر أن نـذبح الآخـرين ثم ننتهي نحن أنفسنا تحت بلطة ما ، تحملها لجنة للرفاهية العامة أو لدكتاتورية البروليتاريا .

ان المخاطر المصاحبة للاشتراكية الديموقراطيـة يمكن تفاديهـا بطريقـة واحدة فقط : التصرف بهدوء والسير مع السائرين ، عـلى طريق الـديموقـراطية الليبـرالية المتقدمة ـ لكن ذلك لم يعد موضوعنا . . .

الفهرس

نظرية الدولة

نيكولاس بولانتزاس



نقطة انطلاق هذا النص هي قبل كل شيء الوضع السياسي في أوروبا، حيث تطرح قضية الاشتراكية الديموقراطية نفسها في بلدان عديدة، وإن لم تطرح، في كل مكان، كمسألة في أمر اليوم. الخلفية الأخرى لهذا العمل هي الظاهرة الجديدة للنزعة الاستبدادية للدولة، المميزة بهذا القدر أو ذاك لسائر البلدان المسماة نامية. أخيراً، يستند هذا العمل إلى المناقشة حول الدولة والسلطة، الجارية الآن في فرنسا وغيرها من البلدان.

ولأنه لا يمكن أن توجد نظرية عامة للدولة، تتضمن القوانين العامة لتحولها في أنماط الإنتاج المختلفة، فإنه لا يمكن أن توجد أيضاً نظرية مماثلة حول الانتقال من دولة إلى أخرى، وخاصة من الدولة الرأسمالية إلى الاشتراكية. لكن نظرية الدولة الرأسمالية تقدم عناصر هامة حول الدولة في طور الانتقال إلى الاشتراكية، مع العلم بأن هذه العناصر لا تمتلك فقط قواماً مغايراً لقوام نظرية الدولة الرأسمالية. وإنما لها أيضاً بنية تختلف تمام الاختلاف في إطار المقولات النظرية العامة حول الدولة. وهي تستطيع أن تكون فقط توصيفات نظرية - استراتيجية في وضع عملي، وتصلح كدليل للعمل، ولكن بمعنى الإشارات التي توضع على الطريق. لا يمكن أن يوجد «انموذج» لدولة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، أو «انموذج» صالح لكل الحالات وقابل للتعديل على ضوء الأوضاع المشخصة، أو وصفة معصومة ومحصنة نظرياً لدولة في مرحلة الانتقال، ولو من أجل بلد معين.





للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - هاتف - ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ - ٠٠٩٦١٣٧٢٨٤٧١

توزيع دار الفارابي

ISBN 978-6589-09-970-7

9 786589 099703